حِوَارٌ حَوْلَ حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ
(النُّسخةُ 1.86 - الجُزءُ الرابِعُ)

جَمعُ وتَرتِيبُ
أَبِي ذَرٍّ التَّوحِيدِيِّ
AbuDharrAlTawhidi@protonmail.com

تَتِمَّةُ المسألة الثامنة والعشرين

(17)وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي -أيضا- في كِتابِه (العذر بالجهل، أسماء وأحكام): المرجئةُ المعاصرة أدعياء السلفية القائلون بأن {الإيمان اعتقاد وقول وعمل، والأعمال شرط كمال [بخلاف أهل السنة والجماعة القائلين بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، والعمل ركن فيه]}، ويقولون أن {الكفر كفران كفر اعتقاد مخرج من الملة، وكفر عمل غير مخرج من الملة}، ويقولون أن {الكفر محصور في الاعتقاد والجحود والاستحلال، ومقيد بالعلم وقصد الكفر [أي بالعلم بأن هذا كفر، ثم قَصْدِ هذا الكفرِ]}، ويقولون أن {الكفر لا يقع بالقول ولا بالعمل ولا بالشك ولا بالترك [قال الشيخُ هيثم فهيم أحمد مجاهد (أستاذ العقيدة المساعد بجامعة أم القرى) في (المدخل لدراسة العقيدة): والتَّرْكُ المُكَفِّرُ، إمَّا تَرْكُ التَّوحِيدِ، أو تَرْكُ الانقيادِ بالعَمَلِ، أو تَرْكُ الحُكْمِ بما أَنْزَلَ اللهُ، أو تَرْكُ الصَّلاةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ هيثم-: وتارِكُ أعمالِ

الجَوارِحِ بالكُلِّيَّةِ -مع القُدرَةِ والتَّمَكُّنِ وعَدَمِ العَجْزِ- كـافِرٌ وليس بمُسلِمٍ لأنَّه مُعرِضٌ عنِ العَمَلِ مُتَـوَلٍّ عنِ الطاعـةِ تارِكٌ للإسلامِ]، لأنه محصور في اعتقـاد القلب فقـط}، ومن أجل هذا الاعتقاد الفاسـد بنـوا مـذهبهم في عـدم تكفير الحاكم المبدل لدين الله المشرع مع الله، وتـاركُ أعمـال الجـوارح بالكليـة -مـع القـدرة والتمكن وعـدم العجز- مُسْلِمٌ عندهم، ولا يكفرون مرتكب الشرك الأكبر الظـاهر الجلي، ويعذرونـه بالجهل لأنـه جاهـل بربـه لا يعرف التوحيد الذي خَلَقَ اللهُ من أجله الخلقَ وأنـزل من أجلـه الكتب وأرســل الرســل ليــبينوه للنــاس، وهــذا المذهب خليط من الجهميـة والمرجئة، لم يقـلْ بـه أحـد قبل مرجئة العصر أدعياء السلفية [قالَ الشيخُ أبو بصير الطرطوسـي في كتابِـه (شُـروطُ "لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ") في الذين جمعوا بين شر التجهم وشر الإرجـاء: وهـؤلاء مِن أَشَرِّ وأخبثِ ما ابتُليت بهم الأمةُ والدعوة الإسـلامية في قَرْنِها المعاصِرِ، بحُكم مـا أُتـوا من قـدرة على التلـبيس والتضليل، وكثيرًا منه [أي من هذا التلـبيس والتضـليل] ما يكـون أحيانًـا باسـم السـلفية، أو باسـم أهـل السـنة والجماعة، لِتَرُوجَ أفكارُهم على عَـوَامِّ النـاسِ وجهلتِهم، والسـلفيةُ الحَقَّةُ، وأهـلُ السـنة والجماعـة، منهم ومن أقوالهم بُرَآءُ كَبَرَاءَةِ الذِّئْبِ مِن دَمِ يُوسُفَ عليه السـلامُ. انتهى]، فهو متناقض ينتقل أصحابه من قول إلى قـول ومن مذهب إلى مذهب، وأصحابه يختلفـون ويفـترقون، فتجـد سـلفية الأردن وسـلفية الزرقـاء وسـلفية ليبيـا وسلفية مصر وسـلفية الإِسْكَنْدَرِيَّةِ وسـلفية المنصـورة وسـلفية القوصـية وسـلفية أنصـار السـنة المحمديـة وسـلفية المدخليـة وسـلفية الجاميـة، وكـل واحـدة من هــؤلاء تبــدع الأخــرى وتفســقها وتضــللها، وجميعهم متفقــون على همــز ولمــز أهــل الســنة والجماعــة ويرمــونهم بــالغلو والتشــدد، بــل ومنهم من رد على

اللجنة الدائمة [للبحـوثِ العلميـةِ والإفتـاءِ] وهيئـة كبـار العلماء عندما بينوا ضلال هذا المذهب الإرجائي الخـبيث وحــذروا من هــذه الجماعــات الداعيــة إليه، ولمن أراد الوقوف بنفسـه ومعرفـة حقيقـة هـؤلاء الأدعيـاء عليـه بقراءة فتاوى اللجنة الدائمـة في التحـذير من (الإرجـاءِ وبعضِ الكتبِ الداعيـــةِ إليـــه)... ثم قـــال -أي الشـــيخ الغليفي-: ويقــولُ بعضُ الشــباب المغــرر بهم الملبس عليهم في دينهم معتذرين، بـأنهم لم يجـدوا حـولهم إلا هؤلاء الدعاة وهم في بداية طريق الهدايـة والاسـتقامة وطلب العلم، وليس لهم قدرة علمية على تحرير مذهب أهل السنة وما كان عليه الصـحابة رضـي اللـه عنهم، لا سيما وأن هؤلاء الـدعاة والمشـايخ لهم منـابر ومَرضِـيٌّ عنهم، ومســموح لهم بــالكلام الــذي يُرضِــي الساســة والنظـام، فلا مشـاكل عنـدهم ولا ملاحظـات عليهم ولا خوف منهم، [ويقولُ هـؤلاء الشـبابُ المغـرر بهم] {بـل هؤلاء المشايخ والدعاة يحذروننا من قراءة كتب شـيخي الإســلام ابنِ تيميــة وابن عبــدالوهاب وأئمــة الــدعوة [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] وكبارِ العلماء واللجنـة الدائمـة بحجـة عدم فهمها [قلتُ: ومِثْلُ ذلـك مـا يقـوم بـه بعض دعـاة الإرجاء من التحذِير من قراءة كتـاب الشـيخ سـيد قطب (معــالم في الطريــق) إلا على شــيخ، ويُقْصَــدُ بلفــظ {شـيخ} هنـا مَن كـان مِن مرجئـة العصـر، وهـو الـذي سيقوم بالتكلف والتعسف في تأويل ما ورد في الكتاب ليتفق مـع مذهبـه الإرجـائي]، ويحـذروننا من تلاميـذهم وممن تلقى العلم على أيديهم، ويقولـون لنـا [أي عمن تتلمـذ على أيـديهم] (هـؤلاء مبتدعـة وخـوارج وتكفـير، يكفرون المجتمـع وعمـوم المسـلمين، ويكفـرون تـارك الصـلاة، ولا يعـذرون عبـاد القبـور بالجهـل، ويقولـون بدخول أعمال الجـوارح في الإيمـان، وأن تـارك أعمـال الجوارح بالكلية -مع القدرة والتمكن وعدم العجز- كـافر

وليس بمسلم، وهؤلاء يكفرون بالمعاصي، فلا تسمعوا لهم ولا تَقْرَأُوا كتبهم، فالسلف حذروا من المبتدعة)!، وهكذا يحذِّروننا من علماء نجد والحجاز وكل من قال بقولهم وحقق المسائل وردها إلى أصولِها الثلاثة المعصومة، الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة وفهمهم والأمة من بعدهم، مع أنهم يعلنون للناس أنهم على نفس المنهج وأنهم تلاميذ ابن باز، وابن جبرين، و[صالح] الفوزان، و[صالح] آل الشيخ، وهكذا لبسوا علينا باسم السلف والسلفية!!!، وقد تربينا على ذلك وكبرنا وضاعت سنين عمرنا ونحن نعتقد ونظن أننا على منهج السلف وأننا على حق وغيرنا مبتدعة وخوارج وتكفير كما علمنا هؤلاء الدعاة والمشايخ، وقالوا لنا (أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، يزيد وينقص، وأن الأعمال كمال فيه، فالعمل شرط كمال وليس من الإيمان، بمعنى أنه لو قال "لا إله إلا الله" بلسانه واعتقد بقلبه ولم يعمل بجوارحه أي عمل (جنس عمل)، فهو مؤمن من أهل الجنة!!!)، لذلك قالوا لنا (تارك الصلاة مسلم وليس بكافر، لأن الصلاة عمل ولا يَكْفُرُ تاركُ العمل، ومن يُكَفِّرُ تارك الصلاة فهو مِنَ الخوارج والتكفير)، وأحيانًا يقولون لنا أن (مسألة تارك الصلاة مسألة خلافية عند الصحابة) [قالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيْرِ): القول الحق أن تارك الصلاة، ولو فرضًا واحدًا يعتبرُ كافرًا مرتدًّا عنِ الإسلام، وهذا محلُّ إجماعٍ بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم أن من ترك فرضًا واحدًا حتى خرج وقتُه لغير عذر شرعي فهو كافرٌ مرتدٌّ عنِ الإسلامِ، حَكَى الإجماعَ غيرُ واحد من أهل العلم، والخلاف الذي يكون بين الفقهاء هذا خلاف حادث... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الحازمي-: كل من قال بأن أعمال الجوارح ليست داخلة في مسمى (الإيمان) أو أنها شرط كمال يلزمه عدم

التكفير لتارك الصلاة... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الحـازمي-: فـإذا لم تكن أعمـالُ الجـوارح داخلـةً [أيْ في الإيمـان] شَرْطَ صـحةٍ، أو ركن (وهـو الحـق)، فحينئـذٍ كيـف يُكَفِّرُ [أيِ المُرجِئُ] بِتَركِ الصلاةِ؟، فلا بُدَّ لِكُلِّ دليلٍ يُؤَوِّلُه بِأنَّه (كُفرٌ دُونَ كُفرٍ). انتهى. وقالَ الشـيخُ عبدُاللّـه الغليفي في (التنبيهـاتُ المختصـرة على المسـائل المنتشـرة): فهـؤلاء المرجئـة أدعيـاء السـلفية، ومن قـال بقـولهم ووقع في شبهاتهم، لا يكفرون تارك الصلاة... ثم قــالَ -أيِ الشيخُ الغليفي- رَادًّا على مرجئـة العصـر: ولا عجب من ضلالكم في مسألة كفر تارك الصلاة مع أنها مسألة قطعية في عصر الصحابة ومجمع عليها عنـدهم وكـذلك التابعين، ومعلوم عند أهـل السـنة والجماعـة أن إجمـاع الصـحابة مقـدم على إجمـاع غـيرهم، وفهم الصـحابة مقدم على فهم غيرهم، فالفساد عندكم أصله وأساسه هـو الخلـل في مفهـوم الإيمـان، وتـرتب عليـه الضـلال والانحـراف في المسـائل المبنيـة عليـه مثـل الكفـر، والـولاء والـبراء، وتـارك [جميـع] أعمـال الجـوارح... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: إذا نظرنا وجـدنا أنـه قـد ثبت الإجماع في عصر الصحابة على كفر تارك الصـلاة، وقـد نقـل هـذا الإجمـاع أكـثرُ أهـل العلم من أهـل الحـديث والفقه قديمًا وحديثًا، وتواترت الأدلة على ذلك، بـل زاد على إجماع الصحابة إجماعُ التابعين، نقله غير واحـد من السـلف أن من تـرك صـلاة واحـدة متعمـدًا حـتى يخـرج وقتهـا من غـير عـذر فقـد كفـرَ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: فـإذا ثبت إجمـاع الصـحابة على كفـر تـارك الصلاة فلا كلام، ولا عبرة بالاختلاف بعدهم [قالَ الشيخُ أبـو سـلمان الصـومالي في (التنبيهـات على مـا في الإشارات والدلائل من الأغلوطات): إنَّ نِزاعَ المُتَـأخِّرِين لا يَجعَلُ المَسألةَ خِلافِيَّةً يَسُوغُ فيهـا الاجتِهـادُ، والخِلافُ الحادِثُ بَعْدَ إجماعِ السَّلَفِ خَطَـأٌ قَطعًا كَمـا فَصَّـلَه شَـيخُ

الإسلامِ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (الجواب المسبوك "المجموعة الأولى"): **يَقولُ {ومَن لا يُكَفِّرُ تارِكَ الصَّلاةِ هذا مُؤمِنٌ مُسلِمٌ، يُغَسَّلُ ويُصَلَّى عليه ويُدفَنُ في مَقابِرِ المُسلِمِين}، أَفَلا يَستَحِي مَن هذا قَولُه مِن إنكارِه تَكفِيرَ مَن شَهِدَ بِكُفرِه الكِتابُ والسُّنَّةُ واتِّفاقُ الصَّحابةِ!، وبِاللَّهِ التَّوفِيقُ. انتهى باختصار]، وَلَا دَاعِيَ لِلتَّفرِيعاتِ الفاسِدةِ والتَّقسِيماتِ الباطِلةِ مِن تَقيِيدِ الكُفرِ بِالجُحودِ والاستِحلالِ القَلبِيِّ والقَصْدِ [أَيْ قَصْدِ الكُفْرِ] وغَيرِها مِن رَواسِبِ المُرجِئةِ لِأنَّ كَلامَ الصَّحابةِ أضبَطُ وأحكَمُ. انتهى باختصار. وقال الشيخ سعد بن بجاد العتيبي (عضو الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب) في (تسرب المفاهيم الإرجائية في الواقع المعاصر): من تأثر بالإرجاء -شعر أو لم يشعر- سَيُلِحُّ على القول بأن ترك الصلاة ليس كفرا، ليعزز بذلك ويقوي مسألة إيمان تارك جنس العمل مطلقا، إذ إن من ضيع الصلاة فهو لما سواها أضيع [قالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في كِتابِه (هذا مِنهاجُ النَّبِيِّ والصَّحابةِ في بابِ الإيمانِ): الشَّيخُ سفر الحوالي قالَ {ولم يَقُلْ أنَّ تارِكَها [أَيْ تارِكَ الصَّلاةِ] غَيرُ كافِرٍ إلَّا مَن تَأَثَّرَ بِالإرجاءِ (شَعَرَ أو لم يَشعُرْ)}. انتهى باختصار]... ثم قال -أي الشيخ العتيبي-: النصوص من الكتاب والسنة تواردت على كفر تاركها [أي تارك الصلاة]... ثم قال -أي الشيخ العتيبي-: ومسألة الصلاة من أظهر المسائل التي أجمع الصحابة على كفر تاركها. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو بصير الطرطوسي في كتابِه (قواعدُ في التكفير): وكذلك الصلاةُ -عمود الإسلام، آخرُ ما يُفقد من الدين، فإذا فُقدت فُقد الدين، الصلاة التي حكم النبي صلى الله عليه وسلم على تاركها بالكفر والشرك والخروج من الملة- فقد**

هَوَّنوا [أَيْ أَهْلُ التَّجَهُّمِ والإرجاءِ] مِن شأنِها، لأنها عَمَلٌ، وجادَلوا عن تاركِها أَيَّما جدالٍ، إلى أن هانَ على النــاس تَرْكُها، وأصبح تَرْكُها صـفةً لأزمـةً لكثـيرٍ مِنَ النـاسِ، ولا حــول ولا قــوة إلا باللــه!؛ فقــالوا لهم {لا عليكم، هــذا الكفــر كفــر عمــل، وكفــر العمــل -مــا دام عملًا- ليس بالكفرِ الذي تذهبون إليه، وإنما هــو كفــر أصـغر، وكُفــرٌ دُونَ كُفرٍ}، فوسعوا بذلك دائـرة الكفـرِ العملي الأصـغرِ [أي لمـا أدخلـوا فيـه تَـرْكَ الحكم بمـا أنـزل اللـه وتَـرْكَ الصـلاة] بغـير علمٍ ولا برهـان حـتى أدخلـوا في سـاحته الكفــر الأكــبر، وأئمــة الكفــر البــواح!. انتهى. وقــال المنذري في (الترغيب والترهيب): قــال ابنُ حــزم [في (المحلى)] {وقد جــاء عن عمــر وعبــدالرحمن بن عــوف ومعاذ بن جبل وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضــي الله عنهم، أن من ترك صلاةَ فرضٍ واحدةً متعمــدًا حــتى يخــرج وقتهــا، فهــو كــافر مرتــد، ولا نعلم لهــؤلاء من الصــحابة مخالفًا}... ثم قــال -أي المنــذري-: قــد ذهب جماعة من الصحابة إلى تكفير من تــرك الصـلاة متعمـدا لتركِها حتى يخرج جميع وقتها، منهم عمــر بن الخطــاب وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس ومعـاذ بن جبــل وجابر بن عبدالله وأبو الدرداء رضــي اللــه عنهم. انتهى باختصـار. وجـاء في كتـاب (فتـاوى اللجنـة الدائمـة) أن اللجنة الدائمة للبحوث العلميــة والإِفتــاء (عبــدالعزيز بن عبداللــه بن بــاز وعبداللــه بن غــديان وصــالح الفــوزان وعبدالعزيز آل الشيخ وبكر أبو زيد) سُئِلَت: مِنَ المعلوم أن تــارك الصــلاة كــافر خــارج من الملــة، ولكن مــا هــو ضابط الترك (أي هــل يكفــر إذا تــرك كــل الصــلوات، أم يكفر إذا ترك صلاة واحدة)؟. فأجابت اللجنــة: الأحــاديث الدالة على كفر تــارك الصــلاة، كقولــه صــلى اللــه عليــه وسلم {من ترك الصلاة فقد كفــر}، وقولــه صــلى اللــه عليــه وســلم {بين الرجــل وبين الكفــر والشــرك تــرك

الصلاة} تدل على أن ترك بعض الصلوات كترك جميعها إلا أن ترك جميع الصلوات أعظم إثما. انتهى. وجاء في كتاب (فتاوى اللجنة الدائمة) أن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإِفتاء (عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وصالح الفوزان وعبدالعزيز آل الشيخ وبكر أبو زيد) سُئلت: ما حكم من يترك فرضًا من الفرائض الخمس- كالفجر مثلًا- ويقول إنه يُقِرُّ بها ولكنْ يتركها متكاسلًا ومقصرًا فقط؟، هل يثاب على الأربع فرائض التي يصليها ويعاقب على ترك الفرض فقط؟، وهل يثاب على ما يقدم من أعمال الخير الأخرى، مثل بر الوالدين وصلة الرحم وغيرهما من أفعال البر؟. فأجابت اللجنة: من ترك صلاة واحدة متعمدًا فهو كمن ترك جميع الصلوات، فلا تقبل منه بقية الصلوات ولا يقبل منه أي عمل حتى يقيمَ الصلاة ويحافظَ عليها كُلِّها، لأنه بترك الصلاة عمدًا يكون كافرًا كفرًا أكبر، ولو كان مقرًّا بوجوبها. انتهى باختصار. وجاءَ في هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، أنَّ الشيخَ سُئِل: أنا حَرِيصٌ على أنْ لاَ أَتْرُكَ الصلاةَ، غَيْرَ أَنِّي أنام متأخرا، فأوَقِّتُ مُنَبِّهَ السَّاعَةِ على السَّاعَةِ السابِعةِ صباحًا (أَيْ بَعْدَ شُروقِ الشَّمسِ)، ثم أصَلِّي وأذهبُ للمُحاضَراتِ، فأرجو مِن سماحة الوالد إيضاح الحُكم؟. فأجابَ الشيخُ: مَن يَتعمَّدُ ضَبْطَ السَّاعَةِ إلى ما بعدَ طلوع الشمس حتى لا يُصلِّي فريضةَ الفجر في وقتها، فهذا قد تَعمَّدَ تَرْكَها في وقتها، وهو كافرٌ بهذا كُفرًا أكْبَرَ لِتَعَمُّدِه تَرْكَ الصلاةِ في الوقتِ [قلتُ: إذا ماتَ هذا الشخصُ قَبْلَ دخولِ وقتِ الفجرِ ضَبَطَ السَّاعةَ فإنه يموتُ بَعْدَما كافرًا. قال النووي في (رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ): قَالَ الْمُتَوَلِّي [النَّيْسَابُورِيُّ الشافعيُّ، الْمُتَوَفَّى عامَ 478هـ] {وَالْعَزْمُ عَلَى الْكُفْرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كُفْرٌ فِي الْحَالِ، وَكَذَا التَّرَدُّدُ فِي أَنَّهُ يَكْفُرُ أَمْ لَا، فَهُوَ كُفْرٌ فِي الْحَالِ، وَكَذَا التَّعْلِيقُ

بِأَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ، كَقَوْلِهِ (إِنْ هَلَكَ مَالِي أَوْ وَلَدِي تَهَوَّدْتُ، أَوْ تَنَصَّرْتُ)؛ وَالرِّضَا بِالْكُفْرِ كُفْرٌ، حَتَّى لَوْ سَأَلَهُ كَافِرٌ يُرِيدُ الإِسْلاَمَ أَنْ يُلَقِّنَهُ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ، فَلَمْ يَفْعَلْ، أَوْ أَشَارَ عَلَيْهِ بِأَنْ لَا يُسْلِمَ، أَوْ عَلَى مُسْلِمٍ بِأَنْ يَرْتَدَّ، فَهُوَ كَافِرٌ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (خطاب مفتوح إلى الأمة الإسلامية وعلمائها): الرِّضَا بِالْكُفْرِ كُفْرٌ.. ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: المُقَرَّرُ عند أهلِ العِلْمِ هو أنَّ مَن عَزَمَ أَنْ يَكفُرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَفَرَ فِي الْحَالِ. انتهى]، أَمَّا مَن غَلَبَه النَّومُ حتى فاته الوقتُ، فهذا لا يَضُرُّه ذلك وعليه أن يُصَلِّي إذا استيقظَ، ولا حَرَجَ عليه إذا كان قد غَلَبَه النَّومُ أو تَرَكَها نِسْيانًا، مع فِعْلِ الأسباب التي تُعِينُه على الصلاة في الوقت وعلى أدائها في الجماعة، مِثْلَ تركيبِ السَّاعَةِ على الوقتِ، والنَّومِ مُبَكِّرًا. انتهى باختصار. وجاء في مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: وسُئل فَضِيلَتُه [أيِ الشَّيخُ اِبْنُ عثيمين] عَمَّن ينامُ عن صلاة الفجر، ولا يُصلِّيها إلا بَعْدَ طلوع الشمس قُبَيْلَ ذهابه إلى الدوام، وإذا قيل له {هذا أمرٌ لا يجوز}، قال {رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة، عن النائمِ حتى يستيقظ}، وهذا دَيْدَنُه؟. فأجابَ بقوله: هذا الشخص، اسألْه وقُلْ {ما رأيك لو كان الدوام يبدأ بعد طلوع الفجر بنصف ساعة، هل تقوم أو (تقول رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة)}، فسيُجِيبك بأنه سيقوم، فقل له {إذا كنت تقوم لِعَمَلك في الدنيا، فلماذا لا تقوم لِعَمَلك في الآخرة؟!}، ثم إن النائم الذي رُفِعَ عنه القلم هو الذي ليس عنده مَن يُوقِظه ولا يَتَمَكَّن مِن إيجاد شيء يستيقظ به، أما شخصٌ عنده مَن يُوقِظه أو يَتَمَكَّنُ مِن إيجاد شيء يستيقظ به كالساعة وغيرها، ولم يَفْعَلْ، فإنه ليس بمعذور، وعلى هذا أن يتوبَ إلى الله عز وجل ويَجتهدَ في القيام لصلاة الفجر لِيُصلِّيَها مع المسلمين. انتهى. وفي هذا الرابط على

موقعِ الشيخِ مُقْبِلٍ الوادِعِيِّ، سُئِلَ الشيخُ: ما حُكْمُ مَن أَخَّرَ الصَّلاةَ عن وَقْتِها؟. فأجابَ الشيخُ: إنْ أَخَّرَها حتى يَخْرُجَ وَقْتُها مُتَعَمِّدًا فيُعتَبَرُ كافِرًا، أَمَّا إذا كانَ لِعُذْرٍ مِثْلِ نَومٍ أو نِسْيانٍ فيَقُومُ ويَقْضِيها. انتهى باختصار. وفي هذا الرابط على موقعِ الشيخِ مُقْبِلٍ الوادِعِيِّ، سُئِلَ الشيخُ: ما حُكْمُ مَن تَرَكَ فَرْضًا مِنَ الفرائضِ مُتَعَمِّدًا، وماذا يَجِبُ عليه؟. فأجابَ الشيخُ: تارِكُ الصَّلاةِ يُعتَبَرُ كافِرًا، وعليه أنْ يَتُوبَ إلى اللهِ سُبْحانَهُ وتَعالَى. انتهى. وفي شَرْحِ الشيخِ عبدِالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) لِكِتابِ (الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام)، قالَ الشيخُ: إنْ جاءَ وَقْتُ الصَّلاةِ، وتَرَكَها، فالصَّوابُ أنَّه يَكفُرُ إذا تَرَكَها حتى خَرَجَ الوَقْتَ مُتَعَمِّدًا وليس له عُذْرٌ. انتهى. وقالَ الشيخُ حمود التويجري (الذي تولَّى القضاءَ في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخُ ابنُ باز مُحِبًّا له، قارئًا لكُتُبه، وقَدَّمَ لبعضِها، وبَكَى عليه عندما تُوُفِّيَ -عامَ 1413هـ- وأَمَّ المُصَلِّين للصلاة عليه) في كِتابِه (غربة الإسلام، بتقديمِ الشيخِ عبدالكريم بن حمود التويجري): قالَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعالَى [في (معالم السنن)] {التُّروكُ [أَيْ تُروكُ الصَّلاةِ] على ضُروبٍ؛ منها تَركُ جَحْدٍ لِلصَّلاةِ، وهو كُفرٌ بإجماعِ الأُمَّةِ؛ ومنها تَركُ نِسيَانٍ، وصاحِبُه لا يَكفُرُ بإجماعِ الأُمَّةِ؛ ومنها تَركُ عَمدٍ مِن غَيرِ جَحْدٍ، فَذَهَبَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وابْنُ الْمُبَارَكِ وأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ إلى أَنَّ تارِكَ الصَّلاةِ عَمدًا مِن غَيرِ عُذْرٍ حتى يَخْرُجَ وَقْتُها كافِرٌ}... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ التويجري-: وقالَ الحافِظُ عَبْدُالْحَقِّ الإِشْبِيلِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعالَى [في كِتابِه (الصلاة والتهجد)] {ذَهَبَ جُملةٌ مِنَ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم ومِمَّن بَعْدَهم إلى تَكفِيرِ تارِكِ الصَّلاةِ مُتَعَمِّدًا لِتَرِكِها حتى يَخرُجَ جَمِيعُ وَقتِها، منهم

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ومُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وعبدُاللهِ بْنُ مَسعُودٍ، وابْنُ عَبَّاسٍ، وجَابِرُ [بْنُ عَبْدِاللَّهِ]، وأبُو الدَّرْدَاءِ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هؤلاء [أَيِ المَذكُورون] مِنَ الصَّحابةِ، ومِن غيرِهم أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، وعبدُاللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، والْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وأَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ابنُ عثيمين في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين): ثم قالَ [أَيِ ابْنُ القيم] {ومَن لا يُكَفِّرُ تارِكَ الصَّلاةِ يَقولُ (هذا مُؤْمِنٌ مُسلِمٌ)، وبَعضُهم يَقولُ (مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمَانِ)، أَفَلا يَستَحِي مَن هذا قَولُه مِن إنكارِه تَكفِيرَ مَن شَهِدَ بِكُفرِه الكِتابُ والسُّنَّةُ واتِّفاقُ الصَّحابةِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشَّوْكَانِيُّ في (نيل الأوطار): واختَلَفوا هَلْ يَجِبُ القَتلُ لِتَرْكِ صَلاةٍ واحِدةٍ أو أكثَرَ، فالجُمهورُ أنَّه يُقتَلُ لِتَرْكِ صَلاةٍ واحِدةٍ، والأحادِيثُ قاضِيَةٌ بِذلك، والتَّقيِيدُ بِالزِّيادةِ على الواحِدةِ لا دَلِيلَ عليه؛ قالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ {إذا دُعِيَ إلى الصَّلاةِ فامتَنَعَ وقالَ (لا أُصَلِّي) حتى خَرَجَ وَقْتُها وَجَبَ قَتْلُه}... ثم قالَ -أَيِ الشَّوْكَانِيُّ-: التَّرْكُ [أَيْ تَرْكُ الصَّلاةِ] الذي جُعِلَ الكُفْرُ مُعَلَّقًا به مُطلَقٌ عنِ التَّقيِيدِ، وهو يَصْدُقُ بِمَرَّةٍ لِوُجودِ ماهِيَّةِ التَّرْكِ في ضِمْنِها [أَيْ ضِمْنِ المَرَّةِ الواحِدةِ]. انتهى. وقالَ الشيخُ أحمد الحازمي في (شرح الأصول الثلاثة المختصر): مَن تَرَكَ فَرضًا واحِدًا حَتَّى خَرَجَ وَقتُه، نَقولُ {هذا كافِرٌ مُرتَدٌّ عنِ الإسلامِ}، الذي يُصَلِّي مِنَ الجُمعةِ إلى الجُمعةِ كافِرٌ مُرتَدٌّ عنِ الإسلامِ، لِأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ {العَهدُ الذي بَينَنا وبَينَهم الصَّلاةُ، فَمَن تَرَكَها فَقَدْ كَفَرَ}، بَيَّنَ أنَّ تارِكَ الصَّلاةِ كافِرٌ، ثم هَل وَرَدَ تَقيِيدٌ بِكَونِه إذا تَرَكَ صَلاةً أو صَلاتَين أو يُصَلِّي ويُخَلِّي [أَيْ يُصَلِّي أحيانًا ويترُكُ أحيانًا]؟!، نَقولُ {لَم يَرِدْ}، فَإذا

لم يَرِدْ رَجَعْنا إلى المَعنَى اللُّغَوِيِّ حِينَئِذٍ، {فَمَن تَرَكَها فَقَدْ كَفَرَ} عَلَّقَه على شَرطٍ، إذا قالَ الرَّجُلُ لِزَوجَتِه {إذا خَرَجتِ مِنَ البَيتِ فَأنتِ طالِقٌ}، مَتَى يَقَعُ جَوابُ الشَّرطِ؟، هَلْ لا بُدَّ مِن تَحقُّقِ فِعْلِ الشَّرطِ أنْ يَتَكَرَّرَ الخُروجُ حتى تَطلُقَ أو بِمُجَرَّدِ خُروجٍ واحِدٍ طَلُقَتْ، لا شَكَّ أنَّه الثَّانِي [وهو أنَّها تَطْلُقُ بِمُجَرَّدِ خُروجٍ واحِدٍ]، هذا مُقتَضاه في اللُّغةِ، قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {فَمَن تَرَكَها فَقَدْ كَفَرَ} يَصدُقُ بِأَقَلِّ التَّركِ وهو لِفَرضٍ واحِدٍ، وقد ذَكَرَ إجماعَ الصَّحابةِ على ذلك اِبنُ حَزمٍ، وهو اِختِيارُ اِبنِ باز {مَن تَرَكَ فَرضًا واحِدًا يُعتَبَرُ كافِرًا مُرتَدًّا عنِ الإسلامِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في (حَدُّ لُحوقِ الوَعِيدِ بِتارِكِ الصَّلاةِ): فالاختِلافُ في الحَدِّ الذي يَكفُرُ به تارِكُ الصَّلاةِ خِلافٌ مَذمومٌ، أُكَرِّرُ (خِلافٌ مَذمومٌ)، فالحَدُّ هو تَركُ صَلاةٍ واحِدةٍ حتى يَخرُجَ وَقتُها مُتَعَمِّدًا مِن غَيرِ عُذرٍ، لِأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُحَدِّدْ عَدَدًا فَيَبْقَى التَّركُ على الإطلاقِ. انتهى]، وهكذا يكذبون ويدلسون، ويلبسون على السذج منا!، ويقولون لنا أن (الكفر لا يكون إلا بالاعتقاد والجحود والاستحلال)، ويقسمون لنا الكفر إلى قسمين ويقولون (الكفر كفران، كفر اعتقاد، وكفر عمل، وكفر الاعتقاد مخرج من الملة، أما كفر العمل غير مخرج من الملة)، ويقولون لنا أن (المسلم لا يكفر إلا إذا؛ (أ)اعتقد الكفر بقلبه، فَلَو فَعَلَ الكُفرَ أو قاله -مِن غير إكراه- فلا يكفر حتى يعتقد الكُفرَ بقلبه؛ (ب)وقَصَدَ الكُفرَ، فَلَو فَعَلَ الكُفرَ والشِّركَ الأكبَرَ وسَبَّ الدِّينَ واستَهزَأَ بِشَعائرِه لا يَكْفُرُ [وَيَرُدُّ على ذلك اِبْنُ تيميةَ في (الصارم المسلول) فَيَقولُ: وبِالجُملةِ، فَمَن قالَ أو فَعَلَ ما هو كُفْرٌ كَفَرَ بِذلك وإنْ لم يَقْصِدْ أنْ يَكونَ كافِرًا، إذ لا يَقْصِدُ الكُفرَ أحَدٌ إلَّا ما شاءَ اللهُ. انتهى. وَيَرُدُّ على ذلك أيضًا الشيخُ أبو سلمان الصومالي

في (خطـاب مفتـوح إلى الأمـة الإسـلامية وعلمائهـا) فَيَقـولُ: المُقَـرَّرُ في قَواعِـدِ أهـلِ السُّـنَّةِ والجَماعـةِ أنَّ الكُفْرَ يَكـونُ بِـالقَولِ والفِعـلِ والاعتِقـادِ، يَكفُـرُ الرَّجُـلُ بِالقَولِ أوِ بِالفِعْلِ وإنْ لم يَقصِـدْ أنْ يَكفُـرَ، قـالَ تَعـالَى {وَلَئِن سَـأَلْتَهُمْ لَيَقُـولُنَّ إِنَّمَـا كُنَّا نَخُـوضُ وَنَلْعَبُ، قُـلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِـهِ وَرَسُـولِهِ كُنتُمْ تَسْـتَهْزِئُونَ، لَا تَعْتَـذِرُوا قَـدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}، أَقَرَّ سُبحانَه بِما اِدَّعَوْا في أنَّهم لم يَقصِدوا الكُفْرَ ولم يُكَذِّبْهم سُـبحانَه، فَكَفَـروا بِـذَلِكَ [أيْ بِـــالخَوضِ واللَّعِبِ وإنْ لم يَقصِـــدوا الكُفـــرَ]. انتهى باختصار]؛ (ت)وعَلِمَ أنه كفر فَلَـو ذبح ونـذر لغـير اللـه، وسجد لصنم، ومـزق المصـحف، وسـب القـرآن، وشـتم النـبي، فلا يَكْفُـرُ لِأَنَّه لا يَعلَمُ أنَّ كُـلَّ ذلـك كُفـرٌ (وهـو يَعِيشُ بين المُسلِمِين!)؛ (ث)وانشرح صدره بهذا الكفـر، فَلَو كَفَـرَ وفَعَـلَ الكُفـرَ ولم يَنشَـرِحْ صَـدرُه بِـالكُفرِ، فَلا يَكْفُرُ، فلا بُدَّ مِنَ الرِّضَا وانشراحِ الصَّدرِ؛ (ج)ولا يَكْفُرُ إلَّا إذا جَحَدَ، فلا كُفْرَ إلَّا بِجُحـودٍ، فَلَـو تَـرَكَ التوحيـدَ، وتَـرَكَ الصلاةَ، وتَرَكَ الحكم بشريعة الله، فلا يَكْفُرُ لِأَنَّه لا يَجحَدُ بِقَلبِـــه)، هكـــذا قـــالوا لنـــا في الخطب والـــدروس والمحاضـرات، في المسـاجد والفضـائيات [قـال هـذه الشروطَ الخمسةَ أحَدُ دُعاةِ الفضائياتِ في مِصـرَ يُـدعَى عبـدَالعظيم بـدوي الخلفي [بنَ] [نـائبَ الـرئيس العـام لجماعة أنصـار السـنة المحمديـة، المشـرفَ العـامَّ على مجلـــة التوحيـــد] على قنـــاة الرحمـــة يـــوم الثلاثـــاء 28/12/1430[هـ] بعـــد المغـــرب، وهـــو إمـــام وخطيب أزهـري ينتمي حزبيًـا إلى جماعـة أنصـار السـنة، وهي جَماعةٌ مُصَرَّحٌ لَها مِنَ النِّظامِ المِصـرِيِّ، وهم مرجئة في باب الإيمان، وجهمية في بابِ الكفر]}؛ ونقـول لهـؤلاء [الشبابِ المغررِ بهم] وأمثالِهم، إنَّ الإنسـانَ لا يـرى إلا ما يريد أن يراه، فإن الله حَكَمٌ عَدْلٌ ولا يظلم ربُّك أحدًا، وَلَا يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا، فلـو علم اللـه من قلبـك

الصدق، والبحث عن الحق، وتحرى مذهب أهل السنة وما عليه الصحابة وسلف الأمة، بإخلاص وتجرد دون تعصب وهوى، ودون تحزب إلى الجماعة والشيخ، وجعلتَ انتماءَك للإسلام، وتعصبَك للدليل المعتبر من القرآن والسنة بفهم الصحابة، لو كنت صادقًا مخلصًا في طلب الحق، وأخذت بالأسباب الشرعية وجاهدت، ستصل إليه حتمًا، {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ} هذا قول ربنا الكريم، فلا بد من التجرد والصدق والإخلاص في طلب الحق، وليس وجود هؤلاء المرجئة حولك عذرًا لك عند الله، ولا سِيَّمَا في هذا الوقت الذي كثرت فيه وسائل الدعوة وتنوعت إلى درجة لم يسبق لها مثيل، وبوسعك -إن أردت الحق وسعيت إليه صادقا- أن ترفع سماعة الهاتف وتسأل هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة، فإن عجزت فلا أظنك تعجز عن زيارة موقعهم على شبكة المعلومات الدولية [أي الإنترنت]، أو سؤال أحدهم أثناء سفرك للحج والعمرة، أو قراءة كُتُبِهم وفَتَاوِيهم وهي مطبوعة ومتداولة في كل مكان والحمد لله لمن طلبها وبحث عن الحق ولم يؤجر عقلَه، فليس لك عذر في ذلك، والمُوَفَّقُ مَن وَفَّقَه اللهُ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الغليفي-: الْجَهْلُ (لُغَةً) ضِدُّ الْعِلْمِ؛ [وَ]العلم هو موافقة ما في النفس للأمر المعلوم على ما هو عليه في الواقع والحقيقة، أو بمعنى آخر إدراك الأشياء على ما هي عليه؛ وعلى هذا فيكون الجهل خلو النفس من العلم، أو العلم على خلاف الحقيقة، فكلا الأَمْرَين [أَيْ خُلُوِّ النَّفْسِ مِنَ العِلْمِ، أو العِلْمِ على خِلَافِ الحَقِيقةِ] يُسَمَّى جَهْلًا وإن فرَّق بينهما أهلُ العلم، فاصطلحوا أن يكون اسمُ الأولِ جَهْلًا بسيطًا والآخَرِ جَهْلًا مُرَكَّبًا؛ وخلو النفس من العلم هو ما أشار إليه قوله تعالى {هو الذي أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا}،

والمقصود هنا في مسألة العذر بالجهل كلا المعنيين [أي الجهلِ البسيطِ والجهلِ المركبِ]، والمقصود في كلا المعنيين الجهل بالحكم الشرعي، والبحث [أي في مسألة العذر بالجهل] هو فيما يخص تأثير هذا الجهل على الوصف الشرعي للفعل والفاعل والإثم المترتب على ذلك الوصف؛ والجهل قد يكون جهلا بالحكم، وقد يكون جهلا بالسبب الموجب للحكم مع العلم بالحكم؛ ومثال الأول رجل يجهل أن الخمر حرام فشربها جاهلا بحكمها الذي هو التحريم؛ ومثال الثاني رجل يعلم أن الخمر حرام ولكن يجهل أن هذا النبيذ قد تخمر فشربها جاهلا بالسبب الموجب للتحريم والذي هو التخمر؛ والمقصود في [مسألة] العذر بالجهل هو النوع الأول (الجهل بالحكم)، أما الثاني فيلحق بالخطأ لانتفاء القصد فيه؛ [وَ]الجهل يختلف عن بقية الأعذار في أنه لا يغير من حقيقة العمل، فالجاهل من جهة مباشرة العمل كالعالم تماما، بمعنى أنه يقصد العمل ويتعمده ويريده فلو كان عبادة مثلا موجهة لغير الله فتقوم في الجاهل حقائق العبودية لغير الله كما العالم تماما، فهو يؤله المعبود ويقصده بالعبادة وتقوم في نفسه كل مَقامات العبودية لغير الله من ذل وخضوع واستسلام ومحبة، كما العالم تماما، ولهذا فالجهل لا يغير حقيقة العمل، بخلاف الإكراه أو الخطأ فهما ينفيان إرادة العمل وقصده، ولهذا لا يثبت [أيْ في أيٍّ مِن حالتَي الإكراهِ والخطأِ] وصفُ العمل ولا إثمه، فلا يقال مثلا {زان}، ولا [يقال] {يأثم} أو {يعاقب}، [وذلك] بخلاف الجاهل فيقال عنه {زان} [وهو] الوصف الشرعي لمباشرتِه الوطء عن تعمدٍ وإرادةٍ وقصدٍ، وإن كان قد لا يعاقب لجهله أو لعدم ثبوت الأدلة الشرعية في حقه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: فكما أن التوحيد هو العبادة الدائمة عند الموحدين فالشرك هي العبادة

الدائمــة عنــد المشــركين، فالمشــرك عَــرَفَ غــيرَ اللــهِ بصفاتِ اللهِ فعَرَفَ الوَلِيَّ بما يكون لله سبحانه وتعالى، فعَرَفَه بقدرتِـه وكرامتِـه، وعِلْمِـه بـالغيب، وأنـه يغضـبُ ويسخطُ، وأنه القادرُ على عقاب من يَعْصِـيه وإبـرار من يطيعه ويرضيه، وما أكثَـرَ تحـذيرَ المشـركين للموحـدين أن يغضـبَ عليهم الـوَلِيُّ إذا تعرضـوا لـه، وأنـه سـيفعل بهم وينكل!، فعَرَفَه بما يُعْرَفُ به اللـهُ سـبحانه وتعـالى فصرف صـفاتِه لـه قبـلَ أن يَصْـرِفَ عبادتَـه إليـه، فنحن عَرَفْنا اللهَ سبحانه وتعـالى بأسـمائه وصـفاته ووحـدناه في ذاته وأفعاله، وهذا عَرَفَ الوَلِيَّ بمـا نَعْـرِفُ بـه اللـهَ واعتقـــد مـــا للـــه لغـــيره تحت اســـم (الكرامـــات) و(المعجزات)، فاعتقد أنه يرزق الفقير ويشفي العليــل ويهدي الضرير ويهب البنات والبنين وينزل الغيث وبيده مقاليـد [أَيْ أُمـورُ] الخلائـق، ولهـذا كلـه دعـوه ورجـوه، خوفا وطمعا، وقربوا له ما في أيديهم من القليل لينعم عليهم بالعطــاء الجزيــل أو يــدفع عنهم الســوء والبلاء العظيم، ومن عاين هـؤلاء علم أن مـا ذكرتـه قليـل من كثير؛ فكـل شـرك في الأُلُوهِيَّةِ سَـبَقَه [شِـرْكٌ] أضـعافُ هذا الشرك في الأسماء والصفات، والربوبية، وهذا كلـه معلـــوم بالضـــرورة العقليـــة قبـــل أن يُعْلَمَ بالـــدلائل الشرعية؛ ولهـذا لـو قيـل مـا الفـرق في قيـام حقيقـة العبوديـة لغـير اللـه بين الجاهـل والعـالم لَمَـا كـان ثَمَّةَ [(ثَمَّةَ) اسمُ إشارةٍ للمكانِ البعيدِ بمَعْنَى (هُنَاكَ)] فَـرْقٌ، وهي منـازل في الشـرك بهـا يتفاضـلون، وضـلال يتبـع بعضـــهم بعضـــا في دركاتـــه، وهـــذه حقيقـــة الرؤســـاء والمتبـــوعين، والضـــلال والمضـــلين، كلهم قـــامت في قلوبهم حقائق العبودية لغير اللـه ولـو نُعِتُـوا ليـل نهـار بنعوت الإسلام، فلا والله ليس هـذا هـو الإسـلام وليس هـؤلاء بالمسـلمين؛ وكـل هـذا لا يكـون مـع الإكـراه أو الخطأ، بل شـرطه ليكـون عـذرا [أَيْ في أيٍّ مِن حـالتَي

الإكــراهِ والخطــأِ] أن لا يقــوم بقلبــه هــذا المعــنى فلا ينشــرح بِــالْكُفْرِ صَــدْرًا، بخلاف الجاهــلِ الــذي مَلَأَ الكُفْـرُ صَدْرَه [قلتُ: المرادُ بالكُفْرِ هنا هو حقيقةُ الكفرِ لا اسمُ الكفرِ، فالجاهلُ يتعمـدُ ويريـدُ ويقصـدُ الفِعْـلَ المُكَفِّرَ لا الكُفْرَ. قلتُ أيضا: من وقع في الكفر في حالتي الإكراه والخطأ لا يأثم، ولا يسمى (كــافرا)، لانتفــاء الإرادة في (الإكــــــراه)، وانتفــــــاء الْعَمْدِيَّةِ والإرادة والقصد في (الخطأ)؛ ومن صــور الإكـراه مـا جـاء في تفسـير قولـه تعالى {مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُــهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَــرَحَ بِــالْكُفْرِ صَــدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}، فقد قـال ابن حجـر في (فتح الباري) {وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الآيَةَ الْمَـذْكُورَةَ نَـزَلَتْ فِي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ... وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَــةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِــهِ (إِلَّا مَنْ أُكْــرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ) قَالَ (أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ مَنْ كَفَرَ بَعْـدَ إِيمَانِــهِ فَعَلَيْــهِ غَضَــبٌ مِنَ اللَّهِ، وَأَمَّا مَنْ أُكْــرِهَ بِلِسَــانِهِ وَخَالَفَهُ قَلْبُهُ بِالإِيمَانِ لِيَنْجُـوَ بِـذَلِكَ مِنْ عَـدُوِّهِ، فَلَا حَـرَجَ عَلَيْـهِ إِنْ شَـاءَ اللَّهُ، إِنَّمَـا يَأْخُـذُ الْعِبَـادَ بِمَـا عُقِـدَتْ عَلَيْـهِ قُلُوبُهُمْ)}، وقال البغوي في (معالم التنزيــل) {وَأَجْمَـعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أُكْرِهَ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْـرِ يَجُـوزُ لَـهُ أَنْ يَقُـولَ بِلِسَـانِهِ، وَإِذَا قَـالَ بِلِسَـانِهِ غَيْـرَ مُعْتَقِـدٍ لَا يَكُـونُ كُفْرًا، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَقُولَ حَتَّى يُقْتَلَ كَـانَ أَفْضَـلَ}؛ ومن صور الخطأ مـا جـاء في صـحيح مسـلم أن رسـول اللـه صلى الله عليه وسلم قال {لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْــدِهِ - حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ- مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَـأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِـهِ، فَبَيْنَـا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُـوَ بِهَـا قَائِمَـةً عِنْـدَهُ، فَأَخَـذَ بِخِطَامِهَـا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ (اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ)، أَخْطَــأَ مِنْ شِــدَّةِ الْفَــرَحِ}]... ثم قــالَ -أَيِ الشــيخُ الغليفي-:

العقوبة والعذاب لا يكونان إلا بعد الاستتابة وإقامة الحجة الحدية وبعد استيفاء الشروط وانتفاء الموانع للعقوبة في الدنيا، و[أمَّا] في الآخرة لا تكون العقوبة إلَّا بَعْدَ النِّذارةِ والسَّماعِ بِالرُّسُلِ وانتِفاءِ العَجزِ المُطلَقِ [قالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي في كِتابِه (البيانُ والإشهارُ): وبهذا يُعلم أن الجهل لا يعتبر مانعًا من موانع التكفير إذا كان يمكن دفعه ورفع هذا الجهل، وكذلك أي مانع من موانع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق لا يعتبر مانعًا ولا يعتد به، والجهل الذي يعتبر مانعًا هو الذي لا يمكن دفعه ولا رفعه مع بذل الجهد في ذلك، وفي هذا رد على من يقولون أن {الجهل مانع في كل حال مع التمكن والعجز سواء}، وهذا باطل بالشرع وبالعقل والفطرة كما سبق. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي أيضا في كِتابِه (الغلو، مفهومه وحقيقته): الجهل عدم العلم، وهو جهلان، جهل عجز وجهل إعراض. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شرح مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد): جهل التفريط هو بعينه جهلُ الإعراض. انتهى. وقال الشيخُ أبو بصير الطرطوسي في (قواعدُ في التكفير): يعذر بالجهل إن كان جهله معتبرًا كأن يكون عن عجز لا يمكن دفعه بسبب حداثة عهده بالإسلام، أو سبب عيشه في منطقة نائية عن العلم وهو لا يستطيع حراكًا لطلب العلم في مَظانِّه، أما إن كان يعيش في بلاد المسلمين وقد ظهرت فيها علوم الشريعة، ومن اليسير عليه طلبها وتحصيلها، لكنه لا يفعل لانشغاله بالدنيا وزينتها، فإنه لا يعذر حينئذٍ بالجهل. انتهى. وقال ابن تيمية في (رفع الملام عن الأئمة الأعلام): الْعُذْرُ لَا يَكُونُ عُذْرًا إلَّا مَعَ الْعَجْزِ عَنْ إزَالَتِهِ وَإِلَّا فَمَتَى أَمْكَنَ الإِنْسَانُ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ فَقَصَّرَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ مَعْذُورًا. انتهى] وإقامة الحجة الرسالية،

لقوله تعالى {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا}، فالعقوبة لا تكون إلا بعد إرسال الرسل، أما الاسم فهو لازم له بمجرد وقوعه في الفعل، ومعلوم أنه ليس كل كافر معذب كما أنه ليس كل كافر يقتل، فمن أهل الفترة من يمتحن يوم القيامة ومع ذلك اسم الشرك لازم له، فالاسم شيء والعقوبة شيء آخر، ومن الخطأ عدم التفريق بينهما، وهذا الذي ندندن حوله ونفصل فيه [هو] من باب الأسماء والأحكام، وللأسف الشديد كثير ممن تناول مسألة العذر في زماننا لم يتطرق لمسألة الأسماء والأحكام [جاءَ في المَوسوعةِ العَقَدِيَّةِ (إعداد مجموعةٍ من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلَوي بن عبدالقادر السَّقَّاف): ومَسائلُ الإيمانِ يُعَبِّرُ عنها العُلَماءُ بِمَسألةِ {الأسماء والأحكام}، بِمَعنَى {اِسمُ العَبْدِ في الدُّنيَا هو (هَلْ مُؤمِنٌ، أو كافِرٌ، أوِ ناقِصُ الإيمانِ؟)، وحُكْمُه في الآخِرةِ (أمِنْ أهلِ الجَنَّةِ هو، أمْ مِن أهلِ النَّارِ، أمْ مِمَّن يَدخُلُ النَّارَ ثم يُخرَجُ منها ويُخَلَّدُ في الجَنَّةِ؟)}؛ ولِأهَمِّيَّةِ هذه المَسائلِ ضَمَّنَها أهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ في مَباحِثِ العَقِيدةِ الكِبَارِ. انتهى]، ولم يتناولها [أي مسألة العذر] من باب الاسم والعقوبة، ولكن تناولها فقط من باب العقوبة والمؤاخذة، مع أن العقوبة مرتبطة بالاستتابة وإقامة الحجة [قُلْتُ: سَبَقَ أنْ بَيَّنَ الشَّيخُ أنَّ العقوبةَ الدنيويَّةَ مُرتَبِطةٌ بِالحُجَّةِ الحَدِّيَّةِ، وأمَّا العقوبةُ الأُخْرَوِيَّةُ فَمُرتَبِطةٌ بِالحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ]، أمَّا الاسمُ فَلا يُشتَرَطُ له كُلُّ ذلك، فالمعين إذا وقع في الكفر والشرك يطلق عليه الاسم فَيُسَمَّى مُشرِكًا بما وقع فيه من شرك كما سبق، مع مراعاة التفريق بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: الحجةُ الرساليةُ تقومُ على الخلق بمجرد البلوغ والسماع، ولا يُشترط الفهمُ في المسائلِ الظاهرةِ والتوحيد ومعرفة الله تعالى... ثم قالَ -أيِ

الشيخُ الغليفي-: كل من تلبس بالشرك يسمى مشركا وكل من وقع في الكفر يسمى كافرا، وهذا واضح لكل من صبر على طلب العلم واستكمل قراءة النصوص وكلام السلف في جميع المواضع بالاستقراء والتتبع وَرَاجَعَ كبارَ العلماء وأهل العلم في كل ما أشكل عليه من نصوص وأدلة، أما من تخطف الكلمات من هنا وهناك وبتر النصوص واعتمد على المجمل والمطلق والعامِ من كلام العلماء فهو لن يَصِلَ إلى شَيءٍ، إنْ لَمْ [(إنْ لَمْ) هُنا بِمَعْنَى (بَلْ رُبَّما)] يَضِلَّ ويَزِغْ ويَزْدَدْ حَيْرةً وشكًّا واضْطِرابًا، ولِذلك فنحن قد ذَكَرْنا الأدِلَّةَ مِن كلام الله تبارك وتعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ثم كلام الصحابة والمفسرين له، ولم نذكر كلام العلماء كدليل، لأن كلام العلماء ليس دليلا شرعيا يستدل به وإنما يستدل له [قالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في (البَراهِينُ على أنَّ الخِضرَ مِنَ النَّبِيِّين): العُلَماءُ يُستَدَلُّ على كَلامِهم ولا يُستَدَلُّ بِكَلامِهم. انتهى]، وإنما ذكرنا فَهْمَ العلماء حتى لا يَظُنُّ من ليس عنده عِلمٌ أن هذا فَهمُنا نحن وليس فَهْمَ السلفِ، بل ذَكَرْنا الأدلةَ بِفَهمِ الصحابة والمفسرين من السلف وعلماء أهل السنة...

ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: وهذا هو مَوطِنُ الإشكالِ عِند مُرجِئةِ العَصرِ ومَن شابَهَهم وقالَ بقولِهم مِن أدعِياءِ السَّلَفِيَّةِ، فإنَّهم لا يُفَرِّقون بَيْنَ الحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ التي قامتْ ببُلوغِ القرآنِ والسَّمَاعِ بالرسولِ صلى الله عليه وسلم، وبين الحُجَّةِ الحُكْمِيَّةِ على المُعَيَّنِ بارتكابه [أيْ بمُجَرَّدِ ارتكابِه] الفِعْلَ المُكَفِّرَ، وبين الحُجَّةِ الحَدِّيَّةِ التي يُقِيمُها الحاكمُ عند الاستتابةِ والقتلِ، ومعلومٌ أنَّه لا يُقِيمُ الحُجَّةَ الحَدِّيَّةَ إلَّا الإمامُ، ومعلومٌ كذلك أنَّه ليس كُلُّ كافرٍ مُحارِبًا، كما أنَّه ليس كُلُّ كافرٍ يُقتَلُ، ولو فَهِمُوا ذلك لفَرَّقُوا بين الحُكْمِ والعُقوبةِ، فالحُكْمُ لِكُلِّ أحَدٍ عنده عِلْمٌ في المَسألةِ، وليس كما يَقولون {لا

يُقِيمُ الحُجَّةَ إلَّا عالمٌ مُعتَبَرٌ!}، فهذا مِنَ الضَّلالِ وتعطيلِ أحكامِ اللهِ، ولو قـالوا {لا يُقِيمُ الحُجَّةَ الحَدِّيَّةَ إلَّا الإمـامُ أو مَن يَنُـوبُ عنـه} لَكَـانَ صَـوابًا... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي- في تكفيرِ المُطْلَقِ وتكفيرِ المُعَيَّنِ: فـالتفريقُ بين النَّوعِ والعَينِ، أو الفِعْـلِ والفاعـلِ، في التكفـيرِ، أجْمَعَ أئِمَّةُ الـدَّعوةِ النَّجْدِيَّةِ [السَّلَفِيةِ] على أنَّ التفريـقَ لا يكـونُ إلَّا في المسـائلِ الخَفِيَّةِ [مِثْـلِ خَلْـقِ القـرآنِ، والقَـدَرِ، وسِـحْرِ العَطْـفِ وهـو التَّألِيفُ بالسِّـحْرِ بين المُتَباغِضَـين بحيث أنَّ أحَـدَهما يَتَعَلَّقُ بـالآخَرِ تَعَلُّقًـا كُلِّيًّا بحيث أنَّه لا يَسـتطِيعُ أنْ يُفارِقَـه]، فأمَّا المسـائلُ الظـاهرةُ فـإنَّ الواقـعَ في المُكَفِّراتِ الظـاهرةِ أو المعلومـةِ مِنَ الـدِّينِ بالضَّـرورةِ [المعلـومُ مِنَ الـدِّينِ بالضَّرورةِ هو ما كانَ ظـاهِرًا مُتَـواتِرًا مِن أحكـامِ الـدِّينِ، معلومًـا عنـد الخـاصِّ والعـامِّ، مِمَّا أجْمَـعَ عليـه العلمـاءُ إجماعًـا قَطعِيًّا، مِثْـلِ وُجـوبِ الصَّـلاةِ والزَّكـاةِ، وتَحـرِيمِ الرِّبا والخَمْرِ] فإنَّه كافرٌ بعَيْنِه؛ فـإنَّ مَن وَقَـعَ في كُفْـرٍ ظاهِرٍ فهو كافرٌ، مِثْلِ الشِّركِ في العبـادةِ أو في الحُكْمِ (التَّشرِيعِ)، أو مِثْلِ مُظـاهَرةِ المُشـرِكِين وإعـانَتِهم على المسلمِين، فإنَّ هؤلاء قد قـامتْ عليهم الحُجَّةُ بـالقرآنِ والرسولِ صلى الله عليه وسلم، قـالَ تعـالَى {لأُنْـذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}؛ أمَّا المسائلُ الخَفِيَّةُ كالقَـدَرِ والإرجـاءِ فلا يُكَفَّرُ أحَدٌ خالَفَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ في ذلك حتى تُقامَ عليه الحُجَّةُ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي-: إذا بـان لـك أن الكفـر يكـون بـالقول أو الفعـل أو الاعتقـاد أو الشـك، فاعلم أن الكفر إنما يتعلق بـالأمر الظـاهر، وأمـا الأمـر الخفي فالله وحده الـذي يعلمـه فلا دخـل للفقيـه فيـه، وعلى هذا فإن الكفر بحسب هـذا الاعتبـار ينقسـم إلى قسمين؛ (أ)الكُفرُ الظاهِرُ، وهو الكفـر الـذي ظهـر على الجوارح ظهورًا لا شك فيه [المراد هنا هـو الكفـرُ الـذي ثَبَتَ بِمُقتَضَـى دَلِيـلٍ مُباشِـرٍ مِن أدِلَّةِ الثُّبـوتِ الشَّـرعِيَّةِ

(اِعتِـراف، أو شَـهَادَةِ شُّـهُودٍ)، لا بِمُقتَضَـى قرينـةٍ وإنْ كانَتْ قَوِيَّةً]، وهذا إنَّما يكـون بـالقولِ أو الفعـلِ فقـط، فهو عِلَّتُه [يعني أنَّ عِلَّةَ كُفرِ مَن قامَ به الكُفْـرُ الظـاهِرُ تَكُـونُ القـولَ أو الفعـلَ المُكَفِّرَ]، وهي [أيْ هـذه العِلَّةُ] وصفٌ مناسبٌ لاعتباره، لأنها [أي هذه العلة] منضــبطة، فالحكم يدور معها وجودًا وعدمًا، فمـتى مـا وقـع المـرء بقول مكفر، أو فعل مكفـر، فلا شـك أنـه يكـون ارتكب أمرًا ظاهرًا للعيان ومنضبطًا لإيقـاع الكفـر عليـه، ففي الـدنيا لا يقـام الحـد إلا على الأمـور الظـاهرة، وذلـك كالقول أو الفعل؛ (ب)الكفر الباطن، وهـو الكفـر الـذي يكون في القلب دون الجوارح، فمن اعتقـد أمـرًا كُفرِيًّا قام الدليلُ الشرعيُّ على كُفرِ مَنِ اِعتَقَدَه، أو شَــكَّ في أمر معلوم من الدين بالضرورة، فهو كـافر في الآخـرة، وإن كـان في أحكـام الـدنيا يعتـبر مسـلمًا في الظـاهر، وهو الذي يسمى عند المسـلمين بالمنـافق أو الزنـديق، فإن مثله معدود من جملة المسلمين في أحكـام الـدنيا، وإن كان في أحكام الآخرة من الخاسرين، وهذا النموذج مِنَ الناسِ لا دَخْلَ للفقيه فيه ولا للقاضي ولا للمفـتي، وإنَّما حُكْمُه إلى اللهِ وَحْـدَهُ، لأنـه لم يَظهَـرْ عليـه شـيءٌ ظـاهرٌ مِن قَـولٍ أو فِعـلٍ مُكَفِّرٍ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي-: الخلاصة من بحث المسألة؛ (أ)أنَّ مسألةَ عدم العذر بالجهل في الاسم مسـألةٌ وِفَاقِيَّةٌ لا اِختِلافَ فيها عند الصحابة والسلف الصالح رضـي اللـه عنهم؛ (ب)أن الأدلة متواترة قطعية الدلالـة وقطعيـة الثبـوت على أن مـرتكب الشـرك الأكـبر يسـمى كـافرا قـولا واحـدًا، ولا يوجد دليل في القرآن والسنة وعند الصـحابة يـدل على أن مـرتكب الشـرك الأكـبر مسـلم؛ (ت)أن الـذي يقـول بالخلاف لا يسـتطيع أن يحكيـه عن أحـد من السـلف ولا يـذكر عليـه دليلًا معتـبرًا، وأنـه لم يطلـع على المصـادر التي أَلَّفهـا السـلفُ وأئمَّةُ الـدعوة خِصِّيصًـا في تحقيـق

المسألة، وأن الذي يقول بـالخلاف وينسـبه إلى شـيخي الإسـلام ابن تيميـة وابن عبـدالوهاب قـد تـوهم أن للشيخين قولين في المسألة، وقد رد عليه أولاد الشـيخ [محمـد بن عبـدالوهاب] وأحفـاده وطلابـه في رسـائل خاصـة تبـدِّعُ وتضـلل من قـال {إن الفعـل فعـل كفـر والفاعل لا يكفر} كما ذكـر ذلـك عبـدالرحمن بن حسـن [بن محمـد بن عبـدالوهاب] وَوَلَـدَاهُ (عبـداللطيف وإسـحاق)، وسـليمان بن سـحمان، في مؤلفـات خاصـة ردوا بهـا على من قـال ببدعـة التفريـق بين الفعـل والفاعل، وشـبهتهم في ذلـك أنهم قـالوا بـالتلازم بين الاسم والعقوبة، وهذا خطأ، والصـواب أنـه لا تلازم بين الاسم والعقوبة، فالاسم لإجـراء المعـاملات في الـدنيا، أما العقوبة لقتله عند السلطان والقاضي الشرعي في ظل تحكيم الشريعة، وليس معنى عـدم تحكيم الشـريعة أو عدم عقوبته يسقط اسمه ووصفه، فربما يكون زانيا ولا يعاقب ويكون سـارقا ولا يعـاقب، لعـدم ثبـوت أدلـة عقوبته كما كان في الصدر الأول، فالمنافقِين لم تَثبُتْ في حَقِّهم أدِلَّةُ الثُّبـوتِ الشَّـرعِيَّةُ [أيْ مِن اِعتِـرافٍ أو شَـهَادَةِ شَـاهِدَيْ عَـدْلٍ] لِقَتلِهم، ودفعوهـا بالإنكـار والأَيمانِ الكاذِبةِ كما حَكَى اللهُ عنهم وهم منافقون في الـدرك الأسـفل مِنَ النـارِ، وكـانَ حُذَيْفَـةُ [بْنُ الْيَمَـانِ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعامِلُهم بِمُقتَضَى عِلْمِه فيهم [المراد أنه يعاملهم معاملة المسلم للمنـافقين، وليس المـراد أنـه يعاملهم معاملـة المسـلم للمرتـدين. وقـد قـالَ الشـيخُ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعـة أم القـرى) في مَقالةٍ له على موقعه في هذا الرابط: حُذَيْفَةُ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا أطلَعَه النَّبِيُّ صَـلَّى اللـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ على أسماءِ المُنافِقِين بِأعيانِهم، فَكانَ عُمَرُ يَنظُـرُ، فَـإذا رَأَى حُذَيْفَـةَ يُصَـلِّي علَى فُلانٍ [أيْ عنـد مَوتِـه] صَـلَّى، لِأنَّه [يَكونُ حِينَئذٍ] مَعروفًا أنَّه غَـيرُ مُنـافِقٍ، وإنْ رَأَى حُذَيْفَـةَ

لم يُصَلِّ، لم يُصَلِّ. انتهى]، والمسألة واضحة بحمد لله، بل في غاية الوضوح لمن شرح الله صدره للحق ونجاه من مرض الهوى والتعصب، فالاسم شيء والعقوبة شيء آخر، ولا تلازم بينهما، فليس كل كافر يقتل فتأمل وتدبر؛ (ث)أن من قال بالخلاف من الطلبة قَلَّدَ شيخَه بدون دليل، ولم يطلع على أصول المسألة رغم وضوحها، حتى ظن بعض الطلبة في هذا العصر أن المسألة خلافية، بل وصل بهم الحال إلى رمي أهل السنة بالغلو في التكفير، وهي نَفْسُ التُّهمةِ التي رَمَى بِها العراقيُّ [دَاوُودُ] بنُ جرجيس [أَشْهَرُ المُناوِئِين لِدعوةِ الشيخِ محمد بن عبدالوهاب] أَئِمَّةَ الدَّعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَةِ]؛ (ج)أنه لا تلازم بين الاسم والعقوبة، فليس كُلُّ مشركٍ مُعَذَّبًا، وليس كُلُّ كافرٍ يُقتَلُ؛ (ح)أن أحكام الدنيا تجرى على الظاهر من إسلامٍ وكفر، فكل من أظهر لنا الإسلام حكمنا بإسلامه وقلنا أنه مسلم، ومن أظهر لنا الكفر والشرك حكمنا بكفره وقلنا إنه مشرك؛ (خ)عدم التفريق بين أنواع الحجة و[عدم التفريق بين] فهمها وإقامتها، أوقع كثيرا من الدعاة في الخلط والاضطراب في أحكام الظاهر والباطن، واشترطوا شروطًا ليست في الكتاب والسنة ولا عند الصحابة رضي الله عنهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: وقد توسعنا في نقل الأدلة من القرآن والسنة وفهم الصحابة وعلماء الآمة المشهود لهم بالعلم والتحقيق من عصر الصحابة حتى يومنا هذا، ولا يوجد خلاف في المسألة فهي وِفَاقِيَّةٌ ليس فيها خلاف معتبر ولا شبهة ولا احتمال لها، وأن كل من وقع في الشرك يسمى مشركا، وأن من يقول بخلاف ذلك فهو مكذب بالقرآن والسنة متبع غير سبيل المؤمنين مجادل عن المشركين، وقد مر معك أن الله سبحانه قد بَيَّنَ للناس التوحيد في القرآن وقرره وكرره في أكثر من

موضع، وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم بَيَّنَ التوحيد في السُّنَّةِ وحذر الأمة من الشرك أبلغ تحذير، وقد فصلنا ذلك في رسالتنا (العذر بالجهل بين ضبط السلف واضطراب الخلف [وهذه الرسالة موجودة في كتاب (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة]) ورسالتنا (البيانُ والإشهارُ في كَشْفِ زَيْغِ مَن تَوَقَّفَ في تكفيرِ المُشرِكِين والكفارِ)، وذكرنا مؤلفات السلف في المسألة التي تدلك على أن المسألة وِفَاقِيَّةٌ عندهم وليس فيها خلاف، فعليك باتباع الدليل وطرح التقليد والتأويل، والْزَمْ غَرْزَ الصحابةِ وشيوخ الإسلام والأئمة الأعلام يسلم لك دينك. انتهى باختصار.

(18)وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي -أيضا- في كِتابِه (مختصر الوجاء): الذِين قالوا بشُبْهةِ (كُفرٌ دُونَ كُفرٍ)، أو (عَدَمِ تكفيرِ المُعَيَّنِ)، واشترطوا دائمًا قِيَامَ الحُجَّةِ ولم يُفَرِّقوا بين المسائلِ الخَفِيَّةِ التي يُعذَرُ فيها والمسائلِ الجَلِيَّةِ المعلومةِ مِنَ الدِّينِ بالضرورةِ التي لم يُعذَرْ فيها، وكذلك لم يُفَرِّقوا بين (قِيَامِ الحُجَّةِ وبُلوغِها) وبين (فَهْمِ الحُجَّةِ)، فإن هؤلاء لم يعلموا حقيقةَ الإسلامِ ولا حقيقةَ الشِّركِ، ووقعوا في عَدَمِ التَّفرِيقِ بين الحُكْمِ المُطلَقِ -أو تكفيرِ المُطلَقِ- وتكفيرِ المُعَيَّنِ، وجَعَلوا عَدَمَ تكفيرِ المُعَيَّنِ قولًا مُطلَقًا ولا يَجوزُ إلَّا للعُلماءِ وكذلك إقامةَ الحُجَّةِ لا يُقِيمُها إلَّا إمامٌ أو عالمٌ أو قاضٍ مُجتَهِدٌ، وهم بذلك لم يُفَرِّقوا بين الحُجَّةِ الرِّساليَّةِ والحُجَّةِ الحُكْمِيَّةِ [والحُجَّةِ] الحَدِّيَّةِ، وجَلَسوا يُرَهِّبُون الناسَ مِن لَفْظِ الكُفرِ أو الحديثِ في الإيمانِ والكُفْرِ، حتى اتَّهَموا كُلَّ مَن يَتَكَلَّمُ في قَضايَا التَّوحيدِ والإيمانِ والكُفرِ، اتَّهَموه بالتكفيرِ والخَوارِجِ والضَّلالِ والمُرُوقِ مِنَ الدِّينِ، فأَحْجَمَ أهلُ العلمِ وكثيرٌ مِن أهلِ الحقِّ عنِ الكلامِ في هذه القَضايَا حتى لا يُرْمَوْا بهذه

التُّهَمِ، مـع أنَّ اللـهَ تعـالَى أَطلَـقَ الكُفـرَ على كثـيرٍ مِنَ الأصنافِ، وكثيرًا ما نَقرَأُ في القـرآنِ قـولَ اللـهِ تعـالَى {فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَـــافِرُونَ} وغيرَهـــا مِنَ الآيَـــاتِ. انتهى باختصار.

(19)وقـــالَ الشـــيخُ عبدُاللـــه الغليفي -أيضـــا- في (التنبيهـــات المختصـــرة على المســـائل المنتشـــرة): والمرجئةُ أدعياءُ السلفيةِ يشترطون قيام الحجة لتكفير المعين دائمًا، وقـد كَفَّرَ العلمـاءُ -ومنهم شـيخ الإسـلام [ابن تيميـــة] وابن عبـــدالوهاب وأَئِمَّةُ الـــدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّـلَفِيةِ]- المُعَيَّنَ وهـو بعيـد عنهم ولم يقيمـوا عليـه الحجـة، قـدوتهم في ذلـك الرسـول صـلى اللـه عليـه وسلم... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: فهـؤلاء المرجئـة أدعياء السلفية، ومن قال بقولهم ووقع في شـبهاتهم، لا يكفـرون تـاركَ الصـلاةِ، ولا يكفـرون المعين إلا بعـد قيام الحجة واستتابته، فإن كان غـير مقـدور عليـه، ولا يمكن إقامـة الحجـة عليـه واسـتتابته عنـد القاضـي أو الأمير والسـلطانِ المتمكن، فلا يَكْفُـرُ هـذا المُعَيَّنُ أبـدًا ولا يسمى مشركًا!، ولا تجـري عليـه أحكـام المشـركين في الـدنيا!، مـا هـذا الهُـراءُ والعَمَى؟!، ألا تَعْلَمـون يـا أدعِيَـاءَ السَّـلَفِيَّةِ أن اللـه كَفَّرَ المُعَيَّنَ في القـرآن، ولم يَشْتَرِطْ حضورَ المُعَيَّنِ وإقامةَ الحجة عليه؟!، ألا تعلمون يا مرجئة العصر أن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم كَفَّرَ المُعَيَّنَ في أكـثر من حـديث وأكـثر من واقعـة صـحيحة معلومة مشهورة؟!، ألا تعلمون أن الصـحابة رضـي اللـه عنهم بعـد رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم كفـروا المعين، والتابعِين وتـابعِيهم وشـيوخِ الإسـلامِ والعلمـاءِ العاملِين إلى يومنا هذا؟!، أدلة كثيرة ونصـوص متـواترة في الكتـاب والسـنة وفعـل الصـحابة ومن بعـدهم إلى يومنا هذا على تكفـير المعين، ألا تخـافون من اللـه من

القول عليه بغير علم؟!، أين الحياء أيها الأدعياء؟!، ومن الجهل القبيح بالدين أن يجهل هؤلاء الأدعياء كلام العلماء في تكفير المعين على العموم والإطلاق، ويقيدونه بقيام الحجة وهم أجهل الناس بمعنى الحجة وأنواعها، ويخلطون خلطًا عجيبًا بين التكفير المطلق وتكفير المعين، وبين فهم الحجة و(قيامها وبلوغها)، ويَتَجَرَّؤون بالرَّدِّ على كِبَارِ العلماءِ، وإن سألت أحدهم {هل تعلمت المسألة ودرستها على يد كبار العلماء؟} قال {لا} فتعجب... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: وكثير من دعاة الإرجاء ومرجئة العصر يظهرون بمظهر أهل السنة ويتكلمون باسم السلف [في هذا الرابط يقولُ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوِزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: فالأشاعرة والماتريدية يقولون إنهم هم أهل السنة وقبلهم المعتزلة، وليست العبرة بالزعم وإنما بمطابقة الدعوى للواقع. انتهى. وقالَ الشيخُ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في مَقالةٍ له على موقِعِه في هذا الرابط: فالمَاتُرِيدِيَّةُ والأَشْعَرِيَّةُ مِنَ المُرجِئةِ الغُلَاةِ. انتهى]، فمن أين يعرف الشباب الحقيقة وهم لا يرون إلا هؤلاء الدعاة في الفضائيات والدروس والمساجد، وقد أعطاهم الطاغوت مساحة، في حين ضيق على دعاة السلفية الحقة أهل التوحيد والدعوة والجهاد، فلا يكون رفع هذا الالتباس إلا بتعرية منهج هؤلاء المرجئة، بتحرير مذهب أهل السنة حتى لا ينخدع الشباب، وليس هذا عَيْبًا ولا قدحًا بل هو الحق الذي سلكه السلف مع المبتدعة المتلبسة بالبدعة الدَّاعِين إليها باسم السنة والسلف والسلفية، فمن هنا كانت المرجئة [أي من جهة الدعوة إلى الإرجاء باسم السنة والسلف والسلفية] أشد خطرًا على الأمة وعلى عقيدة الأمة وشباب الأمة فوجب

البيـان ورفـع الالتبـاس، وقـد نتج عن هـذا الانحـراف والقول بإرجاء العملِ جيـلٌ مغيب عن الواقـع، إن سـمع عن التوحيد فهو توحيد نظري يُقـرأ في الكتب ويُـدرس في الدروس والجامعات، ليس له أي صـلة ولا تـأثير في الواقــع، فظهــر الشــرك والكفــر والنفــاق والفســق والفجور في المجتمـع، وانتشـرت جرثومـة الإرجـاء في الأمة فحكمت بإسلام الكـافر المشـرك، فأصـبح الحـاكم المبدل لشرع اللـه مسـلمًا وولي أمـر المسـلِمين [قـالَ الشــيخُ حامـد العطـار (عضـو الاتحـاد العـالمي لعلمـاء المسلمين، والباحث الشرعي بموقــع إسـلام أون لاين) في مقالة لـه بعنـوان (أضـرار شـيوع الفكـر الإرجـائي) على هذا الرابط: هذا المَذهبُ [يعني الإرجـاءَ المُعاصِـرَ] يَخْدِمُ الاستبدادَ السِّياسِيَّ، فإنَّه إذا كان لا يَجوزُ الخـروجُ على الحـاكمِ إلَّا [إذا جـاءَ] بـالكفرِ البَـوَاحِ، فـإنَّ الإرجـاءَ يَجْعَلُ الحاكمَ المُستَبِدَّ مَهْمَا اسـتَبَدَّ وظَلَمَ وطَغَى وبَـدَّلَ في دِينِ اللهِ، يَجْعَلُه في أَمَـانٍ مِنَ الكُفْـرِ بِـدَعْوَى عَـدَمِ الاسـتحلالِ، ولـذلك قَـالَ النَّضْـرُ بْنُ شُـمَيْلٍ [ت204هـ] {الإِرْجَاءُ دِينٌ يُوَافِـقُ الْمُلُـوكَ، يُصِـيبُونَ بِـهِ مِنْ دُنْيَـاهُمْ، وَيَنْقُصُــونَ مِنْ دِينِهِمْ}. انتهى. وقــال الشــيخُ طــارق عبـدالحليم في (أحـداث الشـام، بتقـديم الشـيخ هـاني السباعي): فقـد قـامَتْ مِن قَبْـلُ دُوَلٌ اعتزالِيَّةٍ كدَوْلـةِ الْمَـأْمُونِ وَالْمُعْتَصِـمِ وَالْوَاثِـقِ، ثم بـادَتْ [أَيْ سَـقَطَتْ] على يَدِ الْمُتَوَكِّلِ، وقامَتْ دُوَلٌ على يَدِ الروافِضِ، والـتي قَضَـتْ [أَيْ سَـقَطَتْ] على يَـدِ نُـورِ الـدِّينِ [مَحْمُـودِ بْنِ زَنْكِي وصَـلَاحِ الـدِّينِ الأيـوبي [هـو يُوسُـفُ بْنُ أَيُّوب]، وقامَتْ دُوَلٌ على مَذْهَبِ الإرجاءِ، بَـلْ كافَّةُ الـدُّوَلِ الـتي قـامَتْ [أَيْ بعـدَ مَرْحَلَـةِ الخِلَافـةِ الراشـدِةِ] كـانت على مَـذْهَبِ الإرجـاءِ [وهـو المَـذهبُ الـذي ظَهَـرَ في عَصْـرِ الدَّوْلَــةِ الأُمَوِيَّةِ الــتي بِقِيَامِهــا قــامَتْ مَرْحَلَــةُ الْمُلْــكِ الْعَاضِّ]، إِذْ هو دِينُ المُلوكِ كما قِيلَ، لِتَساهُلِه وإفساحِه

المَجالَ للفِسْقِ والعَرْبَدةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ وجدي غنيم في فيديو بعُنْوانِ (المرجئةُ ساعدوا أمْرِيكا في إفشالِ ثَوْراتِ المسلِمِين): أكثرُ مِن 98% مِنَ المسلِمِين الآنَ فِكْرُهم إرجائيٌّ، وَهُمْ مِنَ المُرجِئةِ. انتهى. وقالَ الشيخُ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في مَقالةٍ له على موقِعه في هذا الرابط: وما يَزالُ مَذهَبُ المُرجِئةِ هو الطاغِي على أكثرِ بِقَاعِ العالَمِ الإسلامِيِّ. انتهى. وجاءَ في كتابِ (دروس للشيخ أبي إسحاق الحويني) أنَّ الشيخَ قالَ: وجماهيرُ المسلِمِين يَدِينون بمَذهَبِ الإرجاءِ الآنَ وَهُمْ لا يَشعُرون، فعندما يَعْمَلُ الذَّنْبَ ثم تُذَكِّرُه بِعَذابِ اللهِ يَقولُ لك {اللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، هذا مَذهَبِ الإرجاءِ [قلتُ: الشيخُ يَقْصِدُ أنَّ هذا مِن آثارِ الإرجاءِ]، حيث لا يَضَعُ عَذابَ اللهِ في الحُسْبانِ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو قَتَادَةَ الفلسطينيُّ في (الجرح والتعديل): وَأَهْلُ الإرجاءِ، وَهُمُ الذِين يَمْلأُونَ الأرضَ شَرْقًا وغَرْبًا. انتهى. وقالَ الشيخُ عَبْدُاللَّه بنُ محمد زُقَيْل في مَقالةٍ له بعُنوانِ (شَرحُ حَدِيثِ "مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ") على هذا الرابط: وما دامَ هذا الفِكْرُ [يَعنِي الفِكْرَ الإرجائِيَّ] جاثِمًّا على صَدْرِ هذه الأُمَّةِ فإنَّ آمالَ النَّصرِ والتَمْكِينِ بَعِيدةٌ حتى تَرجِعَ [أيِ الأُمَّةُ] إلى سِيرةِ الأوَّلِين. انتهى. وجاءَ على الموقعِ الرَّسْمِيِّ لجريدة الوطن المصرية تحت عنوان (الأزهرُ يَبدأُ حَمْلةً مُوَسَّعةً لمُواجَهةِ التَّطَرُّفِ بنَشرِ الفِكرِ الأشْعَرِيِّ) في هذا الرابط: وفي رَدِّه على سؤالِ {مَن هُمُ الأشاعِرةُ؟ ولماذا الأزهرُ الشريفُ أشْعَرِيٌّ [قالَ الشيخُ سفر الحوالي في مَقالةٍ له على موقِعه في هذا الرابط: فالمَاتُرِيدِيَّةُ والأشْعَرِيَّةُ مِنَ المُرجِئةِ الغُلَاةِ. انتهى]؟} قالَ مركزُ الأزهرِ العالَمِيُّ للفَتْوَى الإلكترونيةِ {إنَّ الأشاعِرةَ يُمَثِّلون أكثرَ مِن 90% مِن المسلِمِين}، وتابَعَ [أيْ مركزُ الأزهرِ العالَمِيُّ

للفَتْوَى الإلكترونيةِ] أنَّه {لِهذا، فمَذهَبُ الأزهرِ الشَّرِيفِ وعُلَمائِه هو المَذهبُ الأشْعَرِيُّ}، وأكَّدَ المركزُ [أَيْ مركـزُ الأزهرِ العالَمِيُّ للفَتْوَى الإلكترونيةِ] أنَّ {رَمْيَ الأشاعِرةِ بأنَّهم خـارِجُون عن دائـرةِ أهـلِ السُّـنَّةِ والجماعـةِ غَلَـطٌ عَظِيمٌ وباطِلٌ جَسِـيمٌ، لِمَـا فيـه مِنَ الطَّعْنِ في العَقائـدِ الإسلاميَّةِ المَرْضِيَّةِ والتَّضلِيلِ لجَمْهَـرةِ عُلمـاءِ الأُمَّةِ عَبْـرَ العُصـورِ}، وشَـدَّدَ [أَيْ مركـزُ الأزهـرِ العـالَمِيُّ للفَتْـوَى الإلكترونيةِ] على أنَّ {مِثْلَ هذا الكلامِ لا يُعَـوَّلُ عليـه ولا يُلتَفَتُ إليــه، فلا يَــزالُ الســادَةُ الأشَــاعِرةُ هم جُمهــورُ العلماءِ مِنَ الأُمَّةِ}؛ وأكَّدَ الـدكتورُ يسـري جَعْفَـر (أسـتاذ العقيـدة والفلسـفة بجامعـة الأزهـر بالقـاهرة، ونـائب رئيسِ مركزِ الفِكْـرِ الأشْـعَرِيِّ) في مُحاضَـرةٍ لـه مُـؤَخَّرًا للطَّلَبةِ الوافِدِين أنَّ هناك أسْبابًا مُتَعَدِّدةً لاختيارِ الأزهـرِ المَذهَبَ الأشْعَرِيَّ، أهَمُّها اتِّساعُ المَذهَبِ لِيَشْمَلَ الجميعَ دُونَ تكفيرٍ أو إقصاءٍ لِأحَدٍ، وهو ما جَعَلَ الأزهرَ الشريفَ يَخْتارُ (المَذهَبَ الأشْعَرِيَّ) و(الطريقةَ المَاتُرِيدِيَّةَ)؛ وعَدَّدَ جَعْفَـرٌ الأسـبابَ الـتي دَفَعَتِ الأزهـرَ لاختيـارِ المَـذهَبِ الأشْـعَرِيِّ والمَاتُرِيـدِيِّ، لِمَناهِجِـه الْمُخْتَلِفَـةِ بالمَعاهِـدِ الأزهريَّةِ، ولِكُلِّيَّاتِ العقيدةِ وأُصولِ الـدِّينِ؛ وقـال جَعْفَـرٌ {إنَّ السَّــبَبَ الأوَّلَ لاختيــارِ المَنهَجِ الأشْــعَرِيِّ أنَّ أبَــا الْحَسَـنِ الأشْـعَرِيَّ تَـرَبَّى في كَنَـفِ الْمُعْتَزِلَـةِ لِمُـدَّةِ 30 عامًــا، وبَعْـدَها تَـرَكَ الْمُعْتَزِلَـةَ وانْضَــمَّ لأهـلِ السُّــنَّةِ والجَماعةِ، لِيَضَـعَ قَواعِـدَ جديـدةً تَحمِي مَذهبَـه} مُشِـيرًا إلى {أنَّ اللهَ صَنَعَ هذا المـذهبَ على عَيْنِـه لِخِدْمَـةِ هـذه الأُمَّةِ}؛ أمَّا السـببُ الثـاني، أوْضَـحَه جَعْفَـرٌ قـائلًا {إنَّ الإمامَ الأشْعَرِيَّ لم يُكَفِّرْ أحدًا، حـتى أنَّه قـالَ في بِدايَـةِ أشْهَرِ كُتُبِه (مَقالات الإسـلامِيِّين واخْتِلَاف الْمُصَـلِّينَ) "لا نُكَفِّرُ أحدًا مِن أهـلِ القِبْلَـةِ" [قـالَ الشـيخُ محمـد صـالح المنجـد في مُحاضَــرةٍ بِعُنْــوانِ (ضَــوابِطُ التَّكفِـيرِ "1") مُفَرَّغَــةٍ على موقِعِـه في هـذا الرابط: عِبـارةُ {نحن لا

نُكَفِّرُ أحَدًا} عِبارةٌ ضالَّةٌ، خاطِئةٌ، آثِمـةٌ، مُخالِفـةٌ لِلكِتـابِ والسُّنَّةِ. انتهى]، وهو ما أَثنَى عليه علماءُ الأُمَّةِ، والأزهرُ بِـدَوْرِه يُعَلِّمُ أبنـاءَه أَلَّا يُكَفِّروا أحـدًا، فهـو يُغْلِـقُ بـابَ التكفـيرِ حـتى لا تَنْفَتِحَ أبـوابُ الجَحِيمِ وتُـراقَ الـدِّماءُ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ابنُ جـبرين (عضـو الإفتـاء بالرئاسة العامة للبحوث العلميـةِ والإفتـاء) على موقعِـه [في هذا الرابط](): فإنَّ المُعتَقَدَ الأَشْعَرِيَّ هـو الـذي تَمَكَّنَ مِنَ القَـرْنِ الرَّابِـعِ إلى الآنَ [قـالَ الشـيخُ عبـدُالرحمن الـبرَّاك (أسـتاذ العقيـدة والمـذاهب المعاصـرة بجامعـة الإمام محمد بن سـعود الإسـلامية) في (إجابـات الشـيخ عبـدالرحمن الـبراك على أسـئلةِ أعضـاء ملتقى أهـل الحـديث): إنَّ القُبورِيَّةَ إنَّمـا نَشَـأَتْ في القَـرنِ الرابِـعِ. انتهى]. انتهى. وجــاءَ في (الموســوعة الميســرة في الأديــان والمــذاهب والأحــزاب المعاصــرة، بإشــراف ومراجعـة الشـيخ مـانع بن حمـاد الجهـني): إنَّ مَدْرَسـةَ الأَشْـعَرِيَّةِ الفِكْرِيَّةِ لا تَـزالُ مُهَيْمِنـةً على الحَيَـاةِ الدِّينِيَّةِ في العالَمِ الإسلامِيِّ. انتهى. وجاءَ في موسوعةِ الفِـرَقِ المنتسـبةِ للإسـلامِ (إعـداد مجموعــة من البــاحثين، بإشــراف الشــيخ عَلــوي بن عبــدالقادر السَّــقَّاف): الأشـاعِرةُ مِن أكثَـرِ الفِـرَقِ الكَلَامِيَّةِ اِنتِشـارًا إلى يَومِنـا هـذا [قـالَ الـذَّهَبِيُّ (ت748هـ) في (تـارِيخُ الإسـلامِ): والنَّوَوِيُّ رَجُلٌ أشعَرِيُّ العَقِيدةِ، مَعروفٌ بِذلك، يُبَـدِّعُ مَن خالَفَه ويُبـالِغُ في التَّغلِيـظِ عليـه. انتهى. وقـالَ شَـمْسُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ (ت902هـ) في (المَنْهَلُ العَذْبُ الرَّوِيُّ): صَرَّحَ الْيَافِعِيُّ [ت768هـ] والتَّاجُ السُّبْكِيُّ [هو تاجُ الـدِّينِ السُّـبْكِيُّ (ت771هـ)] أنَّه [أيِ النَّوَوِيَّ] أشـعَرِيٌّ. انتهى. وقـالَ الشـيخُ محمـد بن هـادي المـدخلي (عضـو هيئـة التـدريس بكليـة الحـديث الشـريف بالجامعـة الإسـلامية بالمدينة المنـورة) في فَتْـوَى صَـوتِيَّةٍ مُفَرَّغـةٍ [على هـذا الرابط](): ... أمَّا النَّوَوِيُّ فَأشــعَرِيٌّ غَضِــبَ مَن غَضِــبَ

ورَضِـيَ مَن رَضِـيَ، فاللَّهُ ورَسـولُه أحَـقُّ أنْ يُرضُـوه إنْ كـانوا مُـؤمِنِين. انتهى. وقـالَ مَوقِـعُ (الإسـلامُ سـؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرِفُ عليه الشـيخُ محمـد صـالح المنجـد في هذا الرابط: قالَ الشيخُ محمد ناصر الـدين الألبـاني {النَّوَوِيُّ، وابْنُ حَجَـرٍ العَسْـقَلَانِيُّ، أنَـا أعـرِفُ أنَّهمـا مِنَ الأشـاعِرةِ}. انتهى باختصـار. وقـالَ الشَّـيخُ محمـدُ بنُ شمس الدين في مَقالةٍ لَه بِعُنوانِ (مَن قالَ "إنَّ النَّوَوِيَّ أشـعَرِيٌّ"؟) على موقعـه في هـذا الرابط: قـالَ حمـاد الأنصاري [رئيس قسم السُّنَّة وأستاذ الدراسـات العليـا، بالجامعــة الإســلامية بالمدينــة المنــورة] {إنَّ النَّوَوِيَّ أشـعَرِيٌّ}... ثم قـالَ -أيِ الشَّـيخُ شـمسُ الـدين-: قـالَ عبــدُالباري فتح اللــه الســلفي {كـانَ النَّوَوِيُّ أشــعَرِيَّ المُعتَقَدِ، ولا يَخْفَى هذا على مَن لَه أدنَى إلمامٍ بِشَــرحِه لِصَـحِيحِ الإمـامِ مُسـلِمٍ}... ثم قـالَ -أيِ الشَّـيخُ شـمسُ الدين-: قالَ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ {إنَّ النَّوَوِيَّ أشـعَرِيٌّ}... ثم قـالَ -أيِ الشَّـيخُ شـمسُ الـدين-: قـال أحمـد النجمي [المُحاضِرُ بكلية الشـريعة وأصـول الـدين، بفـرع جامعـة الإمـام محمـد بن سـعود الإسـلامية بأبهـا] عنِ النَّوَوِيِّ وابنِ حَجَرٍ {فَيَحـذَرُ طُلَّابُ العِلْمِ مِن بِـدَعِهم، أمَّا القَـولُ بِأنَّهم عُذِرُوا (أيْ بِأنَّ أهلَ السُّنَّةِ عَـذَرُوهم فِيمـا تَـأوَّلوه مِنَ الصِّـفاتِ، وحَـذَّرُوا مِن إطلاقِ "البِدعـةِ" عليهم) فَلَا فِيما أعلَمُ}... ثم قالَ -أيِ الشَّـيخُ شـمسُ الـدين-: قـال عبـدالكريم الخضـير [عضـو هيئـة كِبـار العلمـاء بالـديار السـعودية، وعضـو اللجنـة الدائمـة للبحـوث العلميـة والإفتاء)] {النَّوَوِيُّ أشـعَرِيٌّ ويُقَـرِّرُ (عَقِيـدةَ الأشـاعِرةِ) في (شَرحِ مُسلِمٍ) بِكُلِّ ما تَتَطَلَّبُه مِن أبـوابِ العَقِيـدةِ}، وقالَ {النَّوَوِيُّ (أشعَرِيٌّ) بِكُلِّ ما تَحوِيه هذه الكَلِمـةُ في جَمِيـعِ أبـوابِ العَقِيـدةِ}... ثم قـالَ -أيِ الشَّـيخُ شـمسُ الـدين-: قـالَ محمـد بن هـادي المـدخلي [عضـو هيئـة التـدريس بكليـة الحـديث الشـريف بالجامعـة الإسـلامية

بالمدينة المنورة] {كَذَّابٌ الذي يَقولُ لك (النَّوَوِيُّ سَلَفِيٌّ)، واللهِ كَذَّابٌ حتى يَموتَ كائنًا مِن كانَ، أشعَرِيٌّ جَلْدٌ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدين-: عبدالرحمن البراك [أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية] سُئلَ {هَلْ يَصِحُّ وَصفُ الإمامِ النَّوَوِيِّ وابنِ حَجَرٍ بِأنَّهم أشاعِرةٌ في المُعتَقَدِ؟}، فأجابَ {هذا هو الظَّاهِرُ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدين-: قال إحسان العتيبي [الباحث الشرعي في موقع (الإسلام سؤال وجواب)] {الصَّحِيحُ أنَّ النَّوَوِيَّ أشعَرِيٌّ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدين-: قال علي الرملي [المشرف على مَعهَدِ الدِّينِ القَيِّم للدروس العلمية والفتاوى الشرعية والتعليم عن بُعْدٍ على منهج أهل الحديث] {فَهَلْ كانَ اِبنُ حَجَرٍ والنَّوَوِيُّ وابنُ حَزمٍ ومَن شابَهَهم على عَقِيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ؟، لا، والعِلْمُ قاضٍ، فَلا نَستَطِيعُ أنْ نَتَكَلَّمَ بِشيءٍ مِن عندنا، فالعِلمُ هو الذي يَفصِلُ في هذه القَضايَا، فالنَّوَوِيُّ أشعَرِيٌّ وأشعَرِيَّتُه أظهَرُ مِن عَينِ الشَّمسِ، وابنُ حَجَرٍ أشعَرِيٌّ مُتَخَبِّطٌ في العَقِيدةِ، وابنُ حَزمٍ قالَ فيه أهلُ العِلْمِ (جَهمِيٌّ)}. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ شمس الدين أيضًا في فيديو لَه بِعُنوانِ (لِماذا قُلْتُ اِبنُ حَجَرٍ أشعَرِيٌّ): اِبنُ حَجَرٍ في فَتحِ البارِي يَقولُ عَنَّا {المُشَبِّهةُ} [أيْ يُسَمِّي أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ (المُشَبِّهةَ)]، ويَظُنُّ أنَّ التَّفوِيضَ -الذي هو واحِدٌ مِن مَذْهَبَيِ الأشعَرِيَّةِ- هو مَذْهَبُ السَّلَفِ، فَلا يَعرِفُ السُّنَّةَ حتى يَكونَ مِن أهلِها ولا يَعرِفُ طَرِيقةَ السَّلَفِ حتى يَكونَ تابِعًا لهم. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ شمس الدين أيضًا في فيديو لَه بِعُنوانِ (هَل تَحَوَّلَ محمد حسان إلى العَقِيدةِ الأشعَرِيَّةِ؟): هؤلاء الذِين يَقولون لك {اِقرَأْ كُتُبَ الأشعَرِيَّةِ، خُذْ مَا صَفَا وَدَعْ مَا كَدِرَ}، بَعضُنَا رُبَّما لم يَكُنْ وُلِدَ

وهو [أيِ الشَّيخُ محمد حسان] يَقْـرَأُ مِن كُتُبِ الأشـعَرِيَّةِ لِيَأْخُذَ مِنهـا مـا صَـفا، فَأَخَـذَ [أيِ الشَّـيخُ محمـد حسـان] كَلامَهم في العَقِيدةِ! وصارَ يُرَدِّدُه على المُسلِمِين!، هذه إشـكالِيَّةٌ نحن نُحَـذِّرُ النَّاسَ مِنهـا، إذا أرَدْتَ أنْ تُعطِيَـني كِتابًا أشعَرِيًّا قـائلا لي {خُـذْ مـا صَـفا وَدَعْ مـا كَـدِرَ}، رُدَّ عَلَى ما كَـدِرَ بِـرُدودٍ تَشـفِي غَلِيلِي، وبَعْـدَ ذلـك اِعطِـني الكِتابَ، لَكِنْ تُعطِيني الكِتابَ وتَقـولُ لي {دَعْ مـا كَـدِرَ}، كَيْفَ أعرِفُ ما كَدِرَ؟!، **هناك مَشايِخُ شابَتْ لِحاهم صاروا يَأْخُذون ما كَدِرَ ويُرَدِّدون ما كَدِرَ!**... ثم قـالَ -أيِ الشَّـيخُ شـمسُ الـدين-: وأنـا قُلْتُ لِلإخْـوَةِ كَثِـيرًا {**كَثِـيرٌ مِنَ السَّـلَفِيَّةِ مُفَوِّضـةٌ**}، حَقِيقـةٌ لا نَستَطِيعُ إلَّا أنْ نَقولَهـا، هُمْ يَظُنُّون أنَّ التَّفوِيضَ هو الإثبـاتُ!، والتَّفـوِيضُ جَعَلَـه اِبنُ تَيْمِيَّةَ شَرٌّ مِنَ التَّأْوِيـلِ، لِأنَّ التَّأْوِيـلَ أعطـاك مَعْنًى، أمَّا التَّفوِيضُ جَعَـلَ القُـرآنَ لا يُسـتَفادُ منـه مَعْنًى، **هـذه نَتِيجةُ قِـراءةِ كُتُبِ الأشـعَرِيَّةِ، هـذه نَتِيجـةُ إحسـانِ الظَّنِّ بِالأشـعَرِيَّةِ**. انتهى بتصـرف. وقـالَ الشـيخُ عبدُاللـه الخليفي في (تَقـوِيمُ المُعاصِـرِين): والعـادةُ أنَّ مُؤَيِّدِي (الرضواني) يَقولون {الشَّيخُ قَصـدُه كَـذا وقَصـدُه كَـذا} وكَأنَّ النَّاسَ لا يَفهَمون، ويُقالُ {إنَّ الكَلامَ **الذي ظاهِرُه باطِلٌ يُرَدُّ** ولو كانَ قَصدُ صـاحِبِه حَسَـنًا **مـا دامَ ليس في ظـاهِرِ الكَلامِ مـا يَـدفَعُ التَّوَهُّمَ**}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: فالنَّوَوِيُّ **ما تَرَكَ شَـيئًا مِن عَقِيـدةِ الأشـعَرِيَّةِ الجَبرِيَّةِ** ما قالَ بِـه... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: إنَّ مَذْهَبَ الجَبرِيَّةِ **أخبَثُ** مِن مَـذْهَبِ القَدَرِيَّةِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: ومَن ظَنَّ أنَّ السَّـلَفَ لم يَخْلُفـوا لَنـا دِينًـا نَقْتَـدِي بِـه ونَفْهَمُـه حـتى اِحتَجْنـا إلى **مَن تَلَطَّخَ بِضَـلالاتِ المُتَكَلِّمِين الكُـبرَى** فَقَـدْ أسـاءَ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَـزَّ وجَلَّ ورَدَّ على النَّبِيِّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ قَولَـه بِـأنَّ خَيْرَ النَّاسِ قَرْنُه ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: بَلَغَنِي أنَّ هنـاك مَن يَصِـفُ

اِعتِقادَ النَّوَوِيِّ في شَرحِه لِـ ([صَحِيحِ] مُسلِمٍ) في بابِ (القَدَرِ) أنَّه على طَرِيقةِ أهلِ السُّنَّةِ، وهذا باطِلٌ لِكُلِّ مَن نَظَرَ في الكِتابِ فَإنَّه سارَ في ذلك على طَرِيقةِ المُتَكَلِّمِين كَما صَنَعَ في بابِ (الصِّفاتِ)... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وقَدْ قَدَّمتُ لَكَ ذِكرَ كَلامِ النَّوَوِيِّ وهو جَبرٌ صَرِيحٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وعامَّةُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرِين كَأمثالِ اِبْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ والنَّوَوِيِّ والسُّيُوطِيِّ وابْنِ حَجَرٍ مائلون إلى طَرِيقةِ الْجُوَيْنِيِّ والْغَزَالِيِّ والرَّازِيِّ الذِين هُمْ غُلاةِ الأشعَرِيَّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وفي هذا الزَّمانِ صارَ يُقالُ عن غُلاةِ الأشعَرِيَّةِ {فِيه أشعَرِيَّةٌ}!!!... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وهذا الرَّجُلُ [أيِ النَّوَوِيُّ] يَزعُمون أنَّ أُصولَه سَلَفِيَّةٌ!!!، ويَكفِيك قُبُورِيَّتُه وقَولُه عنِ الْجُوَيْنِيِّ والْغَزَالِيِّ [أنَّهما] أئمَّتُه في العَقِيدةِ، وقَولُه بِأنَّ تَعَلُّمَ عِلْمِ الكَلامِ فَرضٌ على الكِفايةِ، وتَردِيدُه لِعِبارةِ {مَنهَجُ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ابنُ عثيمين في (شرح العقيدة الواسطية): هذه الكلِمةُ مِن أكذَبِ ما يَكونُ نُطقًا ومَدلولًا {طَرِيقةُ السَّلَفِ أسلَمُ، وطَرِيقةُ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ}، كَيْفَ تَكونُ أعلَمَ وأحكَمَ وتلك أسلَمَ؟!، لا يُوجَدُ سَلامةٌ بِدونِ عِلْمٍ وحِكمةٍ أبَدًا. إنتهى. وقالَ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ في (مَجموعُ الفَتَاوَى): وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِفُونَ أَعْلَمَ مِنَ السَّالِفِينَ كَمَا قَدْ يَقُولُهُ بَعْضُ الأغبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ، بَلْ وَلَا عَرَفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا، مِنْ أَنَّ {طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وَطَرِيقَةَ الْخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ}، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعِينَ الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ -مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ- عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، إنَّمَا أُتُوا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الإيمَانِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الأُمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ {وَمِنْهُمْ

أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إلَّا أَمَانِيَّ}، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ هِيَ اِسْتِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ الْمَصْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ، فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ تِلْكَ الْمَقَالَةَ الَّتِي مَضْمُونُهَا نَبْذُ الإسْلَامِ وَرَاءَ الظَّهْرِ، وَقَدْ كَذَبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَضَلُّوا فِي تَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في مَقالةٍ له على مَوقِعِه في هذا الرابط: هذا الرَّجُلُ [أي النَّوَوِيُّ] اِبتَلَعَ الأشعَرِيَّةَ الجَهمِيَّةَ المُتَأَخِّرةَ وما خَرَمَ [أيْ وما أنْقَصَ] مِنها شَيئًا إلَّا شَيئًا يَسِيرًا، مع غُلُوٍّ ظاهِرٍ في الحُكمِ على المُخالِفِين، هذا مع التَّصَوُّفِ البِدعِيِّ... ثم قالَ -أي الشيخُ الخليفي-: إنَّنِي رَأَيتُ بَعْضَهم يُكابِرُ ويَدَّعِي إمامَتَه [أيْ إمامَةَ النَّوَوِيِّ] في (الحَدِيثِ والعِلَلِ)، وكُلُّ مَن يَقرَأُ شَرْحَه على (صَحِيح مُسلِم) وتَعَقُّباتِه لِلدَّارَقُطْنِيِّ يَعْلَمُ أنَّه [أي النَّوَوِيَّ] مُنافِرٌ لِقَواعِدِ المُحَدِّثِين بِالكُلِّيَّةِ. انتهى. وقال الشيخُ عَبدُالأوَّلِ بنُ حماد الأنصاري في (المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري): سَمِعتُ الوالدَ يَقولُ {اِبنُ حَزم، قَلَّ أحَدٌ مِنَ الأشاعِرةِ يُوازيه في العِلْمِ والفِقْهِ، وهو مع ذلك جَهْمِيٌّ جَلْدٌ}. انتهى. وقالَ الشيخُ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في فيديو بِعُنوان (اِبنُ حَزمٍ ليس مِن أهلِ السُّنَّةِ): اِبنُ حَزمٍ ليس سُنِّيًّا، عنده تَجَهُّمٌ، وعنده أشعَرِيَّاتٌ، وعنده فَلْسَفةٌ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (فَما بالُ مُنكِرِ العُلُوِّ تَتَرَّحَمون عليه!) على مَوقِعِه في هذا الرابط: ... وقَريبٌ مِن هذا في العَجَبِ كَثرةُ التَّرَحُّمِ والثَّناءِ على اِبنِ حَزم الذي مَلَأ الدُّنيَا شُذوذًا في العَقِيدةِ والفِقْهِ والحَدِيثِ وهو جَهْمِيٌّ

جَلْـدٌ. انتهى. وقـالَ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ في (درء تعـارض العقـل والنقل): ومِن المَعلوم الذي لا يُمكِنُ مُدافَعَتُه أنَّ مَذْهَبَ الأشـعَرِيِّ وأصـحابِه في مَسـائلِ الصِّـفاتِ أقـرَبُ إلى مَذْهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والحَدِيثِ مِن مَذْهَبِ اِبن حَزم. انتهى. وجـاءَ في كِتـابِ (فَتـاوَى اللَّجنـةِ الدَّائمـةِ) أنَّ اللَّجنـةَ الدَّائمةَ لِلبُحوثِ العِلمِيَّةِ والإفتاءِ (عبـدَالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدَالرزاق عفيفي وعبدَالله بن غديان وعبدَالله بن قعـود) قـالَتْ في اِبْن حَـزم: وخَطَـؤُه في العَقِيـدةِ بِتَأوِيلِ نُصوصِ الأسماءِ والصِّـفاتِ أشَـدُّ وأعظَمُ. انتهى. وقالَ الشيخُ عَبدُالله الخليفي أيضًا في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (لو كانوا أحيَاءً) على مَوقِعِه في هـذا الرابط: قـالَ اِبنُ تَيمِيَّةَ كَما في مَجمـوعُ الفَتَـاوَى {وَأَيْضًـا فَيُقَـالُ لِهَـؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةِ الْكُلَّابِيَــةِ كَـأَبِي مُحَمَّدٍ وَأَمْثَالِـهِ... وَأَبُــو مُحَمَّدٍ وَأَمْثَالُهُ قَدْ سَـلَكُوا مَسْـلَكَ الْمَلَاحِـدَةِ الَّذِينَ يَقُولُـونَ (إنَّ الرَّسُولَ لَمْ يُبَيِّنِ الْحَقَّ فِي بَابِ التَّوْحِيـدِ، وَلَا بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا هُـوَ الْأَمْـرُ عَلَيْـهِ فِي نَفْسِـهِ، بَـلْ أَظْهَـرَ لِلنَّاسِ خِلَافَ الْحَقِّ، وَالْحَـقُّ إمَّا كَتَمَـهُ وَإِمَّا أَنَّهُ كَـانَ غَيْـرَ عَـالِمٍ بِـهِ)}، فَمَنْ هــو (أبــو مُحَمَّدٍ) الــذي وَصَــفَه اِبنُ تَيمِيَّةَ أنَّه مِنَ الْجَهْمِيَّةِ الْكُلَّابِيَةِ وأنَّه يَسلُكُ مَسْلَكَ الْمَلَاحِـدَةِ، إنَّه (العِـزُّ بنُ عَبدِالسَّلام)، ولا يُوجَدُ أيُّ فارق حَقِيقِيٍّ -لو أنصَـفْنا- بَيْنَ العِزِّ والنَّوَوِيِّ وابنِ حَجَـرٍ وأضـرابِهم، ومـا قالَـه اِبنُ تَيمِيَّةَ هو مُقتَضَى أصولِ أحمَدَ بَلْ أصـولِ السَّـلَفِ كُلِّهم. انتهى باختصار. وقـالَ تـاجُ الـدِّينِ السُّـبْكِيُّ (ت771هـ) في (طَبَقاتُ الشَّافِعِيَّةِ الكُبرَى): وَقَـدْ كَـانَتْ لِلشَّـيْخِ عِـزِّ الــدِّين [أي العِـــزِّ بنِ عَبدِالسَّـــلام] الْيَـــدُ الطُّولَى فِي التَّصَوُّفِ وتَصانِيفُه قاضِـيَةٌ بِـذلك. انتهى. وقـالَ الشـيخُ عبدُالعزيز بنُ سعد الدغيثر في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (أَوَّلِيَّاتٌ في تـارِيخِ الفِرقــةِ الأشــعَرِيَّةِ) على هــذا الرابط: أَوَّلُ مُحَدِّثٍ نَصَرَ اِعتِقادَ الأشعَرِيِّ أَبُو ذَرٍّ الْهَـرَوِيُّ (ت434هـ) ثم أَبُـو بَكْـرٍ الْبَيْهَقِيُّ (ت458هـ)... ثم قـالَ -أي الشـيخُ

الدغيثر-: أَوَّلُ أشْعَرِيٍّ اِنتَقَصَ أهلَ الحَدِيثِ بِتَسمِيَتِهم (حَشْوِيَّة) أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيُّ (ت478هـ)... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدغيثر-: وأمَّا أَوَّلُ مَن نَشَرَ مَذهَبَ الأشاعِرةِ في الأَنْدَلُسِ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ (ت434هـ)، ثم تِلْمِيذُه النَّشِطُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت474هـ)، وأقوَى مِنه في نَشاطِ نَشرِ مَذهَبَ الأشاعِرةِ **أَبُو بَكْرِ بْنُ العَرَبِيِّ المالِكِيُّ (ت543هـ)**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدغيثر-: وفي بِلادِ مِصرَ أوَّلُ مَن نَشَرَ الأشعَرِيَّةَ صلاحُ الدِّينِ الأيُّوبِيُّ [الذي أسْقَطَ الدولةَ العُبَيْدِيَّةَ]، حين حَوَّلَ الأزهَرَ لِنَشرِ مَذهَبِ الأشاعِرةِ، **وقَدْ بَقِيَ الأزهَرُ إلى اليَومِ مُناصِرًا لِلْعَقِيدةِ الأشعَرِيَّةِ المُخالِفةِ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ الصالِحِ**. انتهى. وقالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شُبُهاتٌ ورُدودٌ): ما يَتَعَلَّقُ بِالتَّفاسِيرِ وما يَتَعَلَّقُ بِشُروحاتِ الأحادِيثِ أكثَرُهم [أيْ أكثَرُ مُفَسِّرِي القُرْآنِ وأكثَرُ شُرَّاحِ الأحادِيثِ] أشاعِرةٌ. انتهى. وقالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ شمسِ الدين في فيديو لَه بِعُنوانِ (ما قِصَّةُ الصَّنَمِ؟): إنَّ مُدَّعِي السَّلَفِيَّةِ في زَمانِنا هذا لَمَّا طَبَعوا كِتابَ (ذَمُّ الكَلامِ) لِشَيخِ الإسلامِ (الهَرَوِيِّ [ت481هـ]) حَذَفوا فُصولًا مِنه، فُصولٌ فِيها **تَكفِيرُ الأشعَرِيَّةِ** وفِيها **فَضائحُ الأشعَرِيَّةَ**... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدين-: أنَا مِن أكثَرِ النَّاسِ يَدعُو إخوانَه إلى قِراءةِ الكُتُبِ والرُّجوعِ إلى المَصادِرِ، لِيَتَبَيَّنَ لَكُمُ الحَقُّ مِنَ الباطِلِ، ولا تَغتَرُّوا بِكُلِّ ما قِيلَ، اِرجِعْ إلى سُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وانظُرْ إلى آثارِ الصَّحابةِ التي تَشرَحُها وآثارِ التَّابِعِين وآثارِ أتباعِ التَّابِعِين ومَنْهَجِ الأئمَّةِ المُتَقَدِّمِين... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدين-: السَّلَفِيَّةُ هذه التي يَنتَسِبون [أيْ مُدَّعُو السَّلَفِيَّةِ] إليها، ويَقولون لَك {نَحْنُ سَلَفِيَّةٌ، نَحْنُ مِنهاجُنا كِتابٌ وسُنَّةٌ بِفَهمِ أصحابِ القُرونِ الثَّلاثةِ الأُولَى}، لَمَّا جِئنَا نَحْنُ وطَبَّقْنا مِنهاجَ الثَّلاثةِ قُرونٍ الأُولَى **حارَبُونا وعادَوْنا**، ولَمَّا بَيَّنَّا لِلنَّاسِ حالَ مَن

خالَفَ مِنهاجَ القُرونِ الثَّلاثةِ الأُولَى في عَقِيدَتِهم، في مَعرِفَتِهم اللهَ رَبَّ العالَمِين، **حُورِبْنا أكبَرَ الحَربِ، أُوذِينَا مِنَ الأذَى ما اللهُ سُبحانَه وتَعالَى به عَلِيمٌ، لِتَنفِيرِ النَّاسِ لِكَيْ لا يَسْمَعوا مِثلَ هذا الكَلامِ**، عندهم [أيْ عند مُدَّعِي السَّلَفِيَّةِ] خَوفٌ، لِماذا؟!، عندهم مُناصَرةٌ لِلأشعَرِيَّةِ الذِين خالَفوا مِنهاجَ السَّلَفِ، لِماذا؟! نَسألُ اللهَ سُبحانَه وتَعالَى العافِيَةَ. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقوِيمُ المُعاصِرِين): فَإنَّ كَثِيرًا مِنهم [أيْ مِنَ المُتَلَقِّبِين بِالسَّلَفِيَّةِ] لا يَعرِفُ مِنَ السَّلَفِيَّةِ إلَّا ما يَتَلَقَّاه عن شُيوخِه الذِين يُقَلِّدُهم، وهؤلاء يَذكُرون لَه **سَلَفِيَّةً مَخلوطةً بِبَلايَا لَيْسَتْ مِنَ السَّلَفِيَّةِ في شَيءٍ**. انتهى. وقالَ الشيخُ سيد إمام في (الجامع في طلب العلم الشريف): وقَدْ أَثَّرَتْ بِدعةُ الإرجاءِ تَأثِيرًا عَمِيقًا في كِتاباتِ المُتَأَخِّرِين وأفكارِهم، كَما أَثَّرَتْ بِالمِثْلِ في سُلوكِ كَثِيرٍ مِنَ المُسلِمِين، ومِن أَهَمِّ أسْبابِ تَأَثُّرِ كِتاباتِ المُتَأَخِّرِين بِهذه البِدعةِ تَوَلِّي المُرْجِئةِ -مِنَ الفُقَهاءِ [يَعْنِي الأحنافَ] والأشاعِرةِ- لِمُعظَمِ مَناصِبِ الإفْتاءِ والقَضاءِ والتَّدرِيسِ والوَعْظِ في عُصُورِ الإسلام المُتَأَخِّرةِ، فأصبَحَتْ أقوالُهم هي المَعروفةُ المُشتَهِرةُ لَدَى الدَّارِسِين والمُؤَلِّفِين، في حين **أصبَحَتْ أقوالُ السَّلَفِ غَرِيبةً مَهجُورةً ولا يَعثُرُ عليها الباحِثُ إلَّا بِشِقِّ الأنفُسِ**. انتهى. وقالَ الذَّهَبِيُّ (ت748هـ) في (سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ): فَقَدْ -وَاللَّهِ- عَمَّ الْفَسَادُ، وَظَهَرَتِ الْبِدَعُ، **وَخَفِيَتِ السُّنَنُ**، وَقَلَّ الْقُوَّالُ بِالْحَقِّ، بَلْ لَوْ نَطَقَ الْعَالِمُ بِصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ **لَعَارَضَهُ عِدَّةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْوَقْتِ، وَلَمَقَتُوهُ وَجَهَّلُوهُ**، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. انتهى. وقالَ الشيخُ حمود التويجري (الذي تَوَلَّى القَضاءَ في بَلدةِ رحيمة بالمِنطَقةِ الشَّرقِيَّةِ، ثم في بَلدةِ الزلفي، وكانَ الشيخُ ابنُ باز مُحِبًّا له، قارئًا لكُتُبه، وقَدَّمَ لِبَعضِها، وبَكَى عليه عندما تُوُفِّيَ -عامَ 1413هـ- وأَمَّ المُصَلِّين لِلصَّلاةِ عليه)

في كِتَابِه (غُربةُ الإسلامِ، بِتَقـدِيمِ الشَّـيخِ عبـدِالكريم بن حمـود التـويجري): حُـدوثُ الإرجـاءِ كـان في آخِـرِ عَصـرِ الصَّـــحابةِ رِضْـــوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، ومـــا زالَ يَنتَشِـــرُ في المُسـلِمِين ويَكثُـرُ القـائلون بـه إلى زَمانِنـا هـذا الـذي اِشتَدَّتْ فيـه غُربـةُ الـدِّينِ، **وصـارَ أهـلُ السُّـنَّةِ في غايَـةِ الغُربــةِ بين أهــلِ البِــدَعِ والضَّــلالةِ والجَهــالاتِ**، وعــادَ المَعروفُ بين الأكثَرِين مُنكرًا والمُنكَـرُ مَعروفًـا والسُّـنَّةُ بِدعـةً والبِدعـةُ سُـنَّةً، **وصـارَتْ أقـوالُ السَّـلَفِ في بـابِ الإيمانِ مَهجورةً لا يَعتَنِي بها إلَّا الأقَلُّون**، وأمَّا الأكثَرون فَهُمْ عنها مُعرِضون لا يَعرِفونها ولا يَرفَعون بهـا رَأسًـا، وإنَّمـا المَعـروفُ عنـدهم مـا رَآه المُبتَـدِعون الضـالُّون المُخالِفون لِلكِتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ مِن أنَّ الإيمـانَ هـو التَّصدِيقُ الجـازمُ لا غَيْـرُ، فَهـذا هـو الـذي يُعتَنَى بِتَعَلُّمِـه وتَعلِيمِه في أكثَرِ الأقطارِ الإسـلامِيَّةِ، **فَمـا أشَـدَّها على الإسلامِ وأهلِه مِن بَلِيَّةٍ وما أعْظَمَهـا مِن مُصِـيبةٍ ورَزِيَّةٍ**، فإنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. انتهى. وقالَ الشـيخُ عبدُاللـه الخليفي في (تَقـــوِيمُ المُعاصِـــرِين): ولَكِنَّ القَـــوْمَ يَعكِسـون المَوضـوعَ **فَيَجزِمـون بِإسـلامِ الأشـعَرِيَّةِ**، بَـلْ يُسَـنِّنون جَماعـةً مِن أعيَـانِهم [أيْ يَنْسِـبونهم إلى أهـلِ السُّنَّةِ] ويَجعَلون مَن يُبَدِّعُهم هو المُبتَدِعُ!!!... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: فَحِين يَصِيرُ **مَن يُخالِفُ عَقِيدةَ أهلِ السُّنَّةِ** في الأسماءِ والصِّفاتِ والإيمانِ والقَدَرِ والنُّبُـوَّاتِ والتَّصَوُّفِ إمامًا في السُّنَّةِ (أو سُنِّيًّا) فَهذا **مَـذْهَبٌ رَدِيءٌ غايَــةٌ في السُّــقوطِ**... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الخليفي-: **والأشــاعِرةُ مُعتَرِفــون بِــأنَّهم أهــلُ كَلامٍ وأنَّ مَـذْهَبَهم كَلامِيٌّ**... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: أحمَـدُ بْنُ حَنْبَـلٍ يَقولُ {لا تُجالِسْ **أصحابَ الكَلامِ**، وإنْ ذَبُّوا عن السُّـنَّةِ}، والواقِعُ أنَّهم [أيْ أهلَ الكَلامِ] مـا ذَبُّوا عنِ الإسـلامِ في كَبِيرِ شَيءٍ، بَلْ جَرَّأُوا الفَلاسِفةَ على أهلِ الإسلامِ لِكَثرةِ تَناقُضِهم [أيْ تَناقُضِ أهلِ الكَلامِ] واضْطِرابِ أُصولِهم...

ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الخليفي-: ولَقَدْ صَـدَقَ الإمـامُ أحمَـدُ في قَولِه {عُلَماءُ الكَلامِ زَنادِقةٌ}... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: فالمَعروفُ أَنَّ (الْبَيْهَقِيَّ) أشـعَرِيٌّ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: العَقِيـدةُ الطَّحاوِيَّةُ [لِلطَّحَـاوِيِّ الحَنَفِيِّ (ت321هـ)] هي عَقِيـدةُ أهـلِ الـرَّأيِ وفِيهـا مَـواطِنُ فِيهـا تَجَهُّمٌ وغُلُـوٌّ في الإرجـاءِ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: ومِن عَجِيبِ أمْـرِ المُتَـأَخِّرِين إنكـارُهم تَكفِـيرِ الأشـعَرِيَّةِ مـع وُقـوعِ عامَّةِ الأشـاعِرةِ في بِدعـةٍ مُكَفِّرةٍ في العُلُـــوِّ وفي الكَلامِ وفي الصِّـــفاتِ وفي الإيمـانِ، وهـذا كُلُّه نَبَّهَ عليـه اِبنُ تَيمِيَّةَ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: فَـإنَّ الإجمـاعَ مُنعَقِـدٌ على تَكفِـيرِ الجَهمِيَّةِ، كَمـا نَقَلَـه عَـدَدٌ مِنَ الأئمَّةِ على رَأْسِـهم حَـربٌ الكَرمانِيُّ والطَّبَرَانِيُّ واللَّالَكَـائِيُّ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: وقد كـانَ السَّـلَفُ يُعْظِمـون النَّكِـيرَ على مَن يُثنِي على أهـلِ البِـدَعِ ويَعُـدُّون ذلـك هَـدمًا لِلإسـلامِ وخُروجًـا عنِ السُّـنَّةِ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: و(ابنُ دَقِيـقِ العِيـدِ) أشـعَرِيٌّ مُتَعَصِّـبٌ... ثم قـالَ -أَيِ الشيخُ الخليفي-: وقالَ اِبْنُ مُفْلِحٍ في (الآداب الشرعية) {(فَصْلٌ فِي الاسْتِعَانَةِ بِأَهْلِ الأهـوَاءِ فِي الدَّوْلَـةِ)، وَفِي جَامِعِ (الْخَلَّالِ) عَنِ الإمامِ أَحْمَدَ أَنَّ أَهْـلَ البِـدَعِ وَالأهـوَاءِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ أَعْظَمَ الضَّرَرِ عَلَى الـدِّينِ وَالْمُسْـلِمِينَ}... ثم قالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: قـالَ شَـيخُ الإسـلامِ كَمـا في (مَجمـوعُ الفَتـاوَى) {ومِثْـلُ أَئِمَّةِ الْبِـدَعِ مِنْ أَهْـلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوِ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَـابِ وَالسُّـنَّةِ، فَـإِنَّ بَيَـانَ حَـالِهِمْ وَتَحْـذِيرَ الأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَـاقِ الْمُسْـلِمِينَ، حَتَّى قِيـلَ لِأَحْمَـدَ بْنِ حَنْبَـلٍ (الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِـفُ أَحَبُّ إلَيْـك أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ؟)، فَقَالَ (إذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَـفَ فَإِنَّمَـا هُـوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِـدَعِ فَإِنَّمَـا هُـوَ لِلْمُسْـلِمِينَ

هَـذَا أَفْضَـلُ)}. انتهى باختصـار. وقـالَ الشَّـيخُ عَلِيُّ بنُ شَـعبانَ في (رُؤيَـةُ اللـهِ في الـدُّنْيَا والآخِـرةِ): الإمـامُ النَّوَوِيُّ هو مِنَ عُلَماءِ الأشاعِرةِ، شاءَ ذلك مَن شاءَ وأبَاه مَن أَبَى، فَكِتاباتُــه كُلُّهــا تُؤَيِّدُ ذلــك [أيْ تُؤَيِّدُ مَــذهَبَ الأشاعِرةِ الذِين هُمْ إحدَى طَوائفِ أهـلِ الكَلامِ] وتَنصُـرُه وتَـدعو إليـه... ثم قـالَ -أيِ الشَّـيخُ عَلِيٌّ-: قـالَ الإمـامُ النَّوَوِيُّ {... وَقَـدْ قَـرَّرَ أئمَّتُنـا المُتَكَلِّمـون ذلـك}، وهـذا اِعتِرافٌ صَرِيحٌ مِنْه بِنِسبَةِ نَفْسِه لَهُمْ وتَبَنِّيه مَذهَبَ أهــلَ الكَلامِ... ثم قــالَ -أيِ الشَّــيخُ عَلِيٌّ-: إنَّ الإمــامَ النَّوَوِيَّ أشعَرِيٌّ يَنتَحِلُ مَـذهَبَ المُتَكَلِّمِين... ثم قـالَ -أيِ الشَّـيخُ عَلِيٌّ-: النَّوَوِيُّ هُــــوَ مِنَ الأشـــــاعِرةِ المُتَكَلِّمِين. انتهى باختصار. وقَـدْ قَـالَ النَّوَوِيُّ في (شَـرحُ صَـحِيحِ مُسْـلِمِ): قَالَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ...... ثم قالَ -أيِ النَّوَوِيُّ-: ... وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُـوَ قَـوْلُ كَثِـيرٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَـةِ وَبَعْضِ أَصْــحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ... ثم قــالَ -أيِ النَّوَوِيُّ-: ... وَفِيـهِ دَلِيـلٌ لِمَـذْهَبِ أَصْـحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ... ثم قـالَ -أيِ النَّوَوِيُّ-: ... وَهَذَا هُوَ الصَّـحِيحُ عِنْـدَ أَصْـحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ. انتهى. وقـــالَ الشـــيخُ عبدُاللـــه الخليفي في (تَقــوِيمُ المُعاصِـرِين): الأشـاعِرةُ جَهمِيَّةٌ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: بِدعةُ الأشاعِرةِ في القُرآنِ مُكَفِّرةٌ... ثم قالَ -أيِ الشــيخُ الخليفي-: بِدعــةُ الأشــاعِرةِ في الإيمــانِ مُكَفِّرةٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: بِدعةُ الأشــاعِرةِ في العُلُوِّ مُكَفِّرةٌ... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: قَـولُ الأشـــاعِرةِ في الرُّؤْيَـــةِ مُكَفِّرٌ... ثم قـــالَ -أيِ الشـــيخُ الخليفي-: قـــالَ الشَّـــيخُ محمـــدُ بنُ عبـــدالوهاب [في (الرسائل الشخصية)] وهو يَتَكَلَّمُ عنِ الجَهمِيَّةِ الأشـعَرِيَّةِ {قَالَ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ (أَجْمَعَ أَهْـلُ العِلْمِ فِي جَمِيـعِ الأعصارِ والأمْصَارِ أَنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ أَهْلُ بِـدَعٍ وضَـلالاتٍ، لَا يُعَدُّونَ عِنْدَ الْجَمِيعِ مِن طَبَقَاتِ الْعُلَمَاءِ)}... ثم قـالَ -أيِ الشـــيخُ الخليفي-: مُسَـــمَّى (الطائفـــةُ المَنصـــورةُ)

و(الفِرقةُ النَّاجِيَةُ) لا يُدخُلُ فيه **أهلُ الكَلامِ** وأهلُ الـرَّأْيِ وأهـلِ التَّصَـوُّفِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: قـالَ شَـيخُ الإسـلامِ في (جـامِعُ المَسـائلِ) {وَأَهْـلُ السُّـنَّةِ وَالْحَدِيثِ يَهْجُرُونَ الدَّاعِيَةَ إلَى الْبِدَعِ **مِنَ الْكَلَامِ** أَوِ الرَّأْيِ أَوِ الْعِبَـادَةِ}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: ... فَهـذا التَّقريرُ يَقتَضِي عَدَمَ التَّرَحُّمِ على الأشاعِرةِ لِاعتِبـاراتٍ؛ أوَّلُها، أنَّ قَوْلَهم في القُرآنِ أشـنَعُ مِن قَـولِ المُعتَزِلـةِ، كَما قالَه اِبنُ أبِي العِزِّ [في (شَرحُ العَقِيـدةِ الطَّحَاوِيَّةِ)]، بَلْ قـالَ {**أكفَـرُ مِن قَـولِ المُعتَزِلـةِ**}؛ ثانِيهـا، أنَّ إنكـارَ العُلُوِّ **بِدعةٌ مُكَفِّرةٌ بِاتِّفاقٍ**، وهي أشنَعُ مِن إنكـارِ الرُّؤْيَـةِ والقَـولِ بِخَلْـقِ القُـرآنِ كَمـا قـالَ اِبنُ تَيمِيَّةَ في (الاستِقامةُ)؛ ثالثُهـا، أنَّ عَقائـدَ الأشـاعِرةِ تَنْطَـوِي على **بِدَعٍ مُكَفِّرةٍ بِاتِّفاقٍ** كَما شَرَحتُه في كِتابِي (**الإجماعُ على أنَّ بِدعـةَ الأشـاعِرةِ مُكَفِّرةٌ**)... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: والاستِغاثةُ بِالنَّبِيِّ بِدعـةٌ مُكَفِّرةٌ، **وقَـدْ وَقَـعَ فيهـا اِبنُ حَجَـرٍ** في دِيوانِـه الشِّـعْرِيِّ [وهـو (دِيـوانُ اِبْنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيِّ)]، زِيَادةً على أنَّه يَروِي (**البُردةَ**) [وذلك بِحَسَبِ ماجـاءَ] في مُعْجَمِـه المُفَهْـرَسِ [وهـو (المُعْجَمُ المُفَهْرَسُ) لِابْنِ حَجَـرٍ العَسْـقَلانِيِّ] ويُقِـرُّ **مـا فيهـا مِنَ الشِّـركِيَّاتِ**... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: هـذا كُلُّه ذَكَرتُه لِبَيَانِ **تَناقُضِ عامَّةِ المُعاصِرين** في هـذا البـابِ، إذْ يُقَرِّرُ الرَّجُلُ منهم أنَّ **إنكـارَ العُلُـوِّ بِدعـةٌ مُكَفِّرةٌ**، ويُقَـرِّرُ أيضًـا **عَـدَمَ جَـوازِ التَّرَحُّمِ على الواقِـعِ في البِدعـةِ المُكَفِّرةِ**، ثم تَـراه يَتَـرَحَّمُ على مُنكِـرِ العُلُـوِّ!!!، وهـذا كَتَناقُضِهم في قُبولِهم لِأقوالِ أئمَّةِ الجَرحِ والتَّعدِيلِ في كُلِّ النَّاسِ **إلَّا في أبِي حَنِيفةَ وأصحابِه!!!**... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: ولِسـانُ حـالِ بَعضِ النَّاسِ اليَـوْمَ {ونَتَـرَحَّمُ على **جَمِيـعِ مُنكِـرِي العُلُـوِّ مِنَ الأشـاعِرةِ** ولا نُجَهِّمُ ولا نَلْعَنُ أحَـدًا مِنهم و[لا] نُشَـنِّعُ على مَن فَعَـلَ شَيئًا مِن ذلـك}، فَكَيْـفَ اِنقَلَبَ الأمْـرُ؟! فَصـارَتْ حُرمـةُ

الصَّـحابِيِّ وحُرمـةُ الجَهمِيِّ واحِـدةً!، وكَيْـفَ يُتَكَلَّمُ عن رَجُلٍ واقِعٍ **في بِدعـةٍ مُكَفِّرةٍ** على أنَّه مِن أعمِـدةِ الـدِّينِ وكَأنَّ الصَّحابةَ والتابِعِين ومَن تَبِعَهم لم يَـترُكوا لَنـا دِينًـا حـتى جـاءَ هـؤلاء الجَهمِيَّةُ الأشـعَرِيَّةُ وشَـيَّدوا لَنـا دِينَنـا **والواقِعُ أنَّهم حَرَّفوه تَحرِيفًـا عَظِيمًا** وكَلامُهم في عامَّةِ العُلومِ فيه خَطَلٌ [أيْ خَطَأٌ] وخَلَلٌ وإزراءٌ [أيْ واحتِقـارٌ] على السَّـلَفِ، ومِنَ المُمارسـاتِ العَجِيبـةِ جَعـلُ مُعامَلـةٍ خاصَّـةٍ لِكُـلِّ جَهمِيٍّ لـه سَـبَبٌ [أيْ لَدَيْـهِ عِلْمٌ] في عِلْمِ (الحَدِيثِ) مع أنَّ هـذا **أدْعَى لِأنْ يُغَلَّظُ فيـه القَـولُ إذْ أنَّ الحُجَّةَ قائمةٌ عليه أكثَرَ مِن غَـيرِه**... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: وبَعضُهم يُرَدِّدُ {إنَّ مَنْهَجَ أهلِ السُّنَّةِ [هو] أنَّ الرَّجُلَ لا يَسـقُطُ بِبِدعـةٍ أو بِـدعَتَين}، وهـذا **مـع بُطلانِه** مَفهُومُه (أنَّ الرَّجُلَ يَسقُطُ بِأكثَرَ مِن ذلك)، مـا بـالُكم لا تُسـقِطونَ مَن حَـرَّفَ عامَّةَ الصِّـفاتِ وقـالَ بِالإرجـاءِ والجَبرِ وبِقَولِ قَومِه الجَهمِيَّةِ في النُّبُوَّاتِ، وكانَ قُبورِيًّا أو خُرافِيًّا؛ وبَعضُهم يَقولُ {قاعِدةُ (مَن لم يُبَدِّعِ المُبتَدِعَ فَهو مُبتَدِعٌ) إنَّما تَنطَبِقُ على مَن كانَ دَيدَنُه البِدَعَ}، فَيَـا لَيْتَ شِـعْرِي مَن إذا جُمِعَتْ أخطـاؤه العَقَدِيَّةُ في كِتـابٍ واحِدٍ قارَبَتِ المِائَةِ ألَا يَكونُ دَيْدَنُه البِدعـةَ؟!، فَمَن عَطَّلَ عامَّةَ الصِّفاتِ وقالَ بِالتَّبَرُّكِ والتَّوَسُّلِ وشَدِّ الرِّحـالِ [أيْ إلَى قُبورِ الأولِيـاءِ] وعَقائـدِ الأشـاعِرةِ ألَا يُقـالُ {دَيْدَنُـه البِدَعُ}، هذا **مع العِلْمِ أنَّ هـذا الشَّـرطَ حـادِثٌ**؛ وبَعضُـهم يَقولُ {هؤلاء لم يَـدْعوا إلى بِـدَعِهم}) وَيَـا لَيْتَ شِـعْرِي **هَلْ يَحصُرُ أهلَ البِدَعِ في الدُّعاةِ فَقَـطْ إلَّا جاهِـلٌ؟**، وأيُّ دَعوةٍ أبلَغُ مِن إيجابِ البِدَعِ (كَما قالَ النَّوَوِيُّ في مُقَدِّمةِ "المَجمُـوعُ" أنَّ مِنَ **البِـدَعِ الواجِبـةِ** تَعَلُّمَ "عِلْمِ الكَلامِ")، وأيُّ دَعــوةٍ أبلَــغُ مِنَ الاحتِجــاجِ لِلْمَولِــدِ النَّبَــوِيِّ [أيْ لِلاحتِفالِ بِه] مع الاعتِرافِ أنَّه لم يَسـبِقْه إلى ذلـك أحَـدٌ (كَما فَعَـلَ اِبنُ حَجَـرٍ)، وأيُّ دَعـوةٍ أبلَـغُ مِن كِتـابِ (دَفْـعُ شُبَهِ التَّشبِيهِ بِأكُفِّ التَّنزِيهِ) لِابْنِ الجَوْزِيِّ الذي نَصَرَ فيـه

مَذاهِبِ المُعَطِّلَةِ بابًا بابًا وشَنَّعَ على المُخـالِفِين تَشـنِيعًا عَظِيمًا؛ و[قَدْ] قالَ أبُو مُحَمَّدِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ في كِتابِ (الجامِعُ) {ومِن قَولِ أهلِ السُّـنَّةِ (إنَّه لا يُعـذَرُ مَن أدَّاه اِجتِهـادُه إلى بِدعـةٍ، لِأنَّ الخَـوارِجَ اِجتَهَـدوا في التَّأويلِ فَلَمْ يُعذَروا)}، وهذا قِيَـاسٌ صَـحِيحٌ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: بَـلْ بَعضُـهم يَتَهَكَّمُ بِأهـلِ السُّـنَّةِ ويَقولُ {هـذا [الأشـعَرِيُّ] خَـدَمَ الإسـلامَ، فَمـاذا قَـدَّمْتَ لِلإسلامِ أنْتَ؟}، وأقُولُ جَوابًا على هذا، حَسْـبِي أنَّنِي لم أنشُـرْ شَـيئًا مِن عَقائـدِ الجَهمِ في الأُمَّةِ، والسَّـلامةُ لا يَعـدِلُها شَـيءٌ، وأنَّني أعتَقِـدُ عَقِيـدةَ الفِرقـةِ النَّاجِيَـةِ والطائفـةِ المَنصـورةِ في الصِّـفاتِ والقَـدَرِ والإيمـانِ والنُّبُـوَّاتِ وتَوحِيـدِ الأُلُوهِيَّةِ، ولا يُمكِنُـك إلَّا أنْ تَشْـهَدَ بِسَـلامةِ عَقِيـدَتِي في هـذِه الأبـوابِ وفَسـادِ عَقِيـدةِ مُعَظَّمِكَ في هذه الأبوابِ كُلِّها أو بَعضِها، ولو كانَ مُجَرَّدُ خِدمةِ الدِّينِ ولو دُونَ سَلامةِ مُعتَقَدٍ تَجْعَـلُ المَـرْءَ فاضِـلًا لَكانَ أبو طالِبٍ الذي حَمَى الرَّسـولَ خَـيرًا مِن كَثِـيرٍ مِنَ المُسلِمِين اليَـوْمَ، على أنَّهم [أيْ هـؤلاء المُتَهَكِّمِين] لـو نَظَرْتَ في هذا الـذي يُسَـمُّونه (خِدمـةً لِلإسـلامِ) لَـرَأَيْتَ كَثِيرًا منه مَدخولٌ ويَخْتَلِطُ فيه كَلامُ أهـلِ الحَـدِيثِ بِكَلامِ المُتَكَلِّمِين، وقَدْ حَكَمَ عَبدُاللهِ بنُ عُمَـرَ على القَدَرِيَّةِ بِأنَّه لن يَنْفَعَهم لو أنفَقَ أحَدُهم مِثـلَ أُحُـدٍ ذَهَبًـا حـتى يُـؤمِنَ بِالقَدَرِ، فَما الفَرقُ بَيْنَ نَفِي العُلُـوِّ [أيْ عنـد الأشـاعِرةِ] ونَفْيِ القَدَرِ سِوَى أنَّ نَفْيَ العُلُـوِّ أشـنَعُ؟، وإنفـاقُ مِثْـلِ أُحُـدٍ ذَهَبًـا في سَـبِيلِ [اللـهِ] لا شَـكَّ أنَّه خِدمـةٌ عَظِيمـةٌ لِلإسلامِ، وأئمةُ الإسلامِ الذِين إليهم المَرجِـعُ في الفِقْـهِ والحَـدِيثِ والتَّفسِـيرِ مُطبِقُـون على إكفـارِ الجَهمِيَّةِ، وخِدمةُ عِلْمِ الحَدِيثِ والفِقْهِ والتَّفسِـيرِ -إنْ سَـلَّمْنا أنَّهـا خِدمةٌ ولَيْسَتْ تَشوِيهًا في كَثِيرٍ مِن أحوالِهـا- إنِ اِقْتَـرَنَ بِها نَشرُ العَقائدِ الفاسِدةِ فَذلكَ بِمَنزِلةِ صَدَقةٍ اِقتَرَنَ بِها مَنٌّ وأذًى، وقَدْ قالَ اللهُ تَعالَى {قَوْلٌ مَّعْـرُوفٌ وَمَغْفِـرَةٌ

خَيْـرٌ مِّن صَـدَقَةٍ يَتْبَعُهَـا أَذًى، وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ، يَـا أَيُّهَـا الَّذِينَ آمَنُـوا لَا تُبْطِلُـوا صَـدَقَاتِكُم بِـالْمَنِّ وَالأذَى كَالَّذِي يُنفِـقُ مَالَـهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُـؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَـوْمِ الْآخِـرِ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَـفْوَانٍ عَلَيْـهِ تُـرَابٌ فَأَصَـابَهُ وَابِـلٌ فَتَرَكَـهُ صَلْدًا، لَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَـبُوا، وَاللَّهُ لَا يَهْـدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ}... ثم قالَ -أَيِ الشَّـيخُ الخليفي-: (اِبْنُ العَـرَبِيِّ الأشـعَرِيُّ [هـو القَاضِـي أبُـو بَكْـرِ بْنُ العَـرَبِيِّ المـالِكِيُّ ت543هـ])، هـذا شَـهِدَ لَـه بِالسُّـنِّيَّةِ والإمامـةِ الجامِيُّ ومُحِبُّ الـدِّينِ الخطيب والفـوزانُ (فِيمـا أظُنُّ)، وهو جَهمِيٌّ غالٍ يَقولُ بِأنَّ {النُّصوصَ لا مَدْخَلَ لَهـا في بابِ الصِّفاتِ} كَمـا في كِتابِـه (قـانونُ التَّأويـلِ)، وهـذه العِبارةُ السَّيِّئَةُ واضِحةٌ في أنَّ النُّصـوصَ لا يُعتَمَـدُ عليهـا في بـابِ الصِّـفاتِ، وهـذا عَينُ التَّجَهُّمِ، ويَصِـفُ [أيِ اِبْنُ العَـرَبِيِّ] الْجُـوَيْنِيَّ الأشـعَرِيَّ بِأنَّه رَأسُ المُحَقِّقِين مِمَّا يَـــدُلُّ على أنَّه على مَذْهَبِه... ثم قـــالَ -أيِ الشـــيخُ الخليفي-: ولا فَـــرْقَ [أيْ بَيْنَ الْجُـــوَيْنِيِّ والنَّوَوِيِّ] في حَقِيقةِ الأمْرِ في بـابِ العَقِيـدةِ، سِـوَى أنَّ الْجُـوَيْنِيَّ هـو المَتبوعُ والنَّوَوِيَّ هو التَّابِعُ، والوِفاقُ في كَلامِهما أعظَمُ بِكَثِـيرٍ مِنَ الخِلافِ اليَسِـيرِ الـذي هـو في دائـرةِ الخِلافِ الأشـعَرِيِّ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: (اِبْنُ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيُّ) قَدْ خالَفَ عَقِيدةَ أهلِ السُّـنَّةِ في بـابِ الصِّـفاتِ والإيمـانِ والقَـدَرِ والنُّبُـوَّاتِ وتَوحِيـدِ الأُلُوهِيَّةِ، كَما أنَّ مَن قَرَأ دِيوانَه [وهو (دِيـوانُ اِبْنِ حَجَـرٍ العَسْقَلانِيِّ)] عَلِمَ أنَّ فيه ضَـرْبًا مِنَ المُجُـونِ [أيِ اللَّهـوِ والعَبَثِ]، فَهَلْ مِثـلُ هـذا يُقـالُ [فيـه] {مَن بَدَّعَـه فَهـو مُبتَدِعٌ} كَما يَقولُ صـالح الفـوزان؟!!!. انتهى باختصـار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي أيضًا في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (الرَّدُّ على "مصطفى العدوي" في إقراره عَدَّ الأشـاعِرةِ مِنَ المُجَدِّدِين) على مَوقِعِه في هذا الرابط: وقـالَ غَـيرُ إمـــامٍ في أحـــادِيثِ الطائفـــةِ المَنصـــورةِ {هُم أهـــلُ

الحَدِيثِ}، **فَخَرَجَ مِن ذلك أهلُ الـرَّأيِ وأهـلُ الكَلامِ**... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الخليفي-: واعلَمْ وَفَّقَــكَ اللــهُ أنَّ الأشـاعِرةَ لَهم دِينٌ مُسـتَقِلٌّ عن دِينِ أهـلِ السُّـنَّةِ، فَهم يُخـالِفون أهـلَ السُّـنَّةِ في الصِّـفاتِ والقَـدَرِ والإيمـانِ والنُّبُوَّاتِ وفي مَنهَجِ الاستِدلالِ أصلًا، **فَلا يَجـوزُ والحـالُ هذه أنْ يُعَدَّ أشعَرِيٌّ إمامًـا مُجَـدِّدًا**... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: ... غَيْـرَ أنَّ المُسـتَغرَبَ والمُؤْسِـفَ أنْ يَـأتِيَ الشَّيخُ (مصطفى العدوي) في كِتابِـه (الصَّـحِيحُ المُسـنَدُ مِن أحادِيثِ الفِتَنِ وأشراطِ السَّاعةِ) ويَنقُلُ كَلامَهم [أيْ كَلامَ الأشـاعِرةِ] ولا يُعَقِّبُ عليـه بِشَـيءٍ! **فَـأيْنَ الحَمِيَّةُ على العَقِيدةِ يا شَيخُ؟!**... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: وَلْيُعلَمْ أنَّ مَذْهَبَ الأشاعِرةِ في الإيمانِ والقَدَرِ **شَــرٌّ مِن مَذْهَبِ المُعتَزِلةِ**، وما يُقـالُ أنَّهم {أقـرَبُ الطَّوائـفِ إلى أهلِ السُّـنَّةِ} إنَّمـا هـو خـاصٌّ **في مَسـائلِ الصِّـفاتِ في مُتَقَـدِّمِيهم**، وإلَّا فَقَـدْ صَـرَّحَ شَـيخُ الإسـلامِ [اِبنُ تَيمِيَّةَ] وشـارِحُ الطَّحَاوِيَّةِ وابنُ القَيِّمِ أنَّ مَـذْهَبَهم [أيْ مَـذْهَبَ الأشاعِرةِ] في صِفةِ الكَلامِ **أشـنَعُ مِن مَـذْهَبِ المُعتَزِلـةِ**. انتهى. وفي مَقالـةٍ بِعُنـوانِ (مِن عَجـائبِ المُعاصِـرين) على مَوقِـعِ الشَّـيخِ عبدِاللــه الخليفي [في هــذا الربط] يَقولُ الشَّيخُ أيضًا: وهذا (اِبنُ العَرَبيِّ) الذي **يَصِفُ (أهـلَ السُّنَّة) بِأنَّهم (مُشَبِّهةٌ)**، ويَقولُ بِأنَّه {**لا مَدْخَلَ لِلنُّصوصِ في بابِ الصِّـفات**، بَـلْ هـو بـابٌ عَقلِيٌّ} كَمـا في كِتابِـه (قانونُ التَّأوِيلِ) رَأَيْتُ **أكثَـرَ مِن خَمسـةٍ مِنَ المُعاصِـرِين يَشـهَدون لَـه بِالسُّـنِّيَّةِ والإمامـةِ!!!**. انتهى. وفي مَقالـةٍ بِعُنوانِ (مِن نَفائسِ شَيخِ الإسلامِ "الأشـاعِرةُ مِن أعظَمِ النَّاس شِركًا") على مَوقِعِ الشَّـيخِ عبدِاللـه الخليفي [في هذا الربط] يَقولُ الشَّيخُ أيضًا: ... فَهـذا كَلامٌ نَفِيسٌ لِابْنِ تَيمِيَّةَ، خُلاصَتُه أنَّ الأشاعِرةَ غَلَطوا في تَفسِـيرِ (الإلَـه)، فَفَسَّــروه بِـــ (القــادِرِ على الاختِــراعِ)، فَـدَخَلَ عليهم الشِّــركُ في تَوحِيــدِ الأُلوهِيَّةِ، **فَكـانوا مِن أعظَمِ النَّاسِ**

إشراكًا... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الخليفي-: وهذا الْبُوصِيرِيُّ صاحِبُ (البُردة)، كُلُّهم [أيِ الأشاعِرةُ] يُثنِي عليه، بَلِ اِبْنُ حَجَرٍ يَروِي بُردَتَه [أيْ بُردةَ الْبُوصِيرِيِّ] بِإِسنادِهِ ويَذكُرُها في مُعْجَمِه المُفَهْرَسِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وَقَدْ وَصَفَ اِبنُ تَيمِيَّةَ قُضاةَ الأشعَرِيَّةِ في عَصرِهِ بِأَنَّهم أجهَلُ مِنَ اليَهودِ والنَّصارَى بِأَمْرِ (التَّوحِيدِ). انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في (التَّمهِيدُ لِشَرحِ كِتابِ التَّوحِيدِ): إنَّ المُتَكَلِّمِين (الأشاعِرةَ والمُعتَزِلةَ ومَن وَرِثوا عُلومَ اليُونَانِ) فَسَّروا الأُلوهِيَّةَ بِـ (الرُّبوبِيَّةِ)، وفَسَّروا (الإلَه) بِـ (القادِرِ علي الاختِراعِ) أو بِـ (المُستَغنِي عَمَّا سِواه المُفتَقِرِ إلَيْهِ كُلُّ ما عَدَاه)، وهذا الذي قالوه هو الذي فَتَحَ بابَ الشِّركِ على المُسلِمِين، لِأَنَّهم ظَنُّوا أنَّ التَّوحِيدَ هو إفرادُ اللهِ بِالرُّبوبِيَّةِ، فَإذا اِعتَقَدَ المَرءُ أنَّ القادِرَ على الاختِراعِ هو اللهُ وَحْدَه صارَ مُوَحِّدًا، إذا اِعتَقَدَ أنَّ المُستَغنِيَ عَمَّا سِواه والمُفتَقِرَ إلَيْهِ كُلُّ ما عَدَاه هو اللهُ وَحْدَه صارَ عندهم مُوَحِّدًا، وهذا مِن أبطَلِ الباطِلِ لِأَنَّ مُشرِكِي قُرَيشٍ كانوا على الإقرارِ بِالرُّبوبِيَّةِ، مُشرِكو قُرَيشٍ لم يَكونوا يُنازِعون في الرُّبوبِيَّةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ عبدالرحمن المغراوي (أستاذ الدراسات العليا بجامعة القرويين، والذي يُوصَفُ بِأنَّه "شَيْخُ السَّلَفِيِّين بِالمَغْرِبِ") في (مَوسوعةُ مَواقِفِ السَّلَفِ في العَقِيدةِ والمَنْهَجِ والتَّربِيَةِ): ومِنَ السُّنَّةِ هِجرانُ أهلِ البِدَعِ ومُبَايِنَتُهم، وتَركُ النَّظَرِ في كُتُبِ المُبتَدِعةِ والإصغاءِ إلى كَلامِهم، في أُصولِ الدِّينِ وفُروعِه، كالرافِضةِ والخَوارِجِ والجَهمِيَّةِ والقَدَرِيَّةِ والمُرجِئةِ والكَرَّامِيَّةِ والمُعتَزِلةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ يوسفُ الغفيص (عضوُ هيئةِ كِبارِ العلماءِ بالدِّيَارِ السعوديةِ، وعضوُ اللجنةِ الدائمةِ للبحوثِ العلميةِ

والإفتـاءِ) في (شـرح لمعـة الاعتقـاد): لا يَنْبَغِي لِطـالِبِ عِلْمٍ -فَضلًا عن عامَّةِ المُسلِمِين- أنْ يَنظُرَ في كُتُبِ أهلِ البِـدَعِ، إلَّا مَن كـانَ أهلًا لِـذلك وقَـدِ اِسـتَقَرَّ عنـده العِلمُ بِالسُّــنَّةِ والهُــدَى وأرادَ الــرَّدَّ عليهم، فَــإنَّ هــذا مِنَ المَقاماتِ التي تُوجِبُها المَصْلَحةُ الراجِحةُ. انتهى. وقـالَ الشيخُ اِبنُ عثيمين (عُضوُ هَيْئةِ كِبارِ العُلَماءِ) في (تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد): ... لَكِنْ إنْ كانَ الغَرَضُ مِنَ النَّظَـرِ في كُتُبِهم [أيْ كُتُبِ المُبتَدِعـةِ] مَعرِفـةُ بِـدعَتِهم لِلرَّدِّ عليها فَلا بَـأسَ بِـذلك لِمَن كـانَ عنـده مِنَ العَقِيـدةِ الصَّحِيحةِ ما يَتَحَصَّنُ به وكانَ قادِرًا على الرَّدِّ عليهم، بَلْ رُبَّمــا [كــانَ] واجِبًــا لِأنَّ رَدَّ البِدعــةِ واجِبٌ ومــا لا يَتِمُّ الــواجِبُ إلَّا بــه فَهــو واجِبٌ. انتهى. وقــالَ الشــيخُ اِبنُ جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسـة العامـة للبحـوث العلميـة والإفتاء) في (التعليقـات على متن لمعـة الاعتقـاد): ... ولَكِنْ يَجــوزُ قِــراءةُ كُتُبِهم [أيْ كُتُبِ المُبتَدِعـةِ] لِلـرَّدِّ عليهـا وإظهـارِ تَناقُضِـها وقَلْبِ أدِلَّتِهم عليهم، لِأنَّه لا يُخافُ عليه الانخِداعُ بِتِلْـكَ الشُّـبَهِ. انتهى. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في كِتابِه (شُـروطُ "لَا إلَـهَ إلَّا اللَّهُ"، وارتِباطُهـا بِأركـانِ الإيمـانِ، وعَلاقـةُ الإرجـاءِ بِهمـا) تحت عُنـوانِ (فَاسْــأَلُوهُمْ إن كَــانُوا يَنطِقُـونَ): اِسألوهم {ما تَقولون في بَعضِ أهلِ العِلْمِ الـذِين قـالوا بِالإرجــاءِ صَــراحةً بِلا غُمــوضٍ؟}، اِســألوهم {لِمــاذا تُقَدِّسونهم وتُدافِعون عَنهم كَأنَّهم أنبِياءُ مَعصـومون مِنَ الخَطَأِ فِي الدِّينِ وتَبلِيغِه؟!}، اِسألوهم {لِمـاذا تَقولـون على الشَّيخِ عَلِيٍّ الحلبي وعبـدِالعزيزِ الـريس والعنـبري أنَّهم مُرجِئةٌ وشَيخِهم الألبـانِيِّ لا؟!}، اِسـألوهم {لِمـاذا تَنشُـرون ثَنـاءَ العُلَمـاءِ على الشَّـيخِ ربيـع المـدخلي ولا تَنشُــرون رَدَّ نَفْسِ العُلَمــاءِ عليــه وعلى إرجائــه وكَذِبِه؟!}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: قالَ الحافِظُ اِبْنُ حَجَـرٍ (وهــو يُعَبِّرُ عن مَذْهَبِــه، يَعنِي مَــذْهَبَ الاشــاعِرة

المُتَكَلِّمِين، ولا خِلافَ بَيْنَ أهــلِ السُّــنَّةِ أنَّ الأشــاعِرةَ مُرجِئـةٌ) [في (فَتْحُ البـارِي)] {فَالسَّـلَفُ قَـالُوا هُـوَ [أيِ الإيمــانُ] إعْتِقَـادٌ بِـالْقَلْبِ، وَنُطْــقٌ بِاللِّسَــانِ، وَعَمَــلٌ بِالأركَانِ **وَأَرَادُوا بِذَلِكَ أَنَّ الأعْمَالَ شَـرْطٌ فِي كَمَالِـهِ**}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: ووافَقَهم [أيْ ووافَقَ المُرجِئةَ في أَنَّ الأعْمَالَ شَرْطٌ في كَمالِ الإيمانِ] على ذلــك مِنَ المُتَأَخِّرِين **العَلَّامةُ الألبـانِيُّ** رَحِمَـه اللـهُ **وهـو أكبَـرُ رَأسٍ مِن رُؤُوسِ الارجــاءِ في العَصــرِ الحَـدِيثِ في زَمانِــه بِلا مُنازِعٍ** حَيثُ قالَ غَفَرَ اللهُ لَه [في (حُكْمُ تـارِكِ الصَّـلاةِ)] **{إنَّ الأعمالَ الصَّالِحةَ كُلَّها شَرطُ كَمالٍ عند أهلِ السُّــنَّةِ** خِلافًا لِلْخَوارِجِ والمُعتَزِلةِ}؛ وسُئلَ الشَّــيخُ الألبـانِيُّ [في كِتابِ (دُروسٌ لِلشَّيخِ الألبانِيِّ)] عَن تَركِ العَمَــلِ بِالكُلِّيَّةِ، [فَكـانَ] الجَــوابُ {السَّــلَفُ فَرَّقــوا بَيْنَ الإيمــانِ وبَيْنَ العَمَـلِ، فَجَعلـوا العَمَـلَ شَـرْطَ كَمـالٍ في الإيمـانِ، **ولم يَجْعَلــوه شَــرْطَ صِــحَّةٍ خِلافًــا لِلْخَــوارِجِ**، واضِــحٌ هــذا الجَــوابُ؟}... ثم قــالَ -أيِ الشَّــيخُ عَلِيٌّ-: الشَّــيخُ عَلِيٌّ الحلبي رَأسُ فِتْنةِ الإرجـاءِ الخَفِيِّ [أيْ إرجـاءِ السَّـلَفِيَّةِ] في الأُرْدُنِ و[هـو] مِن حَمَلَـةِ **لِـواءِ الإرجـاءِ الخَفِيِّ** بَعْـدَ الشَّيخِ الألبانِيِّ... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: إنَّ العُلَماءَ -وبِخاصَّــةٍ (اللَّجنــةَ الدَّائمــةَ) و(هَيْئَةَ كِبــارِ العُلَمــاءِ بِالسُّـعودِيَّةِ) و(عُلَمـاءَ كَثِـيرين)- قـالوا بِـأنَّ **الشَّـيْخَ عَلِيًّا الحلبي** غَفَرَ اللهُ لَه **مِنَ المُرجِئةِ**، وأصدَروا بَيَاناتٍ كَثِيرةً وفَتـاوَى عَدِيـدةً بِـذلك، وعَيَّنـوه بِالاسـمِ، هكـذا فَعَلُـوا، وحَـذَّروا مِن كُتُبِـه وشَـرَائطِه وكـذلك غَـيرِه الكَثِـيرِ [أيْ وكــذلك حَــذَّروا مِنَ الكَثِــيرِ مِن أمثــالِ الحلــبي]، ولَكِنَّ السُّؤَالَ الذي يَطْرَحُ نَفْسَه ويَفـرِضُ نَفْسَـه على الواقِـعِ أنَّ الشَّيخَ الألبانِيَّ يَقولُ بِنَفسِ كَلامِ عَلِيٍّ الحلبي، **أُكَـرِّرُ (الشَّــيخُ الألبــانِيُّ يَقــولُ بِنَفسِ كَلامِ عَلِيٍّ الحلــبي)**، والشَّيخُ الألبانِيُّ كَثِـيرًا مـا بَـرَّأَ عَلِيًّا الحلـبي مِنَ الإرجـاءِ وسَمِعَ كَلامَه وقَرَأَه وأَقَرَّه في كُتُبِه مِثلَ (فِتنـةُ التَّكفِـيرِ

[الذي ألَّفَه الشَّيخُ الألبانِيُّ])، وهذا لِأنَّه [أيِ الألبانِيَّ] يَقولُ بِنَفسِ كَلامِه في بابِ الإيمانِ، فَلِماذا تَرَكْتُمُ الشَّيخَ الألبانِيَّ ولم تَرْمُوه بِالإرجاءِ وعَيَّنتُمُ الشَّيخَ عليًّا الحلبي ورَمَيتُموه بِالإرجاءِ؟!!!، اِتَّقُوا اللهَ {تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: ... ولَكِنَّ أهلَ المُجامَلاتِ يُؤَوِّلُون كَلامَه [أيْ كَلامَ الألبانِيِّ] ويُحَرِّفونه ويُبَرِّرون لَه ويَعذُرونه، لا لِشَيءٍ إلَّا لِأنَّه مَشهورٌ وهذا عندهم مانِعٌ مِن لُحوقِ الإرجاءِ بِأهلِه!!!، واللهُ المُستَعانُ... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: فاتَّقُوا اللهَ يا عُلَماءَ المُسلِمِين في شَبابِ المُسلِمِين، واعْدِلُوا في مِيزانِ الحُكمِ على المُخالِفِ، ولا تَكِيلوا بِمِكيَالَين، ورُدُّوا على كُلِّ مَن خالَفَ صَرِيحَ الكِتابِ والسُّنَّةِ مَهْما كانَ مَشهورًا ومَهْما أُتِيَ مِن عِلْمٍ، فَلا أحَدَ فَوْقَ الدَّلِيلِ، فالاتِّباعُ لِلنَّبِيِّ وَحْدَه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو إجماعِ الصَّحابةِ بِنَوعَيه اللَّفظِيِّ والسُّكوتِيِّ... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: يَقولُ الحافِظُ اِبنُ رَجَبٍ رَحِمَه اللهُ تَعالَى [في (الْحِكَمُ الْجَديرَةُ بِالإذاعَةِ)] {فالواجِبُ على كُلِّ مَن بَلَغَه أمْرُ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعَرَفَه أنْ يُبَيِّنَه لِلأُمَّةِ ويَنْصَحَ لَهم ويَأمُرَهم بِاتِّباعِ أمرِه وإنْ خالَفَ ذلك رَأْيَ عَظِيمٍ مِنَ الأُمَّةِ، فَإنَّ أمْرَ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحَقُّ أنْ يُعَظَّمَ ويُقتَدَى بِه مِن رَأيِ أيِّ مُعَظَّمٍ قَدْ خالَفَ أمْرَه في بَعضِ الأشْيَاءِ خَطَأً، ومِن هُنا رَدَّ الصَّحابةُ ومَن بَعْدَهم على كُلِّ مُخالِفٍ سُنَّةً صَحِيحةً ورُبَّما أغلَظُوا في الرَّدِّ، لا بُغضًا لَه بَلْ هو مَحبوبٌ عندهم مُعَظَّمٌ في نُفوسِهم، لَكِنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحَبُّ إليهم وأمْرُه فَوْقَ أمْرِ كُلِّ مَخلوقٍ، فَإذا تَعارَضَ أمْرُ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمْرُ غَيرِه فَأمْرُ الرَّسولِ أَوْلَى أنْ يُقَدَّمَ ويُتَّبَعَ}؛ فَكَفَانَا تَقدِيسٌ لِبَعضِ المَشاهِيرِ مِن عُلَماءِ الأُمَّةِ، وكَفَانَا هذا الكَهَنُوتُ الذي وَرِثَه الكَثِيرُ والكَثِيرُ مِنَ المُقَلِّدِين المُقَدِّسِين،

وَدَعُونا نَتَحَزَّبُ لِقَولِ اللهِ ورَسولِه بِفَهمِ الصَّحابةِ، ومَن خالَفَ ذلك وبِخاصَّةٍ فَهْمَ الصَّحابةِ نَقُولُ لَه {أخطَأْتَ} ونَرُدُّ عليه كَلامَه أيًّا كانَ مَنِ القائلُ، ونَتَقَبَّلُ الرَّدَّ العِلْمِيَّ مِن أيِّ أحَدٍ حتى ولو كانَ حَبْرًا يَهودِيًّا كالذي جاءَ إلى النَّبِيِّ كَما عند البُخارِيِّ مِن حَدِيثِ اِبنِ مَسعودٍ قالَ {جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأحبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ (يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ "أَنَا الْمَلِكُ")، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأرضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)}؛ بَلْ حتى ولو جاءَ هذا الحَقُّ مِنَ الشَّياطِينِ كَما عند البُخارِيِّ مِن حَدِيثِ أبِي هُرَيرةَ، قالَ لَه [أيْ لِأبِي هُرَيرةَ] النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عَلَّمَه [أيْ لَمَّا عَلَّمَ الشَّيطانُ أبا هُرَيرةَ] قِراءةَ آيَةِ الكُرْسِيِّ قَبْلَ النَّومِ {قالَ له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟)، قَالَ (لَا)، قَالَ (ذَاكَ شَيْطَانٌ)}؛ وأخِيرًا، كَما قالَ الشَّعْبِيُّ {مَا حَدَّثُوكَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخُذُوهُ، وَمَا قَالُوا بِرَأْيِهِمْ، فَبُلْ عَلَيْهِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ أيضًا في كِتابِه (هذا مِنهاجُ النَّبِيِّ والصَّحابةِ في بابِ الإيمانِ): (مُرجِئةُ السَّلَفِيَّةِ) مِنهم كَمِثالٍ مِنَ المُتَقَدِّمِين (اِبْنُ عَبْدِالْبَرِّ الْمَالِكِيُّ [ت463هـ])، وكَمِثالٍ مِنَ المُتَأخِّرِين (العَلَّامةُ الألبانِيُّ). انتهى باختصار]. انتهى باختصار. وجاءَ على مَوقِعِ المَوسوعةِ التارِيخِيَّةِ الرَّسمِيَّةِ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (ويكيبيديا الإخوانِ المُسلِمِين) في مَقالةٍ

بِعُنـوانِ (الإخـوانُ المُسـلِمون والمَنهَجِيَّةُ العَقَدِيَّةُ) على هذا الرابط: الإخوانُ جُـزءٌ مِن نَسِـيجِ الأُمَّةِ الإسـلامِيَّةِ، لا تَشُذُّ الجَماعةُ عن مُعتَقَداتِ الأُمَّةِ وثَوابِتِها... ثم جاءَ -أَيْ في المَقالةِ-: المَذهَبُ الأشعَرِيُّ سـارَ عليـه سَـلَفُ الأُمَّةِ مِنَ العُلَماءِ والمُحَدِّثِين والفُقَهـاء والمُفَسِّـرِين، وتَلَقَّتْـه الأُمَّةُ جِيلًا بَعْـدَ جِيـلٍ بِـالتَّلَقِين والتَّعَلُّمِ والتَّأَمُّلِ فيـه وإمعـانِ النَّظَـرِ، حـتى نَكـادَ أنْ نَقـولَ بِـأنَّ الأُمَّةَ قاطِبـةً إعتَنَقَتْ ذلك المَذهَبَ العَقَدِيَّ وسـارَتْ عليه... ثم جـاءَ -أَيْ في المَقالـةِ-: وجـاءَتْ جَماعـةُ الإخـوانِ المُسـلِمِين بِعُلَمائها وفُقَهائهـا ومُحَـدِّثِيها وفُحولِهـا ومُحَنَّكِيهـا، لِيَعتَنِقـوا المَـذهَبَ الأشـعَرِيَّ كَمَنهَجٍ عَقَـدِيٍّ، وكَمَرجِعِيَّةٍ كُـبرَى لِلتَّعامُـلِ مـع النَّصِّ... ثم جـاءَ -أَيْ في المَقالـةِ-: وأشعَرِيَّةُ الإخوانِ لا مِراءَ فيها، ولا خِلافَ بين أهلِ العِلْمِ في مَرجِعِيَّتِهم تلك. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ صـالحُ الفـوزان (عضـوُ هيئـةِ كِبـار العلمـاءِ بالـدِّيَارِ السعوديةِ، وعضـوُ اللجنـةِ الدائمـةِ للبحـوثِ العلميـةِ والإفتـاءِ) في (شـرح كشـف الشـبهات): وغَـالِبُ العُلَمَـاءِ مُكِبُّونَ عَلَى عِلْمِ الكَلَامِ والمَنْطِقِ الَّذي بَنَـوْا عَلَيْـهِ عَقِيـدَتَهُم. انتهى. وقـالَ الشـيخُ ربيـع المـدخلي (رئيسُ قسـمِ السُّـنَّةِ بالدراسـات العليـا في الجامعـة الإسـلامية بالمدينـة المنـورة) على موقعـه في هـذا الرابط: رَوَى اللَّالَكَـائِيُّ (ت418هـ) [في (شـرح أصـول اعتقـاد أهـل السـنة والجماعة)] بإسنادِه إلى يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ (أحـدِ الأئمَّةِ، ت 139هـ [وَوُلِدَ عامَ 64هـ]) قـالَ {لَيْسَ شَـيْءٌ أَغْـرَبَ مِنَ السُّـنَّةِ، وَأَغْـرَبُ مِنْهَـا مَنْ يَعْرِفُهَا}، ورَوَى الإمـامُ اللالكائي أيضًـا [في (شـرح أصـول اعتقـاد أهـل السـنة والجماعـة)] بإسـنادِه إلى الإمـامِ سُـفْيَانَ الثَّوْرِيِّ (ت 161هـ [وَوُلِدَ عامَ 97هـ]) قَالَ {اسْتَوْصُوا بِأَهْـلِ السُّـنَّةِ خَيْـرًا، فَـإِنَّهُمْ غُرَبَـاءُ}. انتهى باختصـار. وقـالَ الشـيخُ إيهاب شاهين (عضـو مجلس شـورى الـدعوة السـلفية)

في مقالة له بعنوان (شَعرةٌ بَيْضَاءُ في جَسَدِ ثَوْرٍ أَسْوَدَ) على هذا الرابط: عند التَّأَمُّلِ في الواقِعِ مِن حَوْلِنا، يَرَى الناظِرُ أنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ، مَثَلُهم كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، وإنْ كانتْ هذه الشَّعرةُ بالمُقارَنةِ لِلْكَمِّ الهائلِ مِن شَعْرِ الثَّوْرِ هي شَعرةً واحِدةً، ولكنَّها شَعرةٌ بَيْضَاءُ وَحِيدةٌ مُضِيئَةٌ وَسَطِ الظَّلامِ الحالِكِ في جَسَدِ الثَّوْرِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ إيهاب-: أَهْلُ السُّنَّةِ غُرَبَاءُ، كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ فركوس في مقالة على موقعه في هذا الرابط: فلا يُنْسَبُ إلى مذهب السُّنَّةِ -حقًّا وصدقًا- إلَّا القائمون به، وَهُمْ كما وَصَفهم الغُرَباءُ، رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم بِأَنَّهم {أُنَاسٌ صَالِحُونَ فِي أُنَاسِ سُوءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ}، قال ابْنُ رَجَبٍ رحمه اللهِ [في (كَشْفُ الْكُرْبَةِ فِي وَصْفِ أَهْلِ الْغُرْبَةِ)] {وإنَّما ذَلَّ المؤمنُ آخِرَ الزمان، لغُربتِه بين أهل الفساد مِنْ أهل الشُّبُهات والشهوات، فكُلُّهم يكرهه ويُؤذِيهِ، لمُخالَفةِ طريقته لطريقتهم، ومقصودِه لمقصودهم، ومُبايَنَتِه لِمَا هُمْ عليه}. انتهى باختصار. وفي هذا الرابط قالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: وأَمَّا مُتابَعةُ الجَماعةِ، فيُعْنَي بها تَمَسُّكُ المُسلِمِ بما عليه أَهْلُ الحَقِّ، فقد وَرَدَتْ نُصوصٌ كثيرةٌ في الحَثِّ على الجَماعةِ ونَبْذِ الْفُرْقَةِ، نحوِ قولِه صلى الله عليه وسلم {يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ} رَواه التِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، و[رَوَى التِّرْمِذِيُّ] أيضًا مِن خُطْبةٍ لِعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه قالَ {عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ}؛ وللعَلَّامةِ ابنِ القيمِ رَحِمَه اللهُ كلامٌ نَفِيسٌ جِدًّا يُبَيِّنُ فيه مَعْنَى الأَمرِ بِلِزُومِ الجَماعةِ، وأنَّ المُرادَ به الجَماعةُ الأُولَى قَبْلَ أَنْ يُبَدِّلَ

النـاسُ ويُغَيِّروا، وهي ما كان عليه النبيُّ صلى الله عليـه وسـلم وأصـحابُه، فمَن سـارَ على هـذه الجـادَّةِ فَهُمُ الجَماعةُ ولو قَلُّوا أو خـالَفَهم الكثـيرُ مِنَ النـاسِ. انتهى باختصار. وقالَ الشَّاطِبِيُّ في (الاعتصام): وَتَارَةً نُسِـبْتُ إلَى مُخَالَفَـةِ السُّـنَّةِ وَالْجَمَاعَـةِ، بِنَـاءً مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَـةَ الَّتِي أُمِـرَ بِاتِّبَاعِهَـا -وَهِيَ النَّاجِيَـةُ- مَـا عَلَيْـهِ الْعُمُومُ وجَماعةُ النَّاسِ في كُلِّ زَمانٍ وإنْ خَالَفَ السَّلَفَ الصالِحَ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْجَمَاعَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ وَأَصْـحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَـانٍ. انتهى. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في (رُؤيَةُ اللـهِ في الدُّنْيَا والآخِرةِ): فالدِّيَانـةُ في مُتابَعـةِ الحَـقِّ بِالـدَّلِيلِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ بِفَهمِ الصَّـحابةِ، لا أقُـولُ بِفَهمِ السَّـلَفِ، ولَكِن بِفَهمِ الصَّحابةِ فَقَطْ [وقَدْ قالَ تَعالَى {فَإِنْ آمَنُـوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَـدَوا، وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَـا هُمْ فِي شِـقَاقٍ}]، لِأنَّ كَلِمـةَ (السَّـلَف) مَطَّاطِيَّةٌ مُجمَلـةٌ [قـالَ الشَّـيخُ محمـدُ بنُ شـمس الـدين في مَقالـةٍ لـه بِعُنـوانِ (عَقِيـدَتي ومَنهَجِي) على مَوقِعِـه في هـذا الرابط: إنَّ قَولَ الصَّحابِيِّ الذي لا مُخالِفَ لـه حُجَّةٌ، إلَّا إنْ قالَـه بَعْـدَ فَنَاءِ جُمهورِ الصَّحابةِ فَيَكونُ فيـه مَجـالٌ لِلنَّظـرِ. انتهى. وقـالَ الشَّـيخُ أبـو محمـد المقدسـي في (الرِّسـالةُ الثلاثِينِيَّةُ): والذي نَعْتَقِدُ صِـحَّتَه في هـذا البـابِ وإمكـانِ اِنعِقادِه وتَحَقُّقِه، ونُتابِعُـه ونَعُـدُّه مِن سَـبِيلِ المُـؤمِنِين، [هو] ما ثَبَتَ مِن إجماعِ الصَّـحابةِ رَضِـيَ اللـهُ عنهم على مَسائلَ لَهـا أصـلٌ أو مُسـتَنَدٌ مِنَ الشَّـرِيعةِ، وذلـك قَبْـلَ تَفَـرُّقِهم في الأمصـارِ، كَإجمـاعِهم على بَيعـةِ أبِي بَكـرٍ الصِّدِّيقِ، وإجمـاعِهم على قِتـالِ مـانِعِي الزَّكـاةِ ونَحـوِه. انتهى. وقالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ شـمسِ الـدينِ في فيـديو لـه بِعُنـوانِ (أحمـد الطيب "السَّـلَفِيَّةُ غُلاةٌ مُتَشَـدِّدون نَجَّسوا المَذْهَبَ") رادًّا على الأشعَرِيِّ شَيخِ الأزهَرِ (أحمد الطيب) الـذِي يَنسِـبُ لِلإمـامِ أحمَـدَ مِنَ العَقِيـدةِ مـا لم

يَقُلْه: الإنسانُ يُعرَفُ بِتَلامِيذِه، الشافِعِيُّ [ت204هـ] يُعرَفُ بالْمُزَنِيِّ [ت264هـ] ويُعرَفُ بالْبُوَيْطِيِّ [ت 231هـ]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ شمس الدين-: اِئتُونا بِعَقِيدةِ أحمَدَ بنِ حَنبَلِ الصَّحِيحةِ مِن كُتُبِ تَلامِيذِه إنْ كُنْتُم تَستَطِيعون أنْ تَفْعَلوا ذلك، ما يَأتِيني أحَدٌ بِالمِائَةِ السادِسةِ [أيْ بِشَخصٍ مِنَ القَرنِ السَّادِسِ] ولا السَّابِعةِ ولا الثَّامِنةِ ويَنسِبُ لِأحمَدَ أقوالًا غَيْرَ صَحِيحةٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ شمس الدين-: اِبنُه [أيِ اِبنُ الإمامِ أحمَدَ] وتَلامِيذُه، اِئتُونا مِن كُتُبِهم بِعَقِيدةِ الإمامِ أحمَدَ، هذه [أيْ كُتُبُ اِبْنِ وتَلامِيذِ الإمامِ أحمَدَ] كُتُبُنا، هذه التي نُدَرِّسُها ونَدرُسُها، اِفتَحِ الآنَ كُلَّ المَوسوعاتِ **التي تَنْقُلُ عنِ الإمامِ أحمَدَ نَقْلًا صَحِيحًا بِالأسانِيدِ** وائتُونا بِكَلامٍ لِلإمامِ مُسنَدٍ [أيْ] بِإسنادٍ ("قالَ حَدَّثَنِي" فَقَطْ)، اِئتُونا به وقُولوا لَنا [أيْ وأخبِرونا] ما هي عَقِيدةُ الإمامِ أحمَدَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ شمس الدين-: مِثلُ ما أنتَ تَكذِبُ على الشافِعِيِّ وتَكذِبُ على مالِكٍ، هناك مَن كانَ يَنسِبُ آراءَه لِلإمامِ [أحمَدَ]، ما عندَه مُشكِلةٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ شمس الدين-: **نُرِيدُ كُتُبَ التَّلامِيذِ، ونُرِيدُ الأقوالَ المُسنَدةَ، ونُحاكِمُكم إليها**، لِي سَنَواتٌ أقولُ أُرِيدُ رَجُلًا مِنكم أيُّها الأشعَرِيَّةُ يَفْتَحُ مَعِي كِتابًا مِن كُتُبِ السَّلَفِ (الكُتُبِ التي أُلِّفَتْ قَبْلَ المِائَةِ الرَّابِعةِ، **يَعنِي حتى عامِ ثَلاثِمِائَةٍ**، الكُتُبُ التي رَدَّتْ على الجَهمِيَّةِ)، نَقرَأُه عِبارةً عِبارةً ونَرَى مَنِ الذِي يَأخُذُ بِها ومَنِ الذِي يَرُدُّها، مَنِ الذِي يَعتَقِدُ بِما فِيها ومَنِ الذِي يَعتَقِدُ بِعَقائدِ الجَهمِيَّةِ التي كانَ العُلَماءُ يَرُدُّون عليها، أنَا جاهِزٌ بِأيِّ وَقتٍ تُرِيدُ أنتَ يا أحمَدُ يا شَيْخَ الأزهَرِ، أنا جاهِزٌ أجلِسُ معك نَفْتَحُ الكُتُبَ، تُرِيدُ يا سعيد فودة أهلًا وسَهلًا، تُرِيدُ يا عَلِيّ الجفري أهلًا وسَهلًا، تُرِيدُ يا خالد الجندي أهلًا وسَهلًا، أنا جاهِزٌ لِهذا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ شمس الدين-: لَسْنا حَنابِلةً ولَسْنا شافِعِيَّةً ولَسْنا مالِكِيَّةً، [نحن] مُسلِمون

كَمـا كـانَ أئمَّتُنـا أحمَـدُ والشَّـافِعِيُّ ومالِـكٌ والمُـزَنِيُّ والبُـوَيطِيُّ وسُـفْيَانُ الثَّوْرِيِّ، اِقـرَأْ في (شَـرحُ أُصـولِ اِعتِقـادِ أَهـلِ السُّـنَّةِ والجَماعـةِ) لِلَّالَكَـائِيِّ [(ت418هـ)] وهـو يَنقُـلُ عن هـذه الأئمَّةِ **بِإسـنادٍ**، أنتم عَمَّن تَنقُلـون دِينَكم؟!!!. انتهى بتصـرف. وقـالَ الشَّـيخُ محمـدُ بْنُ الأمين الدمشقي في مَقالةٍ لـه بِعُنـوان (الحَـدُّ الفاصِـلُ **بَيْنَ المُتَقَـدِّمِين والمُتَـأَخِّرِين**) على مَوقِعِـه [في هـذا الرابط](): الصَّوابُ أنَّ عَصْرَ السَّـلَفِ الصَّـالِحِ **يَنْتَهِي بِحُـدودِ عامِ 300هـ**، فَيَكـونُ النَّسَـائِيُّ، وهـو آخِـرُ الأئِمَّةِ السِّـتَّةِ [يَعنِي الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا وَأَبـا دَاوُدَ وَالتِّرْمِـذِيَّ وَالنَّسَـائِيَّ وَابْنَ مَاجَـهْ] أصـحابِ الكُتُبِ المَشـهورةِ في السُّـنَّةِ، هـو خاتِمةُ السَّلَفِ حَيثُ تُوُفِّيَ سَنَةَ 303هـ، **وكُـلُّ مَن تُـوُفِّيَ بَعْدَ ذلك لا يُعتَبَرُ مِنَ السَّـلَفِ، هـذا نِهايَـةُ عَهـدِ السَّـلَفِ**، وقَدْ ذَكَرَ الـذَّهَبِيُّ في مُقَدِّمـةِ (المِـيزانِ) أنَّ نِهايَـةَ زَمَنِ **المُتَقَدِّمِين** هـو رَأْسُ الثَّلَاثِمِائَةِ، وإذا نَظَرْنـا فَـإنَّ الجِيـلَ الرَّابِعَ **وهو جِيلُ الآخِذِين عن أتباعِ التَّابِعِين** ومِن كِبارِهم أحمَـدُ [ت241هـ] ومِن صِـغارِهم النَّسَـائِيُّ [ت303هـ]، **فَإنَّه يَنْتَهِي بِنِهايَةِ القَرنِ الثَّالِثِ**. انتهى باختصار. وقـالَ الشيخُ اِبنُ جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلميـة والإفتـاء) في (دُروسٌ لِلشَّـيخِ اِبْنِ جـبرين): اِصطَلَحَ العُلَماءُ على أنَّ أهـلَ القُـرونِ الثَّلاثـةِ المُفَضَّـلةِ يُسَـمَّوْنَ (**السَّـلَفُ**)، ومَن بَعْـدَهم يُسَـمَّوْنَ (**الخَلَـفُ**)، فالسَّـلَفُ هُمْ أهـلُ القُـرونِ المُفَضَّـلةِ، وهُمُ الصَّـحابةُ والتَّابِعون وتـابِعو التَّابِعِين، فالصَّـحابةُ هُمُ الـذِين رَأَوُا النَّبِيَّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ وآمَنُـوا بـه ومـاتوا على الإيمانِ ذُكـورًا وإناثـًا، وقَـدْ حـازُوا قَصَـبَ السَّـبْقِ وذلـك لِأنَّهم صَحِبوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ وأخَـذُوا عنـه وسَـمِعوا منـه، ولا شَـكَّ في فَضـلِهم، ثم جـاءَ بَعْـدَهم تَلامِذَتِهم الذِين هُمُ التابِعون، والتَّابِعِيُّ هو مَن رَأَى أحَدًا مِنَ الصَّحابة وعَقَلَ رُؤْيَتَه، وسُـمِّيَ كَـذلك لِأنَّه تـابِعٌ لِمَنْ

قَبْلَه، وتابِعو التَّابِعِين هُمُ الذِين رَأَوْا أو أدرَكوا أحَدًا مِنَ التَّابِعِين، فَهُمُ الذِين ما أثِرَ أنَّهم رَأَوْا أحَدًا مِنَ الصَّحابةِ، ومِنهم بَعضُ كِبارِ الأئمَّةِ كَمَالِكِ بْنِ أنَسٍ [ت179هـ] والأوزَاعِيِّ [ت157هـ] ومَن في طَبَقَتِهما... ثم قالَ -أيِ الشيخُ اِبنُ جبرين-: فَتابِعو التَّابِعِين بَقَوْا إلى قُربِ القَرنِ الثَّالِثِ أو أواسِطِه، ثم جاءَ بَعْدَهم أتباعُهُمُ الذِين ما أدرَكوا أحَدًا مِنَ التَّابِعِين فَهؤلاء أتباعُ تابِعِي التَّابِعِين، ومِنهم الأئمَّةُ البُخارِيُّ [ت256هـ] ومُسلِمٌ [ت261هـ] والشَّافِعِيُّ [ت204هـ] وأحمَدُ [ت241هـ] ونَحوُهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ اِبنُ جبرين-: ونَقولُ إنَّ **أهلَ القُرونِ الثَّلاثةِ هُمُ السَّلَفُ**. انتهى باختصار. وقالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في هذا الرابط: قالَ العَلَّامةُ اِبنُ عثيمين {فَإنْ قِيلَ (ما الحَدُّ الفاصِلُ **بَيْنَ السَّلَفِ والخَلَفِ**؟)، نَقولُ فَإنَّ المُرادَ بِالسَّلَفِ **هُمُ القُرونُ الثَّلاثةُ المُفَضَّلةُ**، الصَّحابةُ والتَّابِعون وتابِعوهم، فَهؤلاء هُمُ السَّلَفُ، ومَن بَعْدَهم فَهُمْ خَلَفٌ}؛ فَإذا عَرَفْتَ هذا، فَإنَّ الذي قَرَّرَه شَيخُ الإسلامِ اِبنُ تَيمِيَّةَ أنَّ المُعتَبَرَ هو **اِنقِراضُ جُمهورِ أهلِ العَصرِ**، وبِناءً عليه جَعَلَ [أيِ اِبنُ تَيمِيَّةَ] اِنتِهاءَ القُرونِ الثَّلاثةِ تَقرِيبًا بِأواخِرِ الدَّولةِ الأُمَوِيَّةِ وَأَوَائِلِ الدَّوْلةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، **ومَعلومٌ أنَّ دَولةَ بَنِي أُمَيَّةَ اِنقَضَتْ وقامَتْ على إثرِها دَولةُ بَنِي العَبَّاسِ في عامِ اِثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ مِن هِجرةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ حسن أبو الأشبال الزهيري في (شرح صحيح مسلم): **فَكُلُّ مَذهَبٍ يَعُدُّ نَفْسَه أنَّه هو مَذهَبُ السَّلَفِ**، فالأشاعِرةُ يَقولون {نَحنُ سَلَفِيُّون}، والمَاتُرِيدِيَّةُ يَقولون {نَحنُ سَلَفِيُّون}. انتهى. وقالَ الشَّيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقويمُ المُعاصِرِين): فَإنَّ كَثِيرًا مِنهم [أيْ مِنَ المُتَلَقِّبِين بِالسَّلَفِيَّةِ] لا يَعرِفُ مِنَ

السَّلَفِيَّةِ إلَّا ما يَتَلَقَّاه عن شُيوخِه الذِين يُقَلِّدُهم، وهؤلاء يَذكُرون لَه سَلَفِيَّةً مَخلوطـةً بِبَلايَـا لَيْسَـتْ مِنَ السَّـلَفِيَّةِ في شَيءٍ. انتهى]... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: الوُقوفُ على ما جـاءَ في الكِتـابِ والسُّـنَّةِ وأقـوالِ الصَّـحابةِ هـو النَّجاةُ، فاستَمسِـكوا بـه ودَعُـوكم مِمَّن جـاءَ بَعْـدَ هـؤلاء الثَّلاثـةِ (الكِتـابِ والسُّـنَّةِ وأقـوالِ الصَّـحابةِ). انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ أيضًا في (السُّـنَّةُ التَّركِيَّةُ): قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ {كُـلُّ عِبَـادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَعَبَّدُوهَا}، وقـالَ اِبْنُ مَسْـعُودٍ {اتَّبِعُـوا وَلَا تَبْتَـدِعُوا فَقَـدْ كُفِيتُمْ، عَلَيْكُمْ بِالأَمْرِ العَتِيقِ [أَيِ القَدِيمِ الأَوَّلِ]}. انتهى. وقـالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ أيضًـا في كِتابِـه (شُـروطُ "لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ"، وارتِباطُهـا بأركـانِ الإيمـانِ، وعَلاقـةُ الإرجـاءِ بِهِما): قَالَ الشَّعْبِيُّ {مَا حَدَّثُوكَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخُذُوهُ، وَمَا قَالُوا بِـرَأْيِهِمْ فَبُـلْ عَلَيْـهِ}. انتهى. وقَالَ الإمـامُ أحمَـدُ في (أُصُـولُ السُّـنَّةِ): أُصُـولُ السُّنَّةِ عِندنا التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْـهِ أَصْـحَابُ رَسُـولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِـدَعِ، وَكُـلُّ بِدْعَـةٍ فَهِيَ ضَـلَالَةٌ [قـالَ الشـيخُ عبدُاللـه الخليفي في (تَقوِيمُ المُعاصِرِين): قَولُ الإمامِ أحمَـدَ {أُصُـولُ السُّـنَّةِ عِندنا التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْـهِ أَصْـحَابُ رَسُـولِ اللَّهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ} يَشـمَلُ مـا كـانوا عليـه في العَقائـدِ والعِباداتِ والمُعامَلاتِ والآدابِ. انتهى باختصار]. انتهى. وقـالَ الشـيخُ محمـد أمـان الجـامي (أسـتاذ العقيـدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في شَرِيطٍ صوتيٍّ موجودٍ على هذا الرابط بعنـوان ("الجَماعـةُ" إذا أُطْلِقَتْ تَنْصَرِفُ إلى الجَماعةِ الأُولَى، وهي جَماعةُ الصَّحابةِ): إذا أُطْلِقَتِ (الجَماعـةُ)، يَنْصَـرِفُ المفهـومُ إلى الجَماعـةِ الأُولَى الـتي اجتمعتْ على الحَـقِّ (جَماعـةِ الصَّـحابةِ). انتهى. وقالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِغَاثَةُ اللَّهْفَـانِ مِنْ مَصَـايِدِ

الشَّيْطَانِ): فَإِنَّ العَصْرَ إذا كـانَ فيـه عـارِفٌ بِالسُّـنَّةِ داعٍ إليها فَهو الحُجَّةُ وهو الإجماعُ وهو السَّواد الأعظَمُ وهـو سَبِيلُ الْمُؤْمِنِين التي مَن فارَقَها واتَّبَع سِواها ولَّاه اللـهُ مـا تَـوَلَّى وأصـلاه جَهَنَّمَ وسـاءَتْ مَصِـيرًا. انتهى. وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ للشـيخ الألبـاني على هـذا الرابط، قالَ الشيخُ: قال صلى الله عليه وسلم {افترقت اليهود على إحـدى وسـبعين فرقـة، والنصـارى على اثنـتين وسـبعين فرقـة، وسـتفترق أمـتي على ثلاث وسـبعين فرقـة كلهـا في النـار إلا واحـدة} قـالوا {من هي يـا رسول الله؟} قال {هي الجماعـة}، هـذه الجماعـة هي جماعـة الرسـول عليـه السـلام... ثم قـال -أي للشـيخ الألباني-: قوله عز وجل {ويتبع غير سـبيل المؤمـنين} أي من سلك غـير سـبيل الصـحابة، وهم الجماعـة الـتي شهد لهـا الرسـولُ عليـه السـلام بأنهـا الفرقـة الناجيـة ومَن سَلَكَ سبيلَهم، هؤلاء هم الـذين لا يجـوز لمن كـان يريـد أن ينجـو من عـذاب اللـه يـوم القيامـة أن يخـالف سبيلهم، ولذلك قال تعالى {ومن يشـاقق الرسـول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نُوَلِّهِ ما تـولى ونُصْـلِهِ جهنم وسـاءت مصـيرا}. انتهى باختصـار. وقـالَ الْمَـازِرِيُّ (ت536هـ) في (إيضـاح المحصـول من برهـان الأصـول): فإنَّا نَقْبَـلُ الخَبَـرَ إذا أضـافَه أَحَـدٌ مِن أصـحابِ نبينـا صـلى اللـه عليـه وسـلم، ولسـنا نعـني بأصحابه هَا هُنَا كُلَّ مَن رآه اتِّفَاقًا [أَيْ مُصَـادَفَةً]، أو رآه لِمَامًا، أو أَلَمَّ به لِغَـرَضٍ وانصـرفَ عن قَـرِيبٍ، لَكِنْ إنَّمـا نُرِيدُ بذلك أصحابَه، الـذِين لازَمُـوه وعَـزَّرُوه [أَيْ وَقَّرُوه] ونَصَـروه واتَّبَعـوا النُّورَ الـذي أُنـزل معـه أولئـك هم المفلحـون. انتهى. وقـالَ أبـو الحسـنات اللكنـوي (1304هـ) في (ظفر الأماني): اختلفوا في أن الصحابِيَّ يُشترطُ في كونِه صَحَابِيًّا طولُ المجالسةِ أمْ لا؟، فالـذي ذهب إليه جمهـورُ الأُصـولِيِّين وجَمْـعٌ مِنَ المحـدِّثِين إلى

اشتراطِه، وأَيَّدُوه بالعُرفِ، فـإن الصـحابِيَّ لا يَفْهَمُ منـه أهلُ العُرفِ إلّا مَن يَصْـحَبُ صُـحْبةً مُعتَـدًّا بهـا، لا مَن لـه رُؤْيَةُ لَحْظةٍ -مَثَلًا- وإنْ لم تَقْعْ معها مُجالَسةٌ ولا مُماشاةٌ ولا مُكالَمــةٌ. انتهى. وقــال الــراغب الأَصْــفَهَانِيُّ في (المفردات في غريب القرآن): الصَّـاحِبُ [هـو] المُلازِمُ، إنسـانًا كـان أو حَيَوانًـا أو مكانًـا أو زَمَانًـا، ولا يُقـالُ في العُرْفِ إلّا لمَن كَثُرَتْ مُلازَمَتُه، والْمُصَـاحَبَةُ والاصْـطِحَابُ أبلـغُ مِنَ الاجتمـاعِ، لِأجْـلِ أنَّ المُصـاحَبةَ تَقتَضِـي طـولَ لَبْثِـه، فكــلُّ اصْــطِحَابٍ اجتمــاعٌ، وليس كــلُّ اجتمــاعٍ اصْـطِحَابًا. انتهى باختصـار. وجـاءَ في موسـوعةِ الفِـرَقِ المنتســبة للإســلام (إعــداد مجموعــة من البــاحثين، بإشراف الشيخ عَلوي بن عبـدالقادر السَّـقَّاف): وهنـاك مَن خَصَّصَ لَفْظَ (السَّلَفِ) عند الإطلاقِ بِالصَّحابةِ فَقَـطْ. انتهى. وقالَ ابنُ ناجي التنـوخي (ت837هــ): (السـلفُ الصـالحُ) وَصْـفٌ لازِمٌ يَخْتَصُّ عنـد الإطلاقِ بالصَّـحابةِ ولا يُشــارِكُهم غــيرُهم فيه. انتهى من (شــرح ابن نــاجي التنوخي على متن الرسالة). وقال أبو الحسن المـالكي (ت939هـ] في (كفاية الطالب الرباني لرسـالة ابن أبي زيد القيرواني) عند شَرْحِ قولِ المُصَنِّفِ (اتِّبَـاعُ السَّـلَفِ الصَّـالِحِ): وَهُمُ الصـحابةُ في أقـوالهم وأفعـالهم وفيمـا تَأَوَّلُوه واستنبطوه عنِ اجتهادِهم. انتهى. وقـال الشـيخ على الصــعيدي العــدوي المــالكي (ت1189هـــ] في (حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني) عنـد شَـرْحِ قـولِ المُصَـنِّفِ (اتِّبَـاعُ السَّـلَفِ الصَّـالِحِ وَهُمُ الصَّـحابةُ): قولُه (السَّلَفِ الصَّالِحِ) أَيِ العلماءِ منهم كما ذَكَـرَه بعضُ الشُّـرَّاحِ، قولُـه (وَهُمُ الصَّـحابةُ) قَصَـرَه على الصَّـحابةِ. انتهى. وقـالَ الشـيخُ محمـد بن عبـدالرحمن المغـراوي (أستاذ الدراسات العليا بجامعة القرويين، والذي يُوصَفُ بأنَّه "شَيْخُ السَّـلَفِيين بـالمَغْرِبِ") في (المفسـرون بين التأويــل والإثبــات في آيــات الصــفات): الْقَلْشَــانِيُّ

[الْمُتَوَفَّى عامَ 863هـ] ذَهَبَ [في كتابِه (تحرير المقالة في شَرْحِ الرِّسَالَةِ)] إلى أن السلفَ هم الصحابة، وكلامه في ذلك واضحٌ. انتهى. وقال الشيخ محمد عبدالهادي المصري في (أهل السنة والجماعة، معالم الانطلاقة الكبرى، بتقديم الشيخ ابن جبرين) تحت عنوان (تعريفُ السَّلَفِ): في اللغة، السَّلَفُ مَن تَقَدَّمَكَ مِن آبائك وذَوِي قَرابَتِك الذِين هُمْ فَوْقَك في السِّنِّ والفَضلِ، والسَّلَفُ [أيضا] المتقدِّمون، وسَلَفُ الرَّجُلِ أبَواه المُتَقَدِّمان؛ وأمَّا في الاصطلاحِ فتَدورُ كُلُّ التعريفاتِ للسلفِ حَوْلَ الصَّحابةِ، أوِ الصَّحابةِ والتابِعِين، أوِ الصَّحابةِ والتابِعِين وتابِعِيهم مِنَ الأئمةِ الأعلامِ [يُشِيرُ إلى الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ المُفَضَّلةِ]، المَشهودِ لَهم بِالإمامةِ والفَضلِ واتِّباعِ الكِتابِ والسُّنَّةِ. انتهى باختصار. وقالَ ابنُ تيميةَ: فَإِنَّ الاِعْتِبَارَ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ بِجُمْهُورِ أَهْلِ الْقَرْنِ وَهُمْ وَسَطُهُ؛ وَجُمْهُورُ الصَّحَابَةِ انْقَرَضُوا بِانْقِرَاضِ خِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ [وآخِرُهم مَوتًا هو أميرُ المؤمنِين عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وقد استُشهِدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ أَرْبَعِينَ للهِجرةِ]، حَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ إلَّا نَفَرٌ قَلِيلٌ؛ وَجُمْهُورُ التَّابِعِينَ بِإِحْسَانٍ انْقَرَضُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ فِي إمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَبْدِالْمَلِكِ [ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُتِلَ سَنَةَ 73هـ، وَعَبْدُالْمَلِكِ ماتَ سَنَةَ 86هـ]؛ وَجُمْهُورُ تَابِعِي التَّابِعِينَ انْقَرَضُوا فِي أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الأُمَوِيَّةِ وَأَوَائِلِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ [والدَّوْلَةُ الأَمَوِيَّةُ انتهتْ بمَقْتَلِ آخِرِ خُلَفائهم مَرْوَانَ الْحِمَارِ، وهو الزَّمَنُ الذي قامتْ فيه الدَّوْلَةُ الْعَبَّاسِيَّةُ، وذلك سَنَةَ 132هـ. قلتُ: وعلى ذلك تكونُ الْقُرُونُ الثَّلَاثَةُ المُفَضَّلةُ قد انْقَضَتْ قُرَابَةَ عامِ 132هـ]؛ وَصَارَ فِي وُلَاةِ الأُمُورِ كَثِيرٌ مِنَ الأَعَاجِمِ وَخَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ الأَمْرِ عَنْ وِلَايَةِ الْعَرَبِ [يَعْنِي أَنَّه أَصْبَحَ كثيرٌ مِنَ وُلَاةِ الأُمُورِ ليسوا مِنَ العَرَبِ بِلْ مِنَ الأَعَاجِمِ]، وَعُرِّبَتْ

بَعْضُ الْكُتُبِ الْعَجَمِيَّةِ مِنْ كُتُبِ الْفُـرْسِ وَالْهِنْـدِ وَالـرُّومِ، وَظَهَرَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ {ثُمَّ يَفْشُـو الْكَـذِبُ [أَيْ بعـدَ الْقُـرُونِ الثَّلَاثَـةِ المُفَضَّـلةِ] حَتَّى يَشْـهَدَ الرَّجُـلُ وَلَا يُسْتَشْـهَدُ وَيَحْلِـفَ وَلَا يُسْـتَحْلَفُ [جـاء في الموســوعة العَقَدِيَّةِ (إعــداد مجموعــة من البــاحثين، بإشــراف الشـيخ عَلـوي بن عبـدالقادر السَّـقَّاف): أَيْ ويَصِلُ الأمْرُ مِن الشَّرِّ في هـذا الزَّمـانِ أنْ يُكثِـرَ الرَّجـلُ الحَلِــفَ ولَم يُطلَبْ منــه أنْ يَحْلِــفَ، وذلــك لِفِسْــقِه وفُجورِه، ويَصِلُ أيضًـا الشَّـرُّ في هـذا الزَّمـانِ أنْ يَشْـهَدَ الرَّجلُ شهادَةَ الزُّورِ ولَم تُطلَبْ منه، إنَّما يَشهَدُها فِسْقًا وفُجورًا. انتهى باختصار]}، حَدَثَ ثَلَاثَـةُ أَشْـيَاءَ، (الـرَّأْيُ) و(الْكَلَامُ) و(التَّصَــوُّفُ)، وَحَــدَثَ (التَّجَهُّمُ) وَهُــوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ، وَبِإِزَائِهِ (التَّمْثِيلُ) [قالَ مَوقِـعُ الإسـلام سـؤال وجواب الذي يُشْرِفُ عليه الشيخ محمد صالح المنجد في هــذا الرابط: الشــائعُ في الكُتُبِ المُصَـنَّفةِ في العَقائِدِ والفِــرَقِ اِســتِعمالُ هــذه المُصــطَلَحاتِ (التجســيم، والتشبيه، والتمثيل)، مِن غَيرِ تَفرقةٍ بَيْنَها، وإنَّما تَتَوارَدُ في الاستِعمالِ لِتَـدُلَّ على نَفسِ المَعْنَى... ثم قـالَ -أيِ المَوقِعُ-: ولم يَخْتَلِفْ أهلُ السُّنَّةِ في تَكفِيرِ المُمَثِّلــةِ، أو المُشَـبِّهةِ، أو المُجَسِّـمةِ... ثم قـالَ -أيِ المَوقِـعُ-: وقَـدْ ألصَقَ أهلُ البِدَعِ المُعَطِّلون لِلصِّـفاتِ والنَّافون عنِ اللـهِ عَزَّ وجَلَّ مـا أثبَتَـه لِنَفسِـه، ألصَـقوا بِأهـلِ السُّـنَّةِ فِريـةَ التَّشبِيهِ والتَّمثِيلِ والتَّجسِيمِ، وهذا مَحضُ اِفْتِراءٍ وكَـذِبٍ. انتهى باختصـار]. انتهى من (مجمـوع الفَتَـاوَى). وقـال موقع الإسلام سؤال وجواب الذي يُشْـرِفُ عليـه الشـيخ محمد صـالح المنجـد في هـذا الرابط: قَـول عبداللـه بن مسعود رضي الله عنه {مَن كانَ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فـإنَّ الحيَّ لا تُـؤمَنُ عليـه الفِتْنَـةُ، أولئـك أصـحابُ محمد صلى الله عليه وسـلم، كـانوا أفضـلَ هـذه الأمـة، أبرَّها قلوبًا، وأعمقَها عِلْمًا، وأقلَّها تكلُّفًا، اختارهم اللــهُ

لصـــحبة نبيِّه، ولإقامـــة دِينـــه، فـــاعرِفوا لهم فضـــلَهم، واتبعُـوهم على أثــرهم، وتمسَّــكوا بمــا اســتَطَعْتُم من أخلاقِهم وسيَرِهم، فإنهم كانوا على الهُدَى المستقيم} رواه ابن عبـدالبر في (جـامع بيـان العلم وفضـله) وفي إسناده ضعف، إلا أنه أثر مشهور متـداول في مصـنفات أهل السنة، ومعناه صحيح مستقر عنـدهم؛ قـال الإمـام نصـر بن إبـراهيم المقدسـي رحمـه اللـه [في (مُختَصَـرُ الحُجَّةِ على تارِكِ الْمَحَجَّةِ)]، بعـد مـا روى هـذا الأثـر عن ابن مسعود وابن عمـر رضـي اللـه عنهمـا {وهـذا الـذي ذكره ابن مسـعود وعبداللـه بن عمـر رضـي اللـه عنهم، فقد أخبر الله تعالى عنهم [أيِ عنِ الصحابة] بأكثر منـــه في غير موضع [مِن كتابِه، وبَيَّنَ عَدالتَهم]، وأزال الشُّبَهَ عنهم، وكذلك أخبر به الرسول صلى اللـه عليـه وسـلم، وأمر بالرجوع إليهم، والأخذ عنهم، والعمل بقولهم، مـع علمـه بمـا يكـون في هـذا الزمـان من البـدع واختلاف الأهواء، ولم يأمر بـأن يُتمسـك بغـير كتـاب اللـه، وسـنة نبيه، وسنة أصـحابه رضـوان اللـه تعـالى عليهم، ونهانـا عما ابتُدِعَ خارجًا عن ذلك، وعما جاوز ما كـان عليـه هـو وأصحابه، فواجب علينا قبول أمره فيما أمـر، وتـرك مـا نهى عنه وزجر، وعلى هـذا الأمـر كـان العلمـاءُ والأئمـة فيما سَـلَفَ، إلى أن حَـدَثَ مِنَ البـدع مـا حَـدَثَ}؛ وقـالَ الإمامُ الشاطبي رحمه اللـه [في (الاعتصـام)] {وَالآثَـارُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ، جَمِيعُهَـا يَـدُلُّ عَلَى الاقْتِـدَاءِ بِهِمْ [أيْ بِالصَّحابةِ] وَالاتِّبَاعِ لِطَـرِيقِهِمْ عَلَى كُـلِّ حَـالٍ، وَهُـوَ طَرِيقُ النَّجَاةِ حَسْبَمَا نَبَّهَ عَلَيْـهِ حَـدِيثُ الْفِـرَقِ فِي قَوْلِـهِ (مَـا أَنَـا عليــه وأصـحابي)}. انتهى باختصــار]، وأصــبح جُنُودُه وأعوانه وأنصاره الذين يحرسون الشرك ويحمون القانون الكفري ويعملون على تنفيذه واحترامه، أصــبح هــؤلاء العين الســاهرة الــتي تحــرس في ســبيل اللــه، وأصبح المشرك الذي يصـرف العبـادة لغـير اللـه ويـدعو

أصحاب القبور والأضرحة والقباب، ويذبح لهم ويطوف بقبورهم وينذر لهم ويستغيث بهم، أصبح هذا مسلمًا طيبًا جاهلًا، وأصبح سب الله ورسوله والاستهزاء بدين الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سوء أدب وسوء تربية! وهم في دائرة الإسلام نصلي عليهم ونستغفر لهم!، وأصبح الموحد المجاهد في سبيل الله الملتزم بطريق الأنبياء في الدعوة إلى التوحيد والجهاد، والتحذير من الشرك، وتكفير المشركين، وتسمية المشرك مشركًا والكافر كافرًا، المتبرئ من المشركين، المُظهر لعداوتهم وبغضهم، الذي يبين كفر الكافرين وشرك المشركين، الذي يرفع الالتباس عن حقيقتهم، أصبح هذا الذي يقتفي آثار النبوة وما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، أصبح متشددًا متطرفًا خارجِيًّا قطبيًا تكفيريًا وهابيًا إرهابيًا من أهل الغلو!!!، أصبح هذا الموحد غريبًا بين أهله وعشيرته، لأنه يدعو إلى أصل دعوة الرسل، فهو محارَبٌ من أعداء الرسل الذين يبدلون دين الرسل ويوالون أعداء الله ورسله من اليهود والنصارى والمشركين من الشيعة الرافضة والصوفية والعلمانية والاشتراكية والقومية الحزبية وغير ذلك؛ فعلى الدعاة أن يوحدوا جهودهم ويقفوا صفًا واحدًا في وجه أعداء الدعوة، ويبينوا حقيقة التوحيد للناس ويدعوهم إلى أصل دعوة الرسل، حتى تؤتي هذه الدعوة المباركة ثمارها الطيبة، وتحصل المفاصلة ويُرفع الالتباس ويتميز أهل الحق ويعرف أهل الباطل، ليهلك من هلك عن بينة؛ فهل من داعية موفق يقوم لله بدعوة الناس إلى التوحيد الخالص الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ويكشف شبهات المرجئة المعاصرة وحقيقة الخلاف معهم... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: فإن الخلاف مع هؤلاء المرجئة خلافًا حقيقيًا، خلافا في

العقيدة وأصول الدين، يترتب عليه ضلال وانحـراف في أصول الإيمان والأعمال، والخلاف حقيقي بيننا وبينهم، فلا يجـوز لقائـل أن يقـول إن هـذه مسـألة خلافيـة ولا يجـوز التحـدث فيهـا، ويُصَـوِّرُ المسـألةَ على أنهـا مِنَ المسائلِ الخلافِيَّةِ بينِ أهـلِ السُّـنَّة أنفُسِـهم، وهـذا مِنَ التلبيسِ والضلالِ، بَلْ لا بُـدَّ مِن تَحرِيـرِ مَنـاطِقِ الخِلافِ، والصدع بالحق بعد تحقيق القولِ في المسألة وتفصيلِها والـرَّدِّ على المُخـالِفِ، حـتى يَتَبَيَّنَ الحَّقُّ مِنَ الباطِـلِ، والهُـدَى مِنَ الضَّـلالِ، لأنـه ليس خلافًـا سـائغًا ولا من مـوارد الاجتهـاد، ولا الخلاف فيهـا معتـبرًا، بـل الخلاف حقيقيٌّ كما قال علمـاء أهـل السـنة، فعلى كـل مخلص لدين الله، أن يخوف هؤلاء بالله وينصحهم بـالرجوع إلى هيئة كبار العلماء ولزوم غرزهم، والإسراع بالتوبـة إلى الله من هذا الانحراف والفساد، فالأمر دين، وكل امرئ حسيب نفسه، والموفق من وفقه اللـه لطاعتـه، نسـأل الله لنا ولهم الهداية والتوفيق ولزوم الجماعة وما كـان عليه السلف الصالح، فيعلمُ اللهُ إن رجـوعَهم إلى الحـق وأهـل السـنة أحبُّ إلينـا، وهـذا من الخـير الـذي نحبـه للمسـلمين، ولا سـيما أن فيهم ومن بينهم أهـل علم وفضـل، فنسـأل اللـه الهدايـة للجميـع، فـإن أبـوا إلا التمادي في الباطل والتعصب والهوى ومخالفة السـلف وما أجمع عليـه أهـل السـنة والجماعـة، فيجب هجـرهم والابتعـاد عنهم والتحـذير منهم ومن بـدعتهم وعـدم مجالستهم، لأنهم مبتدعـة وداعِين إلى بـدعتهم، فكيـف تجلس إلى قوم يكـذبون على أهـل العلم؟، وهـل تـأمن شرهم وضلالهم؟، والعجيب أن هؤلاء المرجئـة يرهبـون أتباعهم ويحذرونهم من كتب أهل السـنة ومن قراءتها، لأنهـا على زعمهم كتب أصـولية يصـعب على صـغار الطلبة فهمهـا ويخشـى عليهم من الانحـراف والضـلال

[قلتُ: ومِنْ ذلـك مـا يقـوم بـه بعض دعـاة الإرجـاء من

التحذِير من قراءة كتاب الشيخ سيد قطب (معالم في الطريق) إلا على شيخ، ويُقْصَدُ بلفظ {شيخ} هنا مَن كان مِن مرجئة العصر، وهو الذي سيقوم بالتكلف والتعسف في تأويل ما ورد في الكتاب ليتفق مع مذهبه الإرجائي]، وخصوصًا كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، كالإيمان، والإيمان الأوسط (شرح حديث جبريل)، والشريعة للآجُرِّيِّ [تِ360هـ]، والسُّنَّة لعبدِالله ابنِ الإمامِ أحمدَ، و[شرح] أصول اعتقاد أهل السنة لِلَّالَكَائِيِّ [ت418هـ]، والتوحيد لابن خزيمة [ت311هـ]، لأن هذه الكتب وغيرها تَرُدُّ عليهم وتبيِّن ضلال المرجئة وانحرافهم عن أهل السنة، وكذلك كتب أَئِمَّةِ الدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] يحذرون منها لأنها كتب فيها أفكار متطرفة تدعو إلى الحزبية والغلو!، وهكذا يفرضون على أتباعهم حصارًا قويًا ومتابعة شديدة حتى يستطيعوا السيطرة عليهم، من خلال كتب خاصة بهم تُؤَصِّلُ فكرَ الإرجاء، ولكن مَن فَتَحَ اللهُ عليه، وطَلَبَ الحقَّ صادقًا، وَفَّقَه اللهُ إليه، وهذا مُشاهَدُ والحمدُ لله بكثرةٍ، فإن أتباعَهم في نُقصانٍ وليس معهم إلا مَن رَضِيَ بتأجيرِ عقلِه لهم، أما مَن عَرَفَ تلبيسَهم وكَذِبَهم فينفرُ منهم، ولله الحمد والمنة على خذلان الباطل وأهله، وقد حذر السلفُ من المرجئةِ وشدَّدوا في التحذيرِ منهم، فإياك والجلوس إلى أهلِ البدعِ، فالحَيُّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنةُ... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: ولا يَضُرُّ الدِّينَ مرجئةُ الإسكندريةِ، ولا مرجئةُ أنصارِ السُّنَّةِ والخلفي [هو عبدُالعظيم بنُ بدوي الخلفي نائبُ الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، المشرفُ العامُّ على مجلة التوحيد] ومدرسةِ القاهرةِ، فالحَقُّ واضِحٌ أبلج، وهؤلاء في اِنحسار وانكسار، وأتباعهم يتناقصون يومًا بعد يوم، والحق يعلو يومًا بعد يوم، مع أننا ندعو الله لهم بالهداية والرجوع إلى الحق، فوالله

إن رجــوعهم إلى الحــق والتــبرؤ من مــذهب الإرجــاء الخبيث والتوبة من الركـون إلى الطـواغيت أحب إلينـا، لأن في تـوبتهم ورجـوعهم خـير للإسـلام وللمسـلمين، لأن فيهم دعاة وأهل علم وفقه وخطابة أمثـال [محمـد حسـين] يعقـوب و[سـيد] العفـاني و[عبـدُالعظيم بنُ بـدوي] الخلفي و[ياسـر] برهـامي، وأهـل وعـظ أمثـال أحمد فريد ومحمد إسماعيل، ففيهم خـير كثـير، فلـذلك توبة هؤلاء ورجـوعهم إلى الحـق فيـه خـير كثـير وقـوة للإسـلام والمسـلمين... ثم قـال -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: وكان موطن الإرجـاء الأول الكوفـة ثم انتشـر بعـد ذلـك إلى سائر الأقاليم الإسـلامية من خلال مـذهب الأحنـاف الفقهي ومن خلال مـذهب الأشـاعرة والماتريديـة... ثم قال -أَيِ الشيخُ الغليفي-: الإيمان عند مرجئة العصر هو الاعتقـاد والقـول، والعمـل شـرط كمـال [بخلاف أهـل السـنة والجماعـة القـائلين بـأن الإيمـان اعتقـاد وقـول وعمل، والعمل ركن فيه]، فجاءوا بقول مبتدع لم يقلـه أحــد غــيرهم، وافقــوا فيــه المرجئــة [من حيث عَــدَمُ إقــرارهم بركنيــة العمــل في الإيمــان]، وإن الــتزموا بعقيدة أهل السـنة في المسـائل الأخـرى، فَهُمْ ليسـوا مرجئـة خُلَّص، ولكنْ مرجئـةٌ في بـاب الإيمـان، وجهميـةٌ في باب الكفر فَهُمْ يقيـدون الكفـر بالاعتقـاد والجحـود والاسـتحلال وليس عنـدهم كفـر عمل، فـالكفر العملي عندهم أصغر كله، فلا كُفْرَ بـالقول ولا بالعمـل المُكَفِّرِ، وإن صادمتهم النصوص والأدلة الصـريحة في أن الكفـر يكون بالقول والعمل كما يكون بالاعتقـاد، قـالوا {نعم، القول مكفر والعمل مكفر، لكن هل اعتقد بقلبـه؟ هـل جحد؟ هل استحلَّ؟، فلا ندري ما في قلبه وما صدر منـه من قـول مكفـر وفعـل مكفـر ظـاهر جلي، نقـول (هـو مسلم ولا يكفر إلا إذا اعتقد الكفـر بقلبـه، أو هـو كُفـرٌ دُونَ كُفـرٍ، أو فعلـه فعـل كفـر لكنـه لا يكفـر بالفعـل

والعمل المكفر، وما صدر منه سوء أدب وجهل وسوء تربية، وما صدر عنه من سب الدين وسب الرسول صلى الله عليه وسلم هو من الجهل وسوء التربية)}، ومن هؤلاء المعاصرين الذين تبنوا هذا الفكر الخبيث ونشروه ودافعوا عنه وفتنوا الشباب بل ونسبوه إلى السلف والسلفية واعتبروه هو قول أهل السنة والجماعة ومن قال بخلافه فهو خارجي وقطبي ووهابي ومن أهل الغلو في التكفير، من هؤلاء مدرسة الأردن (علي [بن] حسن الحلبي ومن وافقه، ومراد شكري [سويدان] وغيره)، ومدرسة الإسكندرية (ياسر برهامي وأحمد فريد ومن وافقهما)، ومدرسة القاهرة (عبدالعظيم [بنَ بدوي] الخلفي) الذي عاد من الأردن حامِلًا هذا الفِكرَ الخبيثَ وقَدِ اِنضَمَّ إلى اللجنة العلمية بأنصار السنة [وأصبح نائبَ الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، المشرفَ العامَّ على مجلة التوحيد] التي تتبنى هذا المذهب وتنشره من خلال مجلتها التي تصف الحكام المرتدين بِأُولِي الأمرِ وأمراءِ المُؤمِنِين، وقد تَغَيَّرَتْ سياستها كُلِّيًّا حتى في أهداف الجمعية التي كانت تطبعها في آخر صفحة على غلاف المجلة بالدعوة إلى تحكيم شرع الله وكفر المشرع من دون الله، حتى الشكل العام تغير بوفاة محمد حامد الفقي [مؤسس جماعة أنصار السنة المحمدية]، ومن هؤلاء المرجئة أيضًا سيد عفاني و[أسامة] القوصي ومحمد [حسين] يعقوب الذين يلمزون الموحدين والمجاهدين، وهؤلاء يستترون خلف السلف والدعوة السلفية، مع أن كلامهم واضح غاية الوضوح في أن تاركَ أعمال الجوارحِ بالكلية (جنس العمل) مسلمٌ تحت المشيئة، وأن تاركَ الصلاة مسلم، وأن الحاكمَ المبدِّل لشرع الله المحارب لدين الله مسلمٌ مؤمنٌ، ومرتكبَ الشرك الأكبر الظاهر الجلي مسلمٌ معذورٌ لا يَعتقِدُ الكُفْرَ، وأشدهم على أهل

السنة برهامي والخلفي والقوصي ويعقوب، نسأل الله أن يهديهم إلى الحق والرجوع إلى الصواب... ثم قال -أي الشيخُ الغليفي-: فإذا رأيتَ الرجلَ يقدحُ في المجاهدين رموز الأمة ومصدر عزها وفخرها كالشيخ المجاهدِ رجلِ العقيدةِ أبي عبدِالله أسامة [بن لادن]، والبطلِ القائدِ خَطَّاب [هو سامر بن صالح بن عبدالله السويلم، وُلد في عام 1969م في مدينة عرعر في شَمال المملكة العربية السعودية، عُرِفَ بتَفَوُّقِه الدراسيِّ، تخرج في الثانوية العامة بتخصص (علمي) بمعدل 94% في النصف الثاني، ما ساعده بدخول شركة (أرامكو) بمدينة (الظهران) شرقي السعودية كطالب متدرب يستلم منها شَهرِيًّا 2500 رِيَالٍ، ولكنه تركها بعد أحداث أفغانستان، فجاهد الروس هناك وعُمُرُه لم يُجاوِز التَّاسِعَةَ عَشْرَ، ثم جاهدهم في طاجيكستان ثم جاهدهم في الشيشان وداغستان]، وهازم الشيعة والأَمْرِيكَانِ الأسدِ الضاري أبي مصعب الزرقاوي، فإذا سمعت من يقدح في مثل هؤلاء فاعلم أنه منافق مخذول محروم، فحب المجاهدين إيمان وبغضهم نفاق، وحاسدهم مخذول مرذول مفتون، نَصَرَ الطواغيت من حيث يدري أو لا يدري، ووقف في صفهم ضد المجاهدين، ولقد أحزنني وآلمني وقطع قلبي وأدمى كبدي وهيجني وأثارني كلام بعض المنشغلين بالدعوة ومن هنا يأتي العجب وحق الغضب، العجب من أناس ينتسبون إلى العلم والدين والدعوة ومذهب السلف فرَّغُوا أقلامهم في هذا الزمان لمهاجمة الطواغيت الميِّتة [كالقبور والأحجار والأشجار والمقصورات والأضرحة التي تعبد من دون الله]، ونسوا أو تناسوا الطواغيت الأحياء مع أن الطواغيت الحية أشد خطرًا من الميتة [لأن الطواغيت الحية هي التي تحمي الطواغيت الميتة وتُرَوِّجُها]، وترى أحدهم

[هو الشيخ محمد حسين يعقوب] يعيش في بلد يستظل بالقوانين الوضعية الكافرة، والديمقراطية الكافرة التي اتخذها الناس دينًا، وهو متجاهل لها [أي للديمقراطية الكافرة] تمامًا ويغض الطرف عنها، وهو مع ذلك يشهر حسامه، ويطلق لسانه على صفحات الكتب وفي القنوات الفضائية والتسجيلات السمعية والمرئية، يا ليته أشهرها على الطواغيت الميتة، كالقبور والأحجار والأشجار والمقصورات والأضرحة التي تعبد من دون الله بشتى صور العبادة -من الدعاء والاستغاثة والذبح والنذر وغيرها- على مسمع ومرأى الجميع، يا ليته أطلق لسانه على الطواغيت الأحياء التي تحرس الشرك وتحميه وتقنن الكفر، يا ليته حذر من الحكام المرتدين الذي بدلوا الشريعة وحاربوا أهلها ووالوا الكفار واليهود والنصارى، يا ليته حذر من الكفر والشرك والبدع والمعاصي الواقعة في بلده [مِصْرَ]، بل يا ليته سكت عن قول الحق وكلنا نلتمس له الأعذار، ونقول {عجز عن قول الحق لخوفه من الطاغوت}، ولكنه قال الباطل، ونصر الطاغوت، وأطلق لسانه في المجاهدين الموحدين، واستهزأ بهم، وتنكر لهم بازدراء شديدٍ وتجاهلٍ لم يَصْدُرا من الكفار الأصليين الذين حاربهم هؤلاء المجاهدين، بل وشهدوا [أي الكفار الأصليين] لهم بالشجاعة والخلق الرفيع والنبل، وهل هناك مسلم -فضلًا عن طالب علم- لا يعرف من هو (خطّاب)؟، هل هناك مسلم لا يعرف من هو رمز العزة والفخر والعطاء؟، بل هل يوجد من يعيش معنا على كوكب الأرض لا يعرف من هو البطل أسامة؟ أو السيف المسلول على الشيعة والمرتدين وذابح الأَمْرِيكَانِ أبو مصعب؟، ثم يأتي هذا النكرة [والكلام ما زال عنِ الشيخِ يَعْقُوبَ] ويلمز هؤلاء الأعلام، سَلِمَ منه الطواغيتُ والمرتدون وهادنهم وداهنهم، وَسَلِمَ منه الشيعةُ،

وَسَلِمَ منه أهل الفسق والمعاصي والفجور، وَسَلِمَ منه النصارى مع جرائمهم المتكررة وكيدهم المستمر للمسلمين، والكل يعلم ذلك جيدًا، سَلِمَ منه أهلُ الشر جميعُهم ولم يجرؤ على لمزهم أو حتى نصحهم ولو بحديث {ما بال أقوام}، لم يفعل ذلك لأنه أجيرٌ وعميلٌ، مُتاجِرٌ بدينه مع هؤلاء الطواغيت، ويعلم جيدًا أن في لمزهم ضررًا عليه في رزقه، ويعلم ماذا سيحدث له لو نصح ممثلًا أو مُغَنٍ أو فاسقًا أو فاجرًا، هو يعلم جيدًا أن لمزه لهؤلاء الفَجرة معناه الجلوس في بيته ومنعه من الفضائيات، لذلك تجنب التعرض لهم والحديث عنهم وعن انحرافاتهم، أما أهلُ التوحيد أهلُ الدعوة، أهلُ الجهاد رموزُ الأمة، فأصبحوا لا ناصرَ لهم إلا اللهُ، ولا مدافع عنهم إلا الله، وأهل الباطل لا يعترفون ولا يؤمنون بعقاب الله فلذلك يخافون من الناس وأهل المناصب أشدَّ مِن خوفِهم من الله، انظر إلى الفارق، فهؤلاء يذكِّرونا بالمعاصي والفسق والفجور، ورمزُ العزة وفخرُ الأمة [القائد خَطّاب] يذكِّرنا بالصحابة، لذلك تشتاق النفوس المؤمنة إلى سماعه وسماع أخباره والتلهف عليها والفرح برؤيته، كيف لا والشيخ يذكرنا بهؤلاء العظماء الأبطال الذين فتحوا الدنيا بالدعوة والجهاد في سبيل الله، كيف لا والشيخ يذكرنا بحمزة وطلحة والزبير، يذكرنا بالبراء [بن مالك الأنصاري] وأبو دجانة [الأنصاري]، يذكرنا بسعدِ [بنِ أبي وقاص] وخالدِ [بنِ الوليد] والقعقاع وصلاح الدين ومحمد الفاتح، فكم للشيخ من الحب والود في قلوب المسلمين رغم أنوف الحاقدين الحاسدين، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، ولن يستطيع الطواغيت بكل ما وصلوا إليه من قدرات مادية لن يستطيعوا تغيير مكانة الشيخ ورفاقه وأصحابه في قلوب الشباب فهؤلاء هم الرجال الذي تَحْيَا الأمةُ بذكرِهم، مجرد ذكرهم، هؤلاء

هم الرجـال حقًـا وليس المخـذول المـرذول المحـروم (محمد بن حسين يعقوب) وأمثاله من النكـرات، أين هم من رموز الأمة، هذا النكرة الذي يريد أن يتسلق ويظهـر على الفضائيات، وجـواز مـروره إليهـا لمـزُ المجاهـدين وعَيْبُهم والنَّيْـلُ منهم، ولسـان حالـه ومقالـه يقـول للطـواغيت {نحن الـذين نحبكم ونـدافع عن عروشـكم، نحن الذين نحب البلد ونحافظ عليها، ودليل صـدقنا أننـا معكم في محاربـة المجاهـدين والمحافظـة على البلـد، لذلك ألفنا الكتب وصرحنا بحب مصر، وذكرنـا الأحـاديث الضـعيفة والموضـوعة في حبهـا، وقلنـا للمجاهـدين الموحدين (اتقوا الله في مصر)، معكم في التحـذير من أهـل التوحيـد والجهـاد والـدعوة ومن طـريقتهم، معكم في تحـذير الشـباب منهم ومن الانضـمام إليهم، [وَكُلًّه] باسم (السلفية) و(الوسطية)، ودليـل صـدقنا أننـا أكـثر من مـرة أبلغنـاكم بأسـماء الشـباب من أهـل التوحيـد والدعوة والجهاد والذين يريدون نصرة دين الله ونصـرة إخوانهم في العراق وفلسـطين والشيشـان والبوسـنة، وكان لنا السبق في ذلك، ولا نكِل ولا نمِل، من التحـذير منهم في الجلسات الخاصة والمجالس العمومية لفـروع جماعتنـا، ويُعـاقب كـلُّ من يَسـمح لهم بـاعتلاء المنـابر الخاصة بالجماعـة، ولا نعـدم الأعـذار والحجج الـتي بهـا نصـرفهم عن الـدعوة إلى التوحيـد ونلبس بهـا على الشـباب، ولن ننسـى فضـلكم علينـا بـأن سـمحتم لنـا بـالظهور والتصـدر في المجـالس وطبـع المجلات وفتح الفروع وقبول التبرعات باسـم (أنصـار السـنة) و(نشـر التوحيد)، وهي كما تعلمون لمحاربة هـذه الأفكـار الـتي تهـدد عروشـكم، وتنشـر الفوضـى والفسـاد (على مذهبكم)، ونعلم يقينًا أنكم لا تحترموننا وتطلقون علينا جماعـة من لا جماعـة لـه احتقـارًا لنا، ومـع كـل ذلـك سـنقدم لكم كـل مـا تحتاجونـه من معلومـات عن هـذه

الفئة المجاهدة، وستصلكم التقارير الأسبوعية والشهرية يدًا بيد لكم شخصيًا، أو لمندوبكم الدائم عندنا الذي لا تخلوا منه دائرة ولا هيئة ولا مجال عمل، فضلًا عن الاتصال اليومي بكل ما يحدث، فنحن معكم صمام أمان لكم، والمصلحة مشتركة، والويل كل الويل لمن يقف في طريقنا ويكشف مخططاتنا المنظمة لاحتواء الشباب، فكل من يحاول كشف حقيقتنا للشباب سنرميه بالإرهاب والتطرف، ونشيع عنه في منابرنا الدعوية التي سمحتم لنا بها، أنه من دعاة التكفير والتفجير، وأنه من خوارج العصر الذين يكفرون المسلمين بالمعاصي ويكفرون الحاكم ولي أمرنا، ويكفرون تارك الصلاة الذي يقول (لا إله إلا الله)، سننشد عليهم حملة شرسة عبر منابرنا المختلفة التي سمحتم لنا بها، ولن تندموا على فتحها أبدًا، فهي عونًا لكم في محاربة الدين، بل هي أشد من أجهزتكم القمعية، لأننا نتكلم ونجلس مع الشباب باسم (الدين) و(السلفية) و(أنصار السنة)، ونتمسح في أَئِمَّةِ الدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] مع بغضنا لهم ولمنهجهم وطريقتهم الوهابية المتشددة، والشباب غارق في الاختلافات الفقهية، ولن نسمح له بأن يفيق ويعرف حقيقتنا}، الويل لك يا يعقوب، الويل لك يا عفاني، الويل لك من الله إن لم تتب وترجع إلى الحق، الويل لك من الله إن لم تنصر الحق وأهله، فإن لم تستطع نصرته فلا تقل الباطل ويسعك ما وسع العقلاء الأتقياء أهل الصدق، فإن كنت عاجزًا عن قول الحق فلماذا تقول الباطل؟!، إن أمركم عجيب وغريب، رجل قدَّم نفسه وماله في سبيل الله مجاهدًا لنصرة دين الله، رجل شهد له الأعداء بالنبل والكرم والشجاعة والرجولة، رجل طلق الدنيا ثلاثًا بكل ما فيها وخرج بنفسه وماله وعياله في سبيل الله يريد ما عند الله، ألا تنصرونه؟! ألا تدافعون

عنه وتخلفونه في عِرضه بخـير؟!، الويـل لكم من اللـه، سَكَتُّمْ عنِ الباطِـلِ وأهلِـه والفُجـورِ وأهلِـه، سَـكَتُّمْ عنِ الكُفرِ وأهلِه وهو يرتع بينكم وينتشر فيكم ومَن حَولَكم، ألم يسـعكم السـكوتُ عنِ المجاهـدِين كمـا وسـعكم السكوتُ عن الكافرين والمنافقين والمفسدين؟!، نعم، المجاهد له أخطاء وكل من يعمـل لـدين اللـه لا بـد وأن يخطئ، فَهُمْ بشـرٌ يعـتريهم مـا يعـتري البشـر، لكن أين أخطاء هؤلاء من أخطاء أهل الكفر والضلال والنفـاق؟! ألا تسـتحيون من اللـه؟! ألا تخـافون من اللـه؟! لن ينفعكم الطـاغوت يـوم الوقـوف بين يـدي اللـه، ولن يشـفع لكم العمـلُ مـع الطـاغوت ورضـاكم بالصـفقة القذرة... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: فثراؤه [أي ثراءُ الشيخِ يَعْقُوبَ] الفـاحش من معـارض سـيارات وقصـور وعمـارات دليـل على ذلـك [قـال الشـيخ محمـد عبدالمقصـود في فيـديو بعنـوان (محمـد عبدالمقصـود يؤكد زواجَ محمد حسين يعقوب أكـثر من 20 فتـاة تحت سن ال20): والشيخ يعقوب تزوج 20، وَكُلُّهُنَّ تحتَ سِنِّ الْعِشْـرِينَ. انتهى. وجـاء في مقالـة بعنـوان (بالفيـديو، الشيخ حسين يعقوب تزوج من 22 فتاة بكر) على موقع جريـدة الفجـر المصـرية في هـذا الرابط: قـال أسـتاذ العقيدة والمـذاهب المعاصـرة د/محمـود الرضـواني أنـه حين قابل الشيخ محمد حسـين يعقـوب، منـذ 12 عامـا، أكد له أنه يتزوج للمرة الثامنـة، وأضـاف الرضـواني في حوار منشور على موقع يوتيوب أن عدد زوجـات الشـيخ يعقوب وصـل [الآن] إلى 20 وربمـا 22 فتـاة، تـزوجهن بكـرًا، وفى سـن صـغيرة، وأوضـح الرضـواني المشـهور بكشفه لكثير من أسـرار الشـيخ محمـد حسـان والشـيخ محمد حسين يعقوب أن هـؤلاء المشـايخ يتحـايلون على شرع الله بتثبيت 3 زوجات، ثم يغـيرون الرابعـة الـتي لا تستمر على ذمتهم أكثر من شهر أو شهرين أو 6 أشهر

على الأكــثر، ثم يطلقونهــا ويــتزوجون غيرهــا. انتهى باختصــار. وجـاء في مقالـة بعنـوان (رحلـة مليونـيرات السـلفيين منَ الفقــر إلى القصــر)على موقــع جريـدة الصباح في هـذا الرابط: رغم أن ظروفـه كـانت أفضـل من [الشــيخ أبى إســحاق] الحويــني و[الشــيخ محمــد] حسان، إلا أن هـذا لم يمنـع الشـيخ يعقـوبَ أحـد أشـهر نجوم السلفية من العمل في بداية حياته كَعَامِلِ مَحَـارة وســيراميك، حيث أَثَّرَ زواجُــه (الأولُ) -وهــو في ســن صغيرة حيث لم يكن قد أكمل عامـه العشـرين بعـد- في زيـادة المسـئوليات على عاتقـه حـتى أنـه حصـل على (دِبْلُــوم المُعَلِّمِين) بصــعوبة، ومــارس عملــه بالمحــارة والســيراميك في منطقــة مصــر القديمــة [بالقــاهرة]، وذلك قبل زواجه لكي يستطيع تجهـيز تكـاليف الـزواج، ليســتمر بنفس المهنــة بعــد الــزواج، حــتى ســافر إلى السعودية ثم عاد منها وقد قرر العمل بالدعوة، رغم أنه سافر كَعَامِلِ مَحَارة، ولأنه لم يكن نَبِيهًا أو مُتَفَوِّقًا عَمِلَ سِكْرِتيرًا بمركز معلومات السنة المحمدية، وعَبْرَ المركزِ استطاع إقامة علاقات جيدة برجال التيار السلفي ممن ساعدوه على عَمَلِ شَرَائطِ كاسيت دَعَوِيَّةٍ، ومـع الـوقت اُشْتُهِرَ هو الآخَـرُ [والكلام مـا زال عنِ الشـيخِ يَعْقُـوبَ]، وانطلق في العمل الـدعوي حـتى وقتنـا هـذا، ومـا بين السعوديةِ وشَرَائطِ الكاسيت والبَرَامِجِ التِّلِفِزْيُونيَّةِ كَــوَّنَ يَعْقُوبُ ثروتَه، حيثً إنَّ التِّجارةَ بالدين دَرَّتْ عليه مَلايِينَ الجُنَيْهَاتِ مما جعله يتزوج أكثرَ مِنْ عَشْرِ مَــرَّاتٍ ويقطن بفِيلَّا كبيرةٍ مُكَوَّنةٍ من أربعـة أدوار تجمـع كـلَّ زوجاتـه]، فلقد رَضِيَ هذا النكــرةُ بالعَمَــلِ مـع الطــاغوت وأعوانــه ورَضِــيَ بالصــفقة القــذرة (امتلاك القــروش وتثــبيت العروش) [أي أنه وأعوانه رَضُوا بالقُرُوشِ -قُرُوشٌ جَمْعُ قِرْشٍ، وهو عُمْلَةٌ مَعْدَنِيَّةٌ مِصْرِيَّةٌ قَدِيمــةٌ، وَهُـوَ جُـزْءٌ مِنْ مِائَةٍ مِنَ الْجُنَيْهِ- مُقابِلَ تثبيتِ عُــروشِ الطــواغيتِ]، أين

هذا النكرةُ الـذي تـاجرَ بدينـه -مُقابِـلَ عـرض من الـدنيا قليل- وهـو يطـوف على المحلات والتسـجيلات ليعـرض بضاعته دون مقابـل حـتى يعرفـه النـاس، بعـدها عـرض بضاعته لمن يدفع، وليس لمن يَدْفَعُ الصـلاةَ على النـبي صلى الله عليه وسلم كما يُلَبِّسُ ويـدلس على الشـباب، بل مَن يَدْفَعُ دَرَاهِمَ ورِيَـالاتٍ وقُرُوشًـا يُعْطِيـه الشـريطَ [أي يسمح لـه بنسـخ الشَّـرِيطِ وبيعِـه]، ولا تأخـذ شـركةٌ شَرِيطًا قبل أن تدفع، وهـذا أمـر معلـوم مشـهور [قُلْتُ (أَبُو ذَرٍّ التَّوحِيـدِيُّ): لقـد كنتُ حاضـرًا في أحـد مجـالس الشيخِ يعقوبَ، ورأيتـه (بعيـني) وسـمعته (بـأُذُنِي) وهـو يطلبَ من أحد أصحاب شركات الصـوتيات أَخْـذَ قَـدْرٍ مِنَ الْمَالِ مُقابِلَ السـماحِ لـه بنسـخِ شَـرِيطٍ -مِن شَـرَائِطِه- وبيعِه، وقال أن هذا الْمَالَ يُنْفَقُ في أَعْمَـالٍ خَيْرِيَّةٍ]، ولا ننكر عليه، لأن هـذا حقـه الشخصـي أراد أن يجعلـه للـه ويأخذ الأجر من الله أم أراد أن يبيع كلامه للناس مقابل الدرهم والدينار [قالَ ابنُ تيميـةَ في مجمـوع الفتـاوى: أَمَّا تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ بِغَيْرِ أُجْرَةٍ فَهُوَ أَفْضَلُ الأَعْمَـالِ وَأَحَبُّهَـا إلَى اللَّهِ، وَهَـذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالاِضْـطِرَارِ مِنْ دِينِ الإِسْلامِ؛ وَالصَّـحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَـابِعُو التَّابِعِينَ وَغَيْـرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَـاءِ الْمَشْـهُورِينَ عِنْـدَ الأُمَّةِ بِـالْقُرْآنِ وَالْحَـدِيثِ وَالْفِقْهِ إنَّمَـا كَـانُوا يُعَلِّمُـونَ بِغَيْـرِ أُجْـرَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يُعَلِّمُ بِأُجْرَةِ أَصْلًا، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، وَالأَنْبِيَاءُ رِضْـوَانُ اللَّهِ تَعَـالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ إنَّمَـا كَـانُوا يُعَلِّمُـونَ الْعِلْمَ بِغَيْـرِ أُجْـرَةٍ، كَمَـا قَـالَ نُـوحٌ عَلَيْـهِ السَّـلَامُ {وَمَـا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إنْ أَجْـرِيَ إلَّا عَلَى رَبِّ الْعَـالَمِينَ}، وَكَذَلِكَ قَالَ هُودٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيْبٌ وَلُوطٌ وَغَيْرُهُمْ، وَكَـذَلِكَ قَالَ خَاتَمُ الرُّسُلِ {قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَـا أَنَـا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ}، وَقَالَ {قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إلَّا مَنْ شَـاءَ أَنْ يَتَّخِـذَ إلَى رَبِّهِ سَـبِيلًا}... ثم قـالَ -أي ابنُ تيميةَ-: وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِغَيْـرِ

أُجْرَةٍ مِنْ فُـرُوضِ الْكِفَايَـةِ، وَيَجُـوزُ أَنْ يُعْطَى هَـؤُلَاءِ [أَيِ الْمُعَلِّمون] مِنْ مَالِ الْمُسْـلِمِينَ عَلَى التَّعْلِيمِ كَمَـا يُعْطَى الْأَئِمَّةُ وَالْمُؤَذِّنُـونَ وَالْقُضَـاةُ وَذَلِـكَ جَـائِزٌ مَـعَ الْحَاجَـةِ. انتهى باختصـار]، لكن أين هـذا من هـؤلاء المـرابطين على ثغور الأمـة، بـاعوا الـدنيا ومـا فيهـا، وجاهـدوا في سبيل الله كل من كفر بالله، امتثالًا لأمر الله ورسـوله، وهم الـذين ملكـوا الـدنيا عن كَثْـرَةٍ فباعوهـا للـه وفي سبيل الله، باعوا القصـور وسـكنوا الكهـوف، واسـتغنوا عن الخدم وخدموا الدين، واسـتغنوا عن صـحبة الملـوك والأمراء وصحبوا العلماء والمجاهـدين، أينَ هـذا النَّكِـرَةُ المَخْـذُولُ المَـرْزُولُ [المَـرْزُولُ هـو الخسـيس الـرديء القبيح الحقير] من هـؤلاء القمم الـذين بـاعوا أنفسـهم لله، وقدموا أموالهم خدمة لدين الله ونصيحة لدين اللـه وتحريضًا للمجاهدين، الكـل يعلم، العَـدُوُّ قَبْـلَ الصَّـدِيقِ، الكـافرُ قَبْـلَ المُسـلِمِ، حقيقـةَ هـؤلاء الفرسـانِ الـذين يُذكِّرون الأمةَ بأسلافها الأماجد، يُـذكِّرون الأمـةَ بعثمـانَ وطَلْحَـةَ والزبـيرِ وخالـدٍ والقعقـاعِ و[عَبْـدِالرَّحْمَنِ] بْنِ عَوْفٍ، هؤلاء يُذكِّرون الأمةَ بالصحابة والمجاهدين، هؤلاء يُذكِّرون الأمةَ بمصدرِ عزهـا ورمـز شـرفها وَقْتَهـا وأَيَّامَ مَجْـدِها، وأنتَ وأمثالُـكِ مِن دُعـاة الانبطـاحِ المثبطين المخذولين، يُـذَكِّرون الأُمَّةَ بِـابْنِ العَلْقَمِيِّ [قـالَ الشـيخُ عَبْدُاللَّه بنُ محمد زُقَيْل في مقالة له بعنوان (خِيَانَـة ابْنِ العَلْقَمِيِّ لأهـلِ السُّـنَّةِ) على هـذا الرابط: ابْنُ العَلْقَمِيِّ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى الخِيَانَـةِ وَالغَـدْرِ، اسْـمٌ يَـدُلُّ عَلَى مُـوَالَاةِ الكُفَّارِ، اسْـمٌ لَا يَخْلُـو مِنْـهُ عَصْـرٌ أَو مِصْـرٌ حَيْثمَـا وُجِـدَ الرَّافِضَـةُ. انتهى باختصـار]، وقـد ملأتم الـدنيا ضـجيجًا وصراخًا ونداءً باسم الدين، وأنتم أول من حارب الـدين، بعتموه وقبضتم الثمن البخس، دراهم معدودة تأخـذونها عن كـل درس أو خطبـة، وعنـدما لامكم من هـو أقـرب منكم كذبتم وأظهرتم الورع الكاذب البارد بحجة الإنفاق

على الـدعوة وطلبـة العلم الفقـراء، ولكن سـرعان مـا فضـحكم اللــه وأظهــر ذلــك على ســلوككم ومســكنكم ومـــركبكم، وأنتم الـــذين قلتم {يجب على الداعيـــة أن يبتعد عن مواطن الشبهات وإن وقع فيها فلا يلـومن إلا نفســـه}، مـــا هـــذا الانفصـــام النَّكِـــدُ بين أقـــوالكم وأعمالكم؟!، لذلك سُرْعانَ ما ظهر لكثـير من الشـباب -الـذي كـان مخـدوعًا فيكم- زيفكم وخـداعكم وتلبيسـكم ومتاجرتكم بالدين، مـع مـا ظهـر من كـذبكم وتدليسـكم على الشباب في كل مناسبة أنكم من تلاميذ الشيخ ابن باز رحمه الله، وتذكرون كلامًا يـوهم أنكم من الأصـفياء عنـد الشــيخ ويعــرفكم معرفــة جيــدة وأنكم من أخص تلاميذه وأنجب طلابـه وأكـثر جلسـائه، ولـو كنت صـادقًا لأخبرت الشباب ماذا تلقيت من علوم ودرســت من كتب على الشــيخ، أم إنــك كنت تَفْـرُضُ [أي تتضـخم] وإنــك حضرتَ درسًا أو محاضرة أو خطبة أو مجلسًا للشــيخ، أو زرتـــه في بيتـــه العـــامر بمكـــة مثلـــك مثـــل كثـــير من المسلمين؟!، أخبر الشباب لو كنت صادقًا ما هي الكتب الـــتي درســـتها على الشـــيخ، ليس أدل على كـــذبك وتدليســك ممــا ظهــر من فســاد عقيــدتك الإرجائيــة، ومخالفة ما كـان عليـه أئمـة الـدعوة، واللجنـة الدائمـة، وهيئة كبار العلماء (التي تتمسح بها وتدعي أنــك تلقيت العلم منهم وأنهم شيوخك)، هل أنت تقول بقـول أئمـة الدعوة وشيوخ الإسـلام والصـحابة في مسـائل الإيمـان والكفـر والتوحيـد والشـرك؟، هـل تعلم أن أهـل السـنة يقولون أن الإيمان اعتقاد وقـول وعمـل، وأن الأعمـال ركن في مسمَّى الإيمان؟ وأن من الأعمال ما هـو كفـر أكبر مخرج من الملة يلحق بأصل الإيمان؟ ومن الأعمال مــا ليس بكفــر وهــو الــذي يلحــق بالإيمــان الــواجب والمستحب؟، هل تعلم أنـك خـالفت أهـل السـنة وأئمـة الدعوة في مسائل الإيمان والكفـر؟، فلا عجب أن نـرى

منكم التخبط والتناقض في المسائل المترتبة على فساد الإيمان عندكم، مثل ضلالتكم في مسائل الكفر وتقييده بالقلب والجحود والاستحلال، وفساد مذهبكم في مسائل الولاء والبراء، فبدعتم الإخوة الموحدين، وسميتموهم (خوارج)، وشهرتهم بهم، وحذرتم منهم وعاديتموهم، ووواليتم الطاغوت وأعوانه بل كنتم لهم أنصارًا، وأثبتم للطواغيت الإسلام [أي حكمتم بإسلامهم] وأنهم ولاة أمركم، وخلعتم عليهم أعظم الألقاب كفخامة الرئيس وولي الأمر المؤمن، ولا عجب من ضلالكم في مسألة كفر تارك الصلاة مع أنها مسألة قطعية في عصر الصحابة ومجمع عليها عندهم وكذلك التابعين، ومعلوم عند أهل السنة والجماعة أن إجماع الصحابة مقدم على إجماع غيرهم، وفهم الصحابة مقدم على فهم غيرهم، فالفساد عندكم أصله وأساسه هو الخلل في مفهوم الإيمان، وترتب عليه الضلال والانحراف في المسائل المبنية عليه مثل الكفر، والولاء والبراء، وتارك [جميع] أعمال الجوارح، فإن كنت صادقًا فأخبرنا من هم شيوخك حقًا، وإن ادعيت كذبًا وزورًا وبهتانًا وتدليسًا أنك من تلاميذ أَئِمَّةِ الدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] -كما تشيع وتلبس على الشباب- فأخبرنا أي كتب العقيدة تلقيتها عنهم، وأي شرح أتممته عليهم، وهل تعلم أيها الغوي المبين الأفَّاك الأثيم أن أصول دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب التي قامت عليها دعوته هي الدعوة إلى التوحيد، والتحذير من الشرك، وتكفير المشركين والبراءة منهم، وقتالهم مع القدرة، وهي هي دعوة رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم؛ لا نطيل الوقفة معك، لأنك أظهرت سفاهتك وقلة حكمتك، وعَرَّفْتَ نفسَك لمن خدعوا بك ولم يعرفوا حقيقتك [يعني أنه كشف نفسه للمخدوعين الذين لم يكونوا يعرفون حقيقته]، وإن الله قد يستر

العبـد ولكن من العبيـد من يـأبى إلا أن يفضـح نفسـه، وأنت تفتقر إلى العقل والحكمة وحسن التصـرف، وقـد ظهـر فسـادُ عقيـدتك وسـوءُ منهجـك ومخالفتُـك لأهـل السنة وما عليه أئمـةُ الـدعوةِ، ومُوافَقَتُـك للمرجئـة في مسـائلِ الإيمـانِ والكفـرِ والتوحيـدِ والشـركِ وأعمـالِ الجـوارحِ، ومتاجرتُـك بالـدعوة، ومناصـرتُك للطـواغيت، ومحاربتُك للمجاهـدين ولمـزُهم وعَيْبُهم، مـع أنَّ القائـدَ خطَّابا -رحمه اللـه- لا يختلـف عليـه أحـد، حـتى الأعـداء شـهدوا لـه، وهـذا يـدلك على إمامـة الرجـل وقيادتـه الحكيمة الراشدة وحسن إدارته، وهـذا يـدل على جهلـك وقلة علمـك وخبرتـك، وكأنـك تريـد أن تُعـرف وتتسـلق وتتسـول على الفضـائيات، وجـواز مـرورك إلى هـذه الحطام الفانية هو لمز المجاهـدين وعيبهم، وبـذلك قـد فتحت على نفسـك أبـواب شـر أقلهـا [أنـك] كشـفتَ حقيقتَك للشباب الذي دلست عليه بمعسـول الكلام عن الـدين والـدعوة -فصـدقك- والـذي يـوهم أنـك من أهـل السنة، وأنك موافق لأئمـة الـدعوة في مسـائل الإيمـان والأعمال، وأنك من طلابهم، إن لم يكن في ذلك إلا هذا [أي إن لم يكن في لمزك المجاهدِين وعيبِهم إلا كشـفُ حقيقتك] فهو خير كثير حصـل لمن كـان مخـدوعا فيـك وملتبس عليـه أمـرُك؛ لن نطيـل الوقفـة معـك، ولكن نـدعوك إلى التوبـة إلى اللـه من الوقـوع في عـرض المجاهدين والتعرض لهم بسوء، وخصوصًـا أن منهم من قد أفضى إلى ما قدم ومات في أرض الجهاد مُقبِلًا غير مـدبر، نرجـو لهم الشـهادة في سـبيل اللـه وأجرهـا، ونحسبهم ممن استجاب لنداء الله، وندعوك للتوبـة إلى اللـه وكـثرة الاسـتغفار ممـا وقعت فيـه من لمـز المجاهـدين وعيبهم وتخـذيلهم وتثـبيطهم وكشـف عوراتهم، وإن لم تفعل فاعلم أن الله سيفضحك ويهتك سـترك ويجعلـك عـبرة لكـل من يقـع في أعـراض

المجاهدين، فسـهام الليـل -واللـه- لا تخطئ، وخصوصًـا مع قومٍ ورجالٍ اللهُ يعلم أنهم باعوا نفوسهم وأموالهم وأعراضهم له سبحانه، خرجـوا من الـدنيا بكـل مـا فيهـا طواعيـــة واختيـــارًا لنصـــرة دين اللـــه، تركـــوا الأهـــل والأوطان والمال والأطيان رجاء ما عند الرحمن فتكفل الله بحفظهم والانتقـام ممن خـذلهم، فإيـاك أن تكـون عونًـا للطــواغيت عليهم، واعلم أنـــه لا ينبغي أن يغـــتر المرء بما عليه من طاعة فلا يدري بمـا يختم لـه، نسـأل الله الثبات على الحق وحسن الخاتمـة، فإيـاك وعـورات المجاهدين وخـذلانهم، وإن عجـزت عن قـول الحـق فلا تقل الباطل، وإلا فسيسخر الله من يدافع عنهم ويتتبـع عوراتـك -ومـا أكثَرَهـا- ويفضـحك في عقـر دارك، فتب إلى الله قبل فوات الأوان وأصلح ما أفسدته، فالـدنيا لا تسـاوي كـل ذلـك، ودعـك من هـذا المـنزلق الصـعب الخطير، وانشغل بنشر التوحيـد الخـالص، والتحـذير من الشـرك والمشـركين، والـبراءة منهم ومن معبـوداتهم وتكفيرهم، والـدعوة إلى قتـالهم مـع القـدرة والإعـداد عند العجز كما قال شيخ الإسلام ابن تيميـة رحمـه اللـه [في مجموع الفتاوى] {يجب الاسـتعداد للجهـاد بإعـداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجـز}، فقـوام الدين عند أهل السنة قرآنٌ يهدي وسيفٌ يقوِّم، أما أنت ومن هـو على شـاكلتك أسـقطتم الجهـاد من الـدين، وجعلتموه جهاد النفس والهـوى والشـيطان، وشـاركتم الطـواغيت في صـدهم عن فريضـة الجهـاد ومطـاردة المجاهدين، وكأن الجهـاد ليس من دين اللـه، وحصـرتم الـدين في الشـعائر التعبديـة فقـط، وجهلتم أن الـدين شامل كامل، ليس عقيدة فقط، ولا حاكميـة فقـط، ولا ولاء وبراء فقط، ولا نسك فقط، ولا فقه فقط، بل هـو عقيدة، وشريعة، ومنهاج حياة، فلا ينبغي أن نركـز على جـانب ونهمـل الجـوانب الأخـرى، فليس هـذا من منهج

أهـل السـنة، بـل الـدعوة والجهـاد متلازمـان لا ينفـك أحـدهما عن الآخـر، وهـذا مـا كـان عليـه رسـول اللـه وصحابته الكرام ومن تبعهم إلى يـوم الـدين، وهـذا هـو منهج السلف الـذي تنتمي إليـه بهتانًـا وزورًا، وأنتم من أبعـد النـاس عنه، فـالتزم منهج السـلف بحـق وصـدق وإخلاص تكن من أتبـاع الرسـل الـداعين إلى دعـوة الرسل، وتعلم ولا تتكلم فيما لا تحسن، وحقـق مسـائلَ الإيمان والكفر والتوحيد والشرك تحقيقًا علميًا، ودعـك من التهـويش والسـطحية والسـذاجة في الطـرح، والاستخفاف بعقول الشباب، تعلم حتى تتثبت ممـا أنت عليه، وراجع أئمة الـدعوة وهيئـة كبـار العلمـاء واللجنـة الدائمة فيما يشكل عليك حتى تكونَ سُـنِّيًّا حَقًـا سـلفيَّ العقيدةِ صدقًا وواقعًا عمليًا، وتب من الإرجـاء والـدعوة إليـه والتـبرؤ من مدرسـته المعاصـرة، فعـار عليـك أن تنتمي إلى السلفية والسلف الصالح وأنت تخالفهم في أصل الدين والإيمان، اللهم إلا أنك تفهم السـلفية على أنهـا جماعـة وحـزب محصـور في رجـال بعينهم وليس منهجًا يتبع وله أصوله؛ ونود أن نسأل الأخ يعقـوب ومن هو على شـاكلته مِن هـؤلاء المدلسـين دعـاةِ الانبطـاح، هل كل من خرج على الحـاكم الكـافر أو حـتى الفاسـق يُعـد من الخـوارج؟، هـل كُـلُّ مَن كفَّر الحـاكمَ المُبَـدِّلَ لشرع الله بقوانينَ وَضعِيَّةٍ أَلْزَمَ النـاسَ بالتحـاكم إليهـا، وعاقب كل من لم يتحاكم إليها، وحارب كـل من طـالب بتحكيم شـرع اللـه، هـل من كفـر هـذا الحـاكم وقـال بـالخروج عليـه وخلعـه، يعـد من أهـل التكفـير والغلـو والخـوارج؟، هـل كـل من كفـر تـارك الصـلاة يعـد من الخوارج أهلِ الغلو في التكفـير؟، هـل كـل من قـال إن مرتكب الشرك يسمى مشـركًا، ومـرتكب الكفـر يسـمى كافرًا، من أهـل الغلـو؟، هـل كـل من قـال إن الأعمـال ركن من الإيمـان ولا يصـح الإيمـان إلا بهـا يعـد من

الخوارج؟، هـل كـل من قـال إن تـارك أعمـال الجـوارح بالكليـة مـع القـدرة والتمكن وعـدم العجـز كـافر، من الخوارج؟، هل كل من قال إن الدعوة والجهاد متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، [هل] من قال ذلك ودعا إليه يُعد من أهل الغلو ومن الفئة الضـالة وغـوي مـبين كمـا تقول يا يعقوب؟، إن كنت سلفيًا حقًا ولست من أدعياء السلفية، وإن كنت سنيًا حقًا، أجب بوضـوح وكـل صـدق إن كنت تعلم ودَعَكَ مِنَ الروغانِ والجعجعةِ -التي حككت بهـا الآذَانَ- والكـذبِ والتـدليسِ، أجب إن كنت متحققـًا بالعلم الشرعي المتين، وإن لم تفعل، وأظنـك لا تفعـل لأنك مفلس، وبعيد كل البعد عند منهج السلف وتحقيـق المسـائل، ولا تعـرف إلا التهـويش والتهويـل والكلام السطحي الذي تسبب في هذه الغثائية وانتشار الالتزام الأجـوف عنـد الشـباب، إن لم تفعـل فكـف أذاك عن المسلمين وكف شرَّك عن المجاهدين، قـال الإمـام ابن رجب في (جـامع العلـوم والحكم) من كلام يَحْيَى [بْنَ مُعَـاذٍ] الـرَّازيَّ {لِيَكُنْ حَـظُّ الْمُـؤمِنِ مِنْـكَ ثَلَاثـةٌ، إنْ لَمْ تَنْفَعْـهُ فَلَا تَضُـرَّهُ، وَإِنْ لَمْ تُفْرِحْـهُ فَلَا تَغُمَّهُ، وَإِنْ لَمْ تَمْدَحْهُ فَلَا تَذُمَّهُ}، وإن عجزت عن قـول الحـق فلا تقـل الباطـل؛ وأنت أصـبت المسـلمين بالضـرر والغم والهم والـذم ووقوعـك في أعـراض المجاهـدين وفي من أجمعت الأمة عليه، في (خطّاب)، هـذا البطـل المجاهـد الـذي جاهـد الـروس في أفغانسـتان، ثم ذهب إلى الشيشـان، وفتح القلـوب بالتوحيـد والبلاد بالجهـاد، خطّابا! أيها النكرة السفيه المتـاجر بدينـه، خطّابـا! أنت تتجاهلُ خطّابًا! وتَقُولُ للشـبابِ {مِشْ مُمْكِن تكـون زَيّ خطّابٍ، هـو مِشْ اِسْـمُه (خطّاب) بَرْضُـو؟، أنت مِشْ هَتكـون (خطّاب) لِأَنَّ خطّاب اِتْعَمَـل ومـات}، يـا خَبِيثَ النَّفْسِ يـا حَقُـودَ القلبِ، خطّاب اِتْعَمَـل؟!، يـا سـفَيه يـا رقِيقَ الدِّينِ عدِيمَ الوَرَعِ أَلَمْ تَجِـدْ غـيرَ المجاهـدِين، هـل

تحسب أنَّ كُلَّ المسلمِين عُمَلاءُ خَوَنـةٌ متـاجِرين بـدِينِهم مِثلَك؟!، هذا يَدُلُّ على جَهْلِك حتى بـالواقع الـذي تعيش فيه، وتُرَدِّدُ كالأَبْلَهِ المَعْتُوهِ ما يَقولُه أسيادُك الطـواغيتُ مِن أن المجاهدِين عملاءُ وَضَعَتْهم المخـابراتُ الأَمْرِيكِيَّةُ، أَلَمْ تَقْـرَأْ مـا كَتَبَـه جـورج تيـنيت رئيسُ المخـابراتِ الأَمْرِيكِيَّةِ عنـدما يتكلم عنِ النبلاء المجاهِـدِين، قـال {أسامة [بن لادن]، لم يكن لنا يومًا ما اتصالٌ أو لقاءٌ أو حتى خَطٌّ مفتوحٌ معه، فهـو طـرازٌ فريـدٌ من المسـلمين النُّبَلاءِ}، اقرأ ما كتبه الأعداء عن المجاهدين واتـرك مـا يردده المرتدون، من الذي عمل خطّابا يا سفيه؟! أتظن أن خطّابا مِثلُك؟! وَدَّتِ الزانيةُ لو أن النساءَ كُلَّهن زَوَانٍ، مـا هـذا الحقـد الأسـود الـذي يَملأُ قَلْبَـك على رجـال اصـطفاهم اللـه واختـارهم؟!، خطّاب ومـا أدراك مـا خطّاب، واللهِ الذي لا إله إلا هو لَقُلَامةُ ظُفْـرٍ مِن خطّابٍ بمِلْءِ الـدنيا من أمثالـك، يـا لَيْتَنـا جميعًـا خَطّابٌ، خطّاب الـذي عنـدما يتكلم تفتح لكلامـه القلـوب ويـدخل إليهـا بدون استئذان، خطّاب الذي يذكرنا بالصـحابة وجهـادهم وسـمو أخلاقهم، خطّاب الـذي مـات في أرض الجهـاد؛ فكـف أذاك عن الموحـدين، كـف أذاك عنِ المجاهـدين الذين باعوا الدنيا واشتروا مـا عنـد اللـهِ، كُـفَّ أذاك عنِ الذِين باعوا نفوسَهم للـهِ، وأنت بِعتَ نفسَـك للطـاغوتِ وأنصـارِه والـدفاعِ عنهم، ابتغـاءَ رِضـاهم، وواللـه لن يرضوا عنك، كُفَّ أذاك عن رُموزِ الأُمَّة وفخرِها وشـرفِها ومَصْدَرِ عِزَّتِها، فَوَيلٌ لِمَن آذَى المسلمين، وَيلٌ لِمَن آذَى المسلمين، واسأَلْ بوتين [الرئيسَ الروسي] عن خطّاب إن لم تَعرِفْـه أنت، واسـأَلْ وَلِيَّ أمـرِك المُرتَـدَّ يَسـأَلُ بـوتين عن خطّاب، ومـا ضَـرَّ القائـدَ خطّابـا أن يتجاهلَـه السفهاءُ أمثالُك، يكفي أن الله يعرفه ورفـع ذكـره على كل لسـان بالثنـاء الحسـن إلا المنـافقين أمثالـك الـذين اسـتباحوا أعـراض المجاهـدين والموحـدين على الملأ،

وجبنـوا عن التلميح بمـا عليـه الكفـار المرتـدون وأهـل الفجور والمعاصي، وأصبح أهلُ الثغورِ والجهادِ لا حُرمـةَ لهم، وحسـبنا اللـه ونعم الوكيـل فهـو سـبحانه يُـدافع عنهم فهـو وليهم ونعم المـولى ونعم النصـير؛ فأهـلُ التوحيدِ والجهـادِ والـدعوةِ أهـلُ دِينٍ وعلى عِلمٍ وتربيـةٍ نبويةٍ، وفيهم كثير ممن يحفظ الكتبَ الستة، وليس كما تُفْهمـون وتشـيعون أنهم أهـل حماسـة وتهـور قليلـو العلم، بل هم أهل التوحيد والدعوة والجهـاد، وهم على الجـادة، وليس فيهم غـوي مـبين كمـا تـدعي وتكـذب عليهم، ولـولا أنـك شـهرت بهم على الملأ في أشـرطة مسجلة، ولولا الخوف من التلـبيس ونشـر هـذا الضـلال بين الشـباب، مـع يقيـني أن الشـباب اليـوم عنـده من الوعي والفهم الشيء الكثير ولله الحمـد، وكثـير منهم بان لهم حقيقتكم وسقط القناع، لولا كل ذلك ما كتبتُ الذي كتبتُ، ولكن حبي لدين الله والجهـاد والمجاهـدين ونصرة الموحدين جعلني أدافع عنهم وعن أهل الثغـور، وإن لم أكن منهم، وإن لم أعمـل عملهم، ولكن أسـال اللـه الـرحيم أن يحشـرني معهم، ويسـترني بسـتره الجميـل، ويرزقـني الشـهادة في سـبيله، وليس بيننـا وبينكم عداوة شخصية، ولا عرض من أعراض الدنيا، إنما هو الدفاع عن دين اللـه، كمـا قـال الإمـام ابن الجـوزي رحمه الله [في كتابه (تلبيس إبليس)] {واللـهُ يعلمُ أننـا لم نقصد ببيان غلط الغالط إلا تنزيـه الشـريعة والغـيرة عليها من الدخل، وما علينا من القائل والفاعـل، وإنمـا نـؤدي بـذلك أمانـة العلم، ومـا زال العلمـاء يـبين كـل [واحد] منهم غلط صـاحبه قصـدًا لبيـان الحـق لا إظهـار عيب الغالط، ولا اعتبار بقـول جاهـل يقـول (كيـف يُـرَدُّ على فلان الزاهد المتبرك به؟)، لأن الانقياد إنمـا يكـون إلى ما جاءت به الشريعة لا إلى الأشـخاص، وقـد يكـون الرجلُ مِنَ الأولياءِ وأهـلِ الجنـةِ ولـه غلطـاتٌ، فلا تَمْنَـعُ

مَنزِلَتُه بَيَانَ زَلَلِهِ}؛ فهذه وَقْفَةٌ سريعة مع كلماتِك عنِ القائد خطّاب والمجاهدِين، فراجع نفسك وتب إلى ربكَ قبل فوات الأوان، وعند الله تجتمع الخصوم، والعاقبة للمتقين الموحدين المجاهدين {فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ}، اللهم اجعلنا من أنصار دينك وسنة نبيك و[مِن] عبادك الموحدين المجاهدين، واحشرنا معهم يا كريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي- تحت عنوان (العذر بالجهل بين ضبط السلف واضطراب الخلف): الكثير ممن يتكلمون في هذه المسألة لا يفرقون بين حقيقة العذر، وهل هو في الاسم [أي في تسمية من وقع في الكفر كافرًا ومن وقع في الشرك مشركًا]، أو في العقوبة والمؤاخذة، وماذا يقصدون بالعذر [يعني ماذا يقصدون بالجهل الذي يُعذر صاحبُه]؟؛ إن من يجعل قضية العذر قضية واحدة (وهي العقوبة والمؤاخذة فقط)، فقد وقع في الاضطراب والتعارض والتناقض ولا بد، واستدل بإحداهما على الأخرى، فيجب أن نفرق بين الاسم والعقوبة، فكل من وقع في الكفر يسمى كافرًا، وكل من وقع في الشرك الأكبر يسمى مشركًا، ابْتِدَاءً بمجرد وقوعه في الفعل المكفر، أما عقوبته من عدمها فهذه مسألة أخرى غير الأولى، فكلُّ مَن قامَ به الكُفْرُ الأكبَرُ يُسَمَّى كافِرًا، وهذا هو الاسم الذي سماه الله به وليس له اسمًا غيره، ويستحيل أن يكون الرجل مشركًا الشرك الأكبر ويسمى مسلمًا، فليس هناك مسلم مشركٌ الشركَ الأكبرَ، وهذا هو الاسم الذي سماه الله للمشرك في القرآن وليس له اسمًا غير هذا الاسم؛ فقبل أن نتكلم في مسألة العذر لا بد وأن نفرق بين الاسم والعقوبة، فيسمى مشركًا بمجرد وقوعه في الشرك، أما عقوبته من عدمها فهي التي يتكلم فيها

طلبة العلم والدعاة باسم العذر بالجهل، والعذر بالجهل لا يكون في الاسم، فكما أن من زنى يسمى زانٍ، ومن سرق يسمى سارقًا، ومن شرب الخمر يسمى شاربَ خمر، ومن قتل يسمى قاتلًا، فكذلك من أشرك يسمى مشركًا، ومن وقع في الكفر الأكبر يسمى كافرًا، وممكن يعاقب أو لا يعاقب، وهذا متوقف على تحقيق الشروط وانتفاء الموانع، فإذا ثبت في حقه التهمة وتوفرت أدِلَّةُ الثُّبوتِ الشَّرعِيَّةُ مِنَ الإقرارِ [أيِ الاعتِرافِ] والبَيِّنةِ [أيْ شَهَادَةِ الشُّهُودِ] يُقامُ عليه الحُدودُ ويعاقب كما يقرره القاضي حسب الشرع، وإن لم تتوفر في حقه أدلة الثبوت الشرعية [أيْ مِن اِعتِرافٍ أو شَهَادَةِ شَاهِدَيْ عَدْلٍ] فلا يعاقب، لَكِنَّ الاسمَ لازِمٌ له مع تَلَبُّسِه بِالفِعْلِ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: أمَّا مسألة العقوبة من عدمها فتتوقف على أمور، منها؛ (أ)ما هو المقصودُ بالجهلِ الذي يُعذَرُ صاحِبُه أو لا يُعذَرُ؟؛ (ب)المَنَاطُ الذي يَتَنَزَّلُ عليه الحُكْمُ هل هو مُتَحَقِّقٌ أمْ لا؟ يعيش بين المسلمين أم لا؟ المسألة الواقع فيها هل هي مِنَ المسائل الخَفِيَّةِ أمْ مِنَ المَسائلِ الظاهِرةِ الجَلِيَّةِ؟ هل هو غير متمكن مِنَ العِلْمِ ورَفعِ الجَهلِ، أمْ [هو] مُعرِضٌ مُفَرِّطٌ مُقَصِّرٌ؟ [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (التنبيهات على ما في الإشاراتِ والدلائل من الأغلوطات): ضابِطُ قِيامِ الحُجَّةِ على المُكَلَّفِ هو تَمَكُّنُه مِنَ العِلْمِ لا حَقِيقةُ بُلوغِ العِلْمِ، وجَمِيعُ النُّصوصِ الدَّالةِ على الأحوالِ التي يُعذَرُ فيها بِالجَهلِ والتي لا يُعذَرُ فيها، كُلُّ هذه يَجمَعُها ضابِطٌ واحِدٌ، وهو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ أو عَدَمُه، لَكِنَّه [أيْ لَكِنَّ هذا الضابِطَ] لَمَّا كانَ في الغالِبِ غَيرَ مُنضَبِطٍ أو خَفِيًّا بِالنِّسبةِ لِلأعيانِ [أيْ بِالنِّسبةِ لِمَعرِفةِ تَحَقُّقِه في الأعيانِ] أناطَ الفُقَهاءُ الحُكمَ بِمَناطاتٍ ظاهِرةٍ مُنضَبِطةٍ في الأغلَبِ مِثْلِ {قِدَمُ الإسلامِ في دارِ إسلامٍ في

المَسائلِ الظاهِرةِ مَظنَّةٌ لِقِيامِ الحُجَّةِ وتَحَقُّقِ المَنـاطِ}، ولِهذا يَقولُ العُلَماءُ {إنَّه لا عُذرَ بِالجَهلِ لِلمُقِيمِ في دارِ الإسـلامِ لِأنَّهـا مَظنَّةٌ لِانتِشـارِ العِلْمِ وأنَّ المُكَلَّفَ يَتَمَكَّنُ مِن عِلْمِ مـا يَجِبُ عليـه فيهـا}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصومالي-: حَداثةُ الإسلامِ أو عَـدَمُ مُخالَطـةِ المُسـلِمِين (مِثْلُ مَن نَشَأَ في بادِيَةٍ بَعِيدةٍ أو في شاهِقِ جَبَلٍ أو في دارِ كُفـرٍ) مَظنَّةٌ لِعَـدَمِ قِيـامِ الحُجَّةِ وتَحَقُّقِ المَنـاطِ في المَسائلِ الظاهِرةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصـومالي-: إنَّ مِن أُصولِ الشَّرِيعةِ الإسلامِيَّةِ أنَّ الحِكمةَ إذا كانَتْ خَفِيَّةً أو مُنتَشِـرةً [أيْ غَـيرَ مُنضَـبِطةٍ] يُنـاطُ الحُكْمُ بِالوَصـفِ الظـاهِرِ المُنضَـبِطِ، والضـابِطُ الـذي يَحكُمُ كُـلَّ الصُّـوَرِ [المُتَعَلِّقـةِ بِقِيـامِ الحُجَّةِ على المُكَلَّفِ] هـو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ أو عَدَمُـه... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: المَسـائلُ الخَفِيَّةُ الـتي يَخفَى عِلْمُهـا على كَثِـيرٍ مِنَ المُسلِمِين لا يَكفُرُ فيها إلَّا المُعانِدُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: وقد تَختَلِفُ أنظـارُ البـاحِثِين في تَقيِيمِ بَلَـدٍ أو طائفةٍ بِالنِّسبةِ لِهـذا المَنـاطِ [وهـو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ أو عَدَمُه]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: ومِمَّا يَنبَغِي التَّنبِيهُ عليـه أنَّ هـذا المَنـاطَ إذا تَحَقَّقَ [يَعنِي (إذا تَحَقَّقَ التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ)] لا يَتَأثَّرُ بِحُكمِ الدارِ كُفـرًا أو إسـلامًا، لِأنَّ مَنـاطَ الحُكمِ على الـدَّارِ راجِـعٌ عنـد الجَمهـورِ إلى الأحكامِ المُطَبَّقـةِ فيهـا والمُنَفِّذِ لها، بينمـا يَعـودُ مَنـاطُ العُـذرِ بِالجَهـلِ وعَـدَمِ العُـذرِ إلى التَّمَكُّنِ مِنَ العِلْمِ أو العَجزِ عنه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصـومالي-: لا بُـدَّ عنـد وَصـفِ دارِ الإسـلامِ مِن أنْ يَكـونَ نِظـامُ الحُكمِ فيهـا إسلامِيًّا [وَ]أنْ تَكونَ سُلطةُ الحُكمِ فيها لِلْمُسلِمِين، فَإذا كانَتِ السُّلطةُ والأحكامُ المُطَبَّقةُ لِلكُفَّارِ كانَتِ الـدَّارُ دارَ كُفـرٍ، وإنْ كـانَ حُكمُ المُسـلِمِين هـو النَّافِـذَ كـانَتْ دارَ إسـلامٍ، ولا عِـبرةَ بِكَـثرةِ المُسـلِمِين ولا المُشـرِكِين في الدَّارِ لِأنَّ الحُكمَ [أيْ على الـدَّارِ] تَبَـعٌ لِلحـاكِمِ والأحكـامِ

النافِـذةِ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الصـومالي-: إنَّ ظُهـورَ الكُفرِ في دارِ الإسلامِ بِجِـوارٍ [أَيْ إلَّا بِذِمَّةٍ وأمـانٍ. قالَـه حسين بن عبدالله العَمْري في كِتابِه (الإمـام الشـوكاني رائـد عصـره). وقـالَ الشـيخُ صِـدِّيق حَسَـن خَـان (ت 1307هـ) في (العـبرة ممـا جـاء في الغـزو والشـهادة والهجرة): كإظهارِ اليَهـودِ والنَّصـارَى دِينَهم في أمصـارِ المُسلِمِين. انتهى] لا يُغَيِّرُ مِن حُكمِ الدَّارِ شَـيئًا، كَمـا أنَّ ظُهورَ شعائرِ الإسلامِ في دارٍ بِيَدِ الكُفـرِ بِجِـوارٍ منهم أو لِعَدَمِ تَعَصُّبٍ (كَما هو الحالُ الآنَ في كَثِـيرٍ مِنَ البُلـدانِ) لا يُغَيِّرُ مِن حُكمِ الدَّارِ أيضًا. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: الجَهـلُ ليس عُـذرًا بـإطلاقٍ وليس مانعا من التكفير بإطلاقٍ، فالجهل الـذي يمكن للمكلـف رفعـه لا يُعـد عـذرًا ولا مانعًـا من تكفـير المعين، ليس هناك عذرٌ بإطلاقٍ أو عـدمُ عـذرٍ بـإطلاقٍ، فيعـذر المعين إذا كـان في مكـان عـاجز عن العلم والتعلم (في باديـة بعيدة)، أو حـديثَ عهـد بإسـلام، ويعـذر كـذلك إذا كـانت المسألة التي وقع فيهـا من المسـائل الخفيـة (كالقـدر وخلق القرآن)، وكذلك يعـذر إذا وصـل حالـه إلى العجـز المطلق، لأن العجـز المطلـق مـانع من موانـع التكفـير، وكل مانع من موانع التكفير لا يتـوفر فيـه صـفة العجـز المطلق فليس بمانع ولا يعتد بـه [قـالَ الشـيخُ عبدُاللـه الغليفي في كِتابِـه (البيـانُ والإشـهارُ): وبهـذا يُعلم أن الجهل لا يعتـبر مانعًا من موانـع التكفـير إذا كـان يمكن دفعـه ورفـع هـذا الجهل، وكـذلك أي مـانع من موانـع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق لا يعتبر مانعًـا ولا يعتد به، والجهل الذي يعتبر مانعًا هـو الـذي لا يمكن دفعـه ولا رفعـه مـع بـذل الجهـد في ذلك، وفي هـذا رد على من يقولـون أن {الجهـل مـانع في كـل حـال، مـع التمكن والعجز سـواء}، وهـذا باطـل بالشـرع وبالعقـل والفطرة كمـا سـبق. انتهى. وقـالَ الشـيخُ أبـو سـلمان

الصومالي في (مصلحة التأليف وخشية التنفير، في الميزان، بِتَقدِيمِ الشَّيخِ أبي محمد المقدسي): والأصلُ في كُلِّ ما صَدَرَ عنِ المُكَلَّفِين، قَولًا أو فِعلًا، الحَمْلُ على الاختِيارِ والعِلْمِ حتى يَثبُتَ العَكْسُ بِدَلِيلِه. انتهى]، وإلا ستصبح دعوة عريضة يدعيها كل كافر مشرك وكل فاجر ملحد، فلا بد من هذا الضابط الجامع المانع للموانع كما ضبطه الشارع، فهذه هي الحالات التي يعذر فيها سَوَاءً في أصول الدين أو فروعه، والعذر المقصود هنا هو العذر في العقوبة والمؤاخذة وليس في المُسَمَّى كما سَبَقَ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الغليفي-: والحالات التي لا يعذر فيها بالجهل مع التفصيل السابق في أن العذر في العقوبة؛ (أ)فلا يعذر إذا كان يعيش في بلاد المسلمين وبين المسلمين؛ (ب)[ولا يعذر إذا كانت] المسألة التي وقع فيها من المسائل الجلية الظاهرة، كالتوحيد، والشرك وصرف العبادة التي هي حق لله لغير الله، مثل الطواف والذبح والنذر والدعاء والاستغاثة بغير الله؛ (ت)ولا يعذر كذلك إذا كان متمكنًا مِنَ العلم قادرا عليه لكنه قَصَّرَ وفَرَّطَ وأعرَضَ عنِ العِلْمِ والتَّعَلُّمِ مع تَمَكُّنِه وقدرتِه وعدمِ عَجزِه، فهذا مُعرِضٌ والمُعرِضُ عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به كافر، والإعراض ناقض من نواقض الإسلام... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الغليفي-: والحجة أنواع، منها حجة البلاغ (وهي الحجة الرسالية)، وهي تقوم بمجرد البلوغ والسماع بالرسول صلى الله عليه وسلم، وهذه قامت ببعثه صلى الله عليه وسلم وبالقرآن، والحجة الحدية (التي هي الاستتابة) فلا يقتل حتى يستتاب، واختلفوا في وجوبها واستحبابها [أي أن العلماء اختلفوا في الاستتابة بين الوجوب والاستحباب]، وهذه [أي الاستتابة] لقتله وعقوبته، لكن يسمى مشركًا وكافرًا قبل قتله وإقامة الحد عليه، يسمى كافرًا بما وقع فيه

من شــرك وكفــر، وبــذلك أَفْتَتِ اللَّجنــةُ الدائمــةُ وكِبــارُ العلماءِ وشيوخُ الإسلامِ، وقد ذكرنا أقــوالهم بالتفصــيل في ثبوت الاسم قبل البلوغ وبعده [أي قبل قيام الحجة الرسالية وبعدها]، والجهل المعتبر الذي يعذر صاحبه هو الذي لا يمكن للمكلف دفعه ويعجز عن رفعه، أما الجهل الذي يمكن دفعه وصاحبه غير عاجز عن رفع الجهل عنه لكنه مُعرض، فهذا لا يعذر، فليس الجهـل عـذرًا بـإطلاق [قلتُ: وبذلك يتضـح الفـرقُ بين (جهـل العجـز) و(جهـل الإعراض)، كما يتضح أن (العذر بجهـل العجـز) لا يُقصـد به العُذْرُ في تسمية المشرك مشركا، بل يُقصد به العُذْرُ في العقوبة]، وإلا سيهدم الدين وتُعطل الحدود وتنتهك المحرمات... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: كـل من قـام به الشرك يسمى مشركًا، وكل من قام به الكفر يسمى كــافرًا، فــإطلاق الاســم عليــه [يكــون] بمجــرد تلبســه بالشرك أو الكفر، فالعذر ليس في إطلاق الاســم عليه، ولكن العذر في [مسألة] عقوبتــه ورفــع المؤاخــذة عنــه [فإذا كان غير معـذور عُــوقِبَ، وإذا كـان معـذورا رُفِعَتْ عنه المؤاخذة]، فتسمية الأشياء بغير أسمائها الحقيقية يترتب عليه مفاسد عظيمــة، إذ هــو في الحقيقــة تغيــير لأحكام الله تبارك وتعـالى، ففِعْـلٌ سـماه اللـهُ شـركًا لا يجوز لمخلوق أن يسميه باسم غير الذي سماه الله به... ثم قــــالَ -أيِ الشــــيخُ الغليفي-: فليس مَعنَى العُــــذرِ بالجهلِ نَفْيَ الاِسمِ، بَــلِ العُــذرُ المقصــودُ هــو في نَفْيُ العقوبةِ لِمَن لم تَقُمْ عليــه الحجَّةُ الرِّســالِيَّةُ... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الغليفي-: فَكَمــا أنَّنــا نُطلِــقُ اِســمَ (المُســلِم) علَى كُلِّ مَن أتَى بشعائر الإسلام وظَهَرَتْ عليه دلالاتُــه، فكــذلك كــلُّ مَن تَلَبَّسَ بالشــركِ وظَهَــرَتْ عليــه دلالاتُــه يُســمَّى مُشــرِكًا... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الغليفي-: إن كلامنا ليس في أهل الأعذار ممن وصل بهم الحــال إلى العجز المطلق [قالَ الشــيخُ عبدُاللــه الغليفي في كِتابِــه

(العـذر بالجهـل، أسـماء وأحكـام): كـل مـانع من موانـع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق فليس بمــانع، ولا يعتد به، فالجهل الذي يسـتطيع المكلـف دفعـه ليس بمانع ولا يعتبر عذرا شرعيا، بل هو إعراض مـع القـدرة والتمكن مــــع كونـــه يعيش بين المســــلمين وفى بلاد المســــلمين]، ولكن الحـــــديث عن المتمكن من العلم القادر عليه، الذي يعيش بين المسلمين ومثله لا يجهل، فهنــاك فــرق بين جاهــل بــالحق ولكنــه يبحث عنــه ويستفرغ وسـعه في الوصـول إليـه، ولكنـه يعجـز عنـه، ومع عجزه لا يباشر الشرك ولا يقع فيه ويجتنبـه، كزَيْـدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، وقُسِّ بْنِ سَاعِدَةَ، ووَرَقَةَ بْنِ نَوْفَـلٍ، فَهؤلاء شَهِدَ لَهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليـه وسـلم أنَّهم مِن أهلِ النَّجاةِ يَومِ القِيامةِ، وتأملوا أيها الأحبـاب، هـذا في زمن اندثار التوحيد وعدم وجود آثار الرسـالات إلا بقايـا قليلـة من ملـة إبـراهيم، وأهـل التوحيـد قلـة لا يتجـاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وقطع اللـه بهم العـذر على غيرهم ممن عاصـروهم وعاشـوا معهم، فسُـمُّوا هـؤلاء موحدين، وهؤلاء مشركين، ولم يعذر اللـه من وقـع في الشرك منهم؛ وأما أن يقـال أن بعض النـاس قـد يطلب الحق فيعجز عنـه ويقـع في الشـرك، فهـذا محـال على الله، ولا وجـود لـه في الحقيقة، لأنـه مصـادم لنصـوص الشريعة التي تنص على أن من صدق اللـه صـدقه اللـه، ومن أراد الهدى يَسَّرَ اللهُ له الهدى، وأن كُلًّا مُيَسَّـرٌ لِمـا خُلق له، وأن العبد لا بد أن يعمل إمـا للجنـة وإمـا للنـار في حياته... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الغليفي-: قضـية العـذر بالجهل أصبحت علامة تعرف من خلالهـا حقيقـة النـاس وأين هم من جــادة الصــواب، فمن وجدتــه يعــذر على الإطلاق من غـير ضـوابط ولا اسـتثناء، ويجعـل الجهـل دائمًـا مانعًـا من موانـع تكفـير المعين، ويشـترط دائمًـا قيام الحجة على العاجز وغير العاجز، فاعلم أنـه مـرجئ

وقـد جنح إلى التفريـط والجفـاء... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: ولـو اعتبرنـا الجهـل عـذرًا بـإطلاق في حـق المعين فلا نكفـر إلا المعانـد، فهـذا باطـل وفيـه رد للقـرآن والسـنة وإجمـاع الصـحابة، ولكن الإشـكال في عـدم التفريـق بين أنـواع الحجـة [هـل هي حكميـة أو رسالية أو حدية]، و[عدم التفريـق] بَيْنَ البُلـوغِ والفَهمِ، فاشـتِراطُ فَهْمِ الحُجَّةِ دائمًـا مِن أقـوالِ المُرجِئـةِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الغليفي-: حُجَّةُ اللـهِ قائمـةٌ على الخَلـقِ ببلوغ القرآن والسماع بالرسول صلى الله عليه وسـلم، وكل من وقع في الكفـر يُسَـمَّى كـافرًا، وكـل من وقـع في الشـرك يسـمى مشـركًا، هـذا من جهـة التسـمية وإجراء الأحكام عليه في الدنيا، أما العذاب والمؤاخذة لا يكونان إلا بعد إرسال الرسـل وإنـزال الكتب، ولا عـذاب قبـل ذلـك، وهـذا هـو الـذي تؤيـده النصـوص، وهـذا من رحمـة اللـه تعـالى بـالخلق، فَمَـعَ شـركِهم وكفـرِهم ونقضِـهم ميثـاق الفطـرة واسـتحقاقهم العـذاب، لم يعذبهم، ولكن أرسل إليهم الرسـل وأنـزل الكتب، فمن كفر بعد إقامة الحجة الرسالية عليـه ووقـع في الشـرك الأكبر ولم يكن من أهل الأعذار، فلا عُذْرَ له... ثم قال -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: إنَّ أنصـارَ اللـه هُمُ الـذِين حققـوا العبوديـة للـه رب العـالمين، هُمُ الـذِين حققـوا التوحيـد واقعًا عمليًا في كل حياتهم حتى اختلط التوحيد بـاللحم وسـرى في الـدماء فاختلـط بـالعظم، فكـان شـعارُهم ومنهاجُ حياتهم التوحيـدَ الخـالص في العبـادة والسـلوك والمعاملات، هم الذين تمسكوا بدين ربهم ورفعوا رايـة التوحيد والسنة والدعوة والجهاد، هم أهل القرآن الذين اتخذوه هاديًا وقائدًا وإمامًا لهم في كل مجالات الحيـاة، واقعًا عمليًا وسلوكًا في المعاملات والأخلاق، هُمُ الذِين جردوا التوحيد وأخرجوه من التوحيد النظري في الكتب والمعاهد والمـدارس الـذي لا يثمـر ولا يـرتقي بصـاحبه

إلى درجات العبودية الحقة لله رب العالمين، هُمُ الـذِين رفعوا راية التوحيد الخالص، وعملوا تحت رايتها، ودعوا الناس إليها، وحذروا من الشرك والمشركين، وأظهروا تكفير المشركين والبراءة منهم وعداواتهم وبغضهم، وحرضوا على قتالهم (مع القدرة)، والإعداد عند العجز؛ أنصار الله هم الذين حافظوا على الصلاة وقراءة القرآن وتعلمه وتعليمه، هُمُ الذِين استجابوا لله وللرسول وأظهروا الهدي الظاهر وشعائر الإسلام، من لحية ونقاب، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر، بالحكمة والموعظة الحسنة، من أجل كل ذلك حاربهم الطواغيت وأنصار الطواغيت، حاربوهم من أجل دينهم وتمسكهم به والدعوة إليه؛ ربما يقول قائلٌ ساذِجٌ مُلَبَّسٌ عليه غافلٌ عن حقائق الأمور تابع لدعاة الإرجاء والإرجاف والتخذيل والانبطاح {لماذا هؤلاء يُحَارَبُون وغيرهم ممن هم مثلهم ويشاركونهم في الهدى الظاهر لا يقترب منهم الطاغوتُ، وإن حصل استدعاء لبعضهم فما هي إلا ساعات ويتصل بهم بعض الدعاة أصحاب المنابر ويخرج سالمًا؟، لماذا هؤلاء بالذات الذين يعتقلون ويعذبون؟، لا بد أن عندهم الخلل والخطأ ويُتوقع منهم الخطرُ، وإلَّا فكثيرٌ من أهل اللحى لم يُصِبْهم شيءٌ من الطاغوت ولم يُمنعوا من المنابر الدعوية، ما هو السبب وأين الخلل؟}، نقول لهذا القائل، صدقت في ملاحظاتك، ولو تأملت وسألت لوجدت أن الكلَّ يُضَيَّقُ عليه والكلَّ محارَبٌ من أجل دِينه، ولو تحريت الدقة والإنصاف لوجدت أن مِن هؤلاء [مِنَ المنتمِين إلى دعاة الإرجاء والإرجاف] من عُذِّب واعتقل من أجل أنه يصلي الفجر في جماعة، أو حضر حلقة لتحفيظ القرآن، أو مارس الرياضة بعد الفجر مع أنها مباحة ومسموح بها للفجرة والفسقة، ومنهم من عُذب من أجل كلمة ألقاها في المسجد، ومنهم من

عذب لحضوره درسًا أو خطبة للشيخ الفُلَانِيِّ، ومنهم من عُذب لوجود كتب إسلامية في بيته، ومنهم من عُذب لمجرد معرفته بالشيخ الفُلَانِيِّ، بل منهم من عذب واعتقل لأجل مشاهدته لمآسي المسلمين وجراحاتهم في كل بقاع الأرض، مع أن هذا متاح ويعرض في الفضائيات الرسمية والغير رسمية، لكن هي الحرب على الإسلام والمسلمين باسم الإرهاب والتطرف والغلو، والكل سيأتي عليه الدور، لن يستثني الطاغوت أحدًا موحدًا مهما كانت توجهاته، فلن يسمح الطاغوت لمن يعمل للإسلام أن يستمر في الدعوة، لكن الطاغوت عنده ترتيب أولويات، الأخطر فالأخطر، ولن يترك أحدًا، فمن كان من هؤلاء الشباب ينتمي إلى دعاة الإرجاء والإرجاف -ويتحققون من ذلك- يخرج دون اعتقال، بعد أن يصيبه من الأذى والخوف والعذاب ما الله به عليم، مع التشديد على الداعية والتهديد بمنعه من الظهور في الفضائيات إن لم ينشطْ في التعاون معهم والتحذير من أهل السنة والجماعة (أهل الدعوة والتوحيد والجهاد)، وينشطْ في نشر الشائعات عنهم وتحذير الشباب منهم ومن طريقهم ورميهم بكل النقائص والمعايب وأنهم خوارج وأهل غلو يكفرون المسلمين إلى غير ذلك من الجهالات والسفاهات التي يعرفها صغار طلبة التوحيد، بل هو جهل قبيح بمذهب أهل السنة والجماعة، فهؤلاء رضي عنهم الطاغوت وترك لهم المنابر، لمعرفة الطاغوت بانحراف دعوتهم عن الحق وزيغها عن منهج الأنبياء، فاطمأن لها بعض الوقت، لأنه عرف حقيقتها وأنها دعوة غير مثمرة لا تؤثر في الناس، دعوة بعيدة كل البعد عن دعوة الأنبياء، وإن رفع دُعاتُها راية (السلفية) و(أنصار السنة)، فالواقع خير شاهد على هؤلاء، فتَحَقَّقَ الطاغوتُ أنه لا خطر عليه ولا على ملكه وعرشه من هؤلاء [أي دعاة

الإرجـاء والإرجـاف]، لأن هـؤلاء لا يـدعون إلى مـا دعت إليه الأنبياء من التوحيد الخالص، والتحـذير من الشـرك، والبراءة من المشركين وتكفيرهم وعداوتهم، وقتـالهم (مع القدرة)؛ لَكِنَّ الخوفَ كلَّ الخـوفِ مِن هـؤلاء الـذين ساروا على طريق الأنبياء في الدعوة، ولم يحيدوا عنـه، ولم يقلقهم وجـود المعاصـي والانحرافـات الأخلاقيـة والسياسـية والاجتماعيـة في المجتمـع، ولكنَّ هَمَّهُمُ الوحيدَ هـو السـيرُ على طريـق محمـد صـلى اللـه عليـه وسلم في الـدعوة إلى التوحيـد الخـالص بشـموليته، لم يلتفتـوا إلى غـير التوحيـد من الانحرافـات، لمـاذا؟ لأن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم لم يلتفت إلى غـيره مـع وجـود الانحرافـات والفسـاد -في كـل منـاحي الحيـاة الاجتماعية- والربـا والفاحشـة والـزِّنَى وبيـوت الـدعارة وقُطَّاعِ الطُّرُقِ، وهذا قليل من كثير، والـذي يطلـع على أحوال العرب قبل الإسلام يعرف ذلك وأكـثر منـه، ومـع كل ذلك لم يلتفت رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم إلى هذه الإصـلاحات أَوَّلًا، ولم يَقُـلْ {نـدعو النـاس إلى مكارم الأخلاق والرقائق والمواعـظ حـتى تـرق قلـوبهم وتبكي عيونهم من خشيةِ الله} -حاشاه صلى الله عليـه وسلم أن يفعل ذلك- كما يفعله دُعاة الإرجاء والإرجـاف والتخذيل في زماننا!، وكيف يفعل ذلك وقـد أمـره اللـه بعبادة الله وحده لا شريك له والكفر بالطـاغوت، وليس له وحده بل لكل الرسـل - صـلوات ربي وسلامه عليهم أجمعين- فقال سبحانه {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُـولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}، وقـال تعـالى ذكـره {فَمَن يَكْفُـرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُـؤْمِن بِاللَّهِ فَقَـدِ اسْتَمْسَـكَ بِـالْعُرْوَةِ الْـوُثْقَى لَا انفِصَـامَ لَهَـا}، وقـال تعـالى {وَمَـا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُـدُونِ}، وقـال سـبحانه {وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الـرَّحْمَنِ آلِهَـةً يُعْبَـدُونَ}، وقـال {فَـاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَـهَ إِلَّا

اللَّهُ}، فَلا بُدَّ أَوَّلًا أن يعرفهم بحقيقة هذا الرب العظيم، ولا بُدَّ أَوَّلًا أن يربطَ قلوبَ العباد بالله سبحانه، ولذلك ظَلَّ ثلاثة عشر عامًا يدعوا إلى كلمة (لا إله إلا الله)، هذه الكلمة العظيمة الشريفة الغالية التي ما فهمها دعاة الإرجاء والإرجاف والانبطاح، ولم يعرفوا مقتضيات هذه الكلمة ولوازمها [قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب في (فتح المجيد): قوله [أي قول الشيخ محمد بن عبدالوهاب في كتابه (التوحيد)] {من شهد أن لا إله إلا الله} أي مَن تكلم بها عارفًا لمعناها، عاملًا بمُقتضاها باطنًا وظاهرًا، فلا بدَّ في الشَّهادتين من العلمِ واليقين والعمل بمدلولها، كما قال الله تعالى {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، وقوله {إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}، أما النطق بها من غير معرفةٍ لمعناها، ولا يقينٍ، ولا عَمَلٍ بما تقتضيه من البراءة من الشِّرك وإخلاص القول والعمل (قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح)، فغير نافعٍ بالإجماع. انتهى. وقال الشيخ محمود العشري في مقالة له على هذا الرابط: والمقصود بشروط (لا إله إلا الله) تلك الشروط التي لا تَنفع قائلها إلَّا باجتماعها فيه، وهي أيضًا اللوازم الضروريَّة التي ورَدت في الكتاب والسُّنة، كعلامة مميزة تدلُّ على صدقِ مَن نطَق بشهادة التوحيد وصحة إسلامه... ثم قال -أي الشيخ العشري-: فالقصْد أنَّ صحة الشهادة من قائلها، لا بدَّ من الإتيان فيها بلوازمها، وهذا أمرٌ واضح في الكتاب والسُّنة، لكن ينبغي أن يُعلمَ أنَّ المقصودَ بهذه الشروط صِحَّتُها عند الله -عزَّ وجلَّ- حتى يَنتفع بها قائلها في الآخرة، فأغلبُها من أعمال الباطن. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو محمد المقدسي في (الرِّسالة الثلاثِينِيَّة): فشروط (لا إله إلا الله) ونواقض الإسلام التي يعددها العلماء في كتبهم، منها ما هو متعلق بالإيمان الحقيقي، وهي

الشـروط والنـواقض المغيبـة الـتي لا يعلمهـا إلا اللـه، كالإخلاص أو مـا يناقضـه من الشـرك البـاطن، والصدق وما يناقضه من التكذيب القلـبي، واليقين ومـا يناقضـه من الشك، ونحو ذلك من الأمور المغيبـة الـتي لا يطلـع عليها إلا الله، لا يصح ولا يصلح التكفـير بهـا في أحكـام الدنيا، لأنها أسباب غير ظاهرة ولا منضبطة، وإنما ينظر في أحكـام الـدنيا إلى مـا ظهـر من تلـك الشـروط أو النواقض، فيثبت الإسلام الحكمي [وهو الإيمان الظـاهر لا الباطن] ويعامل الإنسان معاملـة المسـلمين فَيُعصَـمُ دمُه ومالُه إنْ أتَى بشروط الإسلام الحُكمِيِّ ويُوكَل أمـرُ سَرِيرَتِه إلى اللـهِ. انتهى باختصـار]، كيـف يفعـلُ هـؤلاء ذلك ويحيدوا عن منهج الأنبياء في الدعوة، كيف يقولـوا ذلك والشرك منتشر في الأمة، والجهـل باللـه وبعبادتـه واقع بين الناس؟، كيف يزرعون شـجرة لا ثمـار لهـا ولا ظل ينتفع به، والواقع خـير شـاهد على هـذه الغثائيـة؟، فانشغلوا بالتصفية والتخلية والتربيـة والتحليـة، كلمـات فضفاضـة وشـعارات براقـة نتج عنهـا الـتزام أجـوف لا ثمرة لـه، مـا هكـذا دعـوة الأنبيـاء، بـل جعلوهـا صـريحة واضحة، دعوة إلى التوحيـد والعقيـدة، لا لبس فيهـا ولا مداهنـة، دعـوة بحـق تزلـزل عـروش الطـواغيت وتهـدد سلطانهم وتزيل وتنهي طغيـانهم، دعـوة مباركـة فيهـا الخيرُ كُلُّ الخيرِ، لأن ثمارها طيبة نافعة، شـجرة مباركـة أصلها ثابت وفروعهـا في كـل مكـان، تـؤتي أكلهـا كـل حين بإذن ربها، دعوة تنقل مَن فَهِمَها والتزمَ بهـا نقلـةً كُلِّيَّةً مِنَ الشـــر والظلم والشـــركِ والكفـــر إلى الخـــير والعـدل والتوحيـد والإيمـان، دعـوة مباركـة تسـري في العروق فتختلط بالدماء واللحم والعظام، فيعيش المـرء بها موحدًا، مُرْضِيًا لربـه، ناصـرًا لدينـه، مُطَبِّقًـا للتوحيـد في كل حياته، هكـذا دعـوة الأنبيـاء الـتي لم يـرض بهـا الطـواغيتُ، ولم يقبلوهـا من دعـاة التوحيـد الخـالص -

التوحيد العملي الذي يحكم حياة المسلم ويحرص [أي المسلمُ] على العمل به مع الجميع- وقبلوها ممن انحرف عن منهج الأنبياء وحاد عن طريق الرسل وجَعَلَ الدعوة إلى التوحيد النظري في الكتب والجامعات، يُدْرَسُ ولا يُطَبَّقُ واقعًا في الحياة، فشتان بين التوحيد النظري وبين التوحيد العملي الذي يحكم حياة المسلم؛ فهل عرفت لماذا سكت الطاغوت عن هؤلاء [أي دعاة الإرجاء والإرجاف]؟ وسمح لهم بالظهور في الفضائيات واعتلاء المنابر وتصدر المجالس؟ ولماذا حارب هؤلاء وضيق عليهم وعذبهم واعتقلهم وشردهم ونشر الشائعات عنهم؟، لأن هؤلاء التزموا دعوة الأنبياء الحقة، وساروا على طريق الأنبياء الصحيح، وقد علمت أن كل من دعا إلى ما دعت إليه الأنبياء، وسار على طريق الأنبياء سيصيبه مِثْلُ ما أصاب الأنبياء ولا بد، فإذا رأيت الرجل يعتلي المنابر ويتصدر المجالس ولم يصبه من الطاغوت شيء ولم يُبتلى في دينه، فاعلم أنه ليس على الجادة وأن في دينه دخن، قد رضي عنه الطاغوت لأنه علم أن دعوته هشة غثائية لا فائدة فيها ولا ثمرة لها، لا تهدد عرشه ولا تؤثر في زوال ملكه الكفري، فلذلك رضي عنه وتعاون معه واستماله واحتواه واستعمله في محاربة أهل التوحيد بحجة القضاء على التطرف الإرهاب والتشدد والغلو في التكفير، هل عرفت الفرق؟ هل تأملت في دعوة الفريقين؟، إذا لم يتضح لك الفرق فتضرع إلى الله أن يعلمك ويفهمك، وأكثر ما يعنيك على فهم ذلك التأملُ في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم مع قومه وما كانوا عليه، وما حصل له صلى الله عليه وسلم منهم، ولماذا حاربوه وحاصروه واتهموه وَهُمْ يعلمون صدقَه وأمانته وحسن خلقه صلى الله عليه وسلم... ثم قالَ -أي الشيخُ الغليفي-: [الدعوةُ إلى التوحيد الخالص]،

والتحـذيرُ مِنَ الشـركِ، وتكفـيرُ المشـركينِ وعـداوتُهم والـبراءةُ منهم، والـدعوةُ إلى قتـالِهم مـع القـدرةِ، أيُّ دعـوةٍ لا تـدعو إلى هـذه الأصـولِ الأربعـة إجمـالًا وعلى التفصيل، فهي دعـوة باطلـة فاشـلة لا خـير فيهـا؛ [أيُّ دعوةٍ] لم تُطَبِّقْ هـذه الأصـول واقعًـا عمليًـا يحكم حيـاة الناس -كما فعل رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم- فلن تُفْلِحَ أبـدًا، ولن تتمـيزَ الرايـاتُ وتُمَحَّصَ الصـفوفُ، بل إن أصحاب هذه الدعوات المنحرفة عن منهج الأنبياء وطريـق الأنبيـاء أشـد خطـرًا على الإسـلام من اليهـود والنصـارى، لأنهم يلبسـون على الأمـةِ أمـرَ دينِهـا، وينحرفـون بهـا إلى الهاويـة إلى مـا يحب الطـاغوت - {وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا}- إلى التفريق بين الطاغوت وجنوده، ويحكمون لهم [أي لجنود الطـاغوت، وهم أنْصاره وأعوانه] بالإسـلام ويوالـونهم ويـوادونهم، بحجة أنهم يقولون {لا إله إلا الله} ويصلون ويصـومون ويتصـدقون ويحجـون، فلا ينفعهم الحج ولا الصـلاة ولا الشهادة [ولا الصـيام ولا الزكـاة] للحكم بإسـلامهم، ولا يمنع ذلك من تكفـيرهم، لأن كفـرهم مسـتقل عن هـذه الأبـواب والمبـاني [أي لأن كفـرهم لم يكن من بـاب الجحود أو الامتنـاع، عن نطـق الشـهادتين أو الصـلاة أو الصـيام أو الزكـاة أو الحج]، فلا نحكم بإسـلامهم حـتى يـبرؤوا من شِـركهم وقـوانينِهم وتشـريعاتِهم، لأنهم يتلبسـون بنواقضـهم وشـركياتهم وكثـيرٌ منهم يتلفـظ بالشهادتين ويصلي ويحج، فلا تعني الشـهادتان عنـدهم البراءة حتى يَكْفُروا بتشـريعاتِهم ويُخلِصُـوا العبـادةَ للـه الواحد القهار كمـا في حـديث أبي مالـك الأشـجعي عن أبيه مرفوعًا {من قال لا إله إلا الله وكفر بمـا يعبـد من دون اللـه حـرم مالـه ودمـه وحسـابه على اللـه} رواه مسلم، فإنه وإن كانت كلمة التوحيد متضمنة للكفر بمـا يعبد من دون الله تبارك وتعالى -وهو ركن النفي فيها-

لكن أكده النبي صلى الله عليه وسلم وخصه بالذكر ليبين أن من قالها وهو مقيم على عبادة غير الله تبارك وتعالى لا يبرأ من الشرك ولا يكفر به، لم تنفعْه ولم تعصمْ دمَه وماله، فالذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت والذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله، فهل عرفتَ حقيقة القوم وزال الإشكال ورُفع الالتباس عن جند الطاغوت -الذين يحاربون دين الله وأولياء الله المتمسكين به- وانكشف زيفهم وضلالهم في قولهم {إننا مسلمون، نقول (لا إله إلا الله)، ونصلي، ونصوم، وهذا عملنا، والعمل عبادة، والمحافظة على البلد واجب وطني، وحمايةُ النظام وحراسةُ القانون والمحافظةُ عليه من الذين يطالبون بتطبيق الشريعة [واجبٌ وطنيٌّ]، ونحن نحارب الإرهاب والتطرف، ولا نحارب الإسلام ولا المسلمين}، وغير ذلك من التلبيسات الشيطانية والحجج الفرعونية، فكن على حذر من هؤلاء، وكن على بصيرة فيهم، فقد فصَّل الله لك الآيات وأبان لك الطريق أحسن بيان {وَكَذَلِكَ نفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ}، فَلَنْ يَثْبُتَ لك الإيمانُ ولا عَقْدُ الإسلامِ حتى تَكْفُرَ بالطاغوتِ وتُعادِيه وتُكَفِّرَه، وتَتَبَرَّأَ منه ومِن جُنودِه وعَساكِرِه وتَكْفُرَ بهم وبقَوانِينِهم وتشريعاتِهم، فكنْ على طريق الأنبياء، واصبر حتى تلقى الله، ولا يستخفنك [أي ولا يستجهلنك] الذين لا يعلمون بحقيقةِ الطواغيتِ وجيوش الطواغيت وشرطتهم وأمنهم وأنصارهم، فإنهم من أولياء الشرك وأهله المشركين، فَهُمُ العَينُ الساهِرةُ على القانون الوضعي الكفري، الذين يحفظونه ويثبتونه، ويُنَفِّذُونه بشوكتهم وقوتهم، وهم أيضًا الحماة والأوتاد المثبتين لعروش الطواغيت، والذين يمتنع بهم الطواغيت عن التزام شرائع الإسلام وتحكيمها، وهم شوكته وأنصاره الذين يعينونه

وينصرونه على تحكيم شرائع الكفـر وإباحـة المحرمـات من ردة وكفر وشرك وربا وخمر وخنـا وغـير ذلك، وهم الـذين يحـاربون ويعـذبون ويعتقلـون كـل من خـرج من عباد الله منكرًا كفر الطواغيت وشركهم سـاعيًا لتحكيم شـرع اللـه ونصـرة دينـه المعطـل الممتهن من الكفـار والمرتدين وأهـل الفسـق والفجـور، وهـذه من أسـباب الكفر الصـريحة، نصـرة الشـرك ونصـرة أهلـه وتـوليهم ومظاهرتهم على الموحدين {الَّذِينَ آمَنُـوا يُقَـاتِلُونَ فِي سَـبِيلِ اللّـهِ وَالَّذِينَ كَفَـرُوا يُقَـاتِلُونَ فِي سَـبِيلِ الطَّاغُوتِ}، {وَمَن يَتَـوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّـهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}، فاحذرْ يا عبدالله أن تركنَ إلى الذين ظلموا، وفر منهم حتى تنجو من النار، وقانا اللـه وإياك من النار، ورزقنا التوحيـد والعمـل، ونصـرة دينـه وسنة نبيه وعبـاده الموحـدين المجاهـدِين، آمين. انتهى باختصار.

(20)وقـالَ الشـيخُ عبدُاللـه الغليفي في كِتابِـه (البيـانُ والإشـهارُ في كَشْـفِ زَيْـغِ مَن تَوَقَّفَ في تكفـيرِ المُشرِكِين والكفارِ، مِن كلامِ شيخَيِ الإسلامِ ابنِ تيميـةَ وابنِ عبـدِالوهاب في تكفـيرِ المُعَيَّنِ والعُـذرِ بالجهـلِ): فَيَجِبُ على كلِّ داعِيَةٍ مَكَّنَ اللهُ لـه مِنْبَـرًا أنْ يكـونَ أَوَّلُ ما يَدْعُو الناسَ إليه هو التوحيدَ بشُـمُولِيَّتِه، وإفـرادَ اللـهِ بـه، والتحـذيرَ مِنَ الشـركِ، وتكفـيرَ مَن فَعَلَـه وتَسْـمِيَتَه مُشْـرِكًا كمـا سَـمَّاه اللـهُ ورسـولُه، فالمشـركُ الشِّـرْكَ الأَكْبَرَ لا يُسَـمَّى مُسـلِمًا بحـالٍ، كمـا أنَّ الـزانِي يُسَـمَّى زانٍ، والسـارِقَ يُسَـمَّى سـارقًا، والـذي يَشْـرَبُ الخَمْـرَ يُسَمَّى شارِبَ خَمْرٍ، والذي يَتَعامَلُ بالرِّبَا يُسَـمَّى مُـرَابٍ، فكـذلك الـذي يَقَـعُ في الشـركِ الأكـبرِ يُسَـمَّى مشـركًا، وهذا ما دَلَّتْ عليه الأدلةُ الصحيحةُ مِنَ القـرآنِ والسُّـنَّةِ، وعليه الصحابةُ، والتابِعون، وأَئِمَّةُ الإسـلامِ، وابنُ تيميـةَ،

وابنُ عبــــدالوهاب وأولادُه وأحفـــادُه، وأَئِمَّةُ الـــدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّــلَفِيةِ]، وأَفْتَى بـــذلك العَلَّامَــةُ أبــو بطين مفتي الديارِ النَّجْدِيَّةِ، واللجنةُ الدائمةُ [للبحـوثِ العلميـةِ والإفتـاءِ]، وهيئـةُ كِبـارِ العلمـاءِ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: قالَ [أَيِ الشيخُ محمد بنُ عبـدالوهاب] رَحِمَـه اللــهُ [في فتــاوى ومَســائلِ الإمــامِ الشــيخِ محمــد بن عبدالوهاب] لَمَّا سَأَلَه الشيخُ (عيسى بن قاسم) والشيخُ (أحمد بن سـويلم) في أَوَّلِ إسـلامِهما عن قـولِ الشـيخِ تقي الـدِّينِ ابنِ تيميـةَ {مَن جَحَـدَ مـا جـاءَ بـه الرسـولُ وقامَتْ به الحُجَّةُ فهو كافِرٌ}، فأجابَ [أَيِ الشـيخُ محمـد بنُ عبدالوهاب] بقولِه رَحِمَه اللهُ {إلَى الأَخَـوَيْنِ عيسـى بن قاسم وأحمد بن سـويلم، سـلامٌ عليكم ورحمـةُ اللـهِ وبَعْدُ، فما ذَكَرْتُموه مِن قَوْلِ الشيخِ (مَن جَحَدَ كذا وكذا)، وأنكم شاكُّون في هؤلاء الطواغيتِ وأَتْباعِهم هل قامَتْ عليهم الحُجَّةُ أم لا؟، فهــذا مِنَ الْعَجَبِ الْعُجَــابِ، كيـــف تَشُكُّون في هذا وقد وضَّحتُه لكم مِـرارًا؟ فـإنَّ الـذي لم تُقَمْ عليه الحُجَّةُ هو الـذي حـديثُ عَهْـدٍ بالإسـلامِ والـذي نَشَأَ ببادِيَةٍ بعيدةٍ، أو يكـونُ ذلـك في مسـألةٍ خَفِيَّةٍ مِثْـلِ العَطْفِ [يَعنِي سِحرَ العَطْفِ، وهـو التَّأْلِيفُ بالسِّـحْرِ بين المُتَباغِضَين، بحيث أَنَّ أَحَدَهما يَتَعَلَّقُ بـالآخَرِ تَعَلُّقـا كُلِّيًّا، بحيث أنَّه لا يَستطِيعُ أنْ يُفارِقَه]، فلا يُكَفَّرُ حتى يُعَـرَّف، وأَمَّا أُصولُ الدِّينِ التي أَوْضَحَها اللهُ وأَحْكَمَهـا في كتابِـه فإنَّ حُجَّةَ اللهِ هي القرآنُ، فمَن بَلَغَه القرآنُ وسَـمِعَ بـه فقد بَلَغَتْه الحُجَّةُ وقامَتْ عليه، ولكنَّ أَصْلَ الإشكالِ أَنَّكم لم تُفَرِّقـوا بين (قِيَـامَ الحُجَّةِ) وبين (فَهْمِ الحُجَّةِ)، فـإنَّ أكثرَ الكفارِ والمُنافِقِين لم يَفْهَموا حُجَّةَ اللهِ مع قِيَامِهـا عليهم، كما قالَ تعالَى (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْـمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُـونَ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالأَنْعَـامِ، بَـلْ هُمْ أَضَـلُّ سَـبِيلًا)، وقِيَـامُ الحُجَّةِ وبُلُوغُهـا نَـوْعٌ، وفَهْمُهم إيَّاهـا نَـوْعٌ آخَـرُ، وكُفْرُهم [يَكُونُ] بِبُلُوغِها إيَّاهم وإنْ لم يَفْهَموها}... ثم

قالَ -أَيِ الشيخُ الغليفي-: وسُوءُ الْفَهْمِ هـذا بَيْنَ (قِيَـامِ الحُجَّةِ) و(فَهْمِ الحُجَّةِ) وعَدَمِ التَّفريقِ بينهمـا مِمَّا يقـولُ به هذه الأيامَ أَتْباعُ المَدارَسِ الدَّعَوِيَّةِ الـتي تَنْتَسِـبُ إلى السَّلَفِيَّةِ والإسلامِ وتَحِيدُ عنِ الحقيقةِ، وتَأْتِي بالشُّبُهاتِ لِأَسْلَمَةِ الطـواغيتِ وإثبـاتِ وَصْـفِ الإسـلامِ للمُشـركِين وعُبَّادِ القُبـورِ، مُعرِضِـين بـذلك عن كُتُبِ السَّـلَفِ ومـا حَقَّقَه شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -ونَقَلَه عنه الإمـامُ محمـد بنُ عبـــدالوهاب- وأَئِمَّةُ الـــدَّعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّـــلَفِيةِ] واللَّجْنةُ الدائمةُ [للبحوثِ العلميةِ والإفتـاءِ] وهيئـةُ كِبـارُ العلماءِ، مع سُهولةِ الحُصولِ على ما كَتَبَه هـؤلاء الأَئِمَّةُ، فهو مَطْبُوعٌ في (الدُّرَر السَّـنِيَّة [في الأجوبـة النَّجْدِيَّة])، و([مجموعـة] الرسـائل والمسـائل النجديـة)، و[كِتَـابِ] (مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبـدالوهاب)، وفتـاوى (اللَّجْنة الدائمة [للبحوثِ العلميةِ والإفتـاءِ])... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: وهذا الذي أَنْكَرَه علماءُ عَصْـرِهِ [أَيْ عَصْرِ الشيخِ محمد بنِ عبدالوهاب] عليه، فوافَقـوه على التَّوحيـدِ والتَّحـذيرِ مِنَ الشِّـركِ وعارَضُـوه في التكفـيرِ والقتالِ، و[مُرجِئةُ العَصْرِ] أَدْعِيَاءُ السَّلَفِيَّةِ -كـذلك- مِثْـلُ الذِين عارَضُـوا دعـوةَ التَّوحيـدِ وحـارَبوا أَهْلَهـا ورَمَـوْهم بِبِدْعةِ الخَوارِجِ وتكفيرِ المسلمِين والغُلُوِّ في الدِّينِ، وَمَا أَشْـبَهَ اللَّيْلَـةَ بِالْبَارِحَـةِ؛ فهَـلْ ظَهَـرَ لكم الحَـقُّ؟، أَمْ هـو التَّعَصُّــبُ والهَـوَى والمَذهَبِيَّةُ البَغِيضــةُ والانتمــاءُ إلى المــــدارسِ الفِكرِيَّةِ، مَدرَســـةِ القـــاهرة، ومَدرَســـةِ الإســكندريةِ، ومَدرَســةِ المنصــورة، ومَدرَســةِ الأردن، ومَدرَسةِ المدينة، وهكذا تُقَدِّمون الانتماءَ لهذه المدارس الفِكرِيَّةِ على الانتمــاءِ لِـدِينِ الإســلامِ والــتزامِ الحَـقِّ والعَمَــلِ به إذا ظَهَـرَ لكم، أَمْ هــو الهَـوَى والتَّعَصُّــبُ والحِزبِيَّةُ؟... ثم قــالَ -أَيِ الشــيخُ الغليفي-: ولــو أنَّ رُؤُوسَ هــذه المــدارسِ ومُؤَسِّسِــيها أخــذوا مِنَ النَّبْــعِ الصَّــافِي، وتَلَقَّوُا العِلْمَ على يَــدِ كِبــارِ العلمــاءِ وأَئِمَّةِ

الـدَّعوةِ، لَمَـا ظَهَـرَتْ هـذه المـدارسُ وتلـك الأفكـارُ والخِلَافاتُ على الساحةِ، ولَحَصَلُوا على سَنَدٍ مُتَّصِلٍ إلى الإمامِ [محمد بنِ عبدالوهاب]، ولكنْ لِعَدَمِ وَحْدَةِ المَنْهَجِ، واختلافِ مَصـدَرِ التَّلَقِّي، والبُعـدِ عنِ العلمـاءِ العـامِلِين وعَـدَمِ التَّلَقِّي منهم، ظَهَـرَتْ هـذه المـدارسُ الفِكرِيَّةُ وتَأَثَّرَ كَثيرٌ مِنَ الشَّـبابِ وجِيـلِ الصَّـحْوَةِ بهـذهِ المـدارسِ وما تَحْمِلُه مِن أفكارٍ تُخـالِفُ أهـلَ السُّـنَّةِ، وكُلَّمَـا كَثُـرَتِ الرُّؤُوسُ وظَهَرَ في الساحةِ دُعاةٌ جُدُدٌ بأفكـارٍ ومـدارسَ جديدةٍ، كُلَّمَا كَثُـرَتِ الاختلافـاتُ، وبَعُـدَتْ هـذه المـدارسُ شيئًا فشيئًا عمَّا كانَ عليه رسولُ اللـه صـلى اللـه عليـه وسلم وصحابتُه الكِـرامُ والقُـرونُ الثلاثـةُ المُفَضَّـلةُ، وَلَا تَعْجَبْ فالكُلُّ يَدَّعِي أنَّه على الحَقِّ... ثم قالَ -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: وتَأَمَّلْ مَن يُحارِبُ المُوَحِّدِين اليومَ، ويَـرْمِيهم بالغُلُوِّ والتَّطَرُّفِ، ويُسَمِّيهم (خَوارِجَ العَصـرِ)، ويَسـتَعْدِي عليهم الطـواغِيتَ والظـالمِين، إنَّهم دُعـاةٌ على أبـوابِ جَهَنَّمَ تَصَـدَّروا المَجـالِسَ، إن يَقُولُـوا تَسْـمَعْ لِقَـوْلِهِمْ، واعْتَلُوا المَنابرَ، إنْ تَرَاهُمْ تُعْجِبْك أجْسامُهم وأشـكالُهم، يُشارُ إليهم بالبَنَانِ على أنَّهم مِن دُعاةِ التَّوحيـدِ وعلمـاءِ الإسـلامِ، وَهُمْ في الحقيقـةِ يُحـارِبون التَّوحيـدَ تنفيـذًا لِمُخَطَّطاتِ الطواغيتِ في الحـربِ على الإسـلامِ (حَـربِ الـدِّينِ بمَن يَنْتَسِـبُ إليـه)، وكُـلُّ مَن أرادَ أنْ يَعمَـلَ في السـاحةِ بهـذه الشُّـروطِ ويُفْسَـحَ لـه المَجَـالُ ويُعامَـلَ مُعامَلةَ الشَّخصِيَّاتِ الهامَّةِ وكِبـارِ الـزُّوَّارِ فَلْيَعْمَـلْ وَفْـقَ مَنْهَجٍ مُحَدَّدٍ لا يُسْمَحُ له فيه إلَّا بما يُرِيدُ الطـاغوتُ وبمـا يَخْدِمُ أهدافَه ويُحَقِّقُ مَصـالِحَه الـتي تَتَنـافَى بالكُلِّيَّةِ مـع شـريعةِ رَبِّ البَرِيَّةِ، لـذلك تَـرَى هـذا التَّلـوِيثَ لـدَعوةِ الإسلامِ، والحَـقِّ الـذي أُرِيـدَ بـه الباطـلُ، مِن مُحاضَـراتٍ ودُروسٍ بهـذه العَنـاوِين (لا للتكفـيرِ، لا للخُـروجِ على الحُكَّامِ، لا للمُفسِدِين في الأرضِ، خَـوارِجُ العَصْـرِ، جِهـادُ النَّفْسِ لا الجِهادُ باليَدِ، الدعوةُ أوَّلًا)، بَلْ بعضُـهم يَـذهَبُ

للطواغيتِ ويَستشِيرُهم في المواضيعِ التي يَتَحَدَّثُ فيها ولِسانُ حالِه يقولُ ويُخْبِرُ عن لِسانِ مَقالِهِ {ما الذي تُرِيدون أنْ نقولَه للشَّبابِ بما يُحَقِّقُ أَمْنَكم ويُثَبِّتُ عُروشَكم، فأنتم تَملَؤُون الكُرُوشَ ونحن علينا تَثْبِيتُ العُروشَ ولا تَحْرِمونا مِنَ القُرُوشِ [قُرُوشٌ جَمْعُ قِرْشٍ، وهو عُمْلَةٌ مَعْدَنِيَّةٌ مِصْرِيَّةٌ قَدِيمةٌ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ مِائَةٍ مِنَ الْجُنَيْهِ]، وكُلُّه كَلَامٌ في الدِّينِ}، هكذا الوَاقِعُ... ثم قالَ -أي الشيخُ الغليفي- تحت عنوان (الصَّفَقةُ القَذِرةُ "امتلاءُ الكُروشِ وتثبيتُ العُروشِ"): والذي ساعَدَ أَجْهِزةَ القَمْعِ على طَرْحِ هذه الصَّفَقَةِ انتشارُ جُرْثُومةِ الإرجاءِ الخَبيثةِ في الأُمَّةِ، فهذه الجُرْثُومةُ التي كَمُنَتْ في تُرَاثِ الخَلَفِ -خِلَافًا لِما كان عليه السَّلَفُ-، مع أهواءٍ مُعاصِرةٍ (فيما يُسَمَّى بالصَّحْوةِ)، أَعْطَتِ الفُرصةَ لأَجْهِزةِ القَمْعِ أنْ تَطْرَحَ هذه الصَّفَقَةَ على مَن يُرِيدُ أنْ يَعمَلَ في الساحةِ الإسلامِيَّةِ وأنْ يَنتشرَ دُونَ تَضْيِيقِ الخِنَاقِ منهم [أَيْ مِن أَجْهِزةِ القَمْعِ]، مَن أرادَ فعليه أنْ يَتَحَرَّكَ في نِطَاقِ المَسموحِ، وأنْ يَتَجَنَّبَ القَضايَا الساخِنةَ -كما يقولون- التي تَرفَعُ الالتِباسَ عن مَفاهِيمِ الأُمَّةِ وتُبَصِّرُ الشَّبابَ بحقيقةِ دعوةِ التوحيدِ والبَراءةِ مِنَ المُشرِكِين، وعلى مَن يَعمَلُ أنْ يُواجِهَ الأُصولِيِّين -كما يُسَمُّونهم- ويُبَدِّعَهم ويُفَسِّقَهم ويُحَذِّرَ الناسَ منهم ويُشَغِّبَ عليهم حتى يَلْتَبِسَ الحَقُّ بالباطلِ، ويُكْتَمَ الحَقُّ حتى لا يَصِلَ إلى الناسِ، فَرَضِيَتِ المُرجِئةُ وقَبِلَتْ بهذه الصَّفَقَةِ واطمأنوا بها، وهذا مِن (حَربِ الدِّينِ بمَن يَنْتَسِبُ إليه)، وهذا هو دَورُ أَجْهِزةِ القَمْعِ في تَفَاهُماتِها مع الساحةِ الإسلامِيَّةِ استجابةً لِتَوجِيهاتِ حُكوماتِها، التي تَستجِيبُ بدَورِها لِتَوجِيهاتِ الغَرْبِ الصَّلِيبيِّ في مُحارَبةِ الإسلامِ والمسلمِين، فقامَ المُرجِئةُ بهذا الدَّورِ على أَكْمَلِ وَجْهٍ كما رُسِمَ لهم في مُحارَبةِ دعوةِ التَّوحيدِ والمُوَحِّدِين، ولهذا وبالرَّغْمِ مِن كُلِّ هذه التَّحَدِّيَاتِ والمُواجَهاتِ

الصَّعْبةِ التي تَتَهاوَى لها الجِبالُ، لَا مَنَـاصَ ولَا مَفَـرَّ مِن الوُقوفِ مع الحَقِّ ونُصرَتِه وتَأْيِيدِه -وتكثـيرِ سَـوَادِ أَهْلِـه- بكُلِّ أنواعِ النُّصرةِ ما استطعنا إلى ذلك سـبيلًا وإنْ كَـرِهَ الكافرون، واللهُ غالبٌ على أَمْرِه وسوف يَنتَصِرُ الإسلامُ ويُظهِـرُه اللـهُ على الـدِّينِ كُلِّه ولـو كَـرِهَ المُشـرِكون ويومئذٍ يَفرَحُ المؤمنون بنَصرِ الله. انتهى باختصار.

(21)وقـالَ الشـيخُ هيثم فهيم أحمـد مجاهـد (أسـتاذ العقيـدة المسـاعد بجامعـة أم القـرى) في (المـدخل لدراسة العقيدة): اعلمْ -رحمك اللـه- أن الكفـر أعم من الشرك، و[الشرك] هو أن يجعل المرء لله ندًّا أو شـريكًا في أُلُوهِيَّتِـه أو ربوبيتـه، فهـذا أخص من الكفـر، فأهـل السـنة يكفـرون سـاب اللـه أو رسـوله، ويكفـرون المسـتهزئ بشـيء من دين اللـه، ويكفـرون المسـتهين بالمصـحف، ويكفـرون المشـرعَ مـع اللـهِ الحـاكمَ بغـير شريعة الله، ويكفرون المُعرِض عن دين الله، وغير ذلـك من النـواقض؛ ومن العلمـاء من لا يفـرق بين الشـرك والكفـر... ثم قـال -أي الشـيخ هيثم-: الحجـة الرسـالية قامت على الناس بـالبلوغ والسـماع (ببلـوغهم القـرآن وسـماعهم بالرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم)، [فقـد] أرسل الله جميع الرسل مبشرين ومنـذرين حـتى تقـوم الحجة على الناس وينقطع عذرهم، والدليل قوله تعالى {رُّسُـلًا مُّبَشِّـرِينَ وَمُنـذِرِينَ لِئَلَّا يَكُـونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّـهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُـلِ}، وقولـه تعـالى {قُـلْ أَيُّ شَـيْءٍ أَكْبَـرُ شَـهَادَةً قُـلِ اللّهُ شَـهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَـذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَـعَ اللّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُـلْ لاَّ أَشْـهَدُ قُـلْ إِنَّمَـا هُـوَ إِلَـهٌ وَاحِـدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْـرِكُونَ}، فاشْـتَرَطَ [عـز وجـل] في إقامـة الحجـة البلـوغ ولم يَشْـتَرِطِ الفَهْمَ كمـا تـدَّعي المرجئة، وقال تعالى {مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَـلَّ

فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً}، وقد بُعث الرسول وبلغ القرآن وقامت الحجة وانقطع العذر... ثم قال -أي الشيخ هيثم-: والدليل مِنَ السُّنَّةِ على قيام الحجة ببلوغ القرآن والسماع بالرسول صلى الله عليه وسلم قولُه صلى الله عليه وسلم في الصحيح {وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي إِلَّا دَخَلَ النَّارَ}، و[مِنَ القُرآنِ] قولُه تعالى {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}، ولم يقل {حَتَّى يَتَبَيَّنَ} بَلْ قالَ {حَتَّى يُبَيِّنَ} وقد بَيَّنَ اللهُ وبَيَّنَ رسولُه صلى الله عليه وسلم ولكن أكثر الناس مُعرِضون مع قيام الحجة عليهم ووصولها إليهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ هيثم-: اعلمْ -أرشدك اللهُ لطاعته- أنَّ أحكام الدنيا تُجْرَى وتُبْنَى على الظاهرِ مِن إسلامٍ وكُفْرٍ، فكلُّ مَن أظهر لنا الإسلامَ حَكَمْنا بإسلامه وقُلنا أنه مسلمٌ، وكلُّ مَن أظهر لنا الكفرَ والشركَ حَكَمْنا بكفرِه وقُلنا أنه مشركٌ، فكلُّ مَن تَلَبَّسَ بالشرك ووَقَعَ في الكفرِ الأكبرِ يُسَمَّى مشركًا ويُسَمَّى كافرا، هذا هو اسمه الذي سماه اللهُ به، أما عقوبته مِن عَدَمِها فهي للقاضي والحاكم المسلمِ عند إقامةِ الحجة الحَدِّيَّةِ عليه واستتابَتِه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ هيثم-: ومِن هنا تَعْلَمُ خَطأَ بعضِ الدُّعاةِ وطلبةِ العلمِ عند خَلْطِهم وعَدَمِ تفريقِهم بين الاسمِ والعقوبةِ، فظنوا أن كلَّ مَن وقع في الكفر والشرك يُعاقَبُ فسَمَّوُا المشركَ مسلمًا مع ارتكابِه الشركِ الأكبرِ، فاشترطوا فَهْمَ الحجة، ولم يُفَرِّقوا بين الحجة الرسالية، وبين الحجة الحَدِّيَّةِ [التي تكون] عند الاستتابةِ، كل ذلك الخلط وعدم التحقيق جعلهم يعملون بالظاهر في الحكم بالإسلام فقط، ولا يعملون بالظاهر في الحكم بالشرك والكفر الظاهر أيضا، وهذا

مخالف للقرآن والسنة والصحابة... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ هيثم-: أهل السنة يفرِّقون بين الإسلام الحُكْمِيِّ [وهو الإيمان الظاهر] والإسلام على الحقيقة [وهو الإيمان الباطن]، ويُفَرِّقون بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة، ويُفَرِّقون بين كفر الظاهر وبين كفر الظاهر والباطن، ويُفَرِّقون بين الاسم والعقوبة... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ هيثم-: فالأحكام دائرة على الظاهر، بمعنى [أن] مَن قام به الكفر فهو كافر ظاهرا، ولا يُقال له كافرٌ ظاهرًا وباطنًا (يعني يكون مرتدا كالمشركين في أحكام الدنيا والآخرة) إلا إذا قامت عليه الحجة، فهناك أحكام دنيوية وهناك أحكام أخروية، فأحكام الدنيا بحسب الظاهر، وأحكام الآخرة بحسب الباطن والظاهر، والعباد ليس عليهم إلا الظاهر [أي إلا الأخذ بالظاهر]، وربنا جل وعلا يتولى السرائر، ومن قام به الكفر أو قام به الشرك، سواء كان معذورا، أو غير معذور (يعني لم تقم عليه الحجة)، فهو كافر ومشرك ظاهرا. انتهى باختصار.

(22)وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) على هذا الرابط، قال الشيخُ: إقامة الحجة معناها بلوغ الحجة على وجه يفهمه إذا أراد الفهم، ليس من شرطه فهم الحجة، بل المراد بلوغها على وجه يفهمه لو أراد الفهم، فقد قامت عليه الحجة، لأن بعض الناس تبلغه الحجة ولو أراد الفهم فهمها، لكنه لا يريد الفهم، يريد الاستمرار على ما هو عليه، ويعتبر أن هذا من قول المشددين ومن قول الوهابية، وأن ما عليه الناس وما عليه البلد هو الصحيح، أو يكون له مصالح يجنيها من وراء هذه الأضرحة أو ما أشبه ذلك، هذا كله ليس بحجة عند الله

سبحانه وتعالى؛ فالمقصود أن قيام الحجة معناه بلوغ الحجة على وجه يفهمها لو أراد الفهم، فقد قامت عليه الحجة، والقرآن الآن يُتلى على المسامع ويسمعه القاصي والداني على وجه يُفهم لو أراد الفهم، لكنه لا يريد الفهم، كذلك أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بلغت القاصي والداني، وكلام أهل العلم المحققين ومؤلفاتُهم انتشرت وبلغت الناس لكنهم لا يريدون التحول عما هم عليه، ولا يريدون البحث عن الحق والصواب، فإن كان هذا حاله فإنه لا يعذر لأنه هو الذي فرط وهو الذي قصر. انتهى.

(23)وقالَ الشيخُ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في مَقالةٍ له على موقِعه في هذا الرابط: إنَّ أكثرَ أسباب الخلاف والشقاق بين الدعاة، ومما أوقع بينهم الجدل والخلاف وتشعب الآراءِ، هو عدم التفريق بين الأحكام الظاهرة والأحكام الباطنة، أي في إجراء الأحكام الظاهرة والأحكام الباطنة، فالقاعدة التي نقولها ونكررها {ليس كل من كان كافِرًا في الحقيقة (أو في الباطن) تجرى عليه الأحكام الظاهرة للكفار}، وما دليل ذلك؟ نقول، أعظم دليل واضح هو حكم المنافقين في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنهم كفار في الباطن والحقيقة، ومع ذلك تجرى عليهم أحكام الإسلام الظاهرة، فلا يلزم من القول بكفر امرئٍ ما باطنًا، أن [لا] تُجرى عليه أحكام الإسلام ظاهرًا... ثم قال -أي الشيخ الحوالي-: تارِكُ الصَّلاةِ، هذا بِحَسَبِ مَعرِفَتِه، فإجراءُ الأحكامِ عليه، يَختَلِفُ الحالُ بَيْنَ زَوجَتِه -مَثَلًا- التي تَعِيشُ معه في البَيتِ، والتي تَعلَمُ يَقِينًا أَنَّ هذا الزَّوجَ لا يُصَلِّي، وبَيْنَ حالِ رَجُلٍ لا يَعرِفُه مِنَ الناسِ، ولو ذَهَبَ [أَيِ الرَّجُلُ الذي لا يَعرِفُه] وقابَلَه في أيِّ مَكانٍ لَسَلَّمَ عليه، ولو

ذَبَحَ لَأكَلَ [أَيِ الرَّجُلُ الذي لا يعَرِفُـه] ذَبِيحَتَـه، ولـو تَكَلَّمَ [أيْ تارِكُ الصَّلاةِ] معه بِكَلامِ الإيمانِ أو الإسلامِ لخَاطَبَـه بذلك، فَهذا رَجُلٌ [يَعنِي تارِكَ الصَّلاةِ] يَختَلِفُ حُكمُـه في حَقِّ زَوجَتِه الـتي يَجِبُ عليهـا شَـرعًا أنْ تُطـالِبَ القَضـاءَ بإلغاءِ العَقْدَ، وألَّا تُمَكِّنَه مِن نَفسِـها، لِأنَّه كـافِرٌ بِالنِّسـبةِ لها، [يَختَلِفُ حُكْمُه في حَقِّ زَوجَتِـه عن حُكْمِـه في حَـقِّ الـذي لا يَعـرِفُ حَقِيقَتَـه مِنَ النـاسِ، [فالـذي لا يَعـرِفُ حَقِيقَتَـه] يُعامِلُـه مُعامَلَـةَ المُسـلِمِين، فَنحن أُمِرْنـا أنْ نُجـرِيَ أحكـامَ الإسـلامِ الظـاهِرةَ على كُـلِّ مَن يَـدَّعِي الإسـلامَ في دارِ الإسـلامِ، ولَكِنْ لا يَعنِي ذلـك أنَّهم في الحَقِيقةِ وفي الباطِنِ وعند اللهِ أنَّهم مُؤمِنون، فَلَو ماتَ هـذا الرَّجـل فَـإنَّ مَن كـانَ يَعـرِفُ حَقِيقَتَـه وأنَّه تـارِكٌ لِلصَّـلاةِ، فإنَّه لا يُصـلِّي عليـه بَـلْ يَترُكُه... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الحـوالي-: فـأنت تُجْـرِي الأحكـامَ الظـاهرةَ الـتي يَأْخُذُها كلُّ مَن يُظهِرَ الإسلامَ، وكلُّ مَن يَدَّعِي الإسـلامَ، في دار الإسـلامِ، فـإذا جئنـا -مَثَلًا- إلى مَن يَـذبَحُ، نَأكُـلُ ذَبِيحَتَه في دارِ الإسـلام وهـو يَـدَّعِي الإسـلامَ، فـإنَّ مِنَ البِدَعِ أنْ تَقولَ {لا آكُلُ إلَّا ذبيحـةَ مَن تأكـدتُ يقينًـا أنـه موحدٌ صحيحُ العقيدةِ}، فهذا أصلًا مِنَ الحَرَجِ الذي رفعَه اللهُ تعـالى عن هـذه الأُمـةِ، ومَن حَرَّجـوا علَى أنفسِـهم بذلك، فقد خالفوا هـديَ النـبي صَـلَّى اللـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ وأصـحابه وعقيـدةَ أهـل السـنة والجماعـة، فلـو مـررتَ بأنـاس وهم يصـلون في مسـجد، فإنـك تُصَـلِّي وراءَهم (جماعـة)، ولا تقـول {لا أصـلي إلا خلـف من تيقنت أن عقيدته صـحيحة}، لـو فَعَلْتَ ذلـك وقُلْتَـه لكـان هـذا مِن فِعْلِ أصحاب البدع، لا مِن فِعْـلِ أهـل السـنة والجماعـة. انتهى باختصار.

(24)وسُئل الشيخُ ابنُ باز في هذا الرابط على موقعـه: هـل يُوجَـدُ عُـذرٌ بالجهـلِ في توحيـد الرُّبُوبِيَّةِ وتوحيـد

الأُلُوهِيَّةِ أَمْ لا؟. فأجابَ الشيخُ: توحيدُ الرُّبُوبِيَّةِ والإلَهِيَّةِ والأسماءِ والصِّفاتِ [قالَ الشيخُ المهتدي بالله الإبراهيمي في (مُنْجِدَةُ الْغَارِقِين وَمُذَكِّرَةُ الْمُوَحِّدِين بِصِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التي هِيَ مِنْ أَصْلِ الدِّين): فَإنَّ هناك صِفاتٍ لِلَّهِ تَعالَى لا يَسَعُ المُؤمِنُ المُوَحِّدُ جَهلَها، بَلْ لا يَكونُ مُؤمِنًا مُوَحِّدًا ولا عارِفًا بِاللَّهِ المَعرِفةَ التي تُخرِجُه عن حَدِّ الجَهلِ به سُبحانَه إلَّا بِمَعرِفةِ هذه الصِّفاتِ مَعرِفةً يَقِينِيَّةً لا شَكَّ فيها بِوَجهٍ مِنَ الوُجوهِ، وهي الصِّفاتُ التي لا يَتِمُّ مَفهومُ الرُّبوبِيَّةِ ولا يُتَصَوَّرُ إلَّا بِها. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (هَلْ وافَقَ الإمامُ اِبْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ المُعتَزِلةَ وخالَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ في تَكفِيرِ الجاهِلِ بِاللَّهِ؟) في مَعْرِضِ الدِّفاعِ عنِ الطَّبَرِيِّ: إنَّ الطَّبَرِيَّ يُفَرِّقُ بَيْنَ الصِّفاتِ التي لا تُعلَمُ إلَّا بِالخَبَرِ والسَّماعِ وبَيْنَ الصِّفاتِ [التي تُعلَمُ بِالعَقلِ والفِكْرِ، فالجَهلُ في النَّوعِ الأوَّلِ ليس كُفرًا عند الطَّبَرِيِّ وأصحابِ الحَدِيثِ، والجَهلُ في النَّوعِ الثانِي مِنَ الصِّفاتِ كُفرٌ عند الطَّبَرِيِّ وعند عُلَماءِ الأُمَّةِ. انتهى باختصار] ليس فيها عُذرٌ، بل يجب على المؤمن أن يعتقد العقيدة الصحيحة، وأن يوحد الله جل وعلا، ويؤمن بأنه رب العالمين، وأنه الخلاق العليم، وأنه منفرد بالربوبية ليس هناك خالق سواه، وأنه المستحق للعبادة وحده دون كل ما سواه، وأنه ذو الأسماء الحسنى والصفات العلى لا شبيه له ولا كفء له؛ عليه أن يؤمن بهذا، وليس له عذر في التساهل في هذا الأمر، إلا إذا كان بعيدًا عن المسلمين في أرض لا يبلغه فيها الوحي، فإنه معذور في هذه الحالة وأمره إلى الله، يكون حكمه حكم أهل الفترات، أمره إلى الله يوم القيامة، يُمتحن فإن أجاب جوابًا صحيحًا دخل الجنة، وإن أجاب جوابًا فاسدًا دخل النار؛ المقصود أن هذا يختلف، فإذا كان في محل بعيد لا يسمع القرآن والسنة

فهذا حكمه حكم أهل الفـترة، وحكمهم عنـد أهـل العلم أنهم يمتحنون يوم القيامة فمن أجاب دخـل الجنـة ومن عصـى دخـل النـار؛ وأمـا كونـه بين المسـلمين يسـمع القــرآن والســنة ثم يبقى على الشــرك وعلى إنكــار الصفات فهو غير معذورٍ. انتهى.

(25)وقال الشـيخ أبـو محمـد المقدسـي في فتـوى لـه على هذا الرابط: بالنسبة للعذر بالجهل، فـالتحقيق أنـه إنمـا يعتـبر في المسـائل الخفيـة أو الـتي قـد تشـكل وتحتاج إلى توضيح وبيان، ويعتبر أيضا فيمن كان حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة أو جزيرة نائيـة، فهـذا إن كان عنده أصل الإسلام فإنه يعذر فيما أخطأ فيه من المسائل التي لا تعرف إلا من طريـق الحجـة الرسـالية؛ ولا يعتبر الجهل مانعا من التكفـير في المسـائل البينـة الواضحة المعلومة من دين اللـه ضـرورة، والـتي يَعْـرِفُ حـتى اليهـود والنصـارى وغـيرهم مِنَ الكفـار حُكْمَ اللَّـه فيهـا، كالإشـراك بعبـادة الله تعـالى واتخـاذ آلهـة معـه وأنـدادا من دونـه، فالجهـل في هـذه الحالـة حجـة على المرء لا حجة له، لأنه جهل إعراض عن النـذارة القائمـة بكتاب الله والتي بُعث بها كافـةُ الرسل، لا جهـل من لم تبلغه الرسـالة أو جهـل مَن لم يتمكن من معرفـة الحـق لعـذر من الأعـذار الشـرعية، وقـد قـال تعـالى {وَالَّذِينَ كَفَـرُوا عَمَّا أُنـذِرُوا مُعْرِضُـونَ}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ المقدسي-: طواغيت الحكم في زماننا كفـرة محـاربون لدين الله، ممتنعون بشوكتهم عن شرع اللـه، والصـحيح الذي قـرره أهـل العلم أن الكـافرَ المُحـارِبَ المُمتَنِـعَ لا تَجِبُ في حَقِّه اِسـتِتابةٌ أو إقامـةُ حُجَّةٍ أو تَبَيُّنُ شُـروطٍ ومَوانِعَ، وانظُرْ في بَيانِ هذا [كِتابَ] (الصارم المسـلول على شاتم الرسول) لِشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رحمه الله تعـالى. انتهى باختصـار. وقـالَ الشـيخُ أبـو محمـد

المقدسي أيضًا في (الرِّسالةُ الثلاثِينِيَّةُ): فالمَقدورُ عليه لا يَمتَنِعُ عنِ النُّزولِ على حكم الله وشرائعه، ولا يَمتَنِعُ عن سلطان المسلمين، ولا يَمتَنِعُ بسلطان الكفار وشوكتهم ودولتهم وقوانينهم؛ أمَّا المُمتَنِعُ فهو الذي يَمتَنِعُ إمَّا بِدارِ الكفرِ فَيَلتَحِقُ بها فَيَمتَنِعَ بِشَوكةِ أهلِها الحَربِيِّين أو بدولتِهم وسلطانهم وقانونهم بحيث يَأبَى النُّزولَ على أحكام المسلمين ولا يَتَمَكَّنُ المسلمون من إقامة حكم الله عليه، أو يَمتَنِعُ بطائفة وشوكة بين المسلمِين تَمْنَعُه مِنَ المسلمِين وحُكمِهم، فَمِثلُ هذا يُباحُ قَتْلُه وقِتالُه وأخْذُ مالِه لِمَن قدر عليه دونَ اِستِتابةٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: ويَدخُلُ في حُكمِ المُمتَنِعِين عن قدرة المسلمين وعن شرائع الإسلام في هذا الزمان، الطواغيتُ المُعَطِّلون لأحكام الشريعة، المُشَرِّعون والمُحَكِّمون للقوانين الوضعية الكافرة، وأنصارُهم وجُنْدُهُمُ الذِين يُظاهِرونهم على المسلمين ويُظاهِرون قوانينَهم ويُقَوُّون شَوكَتَها ويَحمُونها ويَمتَنِعون مِنَ النُّزولِ على أحكام الشرعِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: أمَّا المَقدورُ عليه، إنْ ثَبَتَ عليه التكفيرُ لم يُقتَلْ ولم يَزُلْ مُلْكُه عن أموالِه حتى يُدعَى إلى التوبةِ والعَوْدِ إلى الإسلام، ولا يَزولُ مُلْكُه حتى يُقتَلَ مُرتَدًّا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: يجب التفريق بين الكافر الممتنع وغير الممتنع، في وُجوبِ اِستِتابة الأخِيرِ دُونَ الأَوَّلِ. انتهى باختصار.

(26)وقال الشيخُ أبو محمد المقدسي أيضا في مقالة له على هذا الرابط: فمن بلغه هذا القرآن فقد قامت عليه الحجة والنذارة، خصوصًا في أعظم وأشهر أبواب الدين (التوحيد)، وعبادة غير الله تعالى التي امتلأ القرآن تحذيرًا منها؛ وليس إقامة الحجة أن يُؤتى إلى كل إنسان في بيته ومحله فيناقش ويكلم ويفصل له،

نعم هذا جميل وهو أحسن القـول، إذ هـو الـدعوة الـتي ورثها الأنبياء لأتباعهم {ومن أحسن قولا ممن دعـا إلى الله}، لكن لا يقال {إن الحجة قبل ذلـك غـير مُقامـة}، خصوصًـا في أعظم أبـوب الـدين، و[لا يقـال] أنهـا {لا تقام إلا بهذه الطريقة}، فهذا ما أنكره الله تعالى على المشركين حين قـال {فمـا لهم عن التـذكرة معرضـين كأنهم حمـر مسـتنفرة فـرت من قسـورة بـل يريـد كـل امـرئ منهم أن يـؤتى صـحفًا منشـرة}... ثم قـال -أيِ الشيخُ المقدسـي-: يجب أن يعـرف الأخ الموحـد، أن داء أكثر الناس اليـوم ليس هـو الجهـل الـذي يعـذر صـاحبه بسـبب عـدم بلـوغ الحجـة، فـالقرآن محفـوظ، والسـنة موجـودة، ومظنـة العلم متـوافرة، لكنـه داء الإعـراض، فتجــد الواحــد منهم عــالم في أمــور الــدنيا صــغيرها وكبيرها، خفيهـا وجليهـا، جاهـل بـأهم مهمـات الآخـرة، معــرض عن تعلم أهم أصــول الــدين، ثم يرقــع لهم المرقعون، يقولون {هـل أقمتم عليهم الحجـة؟}، وقـد قال تعـالى {ومن أظلم ممن ذكـر بآيـات ربـه فـأعرض عنها ونسي ما قدمت يداه إنا جعلنـا على قلـوبهم أكنـة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا وإن تدعهم إلى الهـدى لا يهتدوا إذا أبدا}، وهذا كله [أي مـا ورد في قولـه تعـالى {إنا جعلنـا على قلـوبهم أكنـة أن يفقهـوه وفي آذانهم وقـرا وإن تـدعهم إلى الهـدى لا يهتـدوا إذا أبـدا}] من عقوبات الإعراض، فكتاب الله قد بلغ هؤلاء القوم، وهم يسـمعونه ليــل نهــار، ولكنهم يعرضــون عن تعلم أهم المهمــات فيــه، ثم يقــال {هم معــذورين بجهلهم!}. انتهى باختصار.

(27)وفي هذا الرابط على موقع الشـيخ ابن بـاز، سُـئِلَ الشـيخُ: مـا رَأيُ سـماحتِكم في مسـألة العـذر بالجهـل، وخاصَّةً في أمْرِ العقيدةِ، وضِّحوا لنـا هـذا الأمْـرَ جـزاكم

الله خيرًا؟. فأجابَ الشيخُ: العقيدةُ أهَمُّ الأُمورِ وهي أعظمُ واجبٍ، وحقيقتُها الإيمانُ باللهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ وبالقَدَرِ خَيْرِه وشَرِّه، والإيمانُ بأنه سُبْحانَهُ هو المستحِقُّ للعبادةِ، والشَهَادَةُ له بذلك، وهي شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَشهدُ المؤمنُ بأنه لا معبودَ حقٍّ إلَّا اللهُ سُبْحانَهُ وتعالَى، والشَهَادَةُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أرسلَه اللهُ إلى الثَّقَلَين الجِنِّ والإِنْسِ، وهو خاتَمُ الأنبياءِ، كلُّ هذا لا بُدَّ منه، وهذا مِن صُلْبِ العقيدةِ، فلا بُدَّ مِن هذا في حَقِّ الرجالِ والنساءِ جميعًا، وهو أساسُ الدِّينِ وأساسُ المِلَّةِ، كما يَجِبُ الإيمانُ بما أخْبَرَ اللهُ به ورسولُه مِن أَمْرِ القيامةِ، والجَنَّةِ والنارِ، والحسابِ والجزاءِ، ونَشْرِ الصُّحُفِ، وأَخْذِها باليَمِين أو الشِّمَالِ، وَوَزْنِ الأعمالِ، إلى غيرِ ذلك مِمَّا جاءَتْ به الآياتُ القرآنيَّةُ والأحاديثُ النَّبَوِيَّةُ، فالجهلُ بهذا لا يكونُ عُذْرًا بل يَجِبُ عليه أنْ يَتعلَّمَ هذا الأمرَ وأنْ يَتبصَّرَ فيه، ولا يُعْذَرُ بقولِه {إني جاهلٌ} بمِثْلِ هذه الأُمورِ، وهو بَيْنَ المسلمِين وقد بَلَغَه كتابُ اللهِ وسُنَّةُ نَبِيِّه عليه الصلاةُ والسلامُ، وهذا يُسَمَّى مُعْرِضًا ويُسَمَّى غافِلًا ومُتجاهِلًا، لهذا الأمرِ العظيمِ، فلا يُعْذَرُ، كما قالَ اللهُ سُبْحانَهُ {أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا}، وقال سُبْحانَهُ {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ}، وقال تعالى في أمثالِهم {إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ}، إلى أمثالِ هذه الآياتِ العظيمةِ التي لم يَعْذُرْ فيها سُبْحانَهُ الظالمِين بجهلِهم وإعراضِهم وغفلتِهم، أمَّا مَن كان بعيدًا عنِ المسلمِين في أطرافِ البلادِ التي ليس فيها مسلمون ولم يَبْلُغْه القرآنُ والسُّنَّةُ فهذا معذورٌ، وحُكْمُه حُكْمُ

أهلِ الفَتْرة -إذا مات على هذه الحالـة- الـذين يُمْتَحَنـون يومَ القيامةِ، فمَن أجابَ وأطاعَ الأمرَ دَخَـلَ الجنـةَ، ومَن عَصَاه دَخَلَ النارَ، أمَّا المسائلُ التي قـد تَخْفَى في بعضِ الأحيانِ على بعضِ الناسِ كبعضِ أحكـام الصـلاةِ أو بعضِ أحكامِ الزكاةِ أو بعضِ أحكـامِ الْحَجِّ، هـذه قـد يُعْـذَرُ فيهـا بالجهلِ، ولا حَـرَجَ في ذلـك، لأنَّهـا تَخْفَى على كثـيرٍ مِنَ الناسِ، وليس كلُّ واحدٍ يَستطيعُ الفِقهَ فيها، فأمْرُ هـذه المسـائلِ أسـهلُ، والـواجبُ على المـؤمنِ أنْ يَتعلَّمَ ويَتفقَّهَ في الـدِّينِ ويَسـألَ أهْـلَ العلمِ، كمـا قـالَ اللـهُ سُـبْحانَهُ {فَاسْـأَلُوا أَهْـلَ الـذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُـونَ}، ويُروى عنه عليه الصلاةُ والسـلامُ أنَّه قـالَ لقـومٍ أفْتَـوْا بغـيرِ عِلْمٍ {ألَّا سـألوا إذْ لم يعلمـوا، إنَّمـا شـفاءُ العِيِّ السؤالُ}، وقالَ عليه الصلاةُ والسلامُ {مَنْ يُـرِدِ اللَّهُ بِـهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ}، فالواجبُ على الرِّجالِ والنساءِ مِنَ المسـلِمِين التَّفقُّهُ في الـدِّينِ والسـؤالُ عَمَّا أشْـكِلَ عليهم، وعَـدَمُ السُّـكوتِ على الجهـلِ، وعَـدَمُ الإعـراضِ، وعَـدَمُ الغَفْلـة، لأنهم خُلِقـوا ليعبـدوا اللـهَ ويُطيعـوه سُبْحانَهُ وتعالَى، ولا سبيلَ إلى ذلك إلا بالعِلْمِ، والعِلْمُ لا يَحصُلُ بالغفلةِ والإعراضِ، بَلْ لا بُـدَّ مِن طَلَبٍ للعِلمِ، ولا بُدَّ مِنَ السؤالِ لأهلِ العلمِ حتى يَتعلَّمَ الجاهلُ. انتهى.

(28)وفي هـذا الرابط على موقـع الرئاسـة العامـة للبحوث العلمية والإفتاء سُئِلَ الشـيخُ ابنُ بـاز: إذا مـات رجُـلٌ وهـو لا يسـتغيثُ بـالأمواتِ ولا يَفْعَـلُ مِثـلَ هـذه الأمُورَ المَنْهِيَّ عنها، إلَّا أنَّه فَعَلَ ذلك مـرَّةً واحـدةً فيمـا أعْلَمُ، حيث استغاثَ بالرسولِ صلى اللهُ عليه وسلم في زيارتِه لمسجدِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وهـو لا يَعْلَمُ أنَّ ذلـك حَـرامٌ وشِـرْكٌ، ثُمَّ حَجَّ بعـدَ ذلـك دُونَ أنْ يُنَبِّهَه أحدٌ على ذلـك، ودُونَ أنْ يَعْـرِفَ الحُكْمَ فيمـا أظُنُّ حتى تَوَفَّاه اللهُ، وكان هذا الرجُل يُصلِّي ويَستغفِرُ اللـهَ،

لكنه لا يَعْرِفُ أنَّ تلك المرَّةَ التي فَعَلَها حرامٌ، فيَا تُرَى هَلْ مَن فَعَل ذلك ولو مرَّة واحدة، وإذا مات وهو يَجهَلُ مِثْلَ ذلك، هل يُعتبَرُ مُشرِكًا، نرجو التوضيحَ والتوجيهَ جزاكم اللهُ خيرًا؟. فأجابَ الشيخُ: إنْ كان مَن ذَكَرْتَه تابَ إلى اللهِ بعدَ المَرَّةِ التي ذَكَرْتَ، ورَجَعَ إليه سُبْحانَهُ، واستَغفرَ مِن ذلك، زالَ حُكْمُ ذلك وثَبَتَ إسلامُه، أمَّا إذا كان استَمرَّ على العقيدةِ التي هي الاستغاثةُ بغيرِ اللهِ ولم يَتُبْ إلى اللهِ مِن ذلك فإنَّه يَبْقَى على شِرْكِه ولو صَلَّى وصامَ حتى يَتُوبَ إلى اللهِ مِمَّا هو فيه مِنَ الشِّرْكِ، وهكذا لو أنَّ إنسانًا يَسُبُّ اللهَ ورسولَه، أو يَسُبُّ دِينَ اللهِ، أو يَستهزئُ بدِينِ اللهِ، أو بالجنةِ أو بالنارِ، فإنَّه لا يَنْفَعُه كَونُه يُصلِّي ويَصُومُ، إذا وُجِدَ منه الناقِضُ مِن نواقضِ الإسلامِ بَطَلَتِ الأعمالُ حتى يَتُوبَ إلى اللهِ مِن ذلك، هذه قاعدةٌ مُهِمَّةٌ، قالَ تعالَى {وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}، وقال سُبْحانَهُ {وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ، بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ}، وَأُمُّ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ماتَتْ في الجاهليَّةِ، واستأذَنَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ربَّه ليَستغفِرَ لها فلم يُؤذَنْ له، وقالَ صلى الله عليه وسلم لمَن سألَه عن أبِيه {إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ}، وقد ماتا [أيْ أَبُو النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأَبُو الرَّجُلِ الذي سَأَلَه] في الجاهليَّةِ، والمقصودُ أنَّ مَن ماتَ على الشِّركِ لا يُستغفَرُ له، ولا يُدعَى له، ولا يُتصدَّقُ عنه، إلا إذا عُلِمَ أنه تابَ إلى اللهِ مِن ذلك [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (المباحث المشرقية "الجزء الأول"): قالَ شَيخُ الإسلامِ [فِي (الصارم المسلول)] {... فَإذا عَلِمْنا أنَّه كانَ كافِرًا ولم نَعْلَمِ اِنتِقالَه اِستَصحَبْنا تلك الحالَ، إذِ الأصلُ بَقاؤه على ما كانَ عليه}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: ومِن

نُصوصِ الإمـامِ [يَعنِي الشـافِعِيَّ في كِتابِـه (الأُمُّ)] {مَنْ عُرِفَ بِشَيْءٍ فَهُوَ عَلَيْـهِ حَتَّى تَقُـومَ بَيِّنَـةٌ بِخِلَافِـهِ}... ثم قالَ -أَيِ الشـيخُ الصـومالي-: إنَّ مَن عُـرِفَ بِالشِّـركِ ثم ماتَ يَنسَحِبُ عليه حُكْمُ الشِّركِ والكُفرِ، ولا يُقـالُ {لَعَلَّه تابَ عند مَوتِه}، لِأنَّ الأصلَ عَدَمُ التَّوبةِ، ولِأنَّ مَنْ عُــرِفَ بِشَــيْءٍ فَهُـوَ عَلَيْــهِ حَتَّى تَقُـومَ بَيِّنَــةٌ بِخِلَافِــهِ. انتهى باختصار]، هذه هي القاعِدةُ المَعروفـةُ عنـد أهـلِ العِلْمِ. انتهى.

(29)وفي هذا الرابط يقولُ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التــابعِ لإدارة الــدعوة والإرشــاد الــديني بــوِزَارةِ الأوقاف والشـؤون الإسـلامية بدولـة قطـرٍ: وقـد سُـئِلَ الشـيخُ ابنُ بـازٍ في شَـرْحِه لِــ (كَشْـفُ الشُّـبُهاتِ) عـدَّةَ أسئلة عن مسألةِ العُذرِ بالجهلِ، منها: (س)ما يَعـرِفُ أنَّ الـذبحَ عبـادةٌ، والنَّذْرَ عبـادةٌ؟؛ (ج)يُعَلَّمُ، الـذي لا يَعـرِفُ يُعَلَّمُ، والجاهـلُ يُعَلَّمُ. (س)هـلْ يُحكَمُ عليـه بالشِّـركِ؟؛ (ج)يُحكَمُ عليه بالشِّركِ، ويُعَلَّمُ، أمَـا سَـمِعْتَ اللـهَ يقـولُ {أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْـمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُـونَ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا}، [وَ]قالَ جَلَّ وعلا {وَلَقَـدْ ذَرَأْنَــا لِجَهَنَّمَ كَثِــيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ، لَهُمْ قُلُــوبٌ لَّا يَفْقَهُـونَ بِهَـا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِـرُونَ بِهَـا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْـمَعُونَ بِهَـا، أُولَئِكَ كَالأَنْعَـامِ بَـلْ هُمْ أَضَـلُّ، أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ}، ما وَرَاءَ هذا تَنْدِيدٌ لَهم، نسألُ اللـهَ العافيـةَ. (س)بعضُ الناسِ يقولُ {المُعَيَّنُ لا يُكفَّرُ}؟؛ (ج)هذا [أَيِ القـولُ بـأنَّ المُعَيَّنَ لا يُكفَّرُ] مِنَ الجَهْـلِ، إذا أَتَى بمُكَفِّرٍ يُكَفَّرُ. انتهى باختصار.

(30)وفي فتوى صوتية مفرغة للشيخ عبدالله الجربـوع (رئيس قســم العقيــدة بالجامعــة الإســلامية بالمدينــة المنــورة) في هــذا الرابط، يقــول الشــيخُ: إنَّ العُــذرَ

بالجهلِ، نَعَمْ هو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعـةِ، ويَقْصِـدون به أنَّ مَن لم يَأْتِه رسولٌ أو لم تَبْلُغْه الحُجَّةُ [يَعْنِي الحُجَّةَ الرِّسالِيَّةَ] فإنَّه معذورٌ بجهلِه [يَعْنِي في أحكامِ الآخِرةِ لا الدُّنْيا]، ولكنْ إنْ كان مُشرِكًا يَعملُ بالشركِ فـإن حُكْمَـه حُكْمُ أهْلِ الفَتْرةِ، في الـدُّنْيا كـافِرٌ وأمْـرُهُ إلى اللـهِ في الآخِرةِ، هذا إجمـاعٌ مِن أهْـلِ العِلمِ، وهـذا لا يَعنِي عَـدَمَ القــولِ بالعُــذرِ بالجهــلِ، فيقولــون بالعُــذرِ بالجهــلِ ويقولون {أَهْلُ الفَتْـرةِ كُفَّارٌ في أحكـامِ الـدُّنْيَا، أمْـرُهم إلى اللـــهِ في الآخِــرةِ}، وهــؤلاء المُرْجِئَةُ المُتــأخِّرون خَلَطُوا بين المَسْأَلَتَين وسَحَبوا قولَ أهْلِ السُّـنَّةِ بالعُـذرِ بالجهلِ [يَعْنِي في أحْكامِ الآخِـرةِ] على عَـدَمِ تكفـيرِ مَن تَلَبَّسَ بالشِّـــــركِ أو مَن وَقَـــــعَ في المُكَفِّراتِ الجَلِيَّةِ، والخَلْطُ بينهما واشتراطُ فَهْمِ الحُجَّةِ وقولُهم {أنَّ بُلُـوغَ العِلمِ مع التَّمَكُّنِ [أيِ التَّمَكُّنِ مِنَ العِلْمِ ورَفْعِ الجهـل] لا يَكْفِي، وأنَّه لا بُــدَّ مِن فَهْمِ الحُجَّةِ}، هــذا هــو قــولُ الجاحـــظ [ت255هـ] والعَنْبَـــرِيِّ القاضـــي البَصْـــرِيِّ المعـــتزلي [ت168هـ]، والجاحـــظُ يقــولُ أنَّه {لا يَكفِي بُلُـوغُ العِلمِ وتَمَكُّنُ المُعَيَّنِ مِنَ الفَهْمِ}، ويقـولُ أنَّه {لا بُدَّ أن يَتَحَقَّقَ منه الفَهْمُ وزَوالُ الشُّبْهةِ، وإنْ كـان عنـده اجتهادٌ فإنَّه يُعْذَرُ به في أيِّ مسألةٍ كانَتْ}، هـذه لا شَـكَّ بِدْعَـةٌ جاحظيَّةٌ سَـرَتْ إلى هـؤلاء المُرْجِئـةِ، فاشـترطوا لقيــامِ الحُجَّةِ تَحَقُّقَ الفَهْمِ وزَوالَ الشُّــبْهةِ، فهــذا هــو الخَطَأُ الأَوَّلُ الذي عندهم، أمـا أهْـلُ العِلْمِ قـالوا بالعُـذرِ بالجهلِ وقالوا أنَّ {الحُجَّةَ [يَعْنِي الحُجَّةَ الرِّسالِيَّةَ] تَقُومُ بِبُلُوغِ العِلْمِ مع التَّمَكُّنِ ولـو لم يَفْهَمْ}، والخطـأُ الثـاني الذي وَرِثُوه عن دَاوُودَ بنِ جـرجيس هــو أنَّهم زعَمـوا أنَّ العُـذرَ بالجهـلِ دائِمًـا مَعْنـاه عَـدَمُ التكفـيرِ، فمَن عُـذِرَ بالجهلِ فإنَّه لا يُكَفَّرُ، وهذا خطأٌ عظيمٌ أوَّلُ مَن قالَ بــه دَاوُودُ بنُ جرجيس العـراقي النقشـبندي الخـبيثُ أَشْـهَرُ المُنـاوِئِين للـدعوةِ الإصـلاحيَّةِ (دعـوةِ الشـيخِ محمـد بن

عبـدالوهاب)، فشُـبْهةُ هـؤلاء المُرْجِئـةِ المُتـأخِّرِين هي الخَلْطُ بين العُذرِ بِالجهلِ وعدمِ التكفيرِ، والعذرُ بالجهـلِ كما قلتُ لكم هو أَصْلٌ مِن أصولِ الإسلامِ وعليـه عُلمـاءُ أهْلِ السُّـنَّةِ، ولَكِنِ اِرْفَعُـوا أصـواتَكم بِـالقَولِ أنَّ العُـذْرَ بِالجَهلِ لا يَعنِي أنَّ عابِدَ الطاغوتِ مُسْلِمٌ أو ليس بِكافِرٍ، هذا أَبَـدًا مَنْفِيٌّ عن أهْـلِ السُّـنَّةِ والجَماعـةِ، ومَن نَسَـبَه لأهْلِ السُّنَّةِ والجَماعـةِ فهـو جاهِـلٌ [جَهْلًا] مُرَكَّبًـا، فَقَـدْ سُئلَ الشيخُ عبدالعزيز بن باز عن هؤلاء الـذين يقولـون {نَقولُ لهذا الذي يَعبُدُ القُبورَ أنَّه عَمَلُه كُفْرٌ، وأنـه ليس بكـافرٍ حـتى تُقـامَ الحُجَّةُ}، قـال {هـؤلاء جُهَّالٌ، هـؤلاء جُهَّالٌ، ليس عنـدهم عِلْمٌ}، ثُمَّ رَفَـعَ صَـوتَه قـائلًا {مَن أظْهَـرَ الشـركَ فهـو مُشْـرِكٌ، ومَن أظْهَـرَ الكُفْـرَ فهـو كافرٌ}، هذا هو التفصيلُ، وهذا هـو حقيقـةُ الخِلافِ بين هـؤلاء المُرْجِئـةِ واللجنـةِ الدائمـةِ [للبحـوثِ العلميـةِ والإفتاءِ]، والشيخُ عبـدُالعزيز بن بـاز رَحِمَـه اللـهُ يقـولُ بالعُذرِ بالجهلِ [يَعْنِي في أحكامِ الآخِرةِ لا الدُّنْيا]، الشيخُ صالح الفوزان يقـولُ بالعُـذرِ بالجهـلِ، واللجنـةُ الدائمـةُ [للبحـوثِ العلميـةِ والإفتـاءِ] يقولـون بالعُـذرِ بالجَهـلِ، ونحن نَقولُ بالعُذرِ بالجَهـلِ، لَكِنَّنـا نَقـولُ أنَّه لا يُشـترَطُ لِقِيـــامِ الحُجَّةِ [يَعْنِي الحُجَّةَ الرِّســالِيَّةَ] تَحقُّقُ الفَهْمِ وزوالُ الشُّبْهة، بَلْ مَن بَلَغَـه العِلمُ المُزِيلُ للجهـل كمَن كان بين المسـلمين وهـو يسـتطيعِ التَّعَلُّمَ فـأعْرَضَ عن الكتاب وأعْرَضَ عن دُعـاة الهُـدَى وأقْبَـلَ على الشُّـبُهات التي يَبُثُّها شياطينُ الإنس والجن وتَشَبَّعَ بها، هذا الـذي أعْرَضَ عنِ العِلْمِ والهُدَى بَلَغَتْهُ الحُجَّة وقامَتْ عليه، فهو إذَنْ لا عُذْرَ له عند اللـهِ عَـزَّ وجَـلَّ، ونقـولُ أيضًـا أنَّ مَن كـان واقعًـا في الشِّـرْكِ والمُكفِّراتِ الجَلِيَّةِ المُضـادَّةِ لِأصْـلِ الإسـلامِ فهـو مُشـرِكٌ كـافرٌ، وإنْ كـان لم يَبْلُغْـه العِلْمُ فإنَّه مَعذورٌ بجهلِه [أيْ في أحكامِ الآخِرةِ لا الدُّنْيا، فَيَكُونُ] أَمْرُه إلى اللهِ في الآخرةِ، هـذا الـذي نَصَّ عليـه

أَئِمَّةُ الهُدَى، وأمَّا مَن خالَفَ هذا فإنَّه واقِـعٌ في الإرجـاءِ وفي بِدْعــةِ الجاحــظِ المعــتزلِيِّ والعنــبري وداوُودَ بنِ جرجيس، نسألُ اللهَ السلامةَ والعافِيَةَ. انتهى باختصــار.
وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ أُخْرَى مُفَرَّغةٍ للشيخِ عبدِالله الجربوع في هذا الرابط، يقـولُ الشـيخُ: قـالَ شـيخُ الإسـلامِ ابنُ تيميـةَ [في درء تعـارض العقـل والنقـل] رَحِمَـه اللـهُ {ومَنْشَـأُ الاشـتِباهِ في أحْكـامِ الكُفـرِ والإسـلامِ عَـدَمُ التَّفرِيقِ بين أحْكامِ الدُّنْيا وأحْكامِ الآخِـرةِ}، وذَكَـرَ أَمثِلـةً لاختِلافِ الحُكمِ في الــدَّارَين، ثم قــالَ [أيِ ابنُ تيميــةَ] {وأحكامُ الدُّنْيا غيرُ أحكامِ الآخِرةِ}. انتهى باختصار.

(31)وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغـةٍ للشـيخ صـالح الفـوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) على هذا الرابط، سُئِلَ الشيخُ: نَـوَدُّ مِن فَضِـيلَتِكمِ تَوجِيـهَ أبنـائكم الطُّلَّابِ حـولَ الجَــدَلِ الحاصــلِ بين طَلَبــةِ العلمِ في مســألةِ العُــذرِ بالجهلِ؟. فأجابَ الشيخُ: اليومَ ما فيه جَهْلٌ ولِلهِ الحَمْدُ، تَعَلَّمَ النَــاسُ، أنتم تقولـــون {النَّاسُ الآنَ مُتَقَّفـــون، والنَّاسُ تَعَلَّموا، والنَّاسُ والنَّاسُ}، فما فيـه جَهْـلٌ الآنَ، الكِتــابُ يُتْلَى على مَســامِعِ النَّاسِ في المَشــارِقِ والمَغارِبِ وتَبُثُّه وسائلُ الإعلامِ، القرآنُ تقومُ بـه الحُجَّةُ {وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ}، هـل مـا بَلَغَ القُرآنُ؟!، واللهِ إنَّه بَلَغَ المَشـارِقَ والمَغـارِبَ ودَخَـلَ في البُيوتِ ودَخَـلَ في الكُهـوفِ ودَخَـلَ في كُـلِّ مَكـانٍ، فقامتِ الحُجَّةُ والحَمْدُ للهِ، لكنْ مَن أَعْرَضَ عنها فهـذا لا حِيلةَ فيه، أمَّا مَن أَقْبَلَ عليها ولَمَّا سَمِعَ القُـرآنَ تَمَسَّـكَ به وطَلَبَ تَفْسِيرَه الصحيحَ وأدِلَّتَه وتَمَسَّـكَ بهـا، هـذا مـا يَبْقَى على الجهلِ والحَمْدُ للهِ، مَسْأَلةُ العُذرِ بالجهلِ هذه إنَّما جاءَتْ مِنَ المُرْجِئةِ الذِين يقولـون {إنَّ العَمَـلَ ليس مِنَ الإيمانِ، لَوِ الإنْسانُ ما عَمِلَ هو مـؤمنٌ} [قلتُ: وإنْ

كـانتْ مَسْـأَلةُ العُـذرِ بالجهـلِ هـذه جـاءَتْ مِنَ المُرْجِئـةِ المَـذْكُورِين، إلَّا أَنَّ هنـاك مِن غـيرِهم مَن تَلَقَّفَهـا عنهم وقـالَ بهـا]، هـذا مَـذْهَبٌ باطِـلٌ، الحُجَّةُ قائمـةٌ ببَعْثَـةِ الرسولِ صلى الله عليه وسلم {رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُـلِ}، [وبِبُلُـوغِ الْقُرْآنِ {وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَـغَ}، فالرسولُ، جاءَ الرسولُ، والقرآنُ موجودٌ وباقٍ ونَسْـمَعُه ونَقْرَأُه، ما في للجَهْلِ مَكانٌ، إلَّا إنسـانًا مـا يُرِيـدُ العِلْمَ، مُعْرِضًا، المُعْرِضُ لا حِيلَةَ فيه، أَمَّا مَن أَحَبَّ العِلْمَ وأَقْبَـلَ عليه فسـيَجِدُ إنْ شـاءَ اللـهُ العِلْمَ الصـحيحَ. انتهى. وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ أُخْرَى مُفَرَّغةٍ للشـيخِ صـالح الفـوزان على موقعِه [في هذا الرابط]، سُئِلَ الشيخُ: هـلْ كُـلُّ مَن يَعْبُـدُ القُبورَ ويكونُ مِن أهلِ القُبورَ يُعَدُّ كافِرًا بعَيْنِه؟. فأجـابَ الشيخُ: عندك شَكٌّ في هذا؟!، الذي يَعْبُدُ القُبورَ ما يكونُ كافِرًا؟!، إذَنْ ما هو الشِّركُ وما هو الكُفْرُ؟!، هذه شُـبْهةٌ رَوَّجَها في هـذا الـوقتِ المُرْجِئـةُ، رَوَّجَهـا المُرْجِئـةُ، فلا تَـرُجْ عليكم أَبَـدًا. انتهى. وفي فيـديو بعُنْـوانِ (طائفـةُ المرجئةِ هي التي تَقـولُ لا بُـدَّ مِن سُـؤالِ الشَّـخصِ عن سَبَبِ ذَبْحِه لغيرِ اللهِ، قَبْلَ تكفيرِه)، سُـئِلَ الشـيخُ صـالحٌ الفـوزان: خَـرَجَ علينـا أقـوامٌ يَتَنَزَّهـون عن تكفـيرِ مَن يَسجدُ لغيرِ اللهِ ومَن يَذبَحُ لغيرِ اللـهِ، بحُجَّةِ أنَّه لا بُـدَّ مِن سُؤالِ الشَّخصِ عن سَبَبِ فِعْلِـه لهـذا الشـيءِ؟. فأجـابَ الشـيخُ: نحن نَحْكُمُ على الظـاهرِ، مَن سَـجدَ لغـيرِ اللـهِ حَكَمْنـا عليـه بـالكُفرِ بِنَـاءً على ظـاهِرِه، وأَمَّا مـا في القُلوبِ فلا يَعْلَمُه إلَّا اللهُ سُبْحانَهُ وتعالَى، مـا كُلِّفْنـا أنْ نُفَتِّشَ القُلـوبَ، نَحْكُمُ على الظـاهرِ، مَن عَمِـلَ الشِّـركَ حَكَمْنا عليه أنَّه مُشرِكٌ، ومَن عَمِلَ الكُفرَ حَكَمْنا عليه أنَّه كافِرٌ، نعم، هذه طائفـةُ المُرجئـةِ اللي ظَهَـرَتِ الآنَ هي اللِّي تَقـولُ الأقـوالَ هـذه. انتهى. وفي فيـديو بِعُنْـوانِ (مَن يَعـذُرُ فاعِـلَ الشِّـركِ وعابِـدَ القَـبرِ ولا يُكَفِّرُه فَهـو

مُرجِئٌ)، سُئِلَ الشَّيخُ صالحٌ الفوزان: سائلٌ يَقولُ (هَلْ مَن قالَ "إنَّ عابِدَ القَبرِ يُعذَرُ بِالجَهلِ" يُعَدُّ مُرجِئًا بِإطلاقٍ؟). فَأجابَ الشَّيخُ: نَعَمْ، هذا هو المُرجِئُ. انتهى. وفي فيديو بِعُنْوانِ (لا يُصَلَّى خَلْفَ مَن لا يُكَفِّرُ عُبَّادَ القَبورِ)، سُئِلَ الشَّيخُ صالحٌ الفوزان: سائلٌ يَقولُ {عندهم إمامُ قَريَةٍ لا يُكَفِّرُ عُبَّادَ القُبورِ عَينًا، مع إقرارِه أنَّ فِعلَهم شِركٌ}؟. فَأجابَ الشَّيخُ: هذا لا يُصَلَّى خَلْفَه، لا تَجوزُ الصَّلاةُ خَلْفَه، وهو لا يُكَفِّرُ الكُفَّارَ والمُشرِكِين. انتهى.

(32)وقالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شرح مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد): عقيدةُ شيخِ الإسلامِ [محمد بنِ عبدالوهاب] رَحِمَه اللهُ تعالَى في مَسألتِنا (تَكْفِير المُعَيَّن) أنَّه لا يَعذُرُ بالجهلِ مُطلَقًا في مَسائلِ الشِّركِ، مَن صَرَفَ نَوعًا مِن أنواعِ العبادةِ لغيرِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، كمَن ذَبَح لِقَبرٍ مَقْبورٍ أو استغاثَ بِه [أيْ بِالمَقْبورِ] أو دَعَاهُ... إلى آخِرِه مِن أنواعِ العِباداتِ، فَعِندَه رَحِمَه اللهُ تَعالَى أنَّه مُشرِكٌ مُرتَدٌ عنِ الإسلامِ ولو زَعَمَ أنَّه جاهِلٌ، ومِن بابٍ أوْلَى أنَّه [أيْ هذا المُشرِكَ] لو كان مِنَ العلماءِ (وقد اعتَقَدَ ذلك) أنَّه كافرٌ مُرتَدٌ عنِ الإسلامِ؛ هذه عقِيدَتُه [أيِ الشيخِ محمد بنِ عبدالوهاب] رَحِمَه اللهُ تعالَى وأنَّ مَن وَقَعَ في شيءٍ مِن ذلك فكُفْرُه عَيْنٌ لا نَوعٌ، وقد نَصَّ على ذلك في [كِتَابِ] (الرسائل الشخصية) أنَّ مَن وَقَعَ في هذا النَّوعِ كُفْرُه عَيْنِيٌّ لا نَوعِيٌّ... ثم قالَ -أي الشيخُ الحازمي-: التكفيرُ (أو الكُفرُ) نَوعان، على جِهةِ النَّوعِ وعلى جِهةِ العَينِ؛ التكفيرُ النَّوعِيُّ المُرادُ به {مَن قالَ كَذَا، أو فَعَلَ كَذَا}، فالحُكمُ حينئذٍ يكونُ مُنْصَبًّا على [أنَّ] هذا القولَ كُفرٌ، وأنَّ هذا الفِعْلَ كُفرٌ، وأمَّا الشَّخصُ [الذي قالَ الكُفرَ أو فَعَلَه] فيُتَوَقَّفُ فيه، لا بُدَّ مِن إقامةِ الحُجَّةِ [أيِ

الحُجَّةِ الرِّساليَّةِ، قَبْـلَ تَكْفِـيرِه. وقـد قـالَ الشيـخُ أحمـدُ الحازمي في (شرحِ تحفة الطالب والجليس): المَسـائلُ الخَفِيَّةُ التي هي كُفْرِيَّاتٌ، لا بُدَّ مِن إقامةِ الحُجَّةِ، صَـحِيحٌ أو لا؟، لا يُحْكَمُ [أَيْ بالكُفْرِ] على فاعِلِها، لَكِنْ هَلْ تَبْقَى خَفِيَّةً في كُلِّ زَمانٍ؟، أو في كُـلِّ بَلَـدٍ؟، لا، تَختَلِـفُ، قـد تَكـونُ خَفِيَّةً في زَمَنٍ، وتَكـونُ ظـاهِرةً -بَـلْ مِن أَظْهَـرِ الظاهِرِ- في زَمَنٍ آخَـرَ، يَخْتَلِـفُ الحُكْمُ؟، يَخْتَلِـفُ الحُكْمُ؛ إذَنْ، كـانَتْ خَفِيَّةً ولا بُـدَّ مِن إقامـةِ الحُجَّةِ، وحِينَئـذٍ إذا صارَتْ ظـاهِرةً أو واضِـحةً بَيِّنـةً، حِينَئـذٍ مَن تَلَبَّسَ بِهـا لا يُقـالُ لا بُـدَّ مِن إقامـةِ الحُجَّةِ، كَوْنُهـا خَفِيَّةً في زَمَنٍ لا يَسْتَلزِمُ ماذا؟ أنْ تَبْقَى خَفِيَّةً إلى آخِرِ الزَّمانِ، إلى آخِـرِ الدَّهرِ، واضِحٌ هذا؟؛ كذلك المَسـائلُ الظـاهِرةُ قـد تَكـونُ ظاهِرةً في زَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ، فَيُنْظَرُ فيهـا بِهـذا الاعتِبـارِ؛ إذَنْ، مـا ذُكِـرَ مِن بِـدَعٍ مُكَفِّرةٍ في الـزَّمَنِ الأَوَّلِ ولَم يُكَفِّرْهُمُ السَّلَفُ، لا يَلْزَمُ مِن ذلك أنْ لا يُكَفَّروا بَعْدَ ذلك، لِأنَّ الحُكْمَ هنا مُعَلَّقٌ بمـاذا؟ بكَونِهـا ظـاهِرةً [أو] ليسـتْ بظاهِرةٍ، [فإذا كانتْ غـيرَ ظـاهِرةٍ، فَنَسْـأَلُ] هـلْ قـامَتِ الحُجَّةُ أو لم تَقُمِ الحُجَّةُ، ليس [الحُكْمُ مُعَلَّقًـــا] بِـــذَاتِ البِدعةِ، البِدعةُ المُكَفِّرةُ لِذاتِها هي مُكَفِّرةٌ كَاسْمِها، هـذا الأَصْـلُ، لَكِنِ اِمتَنَـعَ تَنزِيـلُ الحُكْمِ لِمـانِعٍ، هـذا المـانِعُ لا يَسْتَلزِمُ أنْ يَكُـونَ مُطَّرِدًا في كُـلِّ زَمَنٍ، بَـلْ قـد يَخْتلِـفُ مِن زَمَنٍ إلى زَمَنٍ [قُلْتُ: تَنَبَّهْ إلى أنَّ الشـيخَ الحـازمي تَكَلَّمَ هنا عنِ الكُفْرِيَّاتِ (الظاهِرةِ والخَفِيَّةِ) التي ليسـتْ ضِمْنَ مَسائلِ الشِّرْكِ الأكْبَـرِ]. انتهى]، ولا بُـدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّـروطِ وانتفـاءِ المَوانـعِ؛ النَّوعُ الثـانِي، تَكفـيرٌ عَيْنِيٌّ، بمَعْنَى أَنَّنـا نَحْكُمُ على الشَّـخصِ ذاتِــه، فنُنَــزِّلُ الحُكْمَ مُباشَرةً، هـذا قـالَ قَـوْلًا كُفـرًا، وهـذا فَعَـلَ فِعْلًا كُفـرًا، وحينئذٍ نقولُ {هذا الذي قالَ القَولَ الذي هو كُفرٌ كافرٌ، وهذا الذي فَعَلَ الفِعْلَ الذي هو كُفْرٌ كافِرٌ}، هذا يُسَمَّى [كُفْرًا] عَيْنِيًّا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الحازمي-: خُذْ قاعِـدةً

(وأنَا مَسئولٌ عنها) {الأَصْلُ في التكفيرِ في الشَّرعِ هـوَ العَيْنِيُّ لا النَّوْعِيُّ}، هذا هـو الأَصْـلُ [لقـد سُـئِلَ الشـيخُ صـالح الفـوزان (عضـو هيئـة كِبـار العلمـاء بالـديار السـعودية، وعضـو اللجنـة الدائمـة للبحـوث العلميـة والإفتـاء) في فيـديو بعُنْـوانِ ("لا نُكَفِّرُ المُعَيَّنَ وإنَّمـا نَقـولُ عَمَلُـه كُفْـرٌ" كلامُ المُرجِئـةِ): هَـلْ هـذه العبـارةُ صحيحةٌ {كُلُّ مَن وَقَعَ في ناقِضٍ مِن نواقضِ الإسـلامِ لا نَحْكُمُ على الشَّـخصِ بعَينِه، فلا نَقـولُ (أنتَ كـافرٌ)، بَـلْ نَحكُمُ على عَمَلِه أو قولِه بأنـه كُفـرٌ}؟. فأجـابَ الشـيخُ: هذا قولُ المُرجِئةِ، تُـرَدِّدون علينـا كلامَ المُرجِئـةِ؟!، هـذا كَلامُ المُرجِئةِ، بَلْ نُطْلِقُ عليه الحُكْمَ بمُوجِبِ ما فَعَـلَ أو قالَ، ومَا لَنَا إلَّا الظاهِرُ، ما نَبْحَثُ عنِ غيرِ الظاهِرُ، فمَن فَعَلَ الكُفْرَ كَفَّرْناه، مَن فَعَلَ الشِّـركَ اعتبرنـاه مُشـرِكًا، مَا لَنَا إلَّا الظاهِرُ، أمَّا القُلوبُ فلا يَعْلَمُ مـا فيهـا إلَّا اللَّـهُ سُبْحانَه وتعالَى؛ طَيِّبٌ، إذا صارَ أنَّه يَدعُو غيرَ اللهِ ويَعبُـدُ القُبـورَ والأَضْـرِحةَ ثم مـاتَ، هَـلْ تُغَسِّـلُه أنتَ؟!، تُصَـلِّي عليه وهو مُشـرِكٌ؟!، هَـلْ تَدفِنُـه في مَقـابرِ المسـلمِين وهـو مُشـرِكٌ؟!، أنتَ مَـا لَـكَ إلَّا الظـاهِرُ، تَحكُمُ بـالأَمْرِ الظاهرِ، إلَّا إذا كـان جـاهِلًا مـا يَـدرِي ومِثْلُـه يَجْهَـلُ هـذا الشـيءَ فاعْـذُرْه بالجَهـلِ [يَعْنِي إذا لم يَكُنْ جَهلُـه جَهلًا بِأصـلِ الـدِّينِ (أو بِمَعْنًى آخَـرَ "إذا لم يَكُنِ المُقتَـرَفُ شِرِكًا")]، أمَّا أنْ يَقولَ {نَعتبرُ هذا كُفْرًا ولكنَّ صاحِبَه ما هو كافرٌ}، كَيْفَ اللِّي يَفْعَلُ الكُفرَ ما هـو كـافرٌ؟! كَيْـفَ اللِّي يَقولُ كَلِمةَ الكُفرِ ما يَكونُ كافِرًا؟!]، وإنَّما يُقالُ بِـ (النَّوعِ) في المَسائلِ الْخَفِيَّةِ، الأَصْلُ في القرآنِ والسُّنَّةِ تَنْزِيـلُ الحُكْمِ بِـالكُفرِ على (العَيْنِ)؛ وإنَّمـا يُنَـزَّلُ على (النَّوعِ) في المَسائلِ الْخَفِيَّةِ [مِثْلِ خَلْقِ القرآنِ، والقَدَرِ، وسِحْرِ العَطْـفِ وهـو التَّألِيفُ بالسِّحْرِ بين المُتَباغِضَـين بحيث أنَّ أحَـدَهما يَتَعَلَّقُ بـالآخَرِ تَعَلُّقًـا كُلِّيًّا بحيث أنَّه لا يَستطِيعُ أنْ يُفارِقَه]، وكذلك ما كـانَ مَعلومًـا مِنَ الـدِّينِ

بالضَّرُورةِ [وهو ما كانَ ظاهِرًا مُتَواتِرًا مِن أحكامِ الـدِّينِ معلومًـا عنـد الخـاصِّ والعـامِّ، مِمَّا أَجْمَـعَ عليـه العلمـاءُ إجماعًـا قَطعِيًّا، مِثْـلِ وُجـوبِ الصَّـلاةِ والزَّكـاةِ، وتَحـرِيمِ الرِّبـا والخَمْـرِ] (في طـائِفَتَين)، الطائفـةُ الأُولَى [مِنَ الطائِفَتَين اللتَينِ يُنَزَّلُ فيهما التكفيرُ بالنوعِ فيمـا كـان مَعلومًـا مِنَ الـدِّينِ بالضَّـرُورةِ] حَـدِيثُ عَهْـدٍ بإِسـلامٍ، الطائفةُ الثانِيةُ مَن كـان يعيشُ في بادِيَـةٍ ونحوِهـا، هـذا الـذي نقـولُ فيـه نَـوْعِيٌّ لا عَيْنِيٌّ، مَن عَـدَا هـاتَينِ الطائفَتَين فالأَصْلُ أنَّه عَيْنِيٌّ لا نَـوْعِيٌّ؛ انْتَبِـهْ لهـذا، لِأَنَّ الخَلَلَ يَحْصُلُ في هـذه المَسـألةِ باعتبـارِ [أَيْ بِـزَعْمِ] أنَّ {الكُفرَ لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ عَيْنِيًّا، إلَّا بَعْـدَ تَحَقُّقِ الشُّـروطِ وانتِفـاءِ المَوانـعِ}، نقـولُ، هـذا [الاعتبـارُ] باطِـلٌ، هـذه القاعِدةُ بهذا الإطلاقِ باطلٌ، وهذه بِدْعـةٌ مـا أَنْـزَلَ اللـهُ بها مِن سُلطانٍ، وإنَّما تَمَسَّكَ بِها المُرجِئـةُ والجَهْمِيَّةُ، لَا سِيَّمَا في هذا العَصرِ، وَصَلُوا إِلَى حَـدٍّ أَنَّه لا يُوجَـدُ كـافرٌ على وَجْهِ الأرضِ، يَفْعَلُ ما يَفْعَـلُ ويقـولُ ما يقـولُ ولا يُحْكَمُ بكُفْرِه، لمـاذا؟، [يَقُولـون] {لِأَنَّك مـا أَقَمْتَ الحُجَّةَ عليه، لا بُدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّروطِ وانتِفاءِ المَوانـعِ}، فيَقَـعُ الكُفرُ الأكبرُ، ويَقَعُ ما يكـونُ أَشَـدَّ مِمَّا وَقَـعَ فيـه إبليسُ وفِرعونُ والجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، ثم بعدَ ذلك يقـولُ {لا بُـدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّروطِ وانتِفاءِ المَوانعِ}، [نَقولُ]، مَن قـالَ بهذا القولِ؟، مَن سَبَقَكَ بهذا الفَهْمِ؟، قُلْ، هذا لا وُجُودَ له الْبَتَّةَ، فظاهِرُ القرآنِ والسُّنَّةِ، بَـلْ هـو فَهْمُ الصَّـحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تعـالَى عنهم، وهـو فَهْمُ كلامِ أهـلِ العِلْمِ، أنَّ الأَصْلَ في مَن وَقَعَ في الشِّركِ الأكبرِ أنَّ كُفْرَهُ عَيْنِيٌّ لا نَـوْعِيٌّ، فمَن قـالَ {إنَّه نَـوْعِيٌّ لا عَيْنِيٌّ، لا بُـدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّروطِ وانتِفـاءِ المَوانـعِ}، فقـد غَلِـطَ، بَـلِ اِبتَـدَعَ في الـدِّينِ وأَتَى بشَـيْءٍ لم يَـأْتِ بـه الأَوَّلُـون... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الحازمي-: ولـذلك صـارَ التكفِـيرُ حُكْمًـا ذِهْنِيًّا، أنـا أقولُهـا {في الـزَّمَنِ هـذا صـارَ حُكْمًـا ذِهْنِيًّا}؛ تعريـفُ

(الكُلِّيّ) عِنـــدَ المَناطِقــةِ حُكْمٌ ذِهْنِيٌّ لا وُجُــودَ لـــه في الخارجِ إلَّا في ضِمْنِ أفرادِه [قالَ الشيخُ أحمدُ الحــازمي في (شرح العقيدة الواسطية): كَرَجُلٍ، رَجُـلٌ هـذا مَعْنًى كُلِّيٌّ، وهـو ذَكَـرٌ مِن بَنِي آدَمَ بـالِغٌ، هـذا مَعْنًى كُلِّيٌّ، أَيْنَ وُجودُه؟، وُجودُه في الذِّهْنِ، هَلْ له وُجـودٌ في الخـارجِ؟، الجَوابُ، لا، وُجودُه ضِمْنِيٌّ [أَيْ ضِمْنَ أَفْرَادِه التي يَصْدُقُ عليها]، أَمَّا وُجودُه بنَفْسِه هكذا يُشـارُ إليـه بأنَّه ذَكَـرٌ مِن بَنِي آدَمَ بالِغٌ، هـذا لا وُجـودَ لـه، وإنَّمـا يُوجَـدُ في ضِـمْنِ أَفْـرَادِه، زَيْـدٌ رَجُـلٌ، عَمْـرٌو رَجُـلٌ... إلى آخِـرِه. انتهى باختصار]، إِذَنْ صارَ الكُفْرُ ماذا؟، ولـذلك تُـدَرَّسُ نَـواقِضُ الإسلامِ، وكِتابُ الرِّدَّةِ [قالَ الشـيخُ أحمـدُ الحـازمي في (شرح مصباح الظلام): بابُ الرِّدَّةِ، كِتـابُ الـرِّدَّةِ، لا يَكَـادُ يَخْلُو كِتـابٌ فِقْهِيٌّ مِنَ المَـذاهبِ الأَرْبَعـةِ أو غـيرِهم عن هـذا البـابِ. انتهى باختصـار]، لكنْ تَقُـولُ للعـالِمِ الـذي يُــدَرِّسُ {الحُكْمُ الخــارِجِيُّ أَيْنَ هــو؟ مَنِ الكــافرُ؟ هــذا مُسلِمٌ أو كافرٌ؟}، [فَيُجِيبَكَ] {كُلُّهم مُسلِمون، لا بُـدَّ مِن إقامــــةِ الحُجَّةِ، ولا بُـــدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّـــــروطِ وانتِفــــاءِ المَوانِعِ}، حينئـذٍ نقـولُ، لَمّـا صـارَ الاعتقـادُ بـأنَّ الكُفْـرَ الأَصْـلُ فيـه أنَّه نَـوْعِيٌّ لا عَيْنِيٌّ انْتَفَى حُكْمُ التكفـيرِ مِنَ الوُجــودِ، ولا أَعْنِي بــهِ الوُجــودَ الــذِّهْنِيَّ وإنَّمــا الوُجــودَ الخارِجِيَّ، فيُعَلِّمُ المُعَلِّمُ ويُدرِّسُ المُـدَرِّسُ بـأنَّ مَن زَعَمَ بأنَّ خالِقًا مع اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فهو مُشرِكٌ، لكنْ إذا قِيلَ له {هذا يَزْعُمُ أنَّ الـوَلِيَّ قـادِرٌ على خَلْـقِ مـا في الأرحـامِ، [هذا] كافرٌ مُرتَدٌّ}، قالَ [أَيِ المُعَلِّمُ] {أنتَ خارِجِيٌّ، أنت تَكفيرِيٌّ}، لمـاذا؟، لأنَّك نَـزَّلْتَ الحُكْمَ، هـذا [الـذي قالَـه المُعَلِّمُ] باطِلٌ مُخـالِفٌ للإجمـاعِ، بَـلِ الأَصْـلُ يـا عبدَاللـهِ [أنَّه] إذا عَلِمْتَ أنَّ هذا ناقِضٌ مِن نواقضِ الإسـلامِ، هـذا قَيْدٌ لا بُدَّ منه [أَيْ لا بُدَّ مِنَ العِلْمِ بنَواقِضِ الإسـلامِ]، لِئَلَّا يكـونُ البـابُ مُنْفَلِتًـا، [فيَصِـيرَ] كُـلُّ مَن هَبَّ ودَبَّ يُكَفِّرُ وهو لم يَعْلَمِ النَّواقِضَ، هذا لا شَـكَّ أنَّه خَطَـرٌ؛ وإذا قِيـلَ

{فِتْنـةُ التكفـيرِ [الـتي يَتَحَـدَّثُ عنهـا المُنْتَسِـبِين للعِلْمِ] تُنَزَّلُ على هذا النَّوعِ، وهو أنْ يَأْتِيَ مَن لا يَعْلَمُ النَّواقِضَ فَيَتَكَلَّمُ في شَرْعِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ}، حينئذٍ نقـولُ، هـذا في (فِتْنةُ التكفيرِ)، أمَّا الذي يَعْلَمُ [نَواقِضَ الإسلامِ]، نقولُ، هذا الأَصْلُ فيه أنَّه يَجِبُ عليه شَرْعًا أنْ يَعتقِـدَ بقَلْبِـه أنَّ هذا الذي وَقَـعَ في الكُفـرِ أنَّه كـافرٌ مُرتَـدٌ عنِ الإسـلامِ، وقِسْ على ذلـك في سـائرِ النَّواقِضِ الـتي ذَكَرَهـا أهـلُ العلمِ، أنَّ مَن تَلَبَّسَ بهـــا فحينئـــذٍ يُعتـــبرُ مُرتَـــدًّا عنِ الإسـلامِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الحـازمي-: الـدَّعوةُ إلى ذلـك والكلامُ والحَـدِيثُ [أَيْ عَن تَكْفِـيرِ مَن وَقَـعَ الكُفْـرُ عليه]، قُلْنا، هذه مَسألةٌ أُخْرَى، هنـا يَقَـعُ الخَلَـلُ، كَـونِي أعتقدُ الكُفرَ كُفرًا، هذا عقيـدةٌ، لا بُـدَّ إِذَا رَأَيْتَ المُشـرِكَ يَجِبُ أنْ تُكَفِّرَه وإلَّا أنتَ كَفَـرْتَ، واحِـدٌ مِنْكُمـا إمَّا أنتَ وإمَّا هو، لكنْ كَوْنُــك تَتَكَلَّمُ [أَيْ تَجْهَـرُ بتكفـيرِك إيَّاه]، حينئذٍ نقولُ، هذه مَبْناهـا على الأَمْـرِ بـالمعروفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، فيُنْظَرُ فيها إلى مَسألةِ المَصالحِ والمَفاسِدِ، فإذا كَفَّرْنا طاغُوتًا مِنَ الطـواغِيتِ، لا يَلْـزَمُ مِن ذلـك أنْ أصْـعَدَ على المِنْبَـرِ وأقـولُ {الطَّاغوتُ هـذا كـافرٌ، لأنَّه مُوالٍ لليهودِ والنَّصارَى، أو يقولُ بوَحْدَةِ الأَدْيَان، أو نحـوُ ذلك}، وإنَّما أعتقدُ في قَلْبِي كُفْرَه ورِدَّتَه عنِ الإسـلامِ، ثم القـولُ والكلامُ والتَّنْصِـيصُ [على ذلـك] هـذه مَسـألةٌ مَرَدُّها إلى مـاذا؟ إلى المَصـلحةِ والمَفسـدةِ؛ هـذا الـذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ قاطِبةً؛ وأمَّا القـولُ بـأنَّ كُـلَّ مَن وَقَعَ في الكُفـرِ أنَّ كُفْـرَه نَـوْعِيٌّ، هـذا باطـلٌ يَـرُدُّه دَلالةُ الكِتابِ والسُّـنَّةِ وفَهْمُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تعـالَى عنهم أجْمَعِين... ثم قالَ -أي الشيخُ الحـازمي-: إذا كـان المُجْتَمَعُ قد تَرَبَّى على الشِّركِ والكُفرِ ونحـوِ ذلـك، يَجِبُ أنْ يُعتَقَــدَ رِدَّتُهم وكُفْــرُهم... ثم قـــالَ -أيِ الشـــيخُ الحـازمي-: العِلْمُ بـالنواقضِ لا بُـدَّ أنْ يُنَـزَّلَ، هـذا الـذي يَقْصِدُه شيخُ الإسلامِ [محمد بنُ عبدالوهاب]، وهذا الذي

نَعْنِيه، لا نُعَلِّمُ الناسَ التكفيرَ كما يَقولُ بعضُ النـاسِ، لا، نحن نُعَلِّمُهم التكفــيرَ في مَحَلِّه، التكفــيرُ عِلِمٌ شَــرْعِيٌّ كمــا أنَّ الإيمــانَ والإســلامَ عِلِمٌ شَــرْعِيٌّ، أَمَّا أنْ نَــأْتِيَ ونُدَنْـدِنُ [حَـوْلَ] مَسـألةِ الإيمـانِ، ثُمَّ التكفـيرُ هـذا نَضَـعُ على أفواهِنــا شَــرِيطًا [أَيْ لا نَتَكَلَمُ في التكفــيرِ]، لا، التكفيرُ حُكْمٌ شَـرْعِيٌّ، فيَجِبُ أنْ يَتَعَلَّمَ النـاسُ حُكمَ اللـهِ عَزَّ وجَـلَّ مَتَى يُكَفِّرون ومَتَى لا يُكَفِّرون مَتَى يَعتقِـدون ومَتَى لا يَعتقِـدون مَتَى يُصَـرِّحون [أَيْ بتكفـيرِ مَن وَقَـعَ الكُفْرُ عليه] ومَتَى لا يُصَرِّحون، كمـا نُعَلِّمُهم أنَّ الإيمـانَ اعتقادٌ وقولٌ وعملٌ، هذا دِينُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ [قالَ الشيخُ أبو محمد المقدسـي في (الرِّسـالةُ الثلاثِينِيَّةُ): والمُتـابِعُ لِمَوضوعِ التَّكفِيرِ في كُتُبِ الفِقهِ يَرَى بِوُضوحٍ تَعَلُّقَ كَثِيرٍ مِنَ المَسائلِ والأحكامِ به، ويَعرِفُ أَهَمِّيَّةَ هـذا المَوضـوعِ وخُطورَتَه حَقًّا؛ (أ)خُذْ مَثَلًا في أحوالِ الحُكّامِ ومـا يَتَعَلَّقُ بهم، حَيثُ تَجِبُ مُوالاةُ الحاكِمُ المُسلِمُ ونُصرَتُه وطاعَتُه، ولا يَجوزُ الخُـروجُ عليـه أو مُنازَعَتُـه مـا لَم يُظهِـرْ كُفْـرًا بَوَاحًا، والصَّلاةُ خَلفَه والجِهادُ معه مَشـروعٌ بـارًّا كـانَ أو فـاجِرًا مـا دامَ في دائـرةِ الإسـلامِ مُحَكِّمًـا لِشَـرعِ اللـهِ، والسُّلطانُ المُسـلِمُ وَلِيُّ مَن لا وَلِيَّ لـه مِنَ المُسـلِمِين، أَمَّا الحاكِمُ الكافِرُ فَلا تَجـوزُ بَيْعَتُـه، ولا تَحِـلُّ نُصـرَتُه ولا مُوالاتُــه أو مُعاوَنَتُــه، ولا يَحِــلُّ القِتــالُ تحت رايَتِــه ولا الصَّـلاةُ خَلفَـه ولا التَّحـاكُمُ إليـه، ولا تَصِـحُّ وِلَايَتُـه على مُسلِمٍ وليس له عليه طاعةٌ، بَلْ تَجِبُ مُنازَعَتُـه والسَّـعيُ في خَلعِه والعَمَلُ على تَغيِيرِه وإقامـةِ الحـاكِمِ المُسـلِمِ مَكانَه، ويَتَفَرَّعُ مِن ذلك كُفرُ مَن تَوَلّاه أو نَصَـرَ كُفـرَه أو قَوانِينَــه الكــافِرةَ وحَرَسَــها أو شــارَكَ في تَثبِيتِهــا أو تَشــرِيعِها أو حَكَمَ بها مِنَ القُضــاةِ ونَحــوِهم؛ (ب)وفي أحكامِ الوِلَايَـةِ، لا تَصِـحُّ وِلايَـةُ الكـافِرِ على المُسـلِمِ، فَلا يَصِحُّ أنْ يَكونَ الكافِرُ والِيًا أو قاضِيًا لِلمُسلِمِين ولا إمامًا لِلصَّلاةِ بهم، ولا تَصِحُّ وِلَايَتُه على مُسـلِمةٍ في نِكـاحٍ، ولا

وِلَايَتُـه أو حَضـانَتُه لِأبنـاءِ المُسـلِمِين، ولا وِصـايَتُه على أمـوالِ الأيتـامِ منهم؛ (ت)وفي أحكـامِ النِّكـاحِ، لا يَجـوزُ نِكاحُ الكافِرِ مِنَ المُسـلِمةِ ولا يَكـون [أيِ الكـافِرُ] وَلِيَّهـا في النِّكاحِ، وإذا نَكَحَ مُسلِمٌ مُسلِمةً ثم اِرتَدَّ بَطَـلَ نِكاحُـه وفُرِّقَ بينهما؛ (ث)وفي أحكامِ المَوارِيثِ، اِختِلافُ الـدِّينِ مانِعٌ مِنَ التَّوارُثِ عند جَماهِيرِ العُلَمـاءِ؛ (ج)وفي أحكـامِ الدِّماءِ والْقِصَاصُ، لا يُقتَلُ مُسلِمٌ بِكافِرٍ، وليس في قَتلِ الكافِرِ المُحارِبِ أو المُرتَدِّ -عَمدًا أو خَطَأً- كَفَّارةٌ ولا دِيَةٌ، والمُسلِمُ بِخِلَافِ ذلك؛ (ح)وفي أحكامِ الجَنائزِ، لا يُصَـلَّى على الكافِرِ ولا يُغَسَّلُ ولا يُدفَنُ في مَقـابِرِ المُسـلِمِين، ولا يَجـوزُ الاسـتِغفارُ لـه والقِيَـامُ على قَـبرِه، بِخِلافِ المُسلِمِ؛ (خ)وفي أحكامِ القَضاءِ، لا تَصِـحُّ وِلايَـةُ القَضـاءِ لِلكافِرِ، ولا يَجوزُ شَهادةُ الكافِرِ على المُسـلِمِ، ولا يَحِـلُّ التَّحاكُمُ إلى القاضِي الكافِرِ المُحَكِّمِ لِقَوانِينِ الكُفـرِ ولا تَنْفُـذُ أحكامُـه شَـرعًا ولا يَتَـرَتَّبُ عليهـا آثارُهـا؛ (د)وفي أحكـامِ القِتـالِ، يُفَـرَّقُ بين قِتـالِ الكُفَّارِ والمُشـرِكِين والمُرتَدِّين، وبين قِتـالِ المُسـلِمِين مِنَ البُغـاةِ والعُصـاةِ فَلا يُتْبَـعُ مُـدْبِرُهُمْ وَلا يُجْهَـزُ عَلَى جَـرِيحِهِمْ [أَيْ ولا يُتَمُّ قَتـلُ جَـرِيحِهِمْ] وَلا تُغْنَمُ أَمْـوَالُهُمْ ولا تُسـبَى نِسـاؤهم ونَحْوَ ذلك مِمَّا يُفعَلُ ويُستَباحُ في قِتالِ الكُفَّارِ، والأصـلُ في دَمِ المُسـلِمِ ومالِـه وَعِرْضِـه العِصـمةُ بِالإيمـانِ، أمَّا الكافِرُ فالأصلُ فيه الإباحةُ إلَّا أنْ يُعصَمَ بِالأمانِ ونَحـوِه؛ (ذ)وفي أحكـامِ الـوَلاءِ والبَـراءِ، تَجِبُ مُـوالاةُ المُسـلِمِ، وتَحـرُمُ مُـوالاةُ الكـافِرِ أو نُصـرَتُه على المُسـلِمِين أو إطلاعُه على عَوراتِهم، بَلْ تَجِبُ البَراءةُ منـه وبُغضُـه ولا تَجـوزُ مُوَادَّتُـه... إلى غَـيرِ ذلـك مِنَ الأحكـامِ الشَّـرعِيَّةِ المُتَعَلِّقـةِ بِهـذا الأمـرِ [يَعنِي مَوضـوعَ التَّكفِـيرِ] الخَطِـيرِ والمُتَـأَثِّرةِ بِـه، فَمـا هـذا إلَّا غَيْضٌ مِنْ فَيْضٍ، قَصَـدْنا بـه التَّمثِيلَ والتَّنبِيهَ، والأدِلَّةُ على ذلك كُلِّه مَعلومةٌ مَعروفـةٌ في مَظَانِّهَا مِن كُتُبِ الفِقـهِ وغَيرِهـا، فَمَن لم يُمَيِّزْ بين

الكافِرِ والمُسلِمِ اِلتَبَسَ عليه أمـرُه ودِينُـه في ذلِـك [أَيْ في الأحكـامِ السـالِفِ ذِكرُهـا] كُلِّه، وَلَـكَ أنْ تَتَأَمَّلَ مـا يَتَرَتَّبُ مِن مَفاسِدَ ومَحاذِيرَ ومُنكَراتٍ بَسَبَبِ خَلْطِ أحكامِ المُسلِمِين بِأحكامِ الكُفَّارِ فِيما تَقَدَّمَ مِنَ الأمثِلـةِ، وليس بِخافٍ على أحَدٍ ما نَراه اليَومَ مِن اِختِلاطِ الحابِلِ بِالنَّابِـلِ واختِلالِ المَوازِينِ عند كَثِيرٍ مِنَ المُنتَسِبِين لِلإسـلامِ في هذه المَسائلِ، وذلك بِسَبَبِ تَقصِيرِهم بَلْ إهمالِ أكثَرِهم النَّظَرَ في هـذا الحُكمِ [يَعنِي مَوضـوعَ التَّكفِـيرِ] الخَطِـيرِ وعَـدَمِ تَميِـيزِهم أو فُرقـانِهم بين المُسـلِمِين والكُفَّارِ، ويَظهَرُ ذلك جَلِيًّا في تَخَبُّطِ عَوامِّهم وخَواصِّهم في كَثِيرٍ مِنَ الأحكامِ والمُعامَلاتِ والعِباداتِ والمُوالاةِ والمُعـاداةِ، مع أنَّ اللهَ تَبارَكَ وتَعالَى قد مَيَّزَ وفَرَّقَ في أحكامِ الدُّنيَا والآخِـرةِ بين أهـلِ الكُفـرِ وأهـلِ الإيمـانِ، وأكَّدَ هـذا الفُرقانِ في غَيرِ مَوضِعٍ في كِتابِه، فَقالَ تَبارَكَ وتَعـالَى {لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ}، وقـالَ تَبـارَكَ وتَعالَى مُنكِرًا على مَن سَوَّى بين الطائفَتَين وخَلَـطَ بين أحكامِهم {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، مَا لَكُمْ كَيْـفَ تَحْكُمُـونَ}، وقـالَ سُـبحانَه وتَعـالَى {أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًـا كَمَن كَانَ فَاسِقًا، لَّا يَسْتَوُونَ}، وقالَ عَزَّ وَجَـلَّ {قُـل لَّا يَسْـتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَـوْ أَعْجَبَـكَ كَثْـرَةُ الْخَبِيثِ}، وقـالَ عَـزَّ مِن قائـلٍ {لِيَمِـيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ}، فاللهُ تَبـارَكَ وتَعـالَى يُرِيـدُ أنْ يَمِـيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ، ويُرِيدُ سُـبحانَه فُرقانًـا شَـرعِيًّا بين أولِيائـه وأعدائـه في أحكامِ الدُّنيَا والآخِرةِ، ويُرِيدُ الذِين يَتَّبِعون الشَّـهواتِ مِن عَبِيـدِ القَـوانِينِ أنْ يُسَـوُّوا بينهم [أَيْ بين أولِيـاءِ اللـهِ وأعدائه]، وَلِذلِكَ ألغَوا مِن دَساتِيرِهم أيَّ أثَـرٍ لِلـدِّينِ في التَّفرِيـقِ والتَّمَيُّزِ بين النـاسِ، ولم يُبقُـوا في شَـيءٍ مِن قَوانِينِهم أيَّ عُقوبةٍ دِينِيَّةٍ فَعَطَّلوا كافَّةَ حُدودِ اللهِ وعلى رَأسِها حَدُّ الـرِّدَّةِ وسـاوَوْا في أحكـامِ الـدِّماءِ والأعـراضِ والفُـروجِ والأمـوالِ وغَيرِهـا بين المُسـلِمِين والكُفَّارِ،

وألغَوُا الآثارَ الشَّرعِيَّةَ المُتَرَتِّبةَ على الكُفرِ والرِّدَّةِ، وتَتَبُّعُ هذا يَطولُ وقد حَلَّ بِسَبَبِه مِنَ الفَسادِ في البِلادِ والعِبـادِ مـا لا يَعلَمُ تَشَـعُّبَه وخُبثَـه وآثـارَه المُـدَمِّرةَ إلّا اللـهُ عَـزَّ وجَلَّ، وقد أَشَرْنَا إلى شَيءٍ مِن ذلـك في كِتابِنـا (كَشـفُ النِّقابِ عن شَرِيعةِ الغابِ)، وهو أمـرٌ غَـيرُ مُسـتَغرَبٍ ولا مُستَهجَنٍ مِن قَومٍ قَدِ اِنسَـلخوا مِنَ الـدِّينِ وارتَمَـواً في أحضانِ الكُفَّارِ، وأسلَموا قِيـادَهم لِأولِيـاءِ نِعمَتِهمِ الـذِين قَسَّـموا لهم دِيـارَ المُسـلِمِين وأوصـلُوهم إلى كَرَاسِـيِّ الحُكمِ واصـــطَنَعوهم في أحضـــانِهم وأرضَـــعوهم مِن كُفرِيَّاتِهم، وإنَّما المُسـتَغرَبُ الـذي يُثِـيرُ الْعَجَبَ أنْ يَقَـعَ في شَــيءٍ مِن ذلــك كَثِـيرٌ مِنَ المُنتَسِــبِين إلى الــدَّعوةِ والدِّينِ! فَيَموتُ عندهم التَّمِيـيزُ بين المُسـلِمِين والكُفَّارِ ويُعــدَمُ بينهم الفُرقــانُ بين أولِيــاءِ الــرَّحمَن وأولِيــاءِ الشَّيطانِ، وذلك بِإهمـالِهم لِأحكـامِ التَّكفِـيرِ وإعراضِـهم عن تَعَلُّمِها وعنِ النَّظَرِ في أحكامِ الواقِعِ الذي يَعِيشـون فيــه وحُكمِ الحُكَّامِ المُتَسَــلِّطِين فيــه وحُكمِ أنصــارِهم وأولِيائهم، فَما فَتِئَ كَثِـيرٌ منهم بِسَـبَبِ ذلـك أنْ صـارُوا لِلطَّواغِيتِ جُندًا مُحضَرِين وأذنابًا مُخلِصِين، ومـا المـانِعُ؟ فَهؤلاء الحُكَّامُ عندهم مُسـلِمون!، وفي المُقابِـلِ شَـنُّوا الغارةَ على كُـلِّ مُوَحِّدٍ وداعِيَـةٍ ومُجاهِـدٍ وَقَـفَ في وَجـهِ أولئـك الطَّواغِيتِ أو شَـمَّرَ عَن ذِراعِـه وَيَرَاعِـه [أَيْ عَن ذِراعِـه وقَلَمِـه] يَكشِـفُ زُيُـوفَهم ويُحـذِّرُ المُسـلِمِين مِن قَــوانِينِهم وكُفرِيَّاتِهم وبــاطِلِهم ويَــدعوهم [أَيْ يَــدعو المُســـلِمِين] إلى اِجتِنــابِهم والبَــراءةِ مِن شِـــركِهم وتَشرِيعِهم الذي ما أنـزَلَ اللـهُ بـه مِن سُـلطانٍ، فَشَـمَّرَ هــؤلاء الــذِين طَمَسَ اللــهُ على بَصــائرِهم وحَــرَمَهم -بِإعراضِـهم عن تَعَلُّمِ أهَمِّ مَسـائلِ الكُفـرِ والإيمـانِ- مِنَ الفُرقــانِ والبَصِــيرةِ في أحكــامِ المُســلِمِين والكُفَّارِ، شَمَّروا عن ساقِ العَداوةِ لِأولئـك المُوَحِّدِين ودَفَعـوا في نُحـورِهم وصُـدورِهم [النَّحـرُ هـو أعلَى الصَّـدرِ] بِكُـلِّ مـا

يَملِكونه مِن كَذِبٍ وبُهتانٍ، طَعَنُوا في أعراضِهم، وصَـدُّوا عن دَعــوَتِهم، ولَم يَجِـدوا في ذلــك أدنَى حَـرَجٍ، فَهُمْ - زَعَمُوا- يَتَقَرَّبون بِذلكَ إلى اللهِ تَبـارَكَ وتَعـالَى، فأولئـك المُوَحِّدون -عندهم- خَوارِجُ مارِقون! قد قالَ رَسولُ اللهِ صــلى اللــه عليــه وســلَم في أمثــالِهِم! {لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَـادٍ} وَهُمْ جَزمًـا! {شَـرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّـمَاءِ} و{شَـرُّ الْخَلْـقِ وَالْخَلِيقَـةِ} بَـلْ هُمْ -عنـدهم- قَطعًـا! {كِلَابُ النَّارِ} وَلِـذلِكَ فَلا حَـرَجَ عنـدهم حـتى لـو تَعـــاوَنوا مــــع الطَّواغِيتِ أو ناصَـــحوهم في قَمعِهم أو ظــــاهَروا أنصــــارَهم [أيْ أنصــــارَ الطَّواغِيتِ] عليهم!، فالطَّواغِيتُ وأنصـارُهم مُسـلِمون عُصـاةٌ! يَتَـوَرَّعُ أولئـك القَـومُ لا عن تَكفِـيرِهم وَحَسْـبُ بَـلْ حـتى عن غِيبَتِهم! وهؤلاء المُوَحِّدون مُبتَدِعـةٌ مـارِقون لا يَنبَغِي التَّوَقُّفُ أو التَّوَرُّعُ فيهم! فالبِدعــةُ على أُصــولِ أهــلِ السُّــنَّةِ شَــرٌّ وأخطَرُ مِنَ المَعصِيَةِ، هَكَذا وبِهذا التَّأصِيلِ المُنحَـرِفِ عن جادَّةِ السَّلَفِ، وبِهذا الأخْذِ المُشَوَّهِ لِنُصوصِ الشَّرِيعةِ في غَيَــاهِبِ ظُلُمــاتِ العَمايَــةِ في واقِــعِ هــذه الحُكومــاتِ، وبِاستِخفافِهم وإعراضِهم عن تَعَلُّمِ أحكامِ التَّكفِيرِ والَوُا الطَّواغِيتَ والمُشــرِكِين وعــادَوُا المُــؤمِنِين والمُوَحِّدِين وتَرَكوا أهلَ الأوثـانِ وأغـارُوا على أهـلِ الإسـلامِ، إذْ أنَّ فَسادَ فَهْمِ الأُصولِ -إضافةً إلى جَهلٍ مُدقِعٍ في الواقِـعِ- يُثمِرُ ضَلالًا عنِ الجـادَّةِ والمِنهـاجِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ المقدسي-: فَإنَّ مِن أعظَمِ أنواعِ الخِيَانةِ التي يُمارِسُـها اليَـومَ بَعضُ الـرُّؤوسِ الجُهَّالِ -الـذِين اِتَّخَـذَهم كَثِـيرٌ مِنِ الشَّبابِ قُـدْوَةً وأسْـوَةً فَضَـلُّوا وأَضَـلُّوا كَثِـيرًا- خِيَـانَتَهم لِلأمانةِ بِتَحذِيرِهم المُطلَقِ مِنَ الكَلامِ في أحكامِ التَّكفِـيرِ وصَـــدِّهم الشَّـــبابَ دَومًـــا عنِ النَّظَـــرِ في هـــذا البـــابِ وصَــرْفِهم عن تَعَلُّمِـه بِاعتِبـارِه مِنَ الفِتنـةِ الـتي يَجِبُ التَّحذِيرُ منها بِإطلاقٍ!، وتَرَى أحسَـنَ مَشـايِخِهم طَرِيقـةً مِمَّن يُشــارُ إليــه بالبَنَــانِ يُوَجِّهُ سُــؤالَه بِبَلاهــةٍ إلى

المُكَفِّرِين لِلحُكَّامِ قـائلًا {مـاذا تَسـتَفِيدون مِنَ الناحِيَّةِ العَمَلِيَّةِ إذا سَـلَّمْنا -جَـدَلًا- أنَّ هـؤلاء الحُكَّامَ كُفَّارٌ كُفـرَ رِدَّةٍ؟ [القائـلُ هـو الشَّـيخُ الألبـاني في كِتابِـه (فِتنـةُ التَّكفِيرِ)]} وأقـولُ لـو لم نَستَفِدْ مِن ذلـك إلَّا البَصِـيرةَ بِأعداءِ اللهِ والتَّمِييزَ لِسَبِيلِ المُجرِمِين -الذي حُرِمْتُم منه بِإعراضِكم عن هذه الأحكامِ- لَكَفَى، وقَـولَ الآخَـرِ [يَعنِي الشَّـيخَ اِبنَ عـثيمين] بَعْـدَ أنْ عَلَّقَ على الكَلامِ الأوَّلِ [يُشِيرُ إلى قَولِ الشَّـيخِ الألبـاني السـالِفِ ذِكـرُه] {هـذا الكَلامُ جَيِّدٌ، يَعنِي (هـؤلاء الـذِين يَحكُمـون على وُلاةِ المُسـلِمِين بِـأنَّهم كُفَّارٌ، مـاذا يَسـتَفِيدون إذا حَكَمُـوا بِكُفـرِهم)} إلى آخِـرِ هُرائـه حَيثُ قـالَ [أيِ الشـيخُ اِبنُ عثيمين] في آخِرِه {فَما الفائدةُ مِن إعلانِه وإشـاعَتِه إلَّا إثـارةُ الفِتَنِ؟، كَلامُ الشَّـيخِ [الألبـاني] هـذا جَيِّدٌ جِـدًّا}!، ويُكتَبُ ذلك ويُنشَرُ بين الشَّـبابِ في عَشْـرَاتِ بَـلْ مِئـاتِ الكُتُبِ والنَّشَـراتِ الـتي أُلِّفَتْ في التَّحـذِيرِ المُطلَـقِ مِنَ التَّكفِيرِ، وأغلَبُها مِمَّا يُـوَزَّعُ بِالمَجَّانِ!، ويُسَـخَّرُ ذلـك كُلُّه لِلـدَّفعِ عن طَـواغِيتِ العَصـرِ وأنصـارِهم والهُجـومِ على خُصـومِهم مِنَ المُوَحِّدِين والمُجاهِـدِين الـذِين يُفنـون أعمـارَهم ويَبـذِلون مُهَجَهم وأرواحَهم في جِهـادِ أهـلِ الشِّركِ وحَربِ قَـوانِينِهم ونُصـرةِ شَـرِيعةِ اللـهِ المُطَهَّرةِ والعَمَلِ مِن أجْـلِ تَحكِيمِهـا، هـذا وقـد طـالَعْتُ عَشْـرَاتِ الكُتُبِ مِن جِنسِ ذلـك كَتَبَهـا طائفـةٌ مِن أهـلِ التَّخـذِيلِ والتَّلبِيسِ والتَّدلِيسِ يُحـذِّرون الشَّـبابَ مُطلَقًـا مِنَ التَّكفِـيرِ، مـع أنَّ التَّكفِـيرَ حُكمٌ مِن أحكـامِ الشَّـرعِ لـه أسبابُه وضَوابِطُه وآثـارُه، فَلا يَنبَغِي الصَّـدُّ عن تَعَلُّمِـه أو التَّخذِيلُ عنِ النَّظَـرِ والتَّفَقُّهِ فيه، شَـأنُه في ذلـك شَـأنُ سائرِ أحكامِ الشَّرعِ وأبوابِه، فَقَدْ عَرَفْتَ مِمَّا تَقَـدَّمَ بَعضَ الآثـارَ المُتَرَتِّبـةَ على إهمالِـه، وعَـرَفْتَ مـا يَرتَبِـطُ بِهـذا الحُكمِ مِن مَسائلَ وأحكامٍ في شَتَّى أبـوابِ الـدِّينِ، وأنَّه سَـبَبٌ رَئيسٌ لِلتَّمِيِـيزِ بين سَـبِيلِ المُـؤمِنِين وسَـبِيلِ

المُجرِمِين، ومَن أهمَلَه خَلَّطَ فيه واختَلَطَتْ عليه سَبِيلُ المُؤمِنِين بِسَبِيلِ الكافِرِين والتَبَسَ عنده الحَقُّ بِالباطِلِ وحُرِمَ الفُرقانَ والبَصِيرةَ في أهَمِّ أبوابِ الدِّينِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ يحيى بنُ عَلِيٍّ الحجوري (الذي أوْصَى الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ أنْ يَخْلُفَه في التَّدرِيسِ بَعْدَ مَوتِه) في فتوى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ على مَوقِعِه في هذا الرابط رَدًّا على سُؤَالِ {ما قَولُكم فِيمن يَقولُ (إنَّ اللهَ لن يَسألَك لِمَ لَمْ تُبَدِّعْ فُلانًا ولِمَ لَمْ تُكَفِّر فُلانًا)؟}: الكَلامُ في المُبطِلِين مِن أعظَمِ النَّصِيحةِ لِلدِّينِ، اُنظُرْ لو ما تَكَلَموا في الجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، كَيفَ كانَتْ عَقِيدةُ المُسلِمِين لو لَمْ يَقُمِ الإمامُ أحمَدُ بِما أوجَبَ اللهُ عليه في دِينِ اللهِ، اُنظُرْ لو لَمْ يَقُمِ أبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِما أوجَبَ اللهُ عليه في مَسألةِ الرِّدَّةِ كَيفَ يَكونُ حالُ الناسِ بَعْدَ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا كَلامٌ رَكِيكٌ، هذا الكَلامُ كَأنَّه ما شَمَّ رائحةَ السُّنَّةِ والعِلْمِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ تركي البنعلي في (شرح شروط وموانع التكفير): تَسمَعون اليَومَ في القَنَواتِ [وَ]في الإذاعاتِ مَن يَقولُ {لن يَسألَك اللهُ سُبحانَه وتَعالَى يَومَ القِيَامةِ (لِمَ لَمْ تُكَفِّرْ فُلانًا مِنَ النَّاسِ؟)}، هذا الذي يَتَفَوَّه بِهذا القَولِ هو كَذَبَ على اللهِ وافتَرَى... ثم قالَ -أيِ الشيخُ البنعلي-: وكَما قالَ الشيخُ محمدُ بنُ عبدالوهاب رَحِمَه اللهُ {إنَّما عُودِينا لِأجلِ التَّكفِيرِ والقِتالِ}، لا يُوجَدُ مَن يُعادِيك لِأجلِ صَلاتِك، صِيَامِك، حَجِّك، عُمرَتِك، لِأنَّه ليس هذا [هو] المَحَكَّ، إلَّا اللَّهُمَّ المُتَرَدِّي والمُتَوَغِّلُ في الكُفْرِ والعِياذُ بِاللَّهِ والمُنسَلِخُ نِهائِيًّا مِنَ الإسلامِ، أمَّا عامَّةُ المُرتَدِّين وعامَّة المُنافِقِين فَهُمْ لا يُتَرِّبون عليك في هذه الأبوابِ وإنَّما يُتَرِّبون عليك في هذا المَحَكِّ الذي هو مِن قَبِيلِ الوَلاءِ والبَراءِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ البنعلي-: لا بُدَّ مِنَ المُفاصَلةِ لا بُدَّ مِن البَراءةِ مِنَ المُشرِكِين، كَيْفَ تَكونُ

البَراءةُ؟ أسمَى صُوَرِ البَراءةِ وأعلاها تَكفِيرُ الكافِرِين وجِهادُ الكافِرِين، هذا أمرٌ مَعلومٌ ضَرورِيٌّ عند عامَّة المُسلِمِين... ثم قالَ -أيِ الشيخُ البنعلي-: فَلا يَنبَغِي على عَبدٍ مِن عِبادِ اللهِ أنْ يُحجِمَ ويَتَوَقَّفَ عَمَّن كَفَّرَه اللهُ سُبحانَه وتَعالَى أو كَفَّرَه رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، كَذا لا يَنبَغِي على عَبدٍ مِن عِبادِ اللهِ أنْ يَتَقَدَّمَ ويَتَهَجَّمَ على تَكفِيرِ مَن لم يُكَفِّرْه اللهُ سُبحانَه وتَعالَى ولم يُكَفِّرْه رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ البنعلي-: تَكفِيرُ المُشرِكِين، تَكفِيرُ المُرتَدِّين، تَكفِيرُ الكافِرِين، عِبادةٌ مِنَ العِباداتِ كَسائرِ العِباداتِ، لِذلك لا يَصِحُّ بِحالٍ أنْ يُوصَفَ قَومٌ بِأنَّهم مِنَ التَّكفِيرِيِّين [يَعنِي على وَجهِ الذَّمِّ]، تَقولُ {التَّكفِيرِيُّون}، كَأنَّك تَقولُ {المُصَلُّون}، كَأنَّك تَقولُ {الحاجُّون}، كَأنَّك تَقولُ {المُجاهِدون}... إلى غَيرِ ذلك، وهو مِنَ الخَطَأِ الذي اِنتَشَرَ على ألْسُنِ الكَثِيرِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ البنعلي-: ذَكَرَ الشيخُ الألبانِيُّ -كَما في السِّلسِلةِ الصَّحِيحةِ- مِنَ السُّنَنِ المَهجورةِ التي تُشرَعُ أنْ يُشهَدَ على الكافِرِ بِأنَّه في النارِ، كَما جاءَ في الحَدِيثِ الذي رَواه الإمامُ الطَّبَرَانِيُّ وصَحَّحَه الشيخُ الألبانِيُّ أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قالَ {أيْنَما مَرَرْتَ على قَبْرِ كَافِرٍ أو مُشرِكٍ، فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ}، هذا [يُقالُ] لِمَن؟ لِلكافِرِ، لِمَن؟ لِلمُرتَدِّ، لِمَن؟ لِلمُشرِكِ [قالَ الشيخُ مصطفى العدوي في (الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة، بِمُراجَعةِ الشيخِ مُقْبِلٍ الوادِعِيِّ): أخرَجَ هذا الحَدِيثَ الشيخُ الألبانِيُّ في (سِلسِلةُ الأحادِيثِ الصَّحِيحةِ)، وذَكَرَ حَفِظَه اللهُ كَلامًا قَيِّمًا في تَعقِيبِه على فِقْهِ الحَدِيثِ نَذكُرُه لَعَلَّ اللهَ يَنفَعُ بِه، قالَ رَحِمَه اللهُ {وفي هذا الحَدِيثِ فائدةٌ مُهِمَّةٌ أغفَلَتْها عامَّةُ كُتُبِ الفِقْهِ، ألَا وهي مَشروعِيَّةُ تَبشِيرِ الكافِرِ بِالنارِ إذا مُرَّ بِقَبرِه، ولا يَخفَى ما في هذا التَّشرِيعِ مِن إيقاظِ المُؤْمِنِ وتَذكِيرِه بِخُطورةِ جُرمِ هذا

الكافِرِ حيث اِرتَكَبَ ذَنبًا عَظِيمًا تَهونُ ذُنـوبُ الـدُّنيَا كُلُّهـا تِجاهَه ولَوِ اِجتَمَعَتْ، وهو الكُفْرُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ والإشراكُ بـه، الـذي أبـانَ اللـهُ تَعـالَى عن شِـدَّةِ مَقتِـهِ إيَّاه حينَ اِستَثَناه مِنَ المَغفِرةِ فَقالَ {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِـرُ أَن يُشْـرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِـكَ لِمَن يَشَـاءُ}. انتهى باختصـار]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ البنعلي-: المُرجِئةُ المُعاصِـرةُ مُرجِئـةٌ مع الحُكّامِ والسَّلاطِينِ خَوارِجُ مـع الـدُّعاةِ والمُجاهِـدِين. انتهى باختصار. وفي هـذا الرابط يقـولُ مركـزُ الفتـوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوِزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: إنَّ مَن لم يَعْرِفِ الشِّركَ لا يُمْكِنُه تَحقِيقُ التَّوحِيدَ، كَما قالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ {لا يَعْـرِفُ الإسـلامَ مَن لا يَعْرِفُ الْجَاهِلِيَّةَ}. انتهى. وقالَ ابنُ تيميةَ في (السياسة الشرعية): وَرَدَ عن بعضِ السَّـلَفِ أنَّه قـالَ {إنَّمَـا تُنْقَضُ عُرَى الإِسْلَامِ عُـرْوَةً عُـرْوَةً إذَا نَشَـأَ فِي الإِسْـلَامِ مَنْ لَمْ يَعْـرِفِ الْجَاهِلِيَّةَ}. انتهى. وقـالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أيضًـا في كِتابِـه (قاعِـدةٌ عَظِيمـةٌ في الفَـرقِ بَيْنَ عِبـاداتِ أهـلِ الإسـلامِ والإيمـانِ وعِبـاداتِ أهـلِ الشِّـركِ والنِّفـاقِ) بِتَحقِيـقِ الشـيخِ سـليمان بْنِ صـالح الغصـن: فَمَعرِفـةُ المُسـلِمِ بِـدِينِ الجاهِلِيَّةِ هـو مِمَّا يُعَرِّفُـه بِـدِينِ الإسـلامِ الذي بَعَثَ اللهُ به رُسُلَه وأَنْزَلَ به كُتُبَـه، ويُعْـرِّفُ الفَـرْقَ بَيْنَ دِينِ المُسلِمِين الحُنَفاءِ أَهْلِ التَّوحِيدِ والإخلاصِ أَتْباعِ الأنبِياءِ، ودِينِ غَيرِهم، ومَن لم يُمَيِّزْ بَيْنَ هذا وهـذا فَهـو في جاهِلِيَّةٍ وضَلَالٍ وشِرْكٍ وجَهْلٍ. انتهى. وقـالَ الشـيخُ صـالحُ الفـوزان (عضـو هيئـة كِبـار العلمـاء بالـديار السـعودية، وعضـو اللجنـة الدائمـة للبحـوث العلميـة والإفتاء) في (شرح كشف الشبهات): الجَهْـلُ بالتَّوْحِيـدِ والجَهْلُ بالشِّرْكِ، هـذا هـو الّذي أَوْقَـعَ كَثِـيرًا مِنَ النَّاسِ في الضَّـلَالِ، وهـو أنَّهم يَجْهَلُـونَ التَّوحِيـدَ الصَّـحِيحَ ويَجْهَلُـونَ الشِّـرْكَ. انتهى. وفي (دروس في شـرح

"نَـواقضُ الإسـلامِ") سُـئلَ الشـيخُ صـالحٌ الفـوزان {ما رَأْيُكم فيمن يَقولُ أنَّ (كِتابَ "نَـواقِضُ الاسـلامِ" وكِتـابَ "كَشْفُ الشُّبُهات" تُعَلِّمُ النـاسَ التَّكفِـيرَ وتُجَـرِّؤهم على ذلك، فالأَوْلَى عَدَمُ تَدرِيسِها لِلنَّاسِ)؟}؛ فأجـابَ الشـيخُ: هناك مَن يَقولُ لكم {لِماذا تُدَرِّسـون النـاسَ مِثْـلَ هـذه الأشياءِ؟، لِمـاذا تَشْـرَحونها؟، النـاسُ مُسـلِمون، ويَكفِي اِسمُ (الإسلامِ) ولو فَعَلوا ما فَعَلـوا}!، هـذا كَلامٌ قـالوه ويَقولونه، وَهُمْ أعـداءُ التَّوحِيـدِ، شـارِقون [أيْ غاصُّـون] بِالتَّوحيــدِ، لا يُرِيــدون التوحيــدَ ولا ذِكْــرَ التوحيــدِ، هــذا قَصْدُهم، ولَكِنْ سَنُدَرِّسُ هذا إن شاء اللـه، وسَيُقَرَّرُ في المــدارسِ، وسَيُشــرَحُ في المســاجدِ، رَغْمَ أنُــوفِهِمْ، وواجِبٌ على الناسِ أنْ يَتَعَلَّموا هـذا الأمـرَ، لِأنَّ هـذا هـو أسـاسُ الـدِّينِ. انتهى. وجــاءَ في المَوسـوعةِ العَقَدِيَّةِ (إعداد مجموعةٍ من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلَـوِي بن عبدالقادر السَّقَّاف): ومَسائلُ الإيمانِ يُعَبِّرُ عنها العُلَماءُ بِمَسألةِ {الأسـماء والأحكـام}، بِمَعنَى {اِسـمُ العَبْـدِ في الـدُّنيَا هـو (هَـلْ مُـؤمِنٌ، أو كـافِرٌ، أوِ نـاقِصُ الإيمـانِ؟)، وحُكْمُـه في الآخِـرةِ (أمِنْ أهـلِ الجَنَّةِ هـو، أَمْ مِن أهـلِ النَّارِ، أَمْ مِمَّن يَـــدخُلُ النَّارَ ثم يُخــرَجُ منهـــا ويُخَلَّدُ في الجَنَّةِ؟)}؛ ولِأهَمِّيَّةِ هـذه المَسـائلِ ضَـمَّنَها أهـلُ السُّـنَّةِ والجَماعةِ في مَباحِثِ العَقِيدةِ الكِبَارِ، وقال الحافـظ ابن رجب [في جــامع العلــوم والحكم] مُبَيِّنًــا أهميــةَ هــذه المســألة {وهــذه المســائلُ، أعــني مســائلَ الإســلامِ والإيمانِ والكُفرِ والنِّفاقِ، مسائلُ عظيمةٌ جدًّا، فإنَّ الله علَّق بهذه الأسماءِ السَّعادةَ والشقاوةَ واسـتحقاقَ الجَنَّةِ والنَّار، والاختلافُ في مسـمّياتِها أوّلُ اختلافٍ وقــعَ في هذه الأُمَّةِ، وهو خلافُ الخـوارجِ للصَّحابة، حيثُ أخرجُـوا عُصــاةَ المُوحِّدينَ مِنَ الإســلامِ بالكُلِّيَّةِ، وأدخلــوهُم في دائــرةِ الكُفــر، وعــاملوهم معاملــةَ الكُفَّارِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي في كِتابِهِ (العذر

بِالجهل، أسماء وأحكام): مَسائلُ الإيمانِ والكُفرِ مِن أعظَمِ المَسائلِ في الشَّرِيعةِ، وسُمِّيَتْ بـ (مَسائلُ الأسماءِ والأحكامِ) لِأنَّ الإنسانَ إمَّا أنْ يُسَمَّى بـ (المُسلِمِ) أو يُسَمَّى بـ (الكافِرِ)، والأحكامُ مُرَتَّبةٌ على أهلِ هذه الأسماءِ في الدُّنيَا والآخِرةِ؛ أمَّا في الدُّنيَا فإنَّ المُسلِمَ مَعصومُ الدَّمِ والمالِ، وتَجِبُ مُوالاتُه والجِهادُ معه ضِدَّ الكافِرِين، وتَثبُتُ له بَعدَ مَماتِه أحكامُ التَّوارُثِ، وأحكامُ الجَنائزِ مِن تَغسِيلٍ وتَكفِينٍ، ويُتَرَّحَمُ عليه وتُسألُ له المَغفِرةُ، إلى غَيرِ ذلك مِنَ الأحكامِ؛ والكافِرُ على العَكسِ مِن ذلك، حيث تَجِبُ مُعاداتُه، وتَوَلِّيه كُفْرٌ وخُروجٌ مِنَ المِلَّةِ، والقِتالُ معه ضِدَّ المُسلِمِين كذلك، إلى غَيرِ ذلك مِنَ الأحكامِ (التَّوارُثِ والجَنائزِ وغَيرِ ذلك)؛ وتَكْمُنُ أهَمِّيَّةُ مَعرِفةِ مَسائلِ الإيمانِ والكُفرِ في تَعَلُّقِ الأحكامِ الشَّرعِيَّةِ المُتَرَتِّبةِ عليها في الدُّنيَا والآخِرةِ، قالَ ابنُ تيميةَ رحمه الله [مجموع الفتاوى] {وَلَيْسَ فِي الْقَوْلِ اسْمٌ عُلِّقَ بِهِ السَّعَادَةُ وَالشَّقَاءُ وَالْمَدْحُ وَالذَّمُّ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ أَعْظَمَ مِنِ اِسْمِ الإيمَانِ وَالْكُفْرِ، وَسُمِّيَ هَذَا الأَصْلُ (مَسَائِلَ الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ)}... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: وإن الخلط (أو الجهل) بهذه المسائل قد ضل بسببه أقوامٌ نَسَبوا مَن يَتَمَسَّكُ بعقيدة السلف وأهل السنة والجماعة إلى البدعة، بَلِ اِتَّهَموهم بالخروجِ وعادَوْهُمْ، وأدخَلوا في هذا الدينِ مَن حَرَّضَتِ الشَّرِيعةُ بِتَكفِيرِه وأجمَعَ العُلَماءُ على كُفرِهم، بَلْ وشايَعَهم هؤلاء [أيْ وشايَعَ الذِين ضَلُّوا مَن حَرَّضَتِ الشَّرِيعةُ بِتَكفِيرِه وأجمَعَ العُلَماءُ على كُفرِهم] ونصروهم بالأقوال والأفعال، كل ذلك بسبب جهلهم أو إعراضهم عن تعلم هذه المسائل، وَ[كانَ] إضلالُهم بسببِ إعراضهم جزاءً وفاقًا ولا يَظلِمُ ربُّك أحدًا... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: ثمرةُ هذا الموضوعِ -[أعْنِي] الكلامَ في الأسماءِ والأحكامِ- هي تَمْيِيزُ المؤمن مِنَ

الكافرِ، لِمُعامَلةِ كُلٍّ مِنْهُمَا بما يَستَحِقُّه في شرعِ اللهِ تعالى، وهذا واجبٌ على كلِ مسلمٍ، ثم إن مِن مصلحة الكافر (أو المرتد) أن يعلم أنه كافرٌ، فقد يُبادِرُ بالتوبة أو بتجديدِ إسلامِه، فَيَكونُ هذا خَيرًا له في الدُّنيَا والآخِرةِ، أَمَّا أنْ نَكْتُمَ عنه حُكْمَه ولا نُخْبِرَه بكُفرِه أو رِدَّتِه بحجةِ أنَّ الخوضَ في هذه المسائلِ غيرُ مأمونِ العواقبِ، فهذا فضلًا عما فيه مِن كتمانٍ للحقِّ وهَدْمٍ لأركانِ الدينِ، فَهذا ظُلْمٌ لهذا الكافِرِ وخِداعٌ له بِحِرمانِه مِن فُرصةِ التوبةِ إذا عَلِمَ بكُفرِه، فكثير من الكفار هُمْ من {الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في مقالة على موقعه في هذا الرابط: قَولُ القائلِ {لا يُخاطَبُ العامَّةُ بِمَسائلِ الأسماءِ والأحكامِ}، ماذا يُرِيدُ مَن يُؤَصِّلُ هذا التَّأْصِيلَ؟ أيُرِيدُ مِنَّا ألَّا نُدَرِّسَ العَقِيدةَ؟!. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في مَقالةٍ على مَوقِعِه في هذا الرابط: ودائمًا تُنقَلُ كَلِمةٌ عنِ الغَزالِيِّ في أنَّ {الاحتِيَاطَ في تَركِ التَّكفِيرِ أسلَمُ}، وهذه العِبارةُ لَيْسَتْ على إطلاقِها، فَإنَّ التَّكفِيرَ المَبنِيَّ على الدَّلِيلِ والبُرهانِ -لا كَصَنِيعِ الخَوارِجِ- الإقدامُ عليه ليس فيه مُنافاةٌ لِلْوَرَعِ أبَدًا، بَلْ تَركُ تَكفِيرِ مَن يَستَحِقُّ التَّكفِيرَ فيه مَفاسِدُ مِن أهَمِّها أنَّك تُلحِقُه بِالمُسلِمِين في أحكامِهم، فَتُحِلَ له فَرْجًا حَرامًا عليه، وتَجْعَلَه يُدفَنُ في تُرْبةٍ ليس هو أهلًا لَها، وتَجْعَلَ أهلَ الإسلامِ يَتَرَحَّمون عليه، وهذه كُلُّها مَفاسِدُ وهناك غَيرُها كَثِيرٌ. انتهى. وقالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (الإعلام): تَسمَعُ بَعْضَ الجهلة والحمقى يقول {ما الفائدة بالحُكْمِ على (زَيْدٍ) مِنَ الناسِ، أنه كافر؟ ما الفائدة؟ لا فائدة}، كيف لا فائدة، والموالاة والمعاداة مبنية على هذا، والتوارث والمناكحة مبنية على هذا؟، أرأيتم الجهل كيف بلغ

بالناس!، النظر في هذه المسـائل يحتاجـه كـل مسـلم، لأنه سَيُوالِي ويُعادِي، لا بُدَّ مِنَ المُوالاة والمُعـاداةِ، فـإذا نفينا هذه المسألة ولم نبحثها ولم نبين للنـاس مَن هـو المسـلم الـذي يُـوالى، مَن هـو المشـرك والكـافر الـذي يُعادى، حينئذٍ حصل الخلط أو لا؟، إِذَنِ المفاسدُ المُتَرَتِّبةُ على عدم الخوض في هذه المسألة أعظم مِنَ المفاسدِ، إنْ كان ثَمَّ مَفاسِدُ مُتَعَلِّقةٌ بالخَوضِ في هذه المسألةِ؛ لا شـــكَّ أنَّ الخطـــأَ [أَيِ الخطـــأَ في الحكم على مســـلم بالكفر، أو لكافر بالإسلام] ينبني عليه مفاسـدُ عظيمـةٌ، لكنْ إذا نظرنـــا إلى أنـــه ســـتختلطُ الأحكـــامُ الشـــرعيةُ المتعلقةُ بمعاملة النـاسِ بعضـهم لبعضٍ إذا تركنـا بيـان هذه المسألة فهذا لا شكَّ أنه أعظمُ؛ وأَمَّا مـا شـاعَ بـأن {إدخالَ كافرٍ غلطًـا في الإسـلام هـذا أَخَـفُّ من إخـراج مسلمٍ [أَيْ مِنَ الإسلام]}، هـذه ليسـت بقاعـدة شـرعية وليست بآية ولا حديث، وإنما ننظر فيما يتعلق بمســائل التكفير، ونقول أن {منه مـا هـو حـق، وأن منـه مـا هـو باطل، لا شك [أَيْ في ذلك] صحيح أو لا؟}، منـه مـا هـو حــق ومنــه مــا هــو باطــل، فــالخوارج يُكفــرون فاعــل الكبيرة، حقٌّ أم باطل هـذا؟، نَقْطَـعُ أنـه باطـلٌ، لكنْ لـو كَفَّروا بالمُكَفِّرِ قُلْنا {هذا حقٌّ}، حينئذٍ صار منـه مـا هـو حقٌّ ومنه ما هو باطل... ثم قالَ -أَيِ الشـيخُ الحـازمي-: لا يَصِـحُّ أنْ يُقـالَ {لا فائـدةَ من تكفـيرِ مَن كَفَّرَه اللـهُ والرســولُ، لا فائــدةَ مِن تكفــير من كَفَّرَه أهــلُ العلم وأجمعوا على تكفيره}، هذا لا يقوله أَحَدٌ الْبَتَّةَ مِن أهـل العلم، وإنما يقوله الجهميـةُ ومَن تَـأَثَّرَ بمنهجِهم. انتهى باختصـار. وقـالَ الشـيخُ عبدُاللـه الخليفي في (تَقـوِيمُ المُعاصِرِين): ... فَإِنْ قِيلَ {ما فائـدةُ تَكفِـيرِ هـؤلاء، ولا يُوجَـدُ حـاكِمٌ يُطَبِّقُ عليهم حَـدَّ الـرِّدَّةِ أو يُجاهِـدُهم؟}، فالجَوابُ أنَّ تَكفِيرَ الكافِرِ الذي قـامَ الـدَّلِيلُ على كُفـرِه واجِبٌ، ثم إنَّه تَتَرَتَّبُ على تَكفِيرِ الكافِرِ أحكامٌ كَثِيرةٌ مِن

عَـدَمِ جَـوازِ اِبتِدائـه بِالتَّحِيَّةِ ومُناكَحَتِـه والصَّـلاةِ خَلْفَـه والصَّلاةِ عليه ودَفنِه في مَقـابِرِ المُسـلِمِين وغَيرِهـا مِنَ الأحكامِ الـتي لـو تَعطَّلَ التَّكفِـيرُ لَتَعَطَّلَت هـذه الأحكـامُ العَظِيمـةُ، وهـذا عَينُ الظُّلمِ إذْ يُسَـوَّى بَيْنَ المُسـلِمِ والكـافِرِ إذْ لا يُحكَمُ على الكـافِرِ بِـالكُفرِ فَيَسـتَوِي هـو والمُسلِمُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: والـوَرَعُ أيضًـا يَكونُ في تَكفِيرِ الكافِرِ، فَإنَّك إنْ تَـرَكْتَ تَكفِـيرَه أوْشَـكَ أنْ يُناكِحَ المُسلِمِين ويُدفَنَ في مَقابِرِهم ويَنشُـرَ كُفـرَه بَيْنَهم. انتهى. وقـالَ الشـيخُ محمـد بنُ محمـد المختـار الشنقيطي (عضو هيئة كِبار العلمـاء بالـديار السـعودية) في (شرحُ زاد المسـتقنِع): أطفـالُ الكُفَّارِ حُكْمُهُمْ حُكْمُ آبـائهم، فـأنتَ لـو دَخَلْتَ بِلادَ كُفَّارٍ وعنـدهم أطفـالٌ، فالأصـلُ في هـذا الطِّفـلِ أنَّه يُعامَـلُ مُعامَلـةَ أبِيه، لِأنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قـالَ {[فَـأَبَوَاهُ] يُهَوِّدَانِـهِ أَوْ يُمَجِّسَـانِهِ} والعُلَمـاءُ يَقولـون {هـذا مِن بـابِ التَّقـدِيرِ} [قالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقوِيمُ المُعاصِـرِين): قـالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ في (طريـق الهجـرتين) {... وَأَمَّا فِي أَحْكَـامِ الـدُّنْيَا فَهِيَ جَارِيَـةٌ على ظَـاهِرِ الأمْـرِ، فَأطفـالُ الكُفَّارِ ومَجـانِينُهم كُفَّارٌ فِي أَحْكَـامِ الـدُّنْيَا، لَهُم حُكْمُ أَوْلِيَائِهِمْ}. انتهى باختصار]، وقد أشارَ إلى هذه القاعِدةِ العِزُّ بنُ عبدِالسلامِ رَحِمَه اللهُ في كِتابِه النَّفِيسِ (قَواعدُ الأحكامِ)، قـالَ {التَّقـدِيرُ يَكـونُ بِتَقـدِيرِ الْمَعْـدُومِ مَكـانَ الْمَوْجُودِ [أَيْ يَكـونُ بِـإنزالِ الْمَعْـدُوم مَنزِلـةَ الْمَوْجُـودِ]، والْمَوْجُـودِ مَكـانَ الْمَعْـدُومِ [أَيْ وإنـزالِ الْمَوْجُـودِ مَنزِلـةَ الْمَعْدُومِ]}... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ الشـنقيطي-: فَتَقـدِيرُ المَعـدومِ مَكـانَ المَوجـودِ، مِن أمثِلَتِـه؛ أطفـالُ الكُفَّارِ، فـإنَّهم في الحَقِيقـةِ لم يَكْفُـروا، فَقُـدِّرَ المَعـدومُ فيهم (وهـو الكُفْـرُ) ونُـزِّلَ مَنزِلـةَ الْمَوْجُـودِ، فَهـذا مِن تَقـدِيرِ المَعـدوماتِ، لِأنَّ أطفـالَ الكُفَّارِ لا بُـدَّ فيهم مِن حُكْمٍ، ولِذلك حَكَمَ سَـعْدُ [بْنُ مُعَـاذٍ] رَضِـيَ اللـهُ عنـه في أولادِ

يَهُودِ بَنِي قُرَيْظَةَ أنْ تُسْبَى ذَرَارِيُّهُمْ، فَجَعَلَ السَّبْيَ على الذَّرارِيِّ، وذلك بِإلحاقِ الأطفالِ بِآبائهم [أيْ في الكُفْرِ]، وهذا مِن حُكْمِ الشريعة، لِأنَّه لا بُدَّ لِلشَّرِيعةِ أنْ يَكونَ لَها حُكْمٌ لِلصَّغِيرِ والكَبِيرِ، ولَمَّا حَكَمَ سَعْدٌ رَضِيَ اللهُ عنه في ذَرارِيِّ اليَهودِ أنْ يُسْبَوْا، وعامَلَهم مُعامَلةَ آبائهم الذِين كانوا على الكُفْرِ، وقالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم {لَقَدْ حَكَمْت فِيهِمْ بِحُكْمِ الجَبَّارِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ} فَقُدِّرَ المَعدومُ (وهو الكُفْرُ) بِمَنزِلةِ المَوجودِ؛ ومِن تَقدِيرِ المَعدومِ بِمَنزِلةِ المَوجودِ [أيضًا]، إذا نامَ المُؤمِنُ فَإنَّه ليس في حالةِ إيمانٍ، لِأنَّه ليس معه عَقْلٌ ولا معه إدراكٌ، فَنَقولُ، يُقَدَّرُ المَعدومُ مَوجودًا، ونَحكُمُ بِكَونِه مُؤمِنًا، وَهَكَذَا لو كانَ مُؤمِنًا ثم جُنَّ، فَإنَّنا نَقولُ، إنَّه مُؤْمِنٌ، اِستِصحابًا لِلأصلِ، فَقُدِّرَ المَعدومُ بِمَنزِلةِ المَوجودِ، وَهَكَذَا في أطفالِ الكُفَّارِ قُدِّرَ المَعدومُ مَوجودًا، وَهَكَذَا أطفالُ المُسلِمِين يُقَدَّرُ المَعدومُ (وهو الإسلامُ) مَوجودًا بِالتَّبَعِيَّةِ. انتهى باختصار. وقالَ العِزُّ بْنُ عبدِالسلامِ في (قواعد الأحكام): وَأَمَّا إعْطَاءُ الْمَوْجُودِ حُكْمَ الْمَعْدُومِ [أيْ إنزالُ الْمَوْجُودِ مَنزِلةَ الْمَعْدُومِ] فَلَهُ مِثَالَانِ؛ أَحَدُهُمَا، وُجُودُ الْمَاءِ يَحْتَاجُ إلَيْهِ الْمُسَافِرُ لِعَطَشِهِ أَوْ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ أَوْ لِنَفَقَةِ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ، فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ مَعْدُومًا مَعَ وُجُودِهِ؛ الْمِثَالُ الثَّانِي، وُجُودُ الْمُكَفِّرِ الرَّقَبَةَ [أيْ أنْ يَجِدَ مَن عليه كَفَّارةُ ظِهارٍ أو كَفَّارةُ قَتْلِ خَطَأٍ أو كَفَّارةُ جِماعٍ في نَهارِ رَمَضانَ أو كَفَّارةُ يَمِينٍ، رَقَبَةً يُعْتِقُها] مَعَ احْتِيَاجِهِ إلَيْهَا وَاعْتِمَادُهُ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا تُقَدَّرُ مَعْدُومَةً لِيَنْتَقِلَ إلَى بَدَلِهَا [قالَ الشيخُ ابنُ باز على موقعِه في هذا الرابط: كَفَّارةُ اليَمِينِ فيها التَّرتِيبُ، وفيها التَّخيِيرُ جَمِيعًا، التَّخيِيرُ بَيْنَ ثَلاثةٍ وهي (إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)، فَإنْ عَجَزَ عن هذه الثَّلاثةِ يَصومُ ثَلاثةَ أيَّامٍ. انتهى باختصار]. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ

الحازمي-: لم يَقُلْ أحدٌ {وَقَعَ في الكفرِ، ولم يَقَعِ الكفرُ عليـــه}، إلَّا فيمـــا يَتعلَّقُ بمســـألةِ العُـــذرِ بالجهـــلِ في الطـائفَتَين المـذكورتَين السـابقتَين [وَهُمْ حُـدَثاءُ العَهْـدِ بإسلامٍ، والذِين يعيشُون في بادِيَةٍ ونحوِها، وذلك في ما كـان معلومًـا مِنَ الـدِّين بالضَّـرورةِ؛ وأمَّا في مَسـائلِ الشِّركِ الأكبرِ فلا يُعذَرُ -في أحكامِ الدُّنْيا- أحَـدٌ؛ وأمَّا في المَسـائلِ الخَفِيَّةِ فيُعـذَرُ الجَميـعُ بالجَهْـلِ إلى أنْ تُقـامَ الحُجَّةُ]؛ أمَّا مَن بَلَغَه كِتَابٌ أو عَلِمَ به أنَّه في الحَضَرِ [أيْ مَن بَلَغَه كِتَابٌ، أو كان في بَادِيَةٍ فَعَلِمَ بكِتَابٍ في الحضرِ (أيِ في المُـدُنِ أو القُـرَى)]، ولم يَسْـعَ [أيْ للعِلْمِ]، لأنَّ المُرادَ بالشَّـرْطِ في العِلْمِ هنـا [يُشِـيرُ إلى عِبَـارةِ (عَلِمَ به) السابِقةِ] إمكانُ الوُصُـولِ [للعِلْمِ]، وليس المـرادُ أنَّه لا بُـدَّ أنْ يَتَعَلَّمَ بالفِعْـلِ، أمْكَنَـه أنْ يَتَعَلَّمَ فَتَـرَكَ [التَّعَلُّمَ] قامتْ عليه الحُجَّةُ [في فيديو بعُنْوانِ (هَلْ مَسألةُ العُـذرِ بالجَهـلِ مَسـألةٌ خِلَافِيَّةٌ)، سُـئِلَ الشـيخُ صـالحٌ الفـوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمـة للبحـوث العلميـة والإفتـاء): هَـلْ مَسـألةُ العُـذرِ بالجَهـلِ مَسـألةٌ خِلَافِيَّةٌ؟. فأجـابَ الشـيخُ: لا، صـارَتْ مَسـألةً خِلَافِيَّةً عنـد المُتـأخِّرِين هَـذُولا [أيْ هـؤلاء]؛ والجهلُ على قِسمَين؛ جهـلٌ يُمكِنُ زوالُـه، هـذا لا يُعـذَرُ فيـه بالجهـلِ، يعـني يَسـألُ أهـلَ العلمِ، يَطلُبُ العلمَ، يَتَعلَّمُ، يَقرَأُ، هذا يُمكِنُ زَوالُه فلا يُعذَرُ إذا بَقِيَ عَلَيهِ؛ أمَّا جهلٌ لا يُمكِنُ زَوالُه، ما عنـده أحَـدٌ، ولا سَـمِعَ شـيئًا، ولا يَدْرِي، عاش مُنقَطِعًا ولم يَسْمَعْ بشـيءٍ، فهـذا مـا يُمكِنُ زَوالُه، هذا يُعـذَرُ بـه [يَعْنِي في أحكـامِ الآخِـرةِ لا الـدُّنْيا] ويكونُ مِن أصحابِ الفَتْرةِ، ما يُحكَمُ بإسلامِه، لكن يكونُ مِن أصحابِ الفَتْرةِ، فَوَّضْناه [أيْ فَوَّضْنا أمْـرَه] إلى اللـهِ {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}. انتهى]... ثم قـالَ -أي الشـيخُ الحـازمي-: إذا كـان أكـثرُ النـاسِ مُتَلَبِّسِـين بالشِّركِ الأكبرِ لا يُثْنِيك هذا عن كَونِك تَعتقِـدُ فيهم أنَّهم

كفارٌ، ولو بَلَغَ ما بَلَغَ، ولو كان عَدَدُهم ما بَلَغَ العَدَدُ، هـذا لا يُثْنِيـك ولا يُخِيفُـك، ولا يَجْعَلُـك تَتَـأَنَّى في النَّظِـرِ في أحوالِهم لِكَثْـرَتِهم، قُـلْ، لا، الكـثرةُ هـذه لا تُنـازِعُ الحَـقَّ الْبَتَّةَ. انتهى باختصار.

(33)وفي فتوى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ للشـيخ صـالح آل الشـيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والـدعوة والإرشـاد) في هــذا الرابط، يقــولُ الشــيخُ: الجهــلُ الــذي سَـبَبُه الإِعْـراضُ مـع وُجـودِ مَن يُنَبِّهُ، هـذا لا يُعـذَرُ بـه العَبْـدُ... الجهلُ الذي يكون لِأجْلِ عَدَمِ وُجـودِ مَن يُنَبِّهُ فإنـه يُعـذَرُ به حُكْمًا في الآخرة حتى يَأْتِيَ مَن يُقِيمُ عليــه الحُجَّةَ ولا يُعذَرُ به في أحكامِ الدُّنْيا. انتهى.

(34)وجــاء تفريــغٌ صــوتيٌّ مِن في هــذا الرابط (شــرح مسائل الجاهلية) للشيخِ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسـلامية والأوقـاف والـدعوة والإرشـاد)، وفيـه قـالَ الشيخُ: إذا لم تَقُم الحُجَّةُ هَلْ يكفرُ عَبَدَةُ القُبــورِ أَمْ لا؟، نعم، مَن قامَ به الشركُ فهو مُشرِك، الشركُ الأكــبرُ مَن قامَ به فهو مُشرِك، وإنَّمـا إقامـةُ الحُجَّةِ [أَيِ الرِّسـالِيَّةِ] شَـرْطٌ في وُجـوبِ العَـداءِ، كمـا أنَّ اليهـودَ والنَّصـارَى نُسمِّيهم كُفَّارًا، هُمْ كُفَّارٌ ولو لم يَسْـمَعوا بـالنبيِّ صـلى الله عليه وسلم أَصْلًا، كذلك أَهْلُ الأوثانِ والقُبـورِ ونَحْـوُ ذلك، مَن قامَ به الشركُ فهو مُشرِك، وتُرتَّبُ عليه أحكامُ المشـركِين في الـدُّنْيا، أمَّا إذا كـان لم تَقُمْ عليـه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسـالِيَّةُ] فهـو ليس مقطوعًـا لـه بالنـارِ إذا مـاتَ، وإنَّما موقوفٌ أَمْرُهُ حتى تُقامَ عليه الحُجَّةُ بين يَدَيِ اللـهِ جَـلَّ وعَلَا، فـإِذَنْ فَـرْقٌ بَيْنَ شَـرْطِنا لإقامـةِ الحُجَّةِ [أَيِ الرِّسالِيَّةِ] وبَيْنَ الامتناعِ مِن الحُكمِ بالشركِ، مَن قامَ بـه الشِّركُ الأكبرُ فهو مُشرِكٌ تُرتَّبُ عليه آثارُ ذلـك الدُّنْيَوِيَّةُ، أنَّه لا يُستغفَرُ له ولا تُؤكَلُ ذَبِيحتُـه ولا يُضَـحَّى لـه ونَحْـوُ

ذلك مِنَ الأحكامِ، وأمَّا الحُكْمُ عليه بالكُفْرِ الظاهرِ والباطنِ [مُجْتَمِعَينِ مَعًا] فهذا مَوقوفٌ حتى تُقَامَ عليه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسالِيَّةُ]، فإنْ لم تَقُمْ عليه الحُجَّةُ فأَمْرُه إلى اللهِ جَلَّ وعَلَا. انتهى.

(35)وقال الشيخ عبدالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) في كتاب (أسئلة وأجوبة في الإيمان والكفر): مسألة العذر بالجهل بيَّنها العلماء (رحمهم الله)، وفَصَّلَها ابنُ القيِّم (رحمه الله) في (طريق الهجرتين) وفي (الكافية الشافية)، وذَكَرَها أئمَّةُ الدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] كالشيخ عبدالله أبي بُطَين [مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ (ت1282هـ)]، وغيرُهم، وذَكَرَ ابنُ أبِي العِزِّ شيئا منها في (شَرْحُ [العقيدةِ] الطَّحَاوِيَّةِ)، وخلاصة القول في هذا أن الجاهل فيه تفصيل، فالجاهل الذي يمكنه أن يسأل ويصل إلى العلم ليس بمعذور، فلا بد أن يتعلم ولا بد أن يبحث ويسأل، والجاهل الذي يريد الحق غير الجاهل الذي لا يريد الحق، فالجاهل قسمان، الأول جاهل يريد الحق، والثاني جاهل لا يريد الحق؛ فالذي لا يريد الحق غير معذور حتى ولو لم يستطع [أي حتى ولم يكن قادرا] أن يصل إلى العلم، لأنه لا يريد الحق؛ أما الذي يريد أن يعلم الحق فهذا إذا بحث عن الحق ولم يصل إليه فهو معذور؛ والمقصود أن الجاهل الذي يمكنه أن يسأل ولا يسأل أو يمكنه أن يتعلم ولا يتعلم فهو غير معذور. انتهى.

(36)وفي هذا الرابط على موقعِ الشيخِ صالح الفوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء)، يقولُ الشيخُ: فقد

كَثُرَ في هذا الوقتِ الكلامُ في العُذرِ بالجهلِ مما سَبَّبَ في الناسِ تَهَاوُنًا في الدِّينِ، وصارَ كُلٌّ يتناولُ البحثَ والتأليفَ فيه، ممَّا أحدَثَ جَدَلًا وتَعَادِيًا مِن بعضِ الناسِ في حقِّ البعضِ الآخَرِ؛ ولو رَدُّوا هذه المسألةَ إلى كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه وإلى أهلِ العلمِ لَزَالَ الإشكالُ واتَّضَحَ الحَقُّ كما قال اللهُ تعالى {وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ}، وإِذَنْ لَسَلِمْنا مِن هذه المُؤَلَّفاتِ والبُحوثِ المُتَلاطِمةِ، التي تُحدِثُ الفَوْضَى العِلميَّةَ التي نحن في غِنًى عنها، فالجهلُ هو عَدَمُ العلمِ، وكان الناسُ قبلَ بَعْثَةِ الرسولِ صلى الله عليه وسلم في جاهليَّةٍ جَهْلَاءَ وضَلَالَةٍ عَمْيَاءَ، فلمَّا بَعَثَ اللهُ هذا الرسولَ وأنزلَ هذا الكتابَ زالَتِ الجاهليةُ العامَّةُ، ولِلهِ الحمدُ، قال تعالى {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}، فالجاهليةُ العامَّةُ زالَتْ بِبَعْثَتِه صلى الله عليه وسلم؛ أمَّا الجاهليةُ الخاصَّةُ قد يَبْقَى شيءٌ منها في بعضِ الناسِ، ولهذا قالَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم {إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ}، والجَهْلُ على قسمَين، جَهْلٌ بَسِيطٌ وجَهْلٌ مُرَكَّبٌ، فالجَهْلُ البَسِيطُ هو الذي يَعْرِفُ صاحِبُه أنَّه جاهلٌ فيَطْلُبَ العلمَ ويَقْبَلَ التَّوجِيهَ الصحيحَ، والجهلُ المُرَكَّبُ هو الذي لا يَعْرِفُ صاحِبُه أنَّه جاهلٌ، بَلْ يَظُنُّ أنَّه عالمٌ فلا يَقْبَلُ التَّوجِيهَ الصَّحيحَ، وهذا أشَدُّ أنواعِ الجهلِ؛ والجهلُ الذي يُعذرُ به صاحِبُه هو الجهلُ الذي لا يُمْكِنُ زَوالُه لِكَونِ صاحِبِه يَعِيشُ مُنقَطِعًا عنِ العالَمِ لا يَسمعُ شيئًا مِنَ العِلْمِ وليس عنده مَن يُعَلِّمُه، فهذا إذا ماتَ على حالِه فإنه يُعتبرُ مِن أصحابِ الْفَتْرَةِ، قال تعالى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا}؛ والجهلُ الذي لا يُعذرُ به صاحِبُه هو الجهلُ الذي يُمْكِنُ زَوالُه لو سَعَى صاحِبُه في إزالتِه مثل الذي يَسمعُ أو

يَقْرَأُ القرآنَ وهو عربيٌّ يَعْرِفُ لُغَةَ القرآنِ، فهذا لا يُعذرُ في بَقَائِه على جهلِه لأنه بَلَغَه القرآنُ بِلُغَتِه، والله تعالى يقول {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً، قُلِ اللَّهُ، شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ}، فالذي بَلَغَه القرآنُ ووَصَلَتْ إليه الدعوةُ والنَّهْيُ عنِ الشركِ الأكبرِ لا يُعذرُ إذا استمرَّ على الشركِ، أو استمرَّ على الزِّنَى أو الرِّبَا أو نِكاحِ المَحارِمِ، أو أَكَلَ المَيْتَةَ وأَكَلَ لَحْمَ الخنزيرِ وشَرِبَ الخمرِ، أو أَكَلَ أموالَ الناسِ بالباطلِ، أو تَرَكَ الصلاةَ أو مَنَعَ الزكاةَ، أو امتنعَ عن الحَجِّ وهو يَستطيعُه، لأنَّ هذه أمورٌ ظاهرةٌ وتحريمُها أو وُجوبُها قاطعٌ، وإنَّما يُعذرُ بالجهلِ في الأُمورِ الخَفِيَّةِ حتى يُبَيَّنَ له حُكْمُها، فالعذرُ بالجهلِ فيه تفصيلٌ؛ أوَّلًا، يُعذرُ بالجهلِ مَن لم تَبْلُغْه الدعوةُ ولم يَبْلُغْه القرآنُ ويكونُ حُكْمُه أنه مِن أصحابِ الْفَتْرَةِ؛ ثانيًا، لا يُعذرُ مَن بَلَغَتْه الدعوةُ وبَلَغَهُ القرآنُ، في مُخالَفةِ الأُمورِ الظاهرةِ كالشركِ وفِعْلِ الكبائرِ، لأنه قامَتْ عليه الحُجَّةُ وبَلَغَتْه الرسالةُ، وبإمكانه أنْ يَتَعَلَّمَ ويَسألَ أهلَ العلمِ عمَّا أَشْكِلَ عليه، ويَسمعَ القرآنَ والدروسَ والمُحاضَراتِ في وسائلِ الإعلامِ؛ ثالثًا، يُعذرُ بالجهلِ في الأُمُورِ الخَفِيَّةِ التي تحتاجُ إلى بَيانٍ حتى تُبَيَّنَ له حُكْمُها، ولهذا قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم {إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ}، فالحلالُ البَيِّنُ يُؤخذُ والحرامُ البَيِّنُ يُتجنَّبُ، والمُختلَفُ فيه يُتَوَقَّفُ فيه حتى يَتَبَيَّنَ حُكْمُه بالبحثِ وسؤالِ أهلِ العلمِ؛ فالجاهلُ يَجِبُ عليه أنْ يَسألَ أهلَ العلمِ فلا يُعذرُ بِبَقَائِه على جهلِه وعندَه مَن يُعَلِّمُه، قال الله تعالى

{فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ}، فيَجِبُ على الجاهلِ أنْ يَسألَ، ويَجِبُ على العالِمِ أنْ يُبَيِّنَ ولا يَكْتُمَ، قال الله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ، إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}. انتهى.

(37)وفي فتوى صوتية على موقع الشيخ صالح الفوزان في هذا الرابط، سُئِلَ الشيخُ: هلْ نُكفِّرُ مَن سَجَد لِصَنَمٍ أو ذَبحَ لِقَبر، أو نَنتظِرُ حتى نُقِيمَ عليه الحُجَّة؟. فأجابَ الشيخُ: هو يكَفُرُ بهذا، لكنْ أنتَ تَحْكُمُ على فِعْلِه بالكُفرِ وتُكفِّرُه في الظاهرِ، ثم بعدَ ذلك تُناصِحُه فإنْ تابَ وإلَّا فإنَّه يُعتبَرُ كافرًا ظاهرًا وباطنًا. انتهى. قلتُ: كلامُ الشيخِ هُنَا مَحمولٌ على مَن كان جَهْلُه جَهْلَ عَجْزٍ لا جَهْلَ تَفْرِيطٍ، لأنَّ المُفَرِّطَ قد قامَتْ عليه الحُجَّةُ الرِّسالِيَّةُ التي بعدَ قِيامِها يَكْفُرُ ظاهرًا وباطنًا، ولأنَّ العِبْرةَ في الحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ هي التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ، وليس العِلْمَ بالفِعْلِ.

(38)وجاءَ في شَرْحِ لمعة الاعتقاد للشيخ صالح الفوزان، أن الشيخ سُئِلَ: ما حكم من استغاث بالأولياء وهو جاهل أن هذا شرك، مع العلم أنه يعيش في بلد يكثر فيها دعاة الشرك، ولكن في الوقت نفسه يوجد دعاة حق وإن كانوا قليلين؟. فأجاب الشيخُ: هذا لا يُعذر، لأنه قامت عليه الحجة وبلغته الدعوة، ما دام يعيش في بلاد المسلمين ويسمع القرآن ويسمع الأحاديث ويسمع الدعاة إلى الله (الدعاة إلى التوحيد) ويُصِرُّ على ما هو عليه ويَبْقَى على ما هو عليه، هذا غيرُ معذورٍ لأنه قامت عليه الحجةُ. انتهى.

(39)وفي شَرْحِ الشيخِ عبدِالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) لكتابِ (الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام)، سُئِلَ الشيخُ: هل يُعذَرُ عَوَامُّ الصُّوفِيَّةِ وعَوَامُّ أهلِ القُبورِ بالجهلِ؟. فأجابَ الشيخُ: أظنُّ الآنَ في العصرِ الحاضرِ أنَّه بَلَغَتْهُمُ الدعوةُ، ومَن بَلَغَتْهُمُ الدعوةُ، وبَلَغَتْهُمُ الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسالِيَّةُ]، وبَلَغَهُمُ القرآنُ والسُّنَّةُ، فلا يُعذَرون، إنَّما الذي يُعذَرُ في هذا مَن لم تَبْلُغْه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسالِيَّةُ] مِن كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ صلى الله عليه وسلم، قالَ اللهُ تَعالَى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}، وقد بُعِثَ الرسولُ، قالَ سُبْحانَه {وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}، فمَن بلَغَه القرآنُ فقد قامَتْ عليه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسالِيَّةُ]، وقالَ عليه الصلاةُ والسلامُ في الحديثِ الصحيحِ {وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي، إِلَّا دَخَلَ النَّارَ}، فمَن قامَتْ عليه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسالِيَّةُ]، وبَلَغَه الدليلُ، فلا يكونُ معذورًا، ولا يُشترَطُ مَعْرَفَةُ ([أَيْ] فَهْمُ) الحُجَّةِ، بل يَكْفِي بُلُوغُ الحُجَّةِ، يَعْلَمُ أنَّ هذا دليلٌ على هذا الشيءِ، لكنَّ بعضَ أهْلِ العلمِ قالَ إنَّه لو وُجِدَ بعضُ الناسِ اشْتَبَهَ عليه الأمْرُ، ولُبِّسَ عليه الحقُّ، بسَبَبِ الكَفَرَةِ والمشركِين، ولم يَعْرِفِ الحَقَّ، واشْتَبَهَ عليه الأَمْرُ، وصار بسَبَبِ تَغطِيَةِ الحَقِّ عليه وسيطرَةِ أهْلِ الضلالِ وأهلِ الشِّركِ عليه، حتى أفهموه أنَّ هذا الباطلَ هو الحَقُّ، فإنَّه يكُونُ حُكْمُه حُكْمَ أَهْلِ الْفَتَرَاتِ، ويكونُ أمْرُه إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، ولكنه إذا ماتَ على هذه الحالةِ فلا يُغَسَّل، ولا يُصَلَّى عليه، ولا يُدفَن مع المسلِمِين في مَقابرِهم، ولا يُدْعَى له، وأمْرُه إلى اللهِ. انتهى.

(40)وجاء [في هذا الرابط] تَفرِيغٌ صَوتِيٌّ مِن شَرْحِ الشيخِ زيد بن هادي المدخلي لكتاب التوحيد، وفيه قالَ الشيخُ: يُعذَرُ عَوَامُّ الناسِ في دقائقِ المسائلِ والأحكـامِ، لكنْ لا يُعْذَرُ في التوحيدِ والشِّـركِ، ولهـذا انظـروا إلى أصـحابِ الفَتَراتِ الذِين قَبْلَ بَعْثَةِ النبيِّ صـلى اللـه عليـه وسـلم لَمَّا كانوا على الشِّـركِ، مـا عَـذَرَهُمُ اللـهُ عـزَّ وجـلَّ، بَـلْ يَمْتَحِنُهُمْ يَومَ القِيامـةِ فـالمُطِيعُ يِنْجُـو والعاصِـي يَهْلَـكُ. انتهى.

(41)وجاء [في هذا الرابط] تَفرِيغٍ صَوتِيٍّ مِن (شَرْحِ كِتابِ التَّعالُم) للشيخ صـالح السـحيمي (رئيس قسـم العقيـدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعـة الإسـلامية)، وفيـه سُئِلَ الشيخُ: انتَشرَ التصوُّفُ في الآوِنَةِ الأخـيرةِ، ومنهم [أَيْ ومِن هؤلاء الْمُتَصَوِّفةِ] مَن هـو عـامِّيٌّ مُشـرِك لكنَّه عامِّيٌّ؟. فأجابَ الشـيخُ: نحن لا نقـولُ {إنَّ كُـلَّ تَصَـوُّفٍ شِركٌ}، فهناك مِن التَّصوُّف ما هـو بِدْعَـةٌ دُونَ الشِّـركِ، لكنْ إذا كان هذا التَّصَوُّفُ الذي يُشـيرُ إليـه الأخُ السـائلُ يَبْلُـغُ دَرَجَـةَ الشِّـركِ كمَن يَـدعُون أصـحابَ القُبـور أو يَنْـذُرون لهم أو يَـذبَحون لهم أو يَسـتغِيثون بهم أو يَطْلُبـون منهم المَـدَدَ، وَمَـا إلى ذلـك، هـلْ يُسَـمَّوْنَ مُشرِكِين ولو كـانوا عَوَامًّا أم لا يُسَـمَّوْنَ؟ نعم، يُسَـمَّوْنَ مُشـرِكِين، فهم مُشـرِكون لا يجـوزُ أَكْـلُ ذبـائحِهم ولا مُناكَحَتُهم وهم مُشرِكون، بَقِيَ مسألةُ عُذْرِهم عند اللـهِ، هذا أنا أَتَوَقَّفُ فيه إذا كـانوا لم يَعْلَمـوا الْحُكْمَ الشَّـرْعِيَّ في هذه المسـائلِ، هـل يُعـامَلون مُعامَلـةَ أهْـلِ الفَتْـرةِ الذين لم يَبْلُغْهم ذلك، هذا أَكِلُ عِلْمَه إلى اللـهِ، لا أَتَجَـرَّأُ على الفتـوى فيـه، وَارْجِعـوا فيـه إلى المشـايخِ الكِبـارِ، اسـألوا الشـيخَ عبدَالمحسـن [نـائبُ رئيس الجامعـةِ الإسلاميةِ] أو هيئةَ كِبارِ العُلمـاء، وَمَـعَ ذلـك أنـا أَرَى أنَّه مُشـركٌ، مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ في الـدُّنْيا هـو مُشـرِكٌ، يَعْنِي

شَخْصٌ يَعْبُدُ أصحابَ القُبورِ، يَذبَحُ لهم، يَنْـذُرُ لهم، يَطْلُبُ منهم المَدَدَ، يَستغيثُ بهم، يُعَلِّقُ حَوَائجَه بهم، يَرَى أنهم يَقْدِرون على الإجابةِ، يَدْعُوهم مِن دُونِ الله عَزَّ وجَلَّ، لا شَكَّ أنَّه مُشركٌ بِنَصِّ القرآنِ والسُّـنَّةِ، {وَمَنْ أَضَـلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَـهُ إِلَى يَـوْمِ الْقِيَامَـةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَـافِلُونَ، وَإِذَا حُشِـرَ النَّاسُ كَـانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَـانُوا بِعِبَـادَتِهِمْ كَـافِرِينَ}، {وَالَّذِينَ تَـدْعُونَ مِن دُونِـهِ مَـا يَمْلِكُـونَ مِن قِطْمِـيرٍ، إِن تَـدْعُوهُمْ لَا يَسْـمَعُوا دُعَـاءَكُمْ وَلَـوْ سَـمِعُوا مَـا اسْـتَجَابُوا لَكُمْ، وَيَـوْمَ الْقِيَامَـةِ يَكْفُـرُونَ بِشِـرْكِكُمْ، وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْـلُ خَبِـيرٍ}، إذا وَجَـدتَ شخصًا يَتوجَّهُ إلى صـاحبِ القـبرِ -ولـو كـانَ [أيْ صـاحبُ القـــبرِ] نَبِيًّا مِنَ الأنبيـــاءِ- فيَقـــولُ {أغْثنِي، ارزُقْنِي، أعْطِنِي}، أو يَـذبَحُ لـه، أو يَنْـذُر لـه، أو يَسـتغيثُ بـه، أو يَسألُه قَضاءَ الحاجاتِ وكَشْفَ الكُرُباتِ، ويَلْجـأُ إليـه عنـد المُلِمَّاتِ، لا شكَّ أنَّ هذا شِرْكٌ باللـهِ عـزَّ وجَـلَّ وصـاحِبُه يُسَمَّى مُشْرِكًا وتُجْرَى عليه أحكامُ المُشرِكِين في الدُّنيا، بَقِيَ عُـــذْرُه أو عَـــدَمُ عُـــذْرِه، إذا كـــانَ لا يَعلَمُ الحُكْمَ الشرعيَّ في هذه المسائلِ وإنَّما قَلَّدَ غَيْـرَه، فهـذا أكِـلُ أمْرَهُ إلى اللهِ ربِّ العالَمِين. انتهى باختصار.

(42)وجاءَ في هذا الرابط تَفرِيغٍ صَـوتِيٍّ لفتـوى للشـيخِ عبدِاللــه الجربــوعِ (رئيس قســم العقيــدة بالجامعــة الإســلامية بالمدينــة المنــورة)، وفيــه قــالَ الشــيخُ: واشـترَطوا لصـحةِ الإسـلامِ أنْ يُظهِـرَ الإسـلامَ، يَنْطِـقَ بالشَّـهَادَتَين ويَتَبَـرَّأَ مِمَّا يُضَـادُّهُمَا، فـإذا ظَهَـرَ منـه مـا يُضَـادُّهُمَا مِنَ الشِّـرْكِ أو الاسـتهزاءِ باللـهِ عـزَّ وجـلَّ أو إهانةِ المُصـحَفِ أو النَّواقضِ الصَّـرِيحةِ، فـإنَّ هـذا يَكْفُـرُ بمُجَـرَّدِ ذلـك، ولا يُقـالُ {إنَّه جاهِـلٌ}، لأنَّ هـذا شـيءٌ يُفترَضُ أنْ يكونَ قد عَلِمَه وقامَ في قَلْبِـه عنـد إسـلامِه، الحاصِـلُ أنَّهم يقولـون مَن وَقَـع في الشـركِ الصـرِيحِ

الجَلِيِّ، يعني الظاهرَ، فإنَّه يَكْفُرُ بمُجَرَّدِ ذلك، وقد يُعذَرُ بجَهْلِه فلا يُكفَّر، يعني في أحكامِ الآخرةِ، أَمَّا في أحكام الدُّنيا فإنَّه كافِرٌ لأنَّه جاءَ بما يُناقِضُ أَصْلَ عَقْدِه، ولا يُمْكِن أنْ يكونَ مُشرِكًا وموحِّدًا في آنٍ واحدٍ [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (الجَوابُ المَسبوكُ "المَجموعةُ الثانِيَةُ"): قالَ [أَيْ سلطان العميري في (إشكالِيَّةُ الإعذارِ بِالجَهلِ] {لا شَكَّ أنَّ التَّوحِيدَ والشِّركَ الأكبَرَ نَقِيضان، لا يَجتَمِعان ولا يَرتَفِعان في حالٍ واحدٍ، فَثُبوتُ أحَدِهما يَستَلزِمُ بِالضَّرورةِ اِرتِفاعَ الآخَرِ، فَمَن ثَبَتَ له وَصفُ الإسلامِ سَيَرتَفِعُ عنه وَصفُ الشِّركِ بِالضَّرورةِ، ومَن ثَبَتَ له وَصفُ الشِّركِ سَيَرتَفِعُ عنه وَصفُ الإسلامِ بِالضَّرورةِ، وكذلك هو الحالُ مع الإيمانِ والكُفرِ الأكبَرِ، فَهُما نَقِيضان لا يَجتَمِعان ولا يَرتَفِعان في آنٍ واحِدٍ، فَثُبوتُ أحَدِهما في حَقِّ المُعَيَّنِ يَستَلزِمُ اِرتِفاعَ الآخَرِ بِالضَّرورةِ}... ثم قالَ -أَيِ الشَّيخُ الصومالي-: فَلاَ يَكونُ مُؤمِنًا في الباطِنِ إلَّا مَن تَرَكَ هذه الأفعالَ الشِّركِيَّةَ، فَعَدَمُ تَركِها في الظاهِرِ دالٌّ على اِنتِفاءِ الإيمانِ مِنَ القَلبِ؛ وجَوابُ العميري عنِ الأصلِ السُّنِيِّ هو نَفسُ جَوابِ أهلِ البِدَعِ الكِبارِ، وهو قَولُه {أنَّ الإيمانَ الباطِنَ لا يَنفِي وُجودَ الأفعالِ الشِّركِيَّةِ اِختِيَارًا، كَما أنَّ وُجودَها ظاهِرًا حالَ الاختِيارِ لا يَدُلُّ على فَسادِ الإيمانِ الباطِنِ}، هذا أصلُ الجَهمِيَّةِ في إبطالِ التَّلازُمِ بَيْنَ الظاهِرِ والباطِنِ في الكُفرِيَّاتِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: إنَّ الجاهِلَ يَذبَحُ لِلْقَبرِ مُعتَقِدًا حُصولَ النَّفعِ له بِذلك مِنَ الوَلِيِّ، إمَّا لِمِلْكِه النَّفعَ، أو مُشارَكَتِه أو إعانَتِه لِلْمالِكِ، أو شَفاعَتِه له عندَ المالِكِ، ومع هذا الشِّركِ الاعتِقادِيِّ الذي قامَ بِقَلبِ المُشرِكِ فَهو مُوَحِّدٌ مُؤْمِنٌ عندَ العاذِرِ بِالجَهلِ في الشِّرِكِ الأكبَرِ!؛ قالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ [في (مَدارِجُ السالِكِين)] في آيَةِ سَبَأٍ [يَعنِي في قَولِه تَعالَى {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ

زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ، لَا يَمْلِكُــــــونَ مِثْقَــــــالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَـا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ، وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ}] {فَالْمُشْرِكُ إِنَّمَا يَتَّخِذُ مَعْبُودَهُ لِمَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَحْصُـلُ لَهُ بِهِ مِنَ النَّفْعِ، وَالنَّفْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِمَّنْ فِيهِ خَصْـلَةٌ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعِ، إِمَّا مَالِكٌ لِمَا يُرِيدُهُ عَابِدُه مِنْـهُ، فَـإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا كَانَ شَرِيكًا لِلْمَالِـكِ، فَـإِنْ لَمْ يَكُنْ شَـرِيكًا لَـهُ كَـانَ مُعِينًـا لَـهُ وَظَهِـيرًا، فَـإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعِينًـا وَلَا ظَهِـيرًا كَـانَ شَفِيعًا عِنْدَهُ، فَنَفَى سُبْحَانَهُ الْمَرَاتِبَ الأَرْبَعَ نَفْيًا مُتَرَتِّبًـا، مُتَنَقِّلًا مِنَ الأَعْلَى إِلَى مَا دُونَـهُ، فَنَفَى الْمِلْـكَ وَالشِّـرْكَةَ وَالْمُظَـاهَرَةَ وَالشَّـفَاعَةَ، الَّتِي يَظُنُّهَـا الْمُشْـرِكُ، وَأَثْبَتَ شَفَاعَةً لَا نَصِيبَ فِيهَـا لِمُشْـرِكٍ، وَهِيَ الشَّـفَاعَةُ بِإِذْنِـهِ، فَكَفَى بِهَذِهِ الْآيَةِ نُورًا وَبُرْهَانًـا وَنَجَـاةً وَتَجْرِيـدًا لِلتَّوْحِيـدِ وَقَطْعًا لِأُصُولِ الشِّـرْكِ وَمَـوَادِّاه، لِمَنْ عَقَلَهَـا، وَالْقُـرْآنُ مَمْلُــوءٌ مِنْ أَمْثَالِهَــا وَنَظَائِرِهَــا، وَلَكِنَّ أَكْثَــرَ النَّاسِ لَا يَشْعُرُونَ بِدُخُولِ الْوَاقِعِ تَحْتَهُ وَتَضَمُّنِهِ لَـهُ، وَيَظُنُّونَـهُ فِي نَوْعٍ وَفِي قَوْمٍ قَدْ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يُعْقِبُوا وَارِثًا، وَهَـذَا هُـوَ الَّذِي يَحُـولُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَبَيْنَ فَهْمِ الْقُـرْآنِ، وَلَعَمْـرُ اللَّهِ إِنْ كَانَ أُولَئِكَ قَدْ خَلَـوْا، فَقَـدْ وَرِثَهُمْ مَنْ هُـوَ مِثْلُهُمْ أَوْ شَــرٌّ مِنْهُمْ أَوْ دُونَهُمْ، وَتَنَـاوُلُ الْقُـرْآنِ لَهُمْ كَتَنَاوُلِـهِ لِأُولَئِكَ. انتهى باختصار]، هذه المَسـألةُ نَصَّ عليهـا جَمْـعٌ مِنَ الأَئمَّةِ، منهم الشيخُ اِبنُ باز ومنهم الشـيخُ الفـوزانُ ومنهم الشيخُ عبدُالمُحسن العَبَّاد [نـائبُ رئيسِ الجامعـةِ الإسلاميةِ] ومنهم... وهـذا لا أَعْلَمُ فيـه خِلافًـا بين أهـلِ العِلمِ في القـديمِ والحـديثِ أنَّ أهْـلَ الفَتْـرةِ، ومَن في حُكْمِهِم الـذِين يُعْـذَرون بجهلِهِم إذا وَقَعـوا في الشِّـركِ الصَــرِيحِ الجَلِيِّ وهُمْ لم يَــدْخُلوا في الإســلامِ دُخُــولا صـحيحًا ولم يَفْهَمـوا مَعْنَى الشَّـهَادَتَين، هـؤلاء يُعْـذَرون بجهلِهِم لعَدَمِ بُلُـوغِ العِلْمِ لهم، ويُقـالُ أمْـرُهُمْ إلى اللـهِ في الآخِرةِ، أمَّا في أحكامِ الـدُّنيا فـإنَّهم كُفَّارٌ، فـإِذَنْ لا

يُخْلَطُ بين العُذْرِ بالجهلِ وبين التكفيرِ [أَيْ لا يُظَنُّ أَنَّ العُذْرَ بالجهلِ في أحكامِ الآخِرةِ يَمْنَعُ التكفيرَ في أحكامِ الدُّنيا]، نَقولُ يُعذَرُ بِجَهلِه وهو في أحكامِ الدُّنيا كافِرٌ، هذا هو تَفصِيلُ أهلِ العِلْمِ. انتهى.

(43)وفي هذا الرابط على مَوقِعِ الشيخِ فيصلٍ الجاسم (الإمامِ بوِزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت)، قالَ الشيخُ: الحُكْمُ بكُفرِ مَن وَقَع في الشِّرْكِ عَيْنًا، لا يَتَوَقَّفُ على قِيامِ الحُجَّةِ [أيِ الرِّسَالِيَّةِ]، وإنَّما الذي يَتَوَقَّفُ على قِيامِ الحُجَّةِ [أيِ الرِّسَالِيَّةِ] هو الحُكْمُ على البواطِنِ، فيكون كافِرًا ظاهِرًا وباطنًا. انتهى.

(44)وفي فتوى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ في هذا الرابط للشيخِ عبدِالمُحسن العَبَّاد (نائبِ رئيسِ الجامعةِ الإسلاميةِ)، يقولُ الشيخُ: إِذَنْ مَن كان قامَتْ عليه الحُجَّةُ [أيِ الرِّسَالِيَّةِ] فهو كافرٌ ومُخَلَّدٌ في النارِ ويُعامَلُ مُعامَلةَ الكُفَّارِ في الدُّنيا ولا يُصَلَّى عليه ويكونُ خالِدا مُخَلَّدًا في النارِ، وأَمَّا مَن لم تَقُمْ عليه الحُجَّةُ كأهْلِ الفَتَراتِ وكبعضِ المسلِمِين الذين اغْتَرُّوا ببعضِ العلماءِ الضُّلَّالِ الذِين أضَلُّوهم وقَلَّدُوهم، فإنَّ هذا ظاهرُه الكُفْرُ ويُعامَلُ في الدُّنيا مُعامَلةَ الكفارِ، ولكنَّه بالنِّسْبَةِ للآخِرةِ أمْرُه إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، فإنَّه يُمتحَنُ، فإن نَجَحَ في الامتحانِ فإنَّ مآلَه إلى الجَنَّةِ، وإنْ خَسِرَ ولم يَنْجَحْ في ذلك الامتحانِ فإنَّه يكونُ مآلُه إلى النارِ. انتهى.

(45)وقالَتِ اللجنةُ الدائمةُ للبحوثِ العلميَّةِ والإفتاءِ (عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن قعود) على هذا الرابط: كُلُّ مَن آمَنَ برسالةِ نبيِّنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم وسائرِ ما جاء به مِنَ الشريعةِ، إذا سَجَدَ بعدَ ذلك لِغيرِ اللهِ مِن وَلِيٍّ

وصاحبِ قبرٍ أو شيخِ طريقٍ، يُعتبرُ كافرًا مُرتدًّا عنِ الإسلامِ مشركًا مع اللهِ غيرَه في العبادةِ، ولو نَطَقَ بالشهادتَينِ وَقْتَ سُجودِه، لإتيانِه بما يَنْقُضُ قولَه مِن سُجودِه لغيرِ اللهِ، لكنَّه قد يُعذرُ لجهلِه فلا تَنْزِلَ به العُقوبةُ حتى يُعَلَّمَ وتُقامَ عليه الحُجَّةُ [سَبَقَ بَيَانُ أنَّ التكفيرَ ظاهِرًا وباطِنًا (مَعًا) يَتَوَقَّفُ على قِيَامِ الحُجَّةِ الرِّسَالِيَّةِ، وأنَّ العِبْرةَ في الحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ هي التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ وليس العِلْمَ بالفِعْلِ، وأنَّ إنزالَ العُقوبةِ يَتَوَقَّفُ على قِيَامِ الحُجَّةِ الحَدِّيَّةِ] ويُمْهَلَ ثلاثةَ أيَّامٍ إعذارًا إليه لِيُراجِعَ نَفْسَه عَسَى أنْ يَتوبَ، فإنْ أصَرَّ على سُجودِه لغيرِ اللهِ بعدَ البَيَانِ قُتِلَ لرِدَّتِه لِقولِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم {مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ} أخرجَه الإمامُ البخاري في صحيحِه عنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما، فالبَيَانُ وإقامةُ الحُجَّةِ، للإعذارِ إليه قَبْلَ إنزالِ العُقوبةِ به، لا لِيُسَمَّى كافرًا بعدَ البَيانِ، فإنه يُسَمَّى [أيْ قَبْلَ البَيَانِ] كافرًا بما حَدَثَ منه مِن سُجودٍ لغيرِ اللهِ، أو نَذْرِه قُرْبةً أو ذَبْحِه شاةً لغيرِ اللهِ. انتهى.

(46)وقال أبناءُ الشيخِ محمد بنِ عبدالوهاب، والشيخُ حمدُ بنُ ناصر بنِ معمر (أَحَدُ تلامِذةِ الشيخِ محمد بنِ عبدالوهاب، أَرْسَلَهُ عبدُالعزيز بنُ محمد بن سعود ثاني حُكَّامِ الدولة السعودية الأولى على رَأْسِ رَكْبٍ مِنَ العُلماءِ لِمُناظَرةِ عُلماءِ الحَرَمِ الشريفِ في عامِ 1211هـ، وقد تُوُفِّيَ عامَ 1225هـ): إذا كان يَعْمَلُ بالكفرِ والشِّركِ، لِجَهْلِه، أو عَدَمِ مَن يُنَبِّهُه، لا نَحْكُمُ بكُفْرِه حتى تُقامَ عليه الحُجَّةُ [أيِ الرِّسَالِيَّةُ]، ولكن لا نَحْكُمُ بأنه مُسلمٌ، بَلْ نقولُ {عَمَلُه هذا كُفْرٌ يُبيحُ المالَ والدَّمَ}، وإنْ كُنَّا لا نَحْكُمُ [أيْ بالكُفْرِ] على هذا الشخصِ، لعَدَمِ قِيَامِ الحُجَّةِ [أيِ الرِّسَالِيَّةِ] عليه، لا يُقالُ {إنْ لم يَكُنْ كافرًا، فهو مُسلمٌ}، بَلْ نقولُ {عَمَلُه عَمَلُ

الكفــارِ}، وإطلاقُ الحُكمِ على هــذا الشــخصِ بعَيْنِــه، مُتَوَقِّفٌ على بُلوغِ الحُجَّةِ الرِّساليَّةِ؛ وقد ذَكَرَ أهــلُ العلمِ أنَّ أصحابِ الْفَتَرَات يُمْتَحَنون يومَ القيامةِ في الْعَرَصَاتِ [الْعَرَصَاتُ جَمْعُ عَرْصَـةٍ، وَهِيَ كُـلُّ مَوْضِـعٍ وَاسِـعٍ لَا بِنَـاءَ فِيهِ]، ولم يَجعلوا حُكْمَهم حُكْمَ الكفـارِ ولا حُكْمَ الأبـرارِ؛ وأَمَّا حُكْمُ هذا الشخصِ إذا قُتِلَ، ثم أَسْـلَمُ قاتِلُـه، فإنَّا لا نَحْكُمُ بِدِيَتِه على قاتِلِه إذا أَسْلَمَ [أَيِ القاتِلُ]، بلْ نَقــولُ {الإِسْـلَامُ يَجُبُّ مَـا قَبْلَـهُ}، لأنَّ القاتِـلَ قَتَلَـه في حـالِ كُفْرِه. انتهى من (الـدُّرَر السَّـنِيَّة في الأجوبـة النَّجْدِيَّة). وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (سِلْسِلَةُ مَقالاتٍ في الـرَّدِّ على الـدُّكْتُورِ طـارق عبـدالحليم) تَحْتَ عُنـوانِ (الإشــكالِيَّةُ في الجاهِــلِ المُشــرِكِ): اُشْــتُهِرَ عن أئمَّةِ الـــدَّعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّـــــلَفِيةِ] أنّهم لا يُكَفِّرونه [أيْ لا يُكَفِّرون الجاهِــلَ المُشــرِكَ المُنتَسِــبَ لِلإِســلامِ] ولا يَحكُمون بِإسلامِه، فاعتاصَ [أَيْ صَـعُبَ فَهْمُـهُ] هـذا على أنَـاسٍ... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الصــومالي-: وبِالجُملــةِ، فالشَّيخُ [محمـدُ بنُ عبـدِالوهاب] لا يَعنِي بِعَـدَمِ التَّكفِـيرِ [أيْ بِعَدَمِ تَكفِـيرِ الجاهِـلِ المُشـرِكِ المُنتَسِـبِ لِلإِسـلامِ] الحُكْمَ بِإِســلامِ المُشــرِكِ، وإنَّمــا نَفْيَ العُقوبــةِ لا نَفْيَ الاسمِ وحَقِيقةِ الحُكمِ؛ فَإنْ قِيلَ {مـا وَجْـهُ التَّكفِـيرِ مِن وَجْـهٍ والمَنـعِ مِن جِهَـةٍ أُخـرَى؟}، أُجِيبَ، يُمكِنُ أنْ يُـدرَجَ هذا في قاعِـدةِ (تَبَعُّضِ الأحكـامِ، أو الْحُكْمِ بَيْنَ حُكْمَيْنِ)، وذلك أنْ يَكونَ الفَرعُ يَأْخُـذُ مُشـابَهةً مِن أُصـولٍ مُتَعَـدِّدةٍ فَيُعطَى أحكامًا مُختَلِفةً ولا يُمحَضَ [أيْ ولا يُخْلَصَ] لِأحَـدِ الأُصـولِ، بَيَانُـه أنَّ قِيَـامَ سَـبَبِ التَّكفِـيرِ يَقتَضِـي الحُكمَ بالكُفرِ رَبطًا لِلحُكمِ بِسَبَبِه، وجَهْلَ الفاعِلِ يَقتَضِـي عَـدَمَ عُقوبَتِه، فَــأُعطِيَ حُكمًــا بَيْنَ حُكمَين، وهــذا أَوْلَى مِن إلحاقِ الفَرعِ بِأحَدِ الأصلَين مُطلَقًـا فَإنَّه يَقتَضِـي إهمـالَ الأصلِ الآخَرِ، وإعمالُ الأصلَين أوْلَى مِن إهمالِ أحَـدِهما كالـدَّلِيلَين [قُلْتُ: ومِن ذلـك تَصـحِيحُ رِدَّةِ الصَّـبِيِّ الْمُمَيِّزِ

والمَنعُ مِن إقامةِ الحَدِّ عليه حتى يَبْلُغَ. وقد قالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ في (أحكام أهل الذمة): وَالشَّرِيعَةُ طَافِحَةٌ مِنْ تَبَعُّضِ الأَحْكَامِ وَهُوَ مَحْضُ الفِقْهِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْبِنْتَ مِنَ الرَّضَاعَةِ بِنْتًا فِي الْحُرْمَةِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ [الْحُرْمَةُ تَتَعَلَّقُ بِالزَّواجِ مِنَ النِّساءِ، وَالْمَحْرَمِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ إليهن والجُلوسِ معهن في خَلْوَةٍ] وَأَجْنَبِيَّةً فِي الْمِيرَاثِ وَالإنْفَاقِ، وَكَذَلِكَ بَنْتُ الزِّنَا عِنْدَ جُمْهُورِ الأُمَّةِ بِنْتٌ فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ وَلَيْسَتْ بِنْتًا فِي الْمِيرَاثِ... ثم قالَ -أَيِ اِبْنُ الْقَيِّمِ-: فَكُفْرُ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا اِرْتَدَّ عِنْدَهُمْ صَارَ مُرْتَدًّا لَهُ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ وَإِنْ كَانَ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ فَيَثْبُتُ عَلَيْهِ كُفْرُهُ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يُضْرَبُ وَيُؤَدَّبُ عَلَى كُفْرِهِ أَعْظَمَ مِمَّا يُؤَدَّبُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ. انتهى. وقالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ أيضًا في (تهذيب سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ) عن تَبْعِيضِ الأحكامِ: وَهَذَا بَابٌ مِنْ دَقِيقِ الْعِلْمِ وَسِرِّهِ، لَا يَلْحَظُهُ إِلَّا الأئِمَّةُ الْمُطَّلِعُونَ عَلَى أَغْوَارِهِ، الْمَعْنِيُّونَ بِالنَّظَرِ فِي مَآخِذِ الشَّرْعِ وَأَسْرَارِهِ، وَمَنْ نَبَا [أَيْ شَذَّ] فَهْمُهُ عَنْ هَذَا فَلْيَنْظُرْ إِلَى الْوَلَدِ مِنَ الرَّضَاعَةِ كَيْفَ هُوَ اِبْنٌ فِي التَّحْرِيمِ لَا فِي الْمِيرَاثِ؛ وَبِالْجُمْلَةِ، فَهَذَا مِنْ أَسْرَارِ الْفِقْهِ وَمُرَاعَاةِ الأَوْصَافِ الَّتِي تَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا الأَحْكَامُ، وَتَرْتِيبِ مُقْتَضَى كُلِّ وَصْفٍ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ الشَّرِيعَةَ أَطْلَعَتْهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَسْرَارٍ وَحِكَمٍ تُبْهِرُ النَّاظِرَ فِيهَا؛ وَنَظِيرُ هَذَا، مَا لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ عَلَى سَارِقٍ أَنَّهُ سَرَقَ مَتَاعَهُ، ثَبَتَ حُكْمُ السَّرِقَةِ فِي ضَمَانِ الْمَالِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهَا فِي وُجُوبِ الْقَطْعِ اتِّفَاقًا، فَهَذَا سَارِقٌ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: حَكَمَ أهلُ العِلْمِ بِأَنَّ جاهِلَ مَعنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) كافِرٌ إلَّا أنَّه لا يُقتَلُ إِلَّا بَعْدَ التَّعلِيمِ والإرشادِ، فَوَزَّعوا أحكامَ التَّكفِيرِ وهو جارٍ على هذه القاعِدةِ {الْحُكْمُ بَيْنَ حُكْمَيْنِ}... ثم

قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: إنَّ النَّجدِيِّين لم يَجْعَلوا حُكمَ المُشرِكِ الجاهِلِ [المُنتَسِبِ لِلإسلامِ] كالكُفَّارِ مِن جَمِيعِ الوُجوهِ، ولا حَكَموا لـه بِالإسلامِ، فَأَعْطَوه حُكمًا بَيْنَ حُكْمَيْنِ. انتهى باختصار.

(47)وقالَ الشيخُ عبدُاللطيف بنُ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب في (منهاج التأسيس والتقديس): قالَ [أَيِ الشيخُ محمد بنُ عبدالوهاب] رَحِمَهُ اللهُ: فجِنْسُ هؤلاء المُشرِكِين وأمثالِهم مِمّن يَعبُدُ الأَولِياءَ والصالحِين نَحْكُمُ بأنهم مُشرِكون، ونَرَى كُفرَهم إذا قامَتْ عليهم الحُجَّةُ الرِّسالِيَّةُ. انتهى.

(48)وفي هذا الرابط يقولُ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوِزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: سُئِلَ اِبْنَا الشيخِ محمدِ بنِ عبدالوهاب (عبدُالله وحسين) رَحِمَهم اللهُ، عن حُكْمِ مَن ماتَ قَبْلَ ظُهورِ دَعوةِ الشَّيخِ [كانَ نَصُّ السؤالِ كما جاءَ في (الدُّرَر السَّنِيَّة في الأجوبة النَّجْدِيَّة)، هو {مَن ماتَ قَبَلَ هذه الدَّعوةِ ولم يُدرِكِ الإسلامَ، وهذه الأفعالُ التي يَفْعَلُها الناسُ اليومَ يَفْعَلُها، ولم تُقَمْ عليه الحُجَّةُ، ما الحُكْمُ فيه؟}].
فأجابُوا: مَن ماتَ مِن أهلِ الشركِ قَبْلَ بُلُوغِ هذه الدعوةِ [يَعْنِي الدَّعوةَ النَّجْدِيَّةَ السَّلَفِيةَ]، فالذي يُحْكَمُ عليه أنَّه إذا كان معروفًا بفِعْلِ الشركِ، ويَدِينُ به، وماتَ على ذلك، فهذا ظاهِرُه أنَّه ماتَ على الكُفْرِ، فلا يُدْعَى له، ولا يُضَحَّى له، ولا يُتَصَدّقُ عنه، وأمَّا حقيقةُ أَمْرِه فإلى اللهِ تعالَى، فإنْ [كانَ قد] قامَتْ عليه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَالِيَّةُ] في حياتِه وعانَدَ فهذا كافرٌ في الظاهرِ والباطنِ، وإنْ [كانَ] لم تُقَمْ عليه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَالِيَّةُ] في حياته فأَمْرُه إلى الله. انتهى.

(49)وقالَ الشيخُ حمدُ بنُ ناصِـر بن معمـر (أَحَـدُ تلامِـذةِ الشيخِ محمدِ بن عبدالوهاب، أَرْسَلَهُ عبدُالعزيز بنُ محمـد بن سعود ثاني حُكَّامِ الدولة السعودية الأولى على رَأْسِ رَكْبٍ مِن العلمـاء لِمُنـاظَرةِ علمـاء الحـرم الشـريف في عامِ 1211هـ، وقد تُوُفِّيَ عامَ 1225هـ): مَن كانتْ حالُـه حـالَ أهـلِ الجاهِلِيَّةِ، لا يَعـرِفُ التوحيـدَ الـذي بَعَثَ اللـهُ رسولَه يَـدْعُو إليـه، ولا الشِّـركَ الـذي بَعَثَ اللـهُ رسـولَه يَنْهَى عنه ويُقاتلُ عليه، فهذا لا يُقالُ {إنه مُسلِمٌ لِجَهْلِه [أَيْ لِأَنَّه مَعـذُورٌ بجَهْلِـه]}، بَـلْ مَن كـان ظـاهِرُ عَمَلِـه الشِّركَ باللهِ فظاهِرُه الكُفرُ، فلا يُستغفرُ له ولا يُتَصَـدَّقُ عنه، ونَكِلُ حالَه إلى اللهِ الذي يَبْلُـو السَّـرائرَ، ويَعْلَمُ مـا تُخْفِي الصُّدورُ. انتهى من (النبذة الشريفة النفيسة في الـرد على القبـوريين). قلتُ: كلامُ الشـيخِ هُنَـا مَحمـولٌ على مَنِ كـان جَهْلُـه جَهْـلَ عَجْـزٍ لا جَهْـلَ تَفْرِيـطٍ، لأنَّ المُفَرِّطَ قد قامَتْ عليه الحُجَّةُ الرِّسالِيَّةُ التي بعدَ قِيامِها يَكْفُـرُ ظـاهرًا وباطنًا، ولأنَّ العِبْـرةَ في الحُجَّةِ الرِّسـالِيَّةِ هي التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ، وليس العِلْمَ بالفِعْلِ.

(50)وفي فتوى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغـةٍ في هـذا الرابط للشـيخِ صـالحِ الفـوزان (عضـو هيئـة كِبـار العلمـاء بالـديار السـعودية، وعضـو اللجنـة الدائمـة للبحـوث العلميـة والإفتاء)، سُـئِلَ الشـيخُ: أُبْتِلِينـا في هـذا الزمـانِ ببعضِ طَلَبةِ العِلْمِ الذين يَتَحَاشَوْنَ تكفيرَ عُبَّادِ القُبورِ ويَضَـعون شُـروطًا وضَـوابِطَ، حـتى آلَ الأَمْـرُ ببعضِـهِم أنْ تَرَكـوا تَـدْرِيسَ كُتُبِ أئمَّةِ الـدَّعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّـلَفِيةِ]، مـا نَصِـيحَتُكم لهـؤلاء؟. فأجـابَ الشـيخُ: إنْ كـان هـؤلاء مَوجُودِين في المملكةِ [يعـني السُّعُودِيَّةَ] فيَجِبُ الرَّفْـعُ عنهم لِوُلاةِ الأُمُورِ لِيُبْعِدوهم عنِ التدريسِ إنْ كـانوا في المملكةِ، أَمَّا إنْ كـانوا خـارِجَ المملكـةِ فإنـه يُتَّخَـذُ معهم

الطريقـةُ المُمْكِنـةُ مِن مُناصَـحَتِهم ووَعْظِهم وتَـذكِيرِهم ودَعْوَتِهم إلى اللهِ سُبْحانَهُ وتعالَى. انتهى.

(51)وجاءَ في كتابِ (إجابةِ فضيلةِ الشـيخِ عليٍّ الخضـير على أسئلةِ اللقاءِ الـذي أُجْرِيَ مـع فضـيلتِه في مُنْتَـدَى "السلفيون") أنَّ الشـيخَ سُـئِلَ: هَـلْ كُـلُّ مَن أتَى بعَمَـلٍ مِن أعمالِ الكفرِ أو الشـركِ يَكْفُـرُ، علمًـا بأنَّه أتَى بهـذا الشيءِ جاهِلًا، هل يُعـذَرُ بجهلِـه أمْ لا يُعـذَرُ؟. فكـان مِمَّا أجابَ به الشيخُ: في بابِ الشِّركِ الأكبرِ فلا عُذْرَ بالجهلِ، وهذا مَحَلُّ إجماعٍ، نَقَلَ الإجماعَ في عَدَمِ العُـذرِ بالجهـلِ ابنُ القيمِ في (طريـقِ الهجـرتَين)، ونَقَلَـه أئمَّةُ الـدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ]، فَكُلُّ مَن فَعَلَ الشركَ الأكبرَ بأنْ ذَبَحَ لغيرِ اللهِ، أو اسْـتَغاثَ بالأولِيـاءِ أو المَقبـورِين، أو شَـرَّعَ قانُونًا، ونحوَه، فهو مُشرِكٌ ولو كان جـاهِلًا أو مُتَـأَوِّلًا أو مُخْطِئًا؛ وإذا أرَدْتَ بَسْطَ هذه المسألةِ فقـد ذَكَرْتُهـا في كُتُبِي الآتيـةِ (أ)المُتَمِّمَـةُ لكلامِ أئمَّةِ الـدعوةِ، (ب)الجَمْـعُ والتَّجرِيدُ في شرحِ كتابِ التوحيـدِ (في بـابِ الخـوفِ مِنَ الشِّركِ)، (ت)التوضيحُ والتَّتِمَّاتُ على كَشْفِ الشُّبُهاتِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخضير- رَادًّا على سـؤالٍ آخَـرَ: أئمَّةُ الـدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّـلَفِيةِ] مُنْـذُ الإمـامِ العلَّامـةِ الشـيخِ محمد بْنِ عبدالوهاب إلى وقتِنـا الحاضـرِ وهُمْ مُجْمِعـون بـدونِ اسـتثناءٍ على عَـدَمِ العُـذْرِ بالجهـلِ في الشـركِ الأكبرِ، بَلْ مَن ذَبَحَ لغيرِ اللهِ، أو اسْـتَغاثَ ودَعَـا المـوتَى، أو صَرَفَ أيَّ نَوعٍ مِن أنواعِ العِبادةِ لغـيرِ اللـهِ، أو شـارَكَ اللهَ في التشريعِ [بِـأَنْ شَـرَّعَ قانُونًـا مُخالِفًـا للإسـلامِ]، فـإنَّهم يُسَـمُّونَه مُشْـرِكًا ولـو كـان جـاهِلًا أو مُتَـأَوِّلًا أو مُقَلِّدًا؛ وإنَّما الخِلَافُ في ذلك [أَحْدَثَـه] المُتَـأَخِّرُون مِمَّن هَجَرَ كُتُبَ أئمَّةِ الدعوةِ، وإن كان [أَيْ هؤلاء المُتَـأَخِّرُون] لهم دَرَجاتٌ عُلْيَـا في الجامعـاتِ، وتَخَرَّجُـوا مِنَ الكُلِّيَّاتِ، فَهُمُ الذِين لَبَّسُـوا على النـاسِ هـذه المسـألةَ، وفَهِمُـوا

[أَيْ هؤلاء المُتَأَخِّرُون] مِن كلامِ ابنِ تيميةَ خِلَافَ مـا أرادَ في بابِ الشِّركِ الأكبرِ -وقـد نَبَّهَ على ذلـك أئمَّةُ الـدعوةِ كثـيرًا في نَقْلِهم عنِ ابْنِ تيميـةَ- حينمـا تَكَلَّمَ عن أهـلِ البِدَعِ والأهواءِ والعُذْرِ فيهم بالجهلِ والتأويـلِ، فطَبَّقُـوا [أَيْ هـؤلاء المُتَـأَخِّرُون] ذلـك على الشِّـركِ الأكـبرِ، ولم يُدْرِكُوا ويَفْهَمُوا أَنَّ ابْنَ تيميةَ يُفَرِّقُ بين البـابَينِ. انتهى باختصار.

(52)وقــالَ الشــوكاني في (الأجوبــة الشــوكانية عن الأسئلة الحفظية): مَن وَقَعَ في الشِّركِ جاهِلًا لم يُعْـذَرْ، لأنَّ الحُجَّةَ قامَتْ على جميعِ الخَلـقِ بِمَبْعَثِ محمـدٍ صـلى الله عليه وسـلم، فمَن جَهِـلَ فقـد أُتِيَ مِن قِبَـلِ نَفْسِـه بسَـبَبِ الإعـراضِ عنِ الكِتـابِ والسُّـنَّةِ... ثم قـالَ -أَيِ الشوكاني-: ولا يُعْذَرُ أَحَدٌ بالإعراضِ. انتهى.

(53)وقـالَ الشـيخُ أحمـدُ الحـازمي في (شـرحِ تحفـة الطالب والجليس): المَسائلُ الخَفِيَّةُ الـتي هي كُفْرِيَّاتٌ، لا بُـــدَّ مِن إقامـــةِ الحُجَّةِ، صَـــحِيحٌ أو لا؟، لا يُحْكَمُ [أَيْ بــالكُفْرِ] على فاعِلِهــا، لكنْ هَـلْ تَبْقَى خَفِيَّةً في كُـلِّ زَمانٍ؟، أو في كُلِّ بَلَدٍ؟، لا، تَختَلِفُ، قد تكـونُ خَفِيَّةً في زَمَنٍ، وتكونُ ظـاهِرةً -بَـلْ مِن أَظْهَـرِ الظـاهِرِ- في زَمَنٍ آخَرَ، يَخْتَلِفُ الحُكْمُ؟، يَخْتَلِفُ الحُكْمُ؛ إذَنْ، كانتْ خَفِيَّةً ولا بُدَّ مِن إقامةِ الحُجَّةِ، وحينئذٍ إذا صارَتْ ظاهِرةً أو واضِحةً بَيِّنةً، حينئذٍ مَن تَلَبَّسَ بها لا يُقالُ لا بُدَّ مِن إقامةِ الحُجَّةِ، كَوْنُهـا خَفِيَّةً في زَمَنٍ لا يَسْـتَلزِمُ مـاذا؟ أنْ تَبْقَى خَفِيَّةً إلى آخِـرِ الزَّمـانِ، إلى آخِـرِ الـدَّهرِ، واضـحٌ هـذا؟؛ كـذلك المسائلُ الظاهرةُ قد تكونُ ظـاهرةً في زَمَنٍ دونَ زَمَنٍ، فيُنْظَرُ فيها بِهذا الاعتبارِ؛ إذَنْ، مـا ذُكِـرَ مِن بِـدَعٍ مُكَفِّرةٍ في الزَّمَنِ الأَوَّلِ ولم يُكَفِّرْهُمُ السَّلَفُ، لا يَلْزَمُ مِن ذلـك أنْ لا يُكَفَّروا بعـــدَ ذلك، لأنَّ الحُكْمَ هنـــا مُعَلَّقٌ بمـــاذا؟

بكَونِها ظاهرةً [أو] ليستْ بظاهرةٍ، [فإذا كانتْ غيرَ ظاهرةٍ، فَنَسْأَلُ] هلْ قامَتِ الحُجَّةُ أو لم تَقُمِ الحُجَّةُ، ليس [الحُكْمُ مُعَلَّقًا] بِذَاتِ البِدعةِ، البِدعةُ المُكَفِّرةُ لِذاتِها هي مُكَفِّرةٌ كَاسْمِها، هذا الأَصْلُ، لَكِنِ اِمتَنَعَ تَنزيلُ الحُكْمِ لِمانِعٍ، هذا المانِعُ لا يَسْتَلزِمُ أنْ يَكُونَ مُطَّرِدًا في كُلِّ زَمَنٍ، بَلْ قد يَخْتَلِفُ مِن زَمَنٍ إلى زَمَنٍ. انتهى. قلتُ: تَنَبَّهْ إلى أنَّ الشيخَ الحازمي تَكَلَّمَ هُنا عنِ الكُفْرِيَّاتِ (الظاهِرةِ والخَفِيَّةِ) التي ليستْ ضِمْنَ مَسائلِ الشِّرْكِ الأكْبَرِ.

(54)وهناك مَن تَوَهَّمَ أنَّ الشيخَ ابن عثيمين -وهو مِنَ العاذرين بالجهل في الشرك الأكبر- يَعْذُرُ بالجهل سواء كان هذا الجهل ناتجا عن العجز أو التَّفْرِيطِ، وأنه يَحْكُمُ للجاهل بالإسلام الحقيقي [وهو الإيمان الباطن] لا مجرد الإسلام الحُكْمِيّ [وهو الإيمان الظاهر]، وأنه يَشْتَرِطُ في التكفير أن يكون المُتلبِّسُ بالكفرِ يَعْلَمُ أن ما تَلَبَّسَ به كُفْرٌ لا مجرد مخالفة فقط، وَكُلُّ ما تَوَهَّمَه هذا المُتَوَهِّمُ غيرُ صحيحٍ، أَضِفْ إلى ذلك أن الشيخ يقرر {أنَّنا اليومَ في عصرٍ لا يكاد مكان في الأرض إلا وقد بلغته دعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، وهو ما يَجْعَلُ خلافَ الشيخِ ابن عثيمين -مِن جهة كونِه مِن العاذِرِين بالجهل في الشرك الأكبر- لا يَكادُ يكون له أَثَرٌ على أرض الواقع. فقد قال الشيخ ابن عثيمين في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين): مِن الجهلة مَن يكون عنده نوع من العناد، أي إنه يُذكر له الحقُّ، ولكنه لا يبحث عنه ولا يَتَّبِعُه، بل يكون على ما كان عليه أشياخه، ومَن يُعَظِّمُهم ويَتَّبِعُهم، وهذا في الحقيقة ليس بمعذور، لأنه قد بلغه مِنَ الحجة ما أَدْنَى أحوالِه أن يَكُونَ شُبهة يحتاج أن يبحث ليتبين له الحقُّ، وهذا الذي يُعَظِّمُ مَن يُعَظِّمُ مِن مَتْبُوعِيه شأنُه شأنُ مَن قال الله عنهم {إِنَّا وَجَدْنَا

آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ}، وفي الآية الثانية {وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ}؛ فالمهم أن الجهل الذي يُعذر به الإنسانُ، بحيث لا يَعْلَمُ عن الحقِّ ولا يُذْكَرُ له، هو [أي هذا الجهل] رافعٌ للإثمِ، ثم إن كان ينتسب إلى المسلمين ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فإنه يعتبر منهم، وإن كان لا ينتسب إلى المسلمين فإن حكمه حكم أهل الدين الذي ينتسب إليه في الدنيا؛ وأما في الآخرة [سواء انْتَسَبَ في الدنيا للمسلمين أو لا] فإن شأنه شأن أهل الفترة، يكون أمره إلى الله عز وجل يوم القيامة، وأصح الأقوال فيهم أنهم يمتحنون بما شاء الله، فمن أطاع منهم دخل الجنة، ومن عصى منهم دخل النار [تَنَبَّهْ هنا إلى أن الشيخ، بالرَّغْمِ مِن أَنَّه حكم بإسلام الجاهل المتلبس بالشرك في الدنيا، إلا أنه لم يحكم له بالإسلام في الآخرة، أي أنه حكم له بالإسلام الحكمي لا الحقيقي]، ولكن لِيُعْلَمْ أنَّنا اليومَ في عصرٍ لا يكاد مكانٍ في الأرض إلا وقد بلغته دعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بواسطة وسائل الإعلام المتنوعة، واختلاط الناس بعضهم ببعض، وغالبًا ما يكون الكفر عن عناد... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: أن يكون [أي الجهل بالمُكَفِّر] مِن شخص يَدِين بالإسلام ولكنه عاش على هذا المُكَفِّرِ، ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نَبَّهَه أحدٌ على ذلك، فهذا تَجْرِي عليه أحكامُ الإسلامِ ظاهرًا، أما في الآخرة فأمره إلى الله عز وجل... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: ومن أهم الشروط [أي في تكفير المتلبس بالكفر] أن يكون عالمًا بمخالفته التي أوجبت كفره، لقوله تعالى {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}، فاشتَرَطَ للعقوبة بالنار أن تكون المشاقة للرسول من بعد أن يتبين الهدى له؛

ولكِنْ هَـلْ يُشْـتَرَطُ أنْ يَكـونَ عالِمًـا بمـا يَتَـرَتَّبُ على مُخالَفَتِـه مِن كُفْـرٍ أو غَـيرِه، أو يَكْفِي أنْ يكـونَ عالِمًـا بالمُخالَفةِ وإنْ كانَ جـاهِلًا بمـا يَتَـرَتَّبُ عليهـا [أيْ يكـونَ عالِمًـا بـأنَّ هـذا الشَّـيءَ المُتَلَبِّسَ بـه مُخَـالِفٌ لِلشَّـرْعِ، ويَجْهَلَ العُقوبةَ المُتَرَتِّبةَ على هذه المُخالَفةِ]؟، الجَوابُ، الظاهِرُ [هو] الثاني، أيْ إنَّ مُجَرَّدَ عِلْمِه بالمُخالَفةِ كـافٍ في الحُكْمِ بما تَقتَضِيه [هذه المُخالَفةُ]، لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ أوجَبَ الكَفَّارةَ على المُجـامِعِ في نَهَـارِ رَمَضَـانَ لِعِلْمِـه بالمُخالَفـةِ مـع جَهْلِـه بالكَفَّارةِ، ولأنَّ الزَّانِيَ المُحْصَنَ العـالِمَ بتَحـرِيمِ الـزِّنَى يُـرجَمُ وإنْ كـانَ جاهِلًا بما يَتَرَتَّبُ على زِنَاه، ورُبَّما لو كان عالِمًا مـا زَنَى. انتهى باختصـار. وقـالَ الشـيخُ اِبنُ عـثيمين أيضًـا في (الشرح الممتع): ولَكِنْ هَلْ تُقبَلُ دَعْوَى الجَهـلِ مِن كُـلِّ أحَدٍ؟، الجَوابُ، لا، فإن من عاش بين المسـلمين، وجحـد الصـلاة أو الزكـاة أو الصـوم أو الحج، وقـال {لا أعلم}، فلا يُقبـل قولُـه، لأن هـذا معلـوم بالضـرورة من دين الإسلام، إذْ يَعْرِفُه العالِمُ والعـامِّيُّ، لَكِنْ لـو كـان حَـدِيثُ عَهدٍ بالإسـلام، أو كـان ناشِـئًا بِبادِيَـةٍ بَعِيـدةٍ عنِ القُـرَى والمُـدُنِ، فَيُقبَـلُ منـه دَعْـوَى الجَهـلِ ولا يُكَفَّرُ، ولَكِنْ نُعَلِّمُه، فَإذا أصَرَّ بَعْدَ التَّبيِين حَكَمْنا بِكُفرِه [قالَ الحافِـظُ ابن رجب في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد، المشهور بـ "قواعد ابن رجب"): إِذَا زَنَا مَنْ نَشَـأَ فِي دَارِ الإِسـلامِ بَيْنَ الْمُسْـلِمِينَ وَادَّعَى الْجَهْـلَ بِتَحْـرِيمِ الزِّنَـا لَمْ يُقْبَـلْ قَوْلُـهُ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ يُكَذِّبُـهُ وَإِنْ كَـانَ الأَصْـلُ عَـدَمَ عِلْمِـهِ بِذَلِكَ. انتهى. وقالَ الشـيخُ أبـو سـلمان الصـومالي في (الفتاوي الشرعية عن الأسئلة الجيبوتية): فَما كـانَ مِنَ المِسـائلِ الظـاهِرةِ المُشـتَهِرة في دارِ الإِسـلامِ، فَلا يُشتَرَطُ لِقِيامِ الحُجَّةِ بُلوغُ الخَبَـرِ إلى المُكَلَّفِ في نَفسِ الأمرِ، وإنَّما المَناطُ تَمَكُّنُه مِنَ التَّعَلُّمِ إنْ أرادَ ذلك، وقِدَمُ [وُجـودِ] الإسـلامِ في دارِ إسـلامٍ قَرِينـةٌ كافِيَـةٌ لِتَحَقُّقِ

المَناطِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: أَمَّا المَسائلُ الخَفِيَّةُ فَلا يُكَفَّرُ فيها إلَّا بَعْدَ البَيَانِ والتَّعرِيفِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: جَمِيعُ النُّصوصِ في العُذرِ بِالجَهلِ أو عَدَمِه، وكذلك الأحوالُ التي يُعذَرُ فيها والتي لا يُعذَرُ، يَجمَعُها ضابِطٌ واحِدٌ هو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ تَفرِيقًا بَيْنَ المُقَصِّرِ وغَيرِ المُقَصِّرِ في التَّعَلُّمِ وبه يَرتَفِعُ الإشكالُ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: لَمَّا كانَ التَّمَكُّنُ مِنَ وُصولِ العِلْمِ غَيْرَ مُنضَبِطٍ غالِبًا بِالنِّسبةِ لِلأعيَانِ والأشخاصِ عَلَّقَ فُقَهاءُ الإسلامِ الحُكْمَ بِمَناطاتٍ ظاهِرةٍ مُنضَبِطةٍ، فَقَرَّروا أنَّ قِدَمَ [وُجودِ] الإسلامِ في دارٍ يَظهَرُ فيها الإسلامُ مَظَنَّةٌ لِقِيامِ الحُجَّةِ على المُكَلَّفِ وتَحَقُّقِ مَناطِ التَّكفِيرِ؛ هذا التَّصَرُّفُ مِن فُقهاءِ الإسلام وجِيهٌ ظاهِرٌ، فَإنَّ مِن أُصولِ الشَّرِيعةِ أنَّ الحِكمةَ إذا كانَتْ خَفِيَّةً أو مُنتَشِرةً [أيْ غَيرَ مُنضَبِطةٍ] أَنْ يُناطَ الحُكْمُ بِالوَصفِ الظاهِرِ المُنضَبِطِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: قد تَختَلِفُ الأنظارُ في تَقوِيمِ بَلَدٍ أو طائفةٍ بِالنِّسبةِ لِهذا المَناطِ [الذي هو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ]... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: مِمَّا يَنبَغِي التَّفَطُّنُ له أنَّ هذا المَناطَ (وهو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ) إذا تَحَقَّقَ فَهو لا يَتَأَثَّرُ بِحُكمِ الدارِ كُفرًا وإسلامًا، [فَإنَّ] مَناطَ الحُكمِ على الدارِ يَرجِعُ إلى السَّلطةِ الحاكِمةِ صاحِبةِ النُّفوذِ، بينما يَعودُ مَناطُ العُذرِ بِالجَهلِ في الدارَين [أَيْ دارِ الإسلامِ ودارِ الكُفرِ] إلى التَّمَكُّنِ من العلم وعدمه... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: إذا عَلِمْنا رِضَا المُكرَهِ بِما أُكرِهَ عليه فَلا اِعتِبارَ لِلإكراهِ على صُدُورِ الأفعالِ والأقوالِ الكُفرِيَّةِ، بَلْ يَكفُرُ الرَّجُلُ؛ [فَكذلك] إنَّ كَونَ الرُّجُلِ في دارِ الكُفرِ مَظَنَّةُ الجَهلِ لِلأحكامِ، لَكِنْ إذا تَحَقَّقْنا أنَّه كانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ العِلْمِ فَلا اِعتِبارَ لِكَونِه في دارِ كُفرٍ، لِأنَّه إذا تَحَقَّقَ الوَصفُ ([والذي هو] الإعراضُ عنِ العِلْمِ) فَلا مَعْنَى لِاعتِبارِ المَظَنَّةِ [أَيْ مَظَنَّةِ الجَهلِ في دارِ الكُفرِ]

مانِعًا مِنَ الحُكمِ الذي هو التَّكفِيرُ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (الجَوابُ المَسبوكُ "المَجموعةُ الأُولَى"): قالَ الحافِظُ ابن رجب [في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد)] {لَوْ وُجِدَ فِي دَارِ الإِسْلَامِ مَيِّتٌ مَجْهُولُ الدِّينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَلَامَةُ إِسْلَامٍ وَلَا كُفْرٍ، أَوْ تَعَارَضَ فِيهِ عَلَامَتَا الإِسْلَامِ وَالْكُفْرِ صُلِّيَ عَلَيْهِ... الأَصْلُ فِي أهلِ دَارِ الإِسلَامِ الإِسلَامُ... وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ فِي دَارِ الْكُفْرِ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ الإِسلَامِ صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا}. انتهى باختصار. وفي فَتْوَى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ على هذا الرابط في موقع الإسلام العتيقِ الذي يُشرِفُ عليه الشيخُ عبدُالعزيز الريس، سُئِلَ الشيخُ {أرجو التَّعلِيقَ على قاعِدةِ (تَعارُضُ الأصلِ مع الظاهِرِ)؟}؛ فَكانَ مِمَّا أجابَ به الشيخُ: أُحاوِلُ قَدْرَ الاستِطاعةِ أنْ أُقَرِّبَ كَثِيرًا مِن شَتَاتِ وفُروعِ هذه القاعِدةِ فِيما يَلِي؛ الأمرُ الأوَّلُ، المُتَعَيِّنُ شَرعًا العَمَلُ بِالأصلِ، ولا يُنتَقَلُ عنِ الأصلِ إلَّا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ، لِلأدِلَّةِ الكَثِيرةِ في حُجِيَّةِ الاستِصحابِ (أيِ البَراءةِ الأصلِيَّةِ)، فالمُتَعَيِّنُ شَرعًا أنْ يُعمَلَ بِالأصلِ ولا يُنتَقَلَ عن هذا إلَّا بِدَلِيلٍ، لِذلك إذا شَكَّ رَجُلٌ مُتَوَضِّئٌ ومُتَطَهِّرٌ في طَهارَتِه فالأصلُ طَهارَتُه [قالَ الشيخُ محمد بنُ محمد المختار الشنقيطي (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية) في (شرحُ زاد المستقنع): مَراتِبُ العِلْمِ تَنقَسِمُ إلى أرْبَعِ مَرَاتِبَ؛ الوَهْمُ، والشَّكُّ، والظَّنُّ (أو ما يُعبِّرُ عنه العُلَماءُ بـ "غالِبِ الظَّنِّ")، واليَقِينُ؛ فالمَرْتَبةُ الأُولَى [هي] الوَهْمُ، وهو أَقَلُّ العِلْمِ وأَضْعَفُه، وتَقدِيرُه مِن (1%) إلى (49%)، فَما كانَ على هذه الأعدادِ يُعتَبَرُ وَهْمًا؛ والمَرْتَبةُ الثانِيَةُ [هي] الشَّكُّ، وتَكونُ (50%)، فَبَعْدَ الوَهْمِ الشَّكُّ، فالوَهْمُ لا يُكلَّفُ به، أَيْ ما يَرِدُ التَّكلِيفُ بِالظُّنُونِ الفاسِدةِ، وقد قَرَّرَ ذلك الإمامُ العِزُّ بْنُ عَبدِالسَّلامِ رَحِمَه اللهُ في كِتابِه النَّفِيسِ (قَواعِدُ

الأحكـــامِ)، فَقـــالَ {إنَّ الشَّـــرِيعةَ لا تَعْتَبِـــرُ الظُّنُـــونَ الفاسِـــدةَ}، والمُـــرادُ بِـــالظُّنُونِ الفاسِـــدةِ [الظُّنُـــونُ الضَّعِيفةُ المَرجوحةُ، ثم بَعْدَ ذلك الشَّكُّ، وهو أنْ يَسْـتَوِيَ عندك الأَمْران، فَهذا تُسَمِّيه شَكًّا؛ والمَرْتَبَةُ الثالِثةُ [هي] غالِبُ الظَّنِّ (أو الظَّنُّ الراجِحُ)، وهـذا يَكـونُ مِن (51%) إلى (99%)، بِمَعنَى أنَّ عنـدك اِحتِمـالَين أَحَـدُهما أَقْـوَى مِنَ الآخَـــرِ، فَحِينَئـــذٍ تَقـــولُ {أَغْلَبُ ظَنِّي}؛ والمَرْتَبَـــةُ الرابِعـةُ [هي] اليَقِينُ، وتَكـونُ (100%)... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الشنقيطي-: إنَّ الشَّـرعَ عَلَّقَ الأحكـامَ على غَلَبَـةِ الظَّنِّ، وقد قَرَّرَ ذلك العُلَماءُ رَحمـةُ اللـهِ عليهم، ولِـذلك قالوا في القاعِدةِ {الغـالِبُ كـالمُحَقَّقِ}، أَيِ الشَّـيْءُ إذا غَلَبَ على ظَنِّكَ ووُجِـدَتْ دَلائلُه وأَمَاراتُـه الـتي لا تَصِـلُ إلى القَطْـعِ لَكِنَّهـا تَرْفَـعُ الظُّنُـونَ [مِن مَرْتَبـةِ الـوَهْمِ والشَّكِّ إلى مَرْتَبـةِ غـالِبِ الظَّنِّ] فإنـه كَأنَّك قـد قَطَعْتَ به، وقالوا في القاعِدةِ {الحُكْمُ لِلغـالِبِ، والنـادِرُ لا حُكْمَ له}، فالشَّـــيءُ الغـــالِبُ الـــذي يَكـــونُ في الظُّنُـــونِ -أو غَيرِها- هذا الذي بـه يُنـاطُ الحُكمُ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الشنقيطي-: الإمامُ العِزُّ بْنُ عَبدِالسَّلامِ رَحِمَه اللـهُ قَـرَّرَ في كِتابِه النَّفِيسِ (قَواعِدُ الأحكامِ) وقالَ {إنَّ الشَّـرِيعةَ تُبْنَى على الظَّنِّ الـراجِحِ، وأكثَـرُ مَسـائلِ الشَّـرِيعةِ على الظُّنُـونِ الراجِحـةِ} يَعْنِي (على غَلَبـةِ الظَّنِّ)، والظُّنُـونُ الضَّـعِيفةُ -مِن حَيْثُ الأَصْـلُ- والاحتِمـالاتُ الضَّـعِيفةُ لا يُلْتَفَتُ إليهـا الْبَتَّةَ. انتهى باختصـــار. وقـــالَ أبـــو حامـــد الغزالي (ت505هـ) في (فَيْصَـلُ التَّفْرِقَـةِ بَيْنَ الإِسْـلَامِ وَالزَّنْدَقَةِ): ولا يَنبَغِي أنْ يُظَنَّ أنَّ التَّكفِـيرَ ونَفْيَـه يَنبَغِي أنْ يُدرَكَ قَطْعًا في كُلِّ مَقَامٍ، بَلِ التَّكفِـيرُ حُكْمٌ شَـرعِيٌّ يَرجِعُ إلى إباحةِ المالِ وسَفْكِ الدَّمِ والحُكْمِ بِـالخُلودِ في النـارِ، فَمَأْخَـذُه كَمَأْخَـذِ سـائرِ الأحكـامِ الشَّـرعِيَّةِ، فَتَـارةً يُـــدرَكُ بِيَقِينٍ، وتـــارةً بِظَنٍّ غـــالِبٍ، وتـــارةً يُتَـــرَدَّدُ فيـــه. انتهى]، وكذلك إذا شَكَّ رَجُلٌ هل أتَى بِالرَّكعةِ الرابِعةِ أو

لم يَأتِ بِها فالأصلُ أنَّه لم يَأتِ بِها والأصلُ أنَّه لم يُصَلِّ إلَّا ثَلاثَ رَكَعاتٍ، وقد دَلَّ على هَذَين الأمرَين السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، فَفِي مِثْلِ هذا عُمِلَ بِالأصلِ، وهذا هو المُتَعَيِّنُ (أنْ يُعمَلَ بِالأصلِ ولا يُنتَقَلَ عنه إلَّا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ) [قالَ السيوطي (ت911هـ) في (الأشباه والنظائر) تحتَ عُنْوانِ (ذِكْرُ تَعَارُضِ الأصلِ وَالظَّاهِرِ): مَا يُرَجَّحُ فِيهِ الأصلُ جَزْمًا ضَابِطُهُ أنْ يُعَارِضَهُ اِحتِمَالٌ مُجَرَّدٌ... ثم قالَ -أي السيوطي-: مَا يُرَجَّحُ فِيهِ الأصلُ -عَلَى الأصَحِّ- ضَابِطُهُ أنْ يَسْتَنِدَ الاحتِمَالُ [الظاهِرُ] إلى سَبَبٍ ضَعِيفٍ. انتهى باختصار]؛ الأمرُ الثانِي، إنْ أُرِيدَ بِـ (الظاهِرِ) غَلَبَةُ الظَّنِّ فَيُنتَقَلُ عنِ الأصلِ لِغَلَبةِ الظَّنِّ، فإنَّ غَلَبةَ الظَّنِّ حُجَّةٌ في الشَّرِيعةِ، ومِن فُروعِ ذلك، إذا نَظَرَ رَجُلٌ في السَّماءِ وغَلَبَ على ظَنِّه غُروبُ الشَّمسِ، فإنَّ له أنْ يُفطِرَ إذا كانَ صائمًا وله أنْ يُصَلِّيَ المَغرِبَ، فَفِي مِثْلِ هذا عُمِلَ بِغَلَبةِ الظَّنِّ، فَإذَنْ إنْ أُرِيدَ بِـ (الظاهِرِ) غَلَبةُ الظَّنِّ فَإنَّه يُقَدَّمُ على الأصلِ ولَا يَصِحُّ لِأحَدٍ أنْ يَقولَ {الأصلُ بَقاءُ النَّهارِ}، لِأنَّه يُنتَقَلُ عنِ الأصلِ لِغَلَبةِ الظَّنِّ [قالَ السيوطي (ت911هـ) في (الأشباه والنظائر) تحتَ عُنْوانِ (ذِكْرُ تَعَارُضِ الأصلِ وَالظَّاهِرِ): مَا تَرَجَّحَ فِيهِ الظَّاهِرُ جَزْمًا ضَابِطُهُ أنْ يَسْتَنِدَ [أيِ الظاهِرُ] إلى سَبَبٍ مَنْصُوبٍ شَرْعًا، كَالشَّهَادَةِ تُعَارِضُ الأصلَ، وَالرِّوَايَةِ، وَالْيَدِ فِي الدَّعْوَى، وَإِخْبَارِ الثِّقَةِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ أَوْ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ، أَوْ مَعْرُوفٍ عَادَةً... ثم قال -أي السيوطي-: مَا تَرَجَّحَ فِيهِ الظَّاهِرُ عَلَى الأصلِ بِأنْ كَانَ [أيِ الظاهِرُ] سَبَبًا قَوِيًّا مُنْضَبِطًا. انتهى باختصار]؛ الأمرُ الثالِثُ، قد يُرادُ بِـ (الظاهِرِ) ما أمَرَتِ الشَّرِيعةُ بِاتِّباعِه، فإذا كانَ كذلك فَإنَّه يُقَدَّمُ على الأصلِ، كَمِثْلِ خَبَرِ الثِّقةِ، قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا}، فَمَفهومُ المُخالَفةِ {خَبَرُ الثِّقةِ يُقبَلُ، وكذلك شَهادةُ العُدولِ}، فَلا يَصِحُّ لِأحَدٍ أنْ يَقولَ {لا

نَقبَلُ خَبَرَ الثِّقـةِ ولا شَـهادةَ العُـدولِ تَمَسُّـكًا بِالأصـلِ}، فَيُقـالُ [أيْ فَيُجـابُ]، يُنتَقَـلُ عنِ الأصـلِ بِمـا أمَـرَتِ الشَّـرِيعةُ بِالانتِقـالِ [إليـه]، فَفِي مِثْـلِ هـذا يُسَـمَّى مـا أمَـرَتِ الشَّـرِيعةُ بِالانتِقـالِ [إليـه] بِــ (الظـاهِرِ)؛ الأمـرُ الرابِعُ، قد يَحصُلُ تَعارُضٌ بَيْنَ الظـاهِرِ والأصـلِ، فَيُحتـاجُ إلى القَرائن التي تُرَجِّحُ، كَما إذا كانَتِ اِمـرَأةٌ تحتَ رَجُـلٍ سِنِينَ، ثم بَعْدَ سَـنواتٍ اِدَّعَتْ أنَّ زَوْجَهـا لا يُنفِـقُ عليهـا فَطالَبَتْ بِالنَّفَقةِ، فَفِي مِثْلِ هذا يُقَدَّمُ الظـاهِرُ وهـو أنَّه قد أنفَقَ عليها، ولا يُقـالُ {الأصـلُ عَـدَمُ النَّفَقـةِ، فَـإذَنْ يُطالَبُ}، وإنَّما يُقَدَّمُ الظاهِرُ وهـو أنَّ بَقـاءَ المَـرأةِ هـذا الوَقْتَ تحتَ زَوجِهـا ولم تَشـتَكِ... إلى آخِـرِه، ولا يُوجَـدُ مَن يَشْهَدُ بِعَدَمِ وُجودِ النَّفَقةِ... إلى آخِرِه، فالظاهِرُ في مِثْلِ هذا أنَّه يُنفِقُ عليها فَيُعمَلُ بِالظاهِرِ، وهذا ما رَجَّحَه شَيخُ الإسلامِ في مِثْلِ هذه المَسألةِ، وإلَّا لَلَزِمَ على مِثْلِ هذا -كَما يَقولُ شَيخُ الإسلامِ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ كَما في (مجموع الفتاوى)- أنَّه كُلَّما أنفَـقَ الرَّجُـلُ على اِمرَأتِـه أنْ يُشـهِدَ على ذلك أو أنْ يُوَثِّقَ ذلك، وهـذا مـا لا يَصِـحُّ لا عَقلًا ولا عُرفًـا ولا عـادةً. انتهى باختصـار. وقـالَ الشـيخُ خالـد السـبت (الأسـتاذ المشـارك في كليـة التربيـة "قسـم الدراسات القرآنيـة" في جامعـة الإمـام عبـدالرحمن بن فيصـل في الـدمام) في (شـرح متن القواعـد الفقهيـة للسـعدي) على موقِعِـه في هــذا الرابط: اليَقِينُ هــو اِستِقرارُ العِلْمِ بحيث إنَّه لا يَتَطَرَّقُه شَكٌّ أو تَـرَدُّدٌ، فَهـذا هـو اليَقِينُ ([أيْ] العِلْمُ الثـابِتُ)... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ السبت-: وما دُونَ اليَقِينِ ثَلاثةُ أقسـامٍ؛ (أ)قِسـمٌ يَكـونُ ظَنُّك فيه غالِبًا، [أيْ] الظَّنُّ يَكونُ راجِحًا، فَهذا يُقـالُ لـه (الظَّنُّ) أو (الظَّنُّ الغـالِبُ)؛ (ب)وأحيانًـا يَكـونُ الأمـرُ مُستَوِيًا [أيْ مُسْتَوِيَ الطَّرَفَيْنِ] لا تَدرِي (هَلْ زَيدٌ جاءَ أو لم يَأتِ؟)، القَضِيَّةُ مُستَوِيةٌ عندك، تَقولُ {أنـا أشُـكُّ في مَجِيءِ زَيدٍ، هَلْ جاءَ أو ما جاءَ؟}، نِسـبةُ خَمسِـين بِالمِائَةِ

[جاءَ] وخَمسِين بِالمِائَةِ [ما جاءَ]، أو تَقولُ {أَنَا أشُكُّ في قُدرَتِي على فِعْلِ هذا الشَّيءِ}، مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ، فَهذا يُقالُ له {شَكٌّ}؛ (ت)والوَهْمُ، إذا كُنتَ تَتَوَقَّعُ هذا بِنِسبةِ عَشَــرةٍ بِالمِائَةِ، عِشــرِين بِالمِائَةِ، ثَلاثِين بِالمِائَةِ، أربَعِين بِالمِائَةِ، هـذا يُسَـمُّونه {وَهْمًـا}، يُقـالُ لـه {وَهْمٌ}، وإذا كانَ التَّوَقُّعُ بِنِسبةِ خَمسِين بِالمِائَةِ فَهـذا هـو {الشَّـكُّ}، إذا كانَ سِتِّين بِالمِائَةِ، سَبعِين بِالمِائَةِ، ثَمـانِين، تِسـعِين، يَقولون له {الظَّنُّ}، أو {الظَّنُّ الـراجِحُ}، إذا كـانَ مِائـةً بِالمِائَةِ فَهـذا الـذي يُسَـمُّونه {اليَقِينُ}... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ السبت-: قاعِدةُ {اليَقِينُ لا يَـزُولُ بِالشَّـكِّ}، هَـلْ هذا بِإطلاقٍ؟، فَإذا تَمَسَّكْنا بِظاهِرِ القاعِدةِ فَنَقـولُ {مـا نَنتَقِـلُ مِنَ اليَقِينِ إلَّا عنـد الجَـزمِ والتَّيَقُّنِ تَمَامًـا}، لَكِنَّ الواقِــعَ أنَّ هــذا لَيس على إطلاقِه، عنــدنا قاعِــدةُ {إذا قَــوِيَتِ القَــرائنُ قُــدِّمَتْ على الأصــلِ}، الآنَ مــا هــو الأصلُ؟، {بَقَاءُ ما كانَ على ما كانَ}، الأصلُ {اليَقِينُ لا يَزُولُ بِالشَّكِّ}، فَإذا قَوِيَتِ القَرائنُ قُدِّمَتْ على الأصــلِ، {إذا قَـوِيَتِ القَـرائنُ} هَـلْ مَعْنَى هـذا أنَّنـا وَصْـلَنا إلى مَرحَلةِ اليَقِينِ؟، الجَـوابُ لا، وإنَّمـا هـو ظَنٌّ راجِحٌ، لِمـاذا نَقولُ {إذا قَوِيَتِ القَـرائنُ قُـدِّمَتْ على الأصـلِ}؟، لِأنَّنـا وَقَفْنا مع الأصلِ حيث لم نَجِدْ دَلِيلًا، لِماذا بَقِينَـا على مـا كانَ ولم نَنتَقِـلْ عنـه إلى غَـيرِه؟، نَقـولُ، لِعَـدَمِ الـدَّلِيلِ الناقِلِ بَقِينَا على الأصـلِ، لَكِنْ طالَمـا أنَّه وُجِـدَتْ دَلائـلُ وقَـرائنُ قَوِيَّةٌ فَيُمكِنُ أنْ يُنتَقَـلَ مَعَهـا مِنَ الأصــلِ إلى حُكمٍ آخَــرَ؛ مِثــالٌ، الآنَ أنتَ تَوَضَّــأتَ، تُرِيــدُ أنْ تُــدرِكَ الصَّلَاةَ، لو جاءَك إنسانٌ وقالَ لك {لَحظَةً، هَـلْ أنتَ الآنَ مُتَيَقِّنٌ مِائةً بِالمِائةِ أنَّ الوُضوءَ قـد بَلَـغَ مَبْلَغَـه وأَسْـبَغْتَه كَما أمَرَك اللهُ عَزَّ وَجَلَّ تَمَامًا؟}، هَلْ تَستَطِيعُ أنْ تَقـولَ {نَعَمْ، مِائـةً بِالمِائـةِ}؟، الجَـوابُ لا، لَكِنْ مـاذا تَقـولُ؟، تَقولُ {حَصَلَ الإسباغُ بِغَلَبـةِ الظَّنِّ}، هَـلْ يَجـوزُ لـك أنْ تَفْعَـلَ هـذا؟، الأصـلُ مـا تَوَضَّـأتَ، الأصـلُ عَـدَمُ تَحَقُّقِ

الطَّهـارةِ، فَكَيْـفَ اِنتَقَلْنـا مِنهـا إلى حُكمٍ آخَـرَ وهـو أنَّ الطَّهـارةَ قـد تَحَقَّقَتْ وحَصَـلَتْ؟، بِظَنٍّ غـالِبٍ، فَهـذا صَحِيحٌ؛ مِثالٌ آخَرُ، وهو الحَدِيثُ الـذي أخرَجَـه الشَّـيخان، حَدِيثُ اِبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْـهُ {إِذَا شَـكَّ أَحَـدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ وَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْـجُدْ سَجْدَتَيْنِ}، فَلاحِظْ في الحَـدِيثِ [الـذي رَواه مُسـلِمٌ في صَحِيحِهِ عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه] {لَمْ يَـدْرِ كَمْ صَلَّى، ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّـكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَـا اسْتَيْقَنَ}، وهنا [أيْ في حَـدِيثِ اِبْنِ مَسْـعُودٍ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ] قـالَ {فَلْيَتَحَـرَّ الصَّـوَابَ وَلْيُتِمَّ عَلَيْـهِ، ثُمَّ لِيُسَـلِّمْ، ويَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ} [أيْ] لِلسَّهوِ، فَهذا الحَدِيثُ [أيْ حَدِيثُ اِبْنِ مَسْـعُودٍ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ] {لِيَتَحَـرَّ الصَّـوَابَ} أخَـذَ بـالظَّنِّ الـراجِحِ، هَـلْ بَيْنَ الحَـدِيثَين تَعـارُضٌ؟، الجَـوابُ، ليس بينهما تَعارُضٌ، تارةً نَعمَلُ بِالظَّنِّ الغالِبِ، إذا قَوِيَتِ القَرائنِ نَنتَقِـلُ مِنَ اليَقِينِ إلى الظَّنِّ، عنـد وُجـودِ غَلَبـةِ هذا الظَّنِّ (وُجودِ قَـرائنَ ونَحـوِ ذلـك)، وتـارةً نَبنِي على اليَقِين ونَزِيدُ رَكعـةً، وذلـك حِينَمـا يَكـونُ الأمـرُ مُلتَبِسًـا، حِينَما يَكون شَكًّا مُستَوِيًا [أيْ مُسْتَوِيَ الطَّرَفَيْنِ] (حِينَمـا لم يَتَبَيَّنْ لَنـا شَـيءٌ يَغلِبُ على الظَّنِّ)... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ السبت-: أيضًا، عندنا تَعارُضُ الأصلِ والظـاهِرِ، إذا تَعارَضَ الأصلُ والظـاهِرُ، الأصـلُ بَقـاءُ مـا كـانَ على مـا كـانَ، فَهَـلْ نَنتَقِـلُ عنـه إلى غَـيرِه [أيْ عنِ الأصـلِ إلى الظاهِرِ]؟، إذا جاءَ شـاهِدان يَشـهَدان على رَجُـلٍ أنَّه قـد غَصَبَ مَالَ فُلانٍ، أو سَرَقَ مالَ فُلانٍ، أو نَحوَ ذلـك، مـاذا نَصنَعُ إذَا هُمْ عُدولٌ؟، نَقْبَلُ هذه الشَّهادةَ، نَأْخُذُ بِهـا، مـع أنَّ الأصـلَ مـا هـو؟، (بَـراءةُ الذِّمَّةِ) و(اليَقِينُ لا يَـزُولُ)، هَـلْ نحن مُتَيَقِّنـونَ مِن كَلامِ هَـذَينِ الشـاهِدَين مِائـةً بِالمِائـةِ؟، لا، أبَـدًا، لَسْـنا بِمُتَيَقِّنِين، لَكِنْ شَـهِدَ العُـدولُ، وقد أمَرَ اللـهُ عَـزَّ وَجَـلَّ بِأَخـذِ هـذه الشَّـهادةِ وبِقُبولِهـا، فَعَمَلُنا بِالشَّهادةِ هو عَمَلٌ بِالظَّنِّ الـراجِحِ، فالظـاهِرُ هـو

هذا. انتهى باختصار]. انتهى. وقالَ الشيخُ اِبنُ عثيمين أيضًا في (لقاء الباب المفتوح): الذي يتقرب إلى غير الله بالذبح مشرك شركًا أكبَرَ، ولا ينفعه قول {لا إله إلا الله} ولا صلاة ولا صوم ولا غيره، اللهم إلا إذا كان ناشئًا في بلاد بعيدة، لا يدري عن هذا الحكم، كمن يعيش في بلاد بعيدة يذبحون لغير الله، ويذبحون للقبور، ويذبحون للأولياء، وليس عندهم في هذا بأس، ولا يعلمون أن هذا شرك أو حرام، ولم تقم عليهم الحجة في ذلك، فإن هذا يُعذر بجهله. انتهى.

(55)وقالَ الشيخُ إبراهيم بْنُ عامر الرّحيلي (الأستاذ بقسم العقيدة بكلّيّة الدّعوة وأصول الدِّين بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية) في (موقف أهل والسنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، بإشراف الشيخ أحمد بن عطيّة الغامدي "عميد كلية الدعوة وأصول الدين في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة"): إنَّ العلومَ الشَّرعِيَّةَ بِالنِّسبةِ لِفَهْمِ الناسِ لَهَا ثلاثةُ أقسامٍ؛ القِسمُ الأوَّلُ، ما يُعلَمُ مِنَ الدِّينِ بالضرورةِ، وهو ما لا يَسَعُ جَهْلُه أَحَدًا، لا عالِمٌ ولا عامِّيٌّ، قالَ النوويُّ [في (شرح صحيح مسلم)] {وَأَنَّ مَنْ جَحَدَ مَا يُعْلَمُ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ ضَرُورَةً حُكِمَ بِرِدَّتِهِ وَكُفْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ}، فهذا القِسمُ لا يُعذَرُ العامِّيُّ بِخَطَئه فيه تَقلِيدًا لِغَيرِه، بَلِ الكُلُّ مُؤاخَذٌ على خَطَئه فيه كَما أخبر اللهُ تَعالَى عن ذلك وأنَّ الأتباعَ والمَتبوعِين مُشتَرِكون في العِقابِ فيه، قالَ تَعالَى حِكايَةً عن الأتباعِ {رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ، قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ}، وقالَ {وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ، قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ}؛

القِسمُ الثاني مِنَ العُلومِ، ما أُشْتُهِرَ بين العلماءِ وأُشْتُهِرَ تَبدِيعُهم لِمَن خالَفَ فيه، فهذا قد يَخفَى على بعضِ العَوَامِّ، لَكِنْ عليهم سُؤالُ أهلِ العلمِ المَوثوقِ بِدِينِهم والاجتِهادُ في طَلَبِ الحَقِّ، فَمَن إبتَدَعَ في ذلك فهو في حُكمِ الدنيا مِن أهلِ البِدَعِ لِأَنَّ أحكامَ الدنيا تُبنَى على الظَواهِرِ، ولا يَلزَمُ مَن حَكَمْنا عليه في الدنيا أنه مُبتَدِعٌ أنْ يَكونَ مُبتَدِعًا عند اللهِ، فالمُبتَدِعُ الحَقِيقِيُّ هو مَن قَصَدَ مُخالَفةَ الشَّرعِ بِبِدعَتِه، فإذا عَلِمَ اللهُ منه عَدَمَ قَصْدِ المُخالَفةِ عَذَرَه كالمُخطِئِ في الاجتهادِ، وإنَّما حَكَمْنا عليه في الدنيا بأنه مُبتَدِعٌ لِعَدَمِ عِلْمِنا بِقَصْدِه؛ القِسمُ الثالِثُ مِنَ العُلومِ، دَقائقُ المسائلِ، فهذه يُعذَرُ العالِمُ بالخَطَأِ فيها إذا اِجتَهدَ وقَصَدَ الحقَّ، وكذلك العامِّيُّ مِن بابٍ أَوْلَى، لِعَدَمِ اِشتِهارِ مُخالَفَتِها لِلكِتابِ والسُّنَّةِ وخَفاءِ الحَقِّ فيها على كَثِيرٍ مِنَ الناسِ، وَقَدِ اِختَلفَ الصَّحابةُ وعُلَماءُ الأُمَّةِ مِن بَعْدِهم في بَعضِ هذه المَسائلِ ولم يُبَدِّعْ بَعضُهم بَعضًا. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو الحسن علي الرملي (المشرف على مَعهَدِ الدِّينِ القَيِّم للدروس العلمية والفتاوى الشرعية والتعليم عن بُعْدٍ على منهج أهل الحديث) في (التعليق على الأجوبة المفيدة): وأيُّ جَماعةٍ تَجتَمِعُ على أصلٍ مُخالِفٍ لأُصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ فهي فِرقةٌ مِنَ الفِرَقِ الضالَّةِ، لا يَجوزُ لِلمُسلِمِ أنْ يَنتَمِيَ إليها، ومَن اِنتَمَى إليها فهو مِن أهلِها ويَأخُذُ حُكْمَها، إنْ كانَ هذا الأصلُ كُفرِيًّا يَكفُرُ، وإنْ كانَ الأصلُ بِدعِيًّا يُبَدَّعُ ويَكونُ مُبتَدِعًا. انتهى. وجاءَ في (المنتقى مِن فتاوى الشيخ صالح الفوزان) أنَّ الشيخَ سُئلَ {لَقَدِ اِنتَشَرَ بين الشَّبابِ فِكرٌ جَدِيدٌ ورَأْيٌ جَدِيدٌ، وهو أنَّهم يَقولون (لا نُبَدِّعُ مَن أظهَرَ بِدعةً حتى نُقِيمَ عليه الحُجَّةَ، ولا نُبَدِّعُه حتى يَقتَنِعَ بِبِدعَتِه)، فما هو مَنهَجُ السَّلَفِ في هذه القَضِيَّةِ الهامَّةِ؟}، فأجابَ الشيخُ: البِدعةُ هي ما أُحدِثَ في الدِّينِ مِن زِيادةٍ أو نُقصانٍ أو

تَغيِيرٍ، مِن غَيرِ دَلِيلٍ مِن كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه صلى اللهُ عليه وسلم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الفوزان-: إنْ فَعَلَه [أيْ فَعَلَ الشَّيءَ الذي هو بِدعةٌ] عن جَهلٍ، وظَنَّ أنَّه حَقٌّ، ولم يُبَيَّنْ له، فهذا مَعذورٌ بِالجَهلِ، لَكِنْ في واقِعِ أمرِه يَكونُ مُبتَدِعًا، ويَكونُ عَمَلُه هذا بِدعةً، ونحن نُعامِلُه مُعامَلةَ المُبتَدِعِ، ونَعتَبِرُ أنَّ عَمَلَه هذا بِدعةٌ. انتهى باختصار. وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ربيع المدخلي (رئيسُ قسمِ السُّنَّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، سُئِلَ الشيخ {هل يُشترَطُ في تَبْدِيعِ مَن وَقَعَ في بِدْعةٍ -أو بِدَعٍ- أنْ تُقام عليه الحجةُ لِكَيْ يُبَدَّعَ، أو لا يُشترَطُ ذلك؟}؛ فأجابَ الشيخُ: مَن وَقَعَ في بِدعةٍ، على أقسامٍ؛ القسمُ الأوَّلُ، أهلُ البِدَعِ كالرَّوافضِ، والخوارجِ، والجهمية، والقدرية، والمعتزلة، والصُّوفِيَّةِ القُبورِيَّةِ، والمرجئةِ، ومَن يَلْحَق بهمِ كالإخوانِ [يعني (جماعة الإخوان المسلمين)] والتَّبلِيغِ [يعني (جماعة التبليغ والدعوة)] وأمثالِهم، فهؤلاء لَم يَشترِطِ السلفُ إقامةَ الحُجَّةِ مِن أجْلِ الحُكْمِ عليهم بِالبِدعةِ، فالرافضي يُقالُ عنه {مُبتَدِعٌ}، والخارجي يُقال عنه {مُبتَدِعٌ}، وهكذا، سواء أُقِيمَتْ عليهم الحُجَّةُ أم لا؛ القسمُ الثاني، مَن هو مِن أهلِ السُّنَّةِ وَوَقَعَ في بِدعةٍ واضِحةٍ، كالقولِ بِخَلقِ القرآنِ أو القَدَرِ، أو رَأْيِ الخَوارِجِ، وغيرِها، فهذا يُبَدَّعُ، وعليه عَمَلُ السَّلَفِ؛ القسمُ الثالثُ، مَن كان مِن أهلِ السُّنَّةِ ومَعروفٌ بتَحَرِّي الحَقِّ وَوَقَعَ في بِدعةٍ خَفِيَّةٍ، فهذا إنْ كان قد مات فَلا يَجوزُ تَبدِيعُه بَلْ يُذْكَرُ بِالخَيرِ، وإنْ كان حَيًّا فيُناصَحُ ويُبَيَّنُ له الحَقُّ ولا يُتَسَرَّعُ في تَبدِيعِه، فإنْ أَصَرَّ فيُبَدَّع، قالَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ رحمه الله [في مجموع الفتاوى] {وكَثِيرٌ مِن مُجتهدِي السَّلَفِ والخَلَفِ قد قالوا وفَعَلوا ما هو بِدعةٌ ولم يَعْلَموا أنَّه بِدعةٌ، إمَّا لِأحاديثَ ضعيفةٍ ظَنُّوها صَحِيحةً، وإمَّا لِآياتٍ فَهِمُوا منها

ما لم يُـرَدْ منهـا، وإمَّا لِـرَأْيٍ رَأَوْه و[كـانَ] في المَسـألةِ نُصــوصٌ لم تَبْلُغْهم؛ وإذا اِتَّقَى الرَّجُـلُ ربَّه [بِقَـدْرِ] مـا إسـتَطاعَ دَخَـلَ في قولِـه (رَبَّنَـا لَا تُؤَاخِـذْنَا إِن نَّسِـينَا أَوْ أَخْطَأْنَــا)}. انتهى باختصــار. وقــالَ الشــيخُ عبدُاللــه الخليفي في (تَقـويمُ المُعاصِـرِين): إنَّ في عَـدَمِ تعيِين أهلِ البِدَعِ تَعطِيلًا لِلأحكـام المُتَفَرِّعـةِ على الحُكم عليهم بالبِدعــــةِ، كَحُكم الصَّـــــلاةِ خَلْفَهم، والصَّـــــلاةِ عليهم، ومُجالَسَتِهم، ومُنـاكَحَتِهم، والتَّحـذِيرِ مِنهم، وغَيرِهـا مِن الأحكامِ. انتهى.

(56)وقالَ الشـيخُ أبـو سـلمان الصـومالي في (نَظَـراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبــارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُــزءُ الأوَّلُ"): كــانَتْ قِصَّــةُ الإسرائيلِيِّ الذي أوصَى بِحَرقِ جُثمانِه، مِن أشهَرِ الأخبارِ التي تُزَجُّ في الإعـذارِ بِالجَهـلِ في الشِّـركِ الأكبَـرِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: صـاحِبُ القِصَّـةِ رَجُـلٌ مِن بَنِي إسـرائيلَ، كـانَ نَبَّاشًـا يَسـرِقُ الأكفـانَ، مُرتَكِبًـا لِلمَعاصِي، حتى جَمَعَ مِن ذلك مـالًا، ولم يَعمَـلْ خَـيرًا إلَّا التَّوحِيـدَ، فَحَضَـرَتْه الوَفـاةُ، فَـأمَرَ بَنِيــه أنْ يَحرِقـوه ويَطحَنوه ثم يَـذْرُوه في الـرِّيحِ في يَـومٍ عاصِـفٍ، وأخَـذَ منهم على ذلـك مِيثاقًـا قـائلًا في حَضِّـهم وحَثِّهم على ذلك {لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ}، فَفَعلوا به ما وَصَّى، فَقالَ اللـهُ لـه {كُنْ}، فَكـانَ في أسـرَعِ مِن طَرْفَـةِ عَيْنٍ، فَقـالَ لـه سُبحانَه {مَا حَمَلَكَ عَلَى النَّارِ؟}، قالَ {يَا رَبِّ، ما فَعَلتُـه إلَّا مِن خَشْيَتِك وأنتَ تَعلَمُ} فَغَفَرَ اللّهُ لَهُ... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إنَّ الجَهلَ بِصَـفةِ القُـدرةِ يُـؤَدِّي إلى الجَهـلِ بِالمَوصـوفِ، لِأنَّ شَـرْطَ الفِعْـلِ القُـدرةُ والعِلمُ والإرادةُ والحَيَاةُ [قالَ الرَّازيُّ (في التفسـير الكبـير): إنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْعِبَـادَةَ، وَاسْـتِحْقَاقُ الْعِبَـادَةِ لَيْسَ إِلَّا لِمَنْ يَكُـونُ مُسْـتَبِدًّا بِالإِيجَـادِ وَالإِبْـدَاعِ، وَالاِسْــتِبْدَادُ

بِالإِيجَادِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ مَوْصُـوفًا بِالْقُـدْرَةِ التَّامَّةِ، وَالإِرَادَةِ النَّافِذَةِ، وَالْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَـاتِ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ وَالْجُزْئِيَّاتِ. انتهى. وقالَ الشيخُ المهتـدي باللـه الإبــراهيمي في (مُنْجِـدَةُ الْغَـارِقِين وَمُـذَكِّرَةُ الْمُوَحِّدِين بِصِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التي هِيَ مِنْ أَصْلِ الــدِّين): فَاللَّهُ سُـبْحَانَهُ حَيٌّ، وهـو أَمْـرٌ مَعلـومٌ بِضَـرورةِ العَقـلِ، حَيثُ أَنَّ تَـدبِيرَ الكَــونِ واســتِمرارِيَّتَه لا تَصــدُرُ إِلَّا مِن فاعِـلٍ، والفاعِـلُ لا يَكـونُ إِلَّا حَيًّا... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الإبراهيمي-: مَعرِفةُ صِفاتِ الرُّبوبِيَّةِ يُتَوَصَّلُ لها بِالعَقـلِ حـتى قَبْـلَ وُرودِ الشَّـرعِ، ولِهـذا فَـإنَّ العُلَمـاءَ يُسَـمُّون صِفاتِ الرُّبوبِيَّةِ بِالصِّفاتِ العَقلِيَّةِ. انتهى. وقـالَ الشَّـيخُ خالــد بن علي المرضــي الغامــدي في كِتابِــه (تَكفِـيرُ الأشاعِرةِ): ... كَما وفِيه بَيَـانُ أَنَّ مَن أنكَـرَ صِـفاتِ اللـهِ العَقلِيَّةَ التي لا تَقومُ رُبوبِيَّتُـه ولا تَصِّـحُ أُلُوهِيَّتُـه إِلَّا بِهـا كالعِلْمِ والقُدرةِ والعُلُوِّ والكَلامِ والسَّمعِ والبَصَرِ ونَحوِهـا كافِرٌ لا يُعذَرُ بِجَهلٍ أو تَأْوِيلٍ، وعليه فَمَن ماتَ على هذه العَقِيدةِ فَهـو مُشـرِكٌ لا يُتَـرَحَّمُ عليه. انتهى باختصـار]، فــإذا اِنتَفَى الشَّــرطُ اِنتَفَى المَشــروطُ... ثم قــالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: يُمكِنُ الجَوابُ عن هذا بِأنَّه لم يَجهَـلْ أصلَ صِفةِ القُـدرةِ وإنَّمـا جَهِـلَ كَمـالَ الصِّـفةِ، وهـذا لا يَكونُ كُفـرًا عنـد بَعضِ أهـلِ العِلْمِ، هـذا أحَـدُ أقـوالِ اِبْنِ تَيْمِيَّةَ في الحَـدِيثِ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الصـومالي-: قــالَ الإمــامُ اِبْنُ عَبْــدِالْبَرِّ (ت463هـ) [في (التمهيــد)] {وقــالَ آخَـرون (أرادَ بِقَولِـه "لَئِنْ قَـدَرَ اللَّهُ عَلَيْـهِ" مِنَ الْقَــدَرِ الَّذِي هُــوَ الْقَضَــاءُ، وليس مِن بــابِ القُــدرةِ والاستِطاعةِ في شَيءٍ)، قالوا (وهو مِثلُ قَولِ اللـهِ عَـزَّ وجَلَّ في ذِي النُّونِ "وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ")، ولِلعُلَماءِ في تَأْوِيـلِ هـذه اللَّفظـةِ [أَيْ لَفْظـةِ (نَقْـدِرَ) في الآيَـةِ] قَـولان، أحَـدُهما (أنَّهـا مِنَ التَّقدِيرِ والقَضاءِ)، والآخَرُ (أنَّها مِنَ التَّقتِـيرِ والتَّضـيِيق)،

وكُلُّ ما قالَه العُلَماءُ في تَأوِيلِ هذه الآيَةِ فَهو جـائزٌ في تَأوِيلِ هذا الحَدِيثِ في قَولِه (لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ)}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: وقالَ القاضي أبو يعلى (ت 458هـ) [في (إبطـال التـأويلات)] {أمَّا قَولُـه (لَئِنْ قَـدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي) فَلا يُمكِنُ حَملُـه عَلَى مَعْنَى القُـدرةِ، لِأنَّ مَن تَـوَهَّمَ ذلـك لَمْ يَكُنْ مُؤمِنًـا بِاللـهِ عَـزَّ وَجَـلَّ وَلا عارِفًا به، وإنَّما [ذلك] عَلَى مَعْنَى قَولِه تَعَالَى فِي قِصَّـةِ يُونُسَ (فَظَنَّ أن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ) وذلك [أَيْ لَفْظُ (نَقْـدِرَ) في الآيَةِ] يَرجِعُ إلَى مَعْنَى التَّقدِيرِ لا إلَى مَعْنَى القُدرةِ، لِأنَّهُ لا يَصِـحُّ أنْ يَخفَى عَلَى نَبِيٍّ مَعصـومٍ ذلـك؛ قَـالَ الْفَرَّاءُ فِي تَأوِيلِ قَولِـه "أن لَّن نَّقْـدِرَ عَلَيْـهِ" (أَيْ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا قَدَّرْنَا)، فَعَلَى هَذَا يُحمَلُ قَولُه (لَئِنْ قَـدَرَ عَلَيَّ رَبِّي) أَيْ (إنْ كـانَ قَـدَرَ -أَيْ حَكَمَ- عَلَيَّ بِالعُقوبـةِ)}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: وقـالَ الإمامُ الْبَغَـوِيُّ (ت516هـ) [في (شَـرْحُ السُّـنَّةِ)] {قِيـلَ فِي قَوْلِهِ (لَئِنْ قَـدَرَ عَلَيَّ رَبِّي) مَعْنَـاهُ (قَـدَّرَ) بِالتَّشْـدِيدِ، مِنَ التَّقْدِيرِ لَا مِنَ الْقُدْرَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُـهُ سُـبْحَانَهُ وَتَعَـالَى فِي قِصَّةِ يُونُسَ (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) قِيلَ (هُـوَ مِنَ التَّقْدِيرِ) أَيْ لَنْ نُقَدِّرَ عَلَيْهِ بَلاءً وَعُقَوبَةً وَهُوَ مَا قُـدِّرَ مِنْ كَوْنِـهِ فِي بَطْنِ الْحُـوتِ، [وَقِيـلَ (مَعْنَـاهُ "فَظَنَّ أَنْ لَنْ نُضَـيِّقَ عَلَيْـهِ"، مِنْ قَوْلِـهِ سُـبْحَانَهُ وَتَعَـالَى "فَقَـدَرَ عَلَيْـهِ رِزْقَهُ" أَيْ فَضَيَّقَ)]}، وجَوَّزَ هذا المَعنَى أيضًا الإمامُ أَبُـو الْفَـرَجِ بْنُ الْجَـوْزِيِّ [ت597هـ]، بَـلْ ذَهَبَ إليه أكثَـرُ مَن تَكَلَّمَ فِي هذا الحَـدِيثِ مِنَ المُفَسِّـرِين والمُحَـدِّثِين... ثم حَكَى -أيِ الشـيخُ الصـومالي- اِعتِـراضَ البَعضِ على مَن تَـأَوَّلَ قَـولَ الإسـرائيلِيِّ {لَئِنْ قَـدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ} بِمَعنَى (قَضَى) أو بِمَعنَى (ضَيَّقَ)، فَـذَكَرَ أنَّهم قـالوا: مَن تَـأَوَّلَ قَولَـه {لَئِنْ قَـدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ} بِمَعنَى (قَضَـى) أو بِمَعنَى (ضَيَّقَ) فَقَدْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ وحَرَّفَ الكَلِمَ عن مَواضِعِه، فَإنَّه إنَّما أمَرَ بِتَحرِيقِه وتَفرِيقِه لِئَلَّا يُجمَـعَ ويُعـادَ، وقـالَ {إذَا

أَنَـا مُتُّ فَـأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْـحَقُونِي ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الـرِّيحِ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَـذِّبُنِي عَـذَابًا مَـا عَذَّبَـهُ أَحَـدًا}، فَـذِكْرُ هـذه الجُملـةِ الثانِيَـةِ بِحَـرفِ الفـاءِ [يَعنِي قَولَـه {فَوَاللَّهِ...}] عَقِيبَ الأُولَى يَـدُلُّ على أنَّهـا سَبَبٌ لَها وأنَّه فَعَلَ ذلك لِئَلَّا يَقـدِرَ اللـهُ عليـه، وهـو قـد جَعَـلَ تَفرِيقَـه مُغـايِرًا لِأَنْ يَقـدِرَ الـرَّبُّ... ثم قـالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: قالَ أبو بكـر بن العـربي (ت543هــ) [في (المسالك في شـرح موطـأ مالـك] {قـالَ عُلَماؤنـا (هذا رَجُلٌ جَهِلَ صِفةً مِن صِفاتِ اللهِ تَعالَى وكانَ مُؤمِنًا بِشَـرْعِ مَن قَبْلَـهُ، في زَمَنِ الفَتْـرَةِ وعنـد تَغِيـيرِ المِلَـلِ ودُرُوسِـها)}... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الصـومالي-: قـالَ عبــدُاللطيف بْنُ عبــدالرحمن [بن حســن بن محمــد بن عبـــدالوهاب] (ت1293هـ) [في (منهــــاج التأســــيس والتقديس)] {وأمَّا الذي أمَرَ أهلَـه أنْ يُحَرِّقـوه ويَـذْرُوه، فَهـذا لم تَقُمْ عليـه الحُجَّةُ الـتي يَكفُـرُ مُخالِفُهـا [قـالَ الشـيخُ أحمـدُ الحـازمي في (شـرح منهـاج التأسـيس والتقديس): [هذا] ليس مِن مَسائلِ الشِّـركِ، هـذا يَتَعَلَّقُ بِصَفةٍ مِن صِفاتِ الرَّبِّ جَـلَّ وعَلا، هُـوَ لم يُنكِـرِ القُـدرةَ، بَلْ آمَنَ بِأصلِ القُدرةِ. انتهى باختصار]، وأهلُ الفَتْـرَةِ لا يُقاسون بِغَيرِهم}. انتهى باختصار. وقالَ الطَّحَـاوِيُّ (ت 321هـ) في (شَرحُ مُشْكِلِ الآثارِ): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَـيْبَةَ، حَـدَّثَنَا إِسْـحَاقُ بْنُ إِبْـرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَـا النَّضْـرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو نَعَامَةَ الْعَدَوِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ، عَنْ وَالانَ الْعَـدَوِيِّ، عَنْ حُذَيْفَـةَ، عَنْ أَبِي بَكْـرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَـالَ {أَصْـبَحَ رَسُـولُ اللـهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَذَكَرَ حَدِيثًا طَـوِيلًا مِنْ حَـدِيثِ يَـوْمِ الْقِيَامَـةِ، ثُمَّ ذَكَـرَ فِيـهِ شَـفَاعَةَ الشُّـهَدَاءِ قَـالَ (ثُمَّ يَقُولُ اللـهُ "أَنَـا أَرْحَمُ الـرَّاحِمِينَ، انْظُـرُوا فِي النَّارِ هَـلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ عَمِلَ خَيْرًا قَـطُّ"، فَيَجِـدُونَ فِي النَّارِ رَجُلًا، فَيُقَالُ لَهُ "هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟"، فَيَقُولُ "لَا، غَيْـرَ أَنِّي

كُنْتُ أَمَـــرْتُ وَلَـــدِي إِذَا مُتُّ فَـــأَحْرِقُونِي بِالنَّارِ، ثُمَّ اطْحَنُـونِي، حَتَّى إِذَا كُنْتُ مِثْـلَ الْكُحْـلِ فَـاذْهَبُوا بِي إِلَى الْبَحْـرِ، فَـاذْرُونِي فِي الـرِّيحِ، فَوَاللـهِ لَا يَقْـدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَـالَمِينَ أَبَـدًا فَيُعَـاقِبَنِي، إِذْ عَـاقَبْتُ نَفْسِـي فِي الـدُّنْيَا عَلَيْـهِ")}؛ فَتَأَمَّلْنَـا مَـا فِي هَـذَا الْحَـدِيثِ مِنْ وَصِـيَّةِ هَـذَا الْمُوصِي بَنِيهِ بِـإِحْرَاقِهِمْ إِيَّاهُ بِالنَّارِ، وَبِطَحْنِهِمْ إِيَّاهُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْكُحْلِ، وَبِتَـذْرِيهِمْ إِيَّاهُ فِي الْبَحْـرِ فِي الـرِّيحِ، وَمِنْ قَوْلِـهِ لَهُمْ بَعْـدَ ذَلِـكَ {فَوَاللـهِ لَا يَقْـدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا}، فَوَجَـدْنَا ذَلِـكَ مُحْتَمِلًا أَنْ يَكُـونَ كَـانَ مِنْ شَرِيعَةِ ذَلِكَ الْقَرْنِ الَّذِي كَانَ ذَلِكَ الْمُوصِـي مِنْـهُ الْقُرْبَـةُ بِمِثْلِ هَـذَا إِلَى رَبِّهِمْ جَـلَّ وَعَـزَّ، خَـوْفَ عَذَابِـهِ إِيَّاهُمْ فِي الْآخِـرَةِ، وَرَجَـاءَ رَحْمَتِـهِ إِيَّاهُمْ فِيهَـا بِتَعْجِيلِهِمْ لِأَنْفُسِـهِمْ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، فَقَالَ قَائِلٌ {وَكَيْـفَ جَـازَ لَـكَ أَنْ تَحْمِـلَ تَأْوِيلَ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَا تَأَوَّلْتَهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؟، [فَإِنَّ] مِنْ وَصِيَّةِ ذَلِكَ الْمُوصِي مَا يَنْفِي عَنْهُ الإِيمَانَ بِاللـهِ، لِأَنَّ فِيهِ (فَوَاللهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَـدًا)، وَمَنْ نَفَى عَنِ اللهِ تَعَالَى الْقُدْرَةَ فِي حَالٍ مِنَ الأَحْـوَالِ كَـانَ بِـذَلِكَ كَافِرًا}، وَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي كَـانَ مِنْ ذَلِـكَ الْمُوصِـي مِنْ قَوْلِـهِ لِبَنِيـهِ {فَوَاللـهِ لَا يَقْـدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَـالَمِينَ} لَيْسَ عَلَى نَفْيِ الْقُـدْرَةِ عَلَيْـهِ فِي حَـالٍ مِنَ الأحْوَالِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَكَـانَ كَـافِرًا، وَلَمَـا جَـازَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلَا أَنْ يُدْخِلَهُ جَنَّتَهُ، لِأَنَّ اللهَ تَعَـالَى لَا يَغْفِـرُ أَنْ يُشْـرَكَ بِـهِ، وَلَكِنَّ قَوْلَـهُ {فَوَاللـهِ لَا يَقْـدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا} هُوَ عِنْـدَنَا وَاللـهُ أَعْلَمُ عَلَى التَّضْـيِيقِ، أَيْ {لَا يُضَيِّقُ اللهُ عَلَيَّ أَبَدًا فَيُعَذِّبَنِي بِتَضْيِيقِهِ عَلَيَّ لِمَـا قَـدْ قَدَّمْتُ فِي الدُّنْيَا مِنْ عَـذَابِي نَفْسِـي الَّذِي أَوْصَـيْتُكُمْ بِـهِ فِيهَا}... ثم قالَ -أيِ الطَّحَـاوِيُّ-: فَقَـوْلُ ذَلِـكَ الْمُوصِـي {فَوَاللهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَـالَمِينَ أَبَـدًا} أَيْ {لَا يُضَـيِّقُ عَلَيَّ أَبَـدًا، لِمَـا قَـدْ فَعَلْتُـهُ بِنَفْسِـي رَجَـاءَ رَحْمَتِـهِ وَطَلَبَ غُفْرَانِه} ثِقَةً مِنْهُ بِهِ [أيْ ثِقَـةً مِن ذَلِـكَ الْمُوصِـي بِاللَّهِ]،

وَمَعْرِفَةً مِنْهُ بِرَحْمَتِهِ وَعَفْوِهِ وَصَفْحِهِ بِأَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (نَظَراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُزءُ الأوَّلُ") في هذا الحَدِيثِ: رَواه الطَّحَاوِيُّ، وابنُ خُزَيْمَةَ، وَالدَّارِمِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وأحمَدُ، وَالْبَزَّارُ، والْبُخَارِيُّ (في التَّارِيخِ الْكَبِيرِ)، وغَيرُهم، بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، وصَحَّحَه أبُو عَوَانَةَ وابنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ، وقالَ أحمَد شاكر {إسنادُه صَحِيحٌ}، والشيخُ الألبانِيُّ {إسنادُه حَسَنٌ}، وقالَ الشيخُ شُعَيبٌ {إسنادُه جَيِّدٌ} وفي مَوضِعٍ آخَرَ {إسنادُه حَسَنٌ}... وقالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي- أيضًا: قالَ اِبنُ أبي حَمزةَ الأندلسيّ (ت 699هـ) [في (بهجة النفوس)] {وأمَّا كَونُه فَعَلَ ذلك بِنَفسِه فَلَعَلَّه كانَ في شَرِيعَتِهم جائزا ومَثَلَه لِمَن أرادَ التَّوبةَ مَثَلُ ما فَعَلَ بَنُو إسرائيلَ الذِين لم تُقبَلْ تَوبَتُهم حتى قَتَلوا أنفُسَهم [يُشِيرُ إلى قَولِه تَعالَى {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ]}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: الرَّجُلُ فَعَلَ ذلك تَوبةً وإزراءً [أيْ واحتِقارًا] على النَّفسِ، وهذا الصَّنِيعُ كانَ مِن عاداتِ بَنِي إسرائيلَ في التَّوبةِ ولم يَفعَلْه جَهلًا ولا شَكًّا في قُدرةِ اللهِ ولا في عِلْمِه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: يَظهَرُ مِن مَجموعِ الرِّوايَاتِ أنَّ الرَّجُلَ لم يُغفَرْ له مِن أجْلِ الجَهلِ بِقُدرةِ اللهِ وعِلْمِه الشامِلِ [قُلْتُ: لا يُرِيدُ الشيخُ مُجَرَّدَ نَفْيِ تَعلِيلِ المَغفِرةِ هُنَا بِجَهلِ الرَّجُلِ، وإنَّما يُرِيدُ نَفْيَ جَهلِ الرَّجُلِ أصلًا بِقُدرةِ اللهِ وعِلْمِه الشامِلِ؛ فَقَدْ قالَ الشَّيخُ في (نَظَراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُزءُ الثاني"): حَدِيثُ الإسرائيلِيِّ لا عَلَاقَةَ له بِالعُذرِ بِالجَهلِ. انتهى باختصار]، وإنَّما لِخَوفِه مِنَ اللهِ كَما [في] حَدِيثِ

اِبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْـهُ {فَغُفِـرَ لَـهُ لِخَوْفِـهِ}، وتَبَيَّنَ أنَّه أمَرَ بَنِيه بِالإحراقِ تَوبةً إلى اللهِ وتَحقِيرًا لِنَفسِه لِمَـا عَصَتِ اللهَ، طَمَعًا في أنْ لا يَجمَعَ عليـه أرحَمُ الـراحِمِين بين عَذابَ الدُّنيَا وعَذابَ الآخِـرةِ، وظَهَـرَ أنَّ الرَّجُـلَ كـان يَعتَبِرُ ذاك الفِعْلَ عَمَلًا صالِحًا تَقَرَّبَ به إلى اللـهِ كَمـا دَلَّ عليه حَدِيثُ أبي بَكْرٍ لِأنَّ في حَدِيثِ أبي بَكْرٍ {هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟} فَيَقُولُ {لَا، غَيْـرَ أَنِّي كُنْتُ أَمَـرْتُ وَلَـدِي إذَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي بِالنَّارِ، فَوَاللهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا فَيُعَاقِبَنِي، إذْ عَاقَبْتُ نَفْسِي فِي الدُّنْيَا عَلَيْـهِ}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ أبـو سـلمان الصـومالي-: السَّـبَبُ في الأمرِ بِالحَرقِ مَنصوصٌ في حَدِيثِ أبي بَكْـرٍ، وظـاهِرٌ في أحادِيثِ غَيرِه مِنَ الصَّحابةِ، فَإنَّ الرَّجُـلَ عَـدَّ هـذا العَمَـلَ خَـيرًا قَدَّمَـه لِنَفسِـه، فَطَمِـعَ في ألَّا يَجمَـعَ عليـه أرحَمُ الراحِمِين بَيْنَ العَذابِ الـدُّنيَويِّ والأُخْـرَوِيِّ، والشـاهِدُ لـه قَولُه {فَوَاللهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أبَدًا فَيُعَـاقِبَنِي، إذْ عَاقَبْتُ نَفْسِي فِي الدُّنْيَا عَلَيْهِ}... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ أبـو سـلمان الصـومالي-: وصَـرِيحُ الخَبَـرِ يَـدُلُّ على أنَّ الرَّجُلَ طَمِعَ أنْ يَكونَ فِعلُه سَبَبًا في النَّجاةِ مِنَ العَذابِ، لَكِنَّ الإشكالَ في تَحدِيـدِ وَجـهِ السَّـبَبِيَّةِ والتَّعلِيـلِ [قـالَ مركزُ الفتوى بموقـع إسـلام ويب التـابع لإدارة الـدعوة والإرشاد الديني بـوزَارةِ الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية بدولة قطر في هذا الرابط: فَأكثَرُ عُلَمـاءِ الأصـولِ على أنَّ السَّـبَبَ والعِلَّةَ بِمعنًى واحِـدٍ. انتهى]، إذْ يُحتَمَـلُ أنْ يَكونَ فِعلُه واقِعًا منه على وَجهِ التَّوبةِ والإزراءِ بِـالنَّفسِ وقد شَهِدَ لـه بَعضُ الرِّوايَـاتِ كَمـا سَـبَقَ، وإذا صَـحَّ ذلـك اِنسَدَّ بـابُ التَّأوِيلاتِ والاسـتِنباطاتِ على أصـحابِها... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ أبـو سـلمان الصـومالي-: والسَّـبَبُ في فَتحِ الاحتِمالاتِ المُتَعَـدِّدةِ عَـدَمُ جَمـعِ الطُّرُقِ والمَروِيَّاتِ في القِصَّـــةِ... ثم قـــالَ -أيِ الشـــيخُ أبـــو ســـلمان الصومالي-: والصَّوابُ أنَّه كانَ قاصِدًا لِمَا فَعَلَ واعِيًا لِمَا

قـالَ، لم يَفعَـلْ مُحَرَّمًـا في دِينِـه ولا قـالَ كُفـرًا على التَّحقِيقِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبـو سـلمان الصـومالي-: لمِ يَجهَلِ الرَّجُلُ ولم يَشُكَّ في قُـدرةِ اللـهِ على إعادَتِـه، ولَكِنْ طَمِعَ أنَّه إذا عاقَبَ نَفْسَه للهِ في الدُّنيَا لم يُعـاقَبْ في الآخِـرةِ، وحَـدِيثُ أبي بَكْـرٍ رَضِـيَ اللـهُ عنـه نَصٌّ في مَحِلِّ النِّزاعِ رافِعٌ لِلإشكالِ الـذي اِختَلَفَتْ أقـوالُ النـاسِ في الجَـوابِ عنــه. انتهى باختصــار]. انتهى باختصــار.

وقَالَ النَّوَوِيُّ في (شَرحُ صَحِيحِ مُسْـلِمٍ): وَقَـالَتْ طَائِفَـةٌ {يَجُوزُ أَنَّهُ [أيِ الإسرائيلِيَّ الذي أوصَـى بِحَـرقِ جُثمانِـه] كَانَ فِي زَمَنٍ (شَـرْعُهُمْ فِيـهِ جَـوَازُ الْعَفْـوِ عَنِ الْكَـافِرِ)، بِخِلَافِ شَـرْعِنَا، وَذَلِـكَ مِنْ مُجَـوَّزَاتِ الْعُقُـولِ عِنْـدَ أَهْـلِ السُّـنَّةِ، وَإِنَّمَـا مَنَعْنَـاهُ فِي شَـرْعِنَا بِالشَّـرْعِ وَهُـوَ قَوْلُـهُ تَعَالَى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ)} [قالَ الشـيخُ أبـو سلمان الصـومالي في (نَظَـراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبـارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُــزءُ الأوَّلُ"): إنَّ البَّعثَ الأُخْــرَوِيَّ مَعلــومٌ مِن دِينِ الأنبِياءِ ضَرورةً، وإخبـارُ الرُّسُـلِ بـه مَقطـوعٌ، فَلا يَخفَى على أحَـدٍ آمَنَ بِالرُّسـلِ، ولِهـذا قـالَ عَلِيٌّ الْقَـارِيُّ [في (شَـرحُ الشِّـفَا)] {أطْبَـقَ الأنبِيـاءُ والرُّسـلُ على وُجـوبِ الإيمانِ بِاليَومِ الآخِرِ ووَعدِ الثَّوابِ ووَعِيدِ العِقـابِ، حـتى قالَ اللـهُ لآدَمَ ومَن معـه (فَإِمَّا يَـأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُـدًى فَمَن تَبِــعَ هُــدَايَ فَلَا خَــوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُــونَ، وَالَّذِينَ كَفَـرُوا وَكَـذَّبُوا بِآيَاتِنَـا أُولَئِكَ أَصْـحَابُ النَّارِ، هُمْ فِيهَـا خَالِدُونَ)}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: مَضَـى التَّحقِيـقُ في أنَّ الرَّجُـلَ [أيِ الإسـرائيلِيَّ الـذي أوصَى بِحَرقِ جُثمانِه] لم يَجهَـلْ بِـاليَومِ الآخِـرِ ولا بِمَعَـادِ الأبْدَانِ إجمالًا وتَفصِيلًا، وإنَّما أرادَ أنْ يَشـفَعَ لـه صَـنِيعُه هذا عند اللهِ كَما سَـبَقَ بَيَانُـه... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ أبـو سلمان الصومالي-: وقَالَ ابْنُ حَجَرٍ [فِي (فَتْحُ البـاري)] {وَأَبْعَـدُ الأقْـوَالِ قَـوْلُ مَنْ قَـالَ (إِنَّهُ كَـانَ فِي شَـرْعِهِمْ جَـوَازُ الْمَغْفِـرَةِ لِلْكَـافِرِ)}... ثم قـالَ -أيِ الشــيخُ أبــو

سلمان الصومالي-: يَظهَرُ بِالنَّظرةِ الأوَّلِيَّةِ [أيْ بَعْدَ جَمعِ الطُّرُقِ والمَروِيَّاتِ في القِصَّةِ] أنَّ الخَبَرَ مُحتَمَلُ الدَّلالةِ، وعند التَّدقِيقِ يَتَّضِحُ أنَّ الصَّوابَ في كِفَّةِ النافِي لِلوُقوعِ في الكُفرِ، وهو مَذهَبُ جُمهورِ العُلَماءِ مِن أهلِ السُّنَّةِ وغَيرِهم. انتهى باختصار]. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو محمد المقدسي في (الرِّسالةُ الثَّلاثِينِيَّةُ): إنَّ الأمرَ ليس كَما ذَهَبَ إليه بَعضُ أهلِ التَّجَهُّمِ والإرجاءِ مِن دَعوَى أنَّ هذا الرَّجُلَ أنكَرَ البَعثَ مُطلَقًا، ثم يَستَدِلُّ [أيْ مَن هو مِن أهلِ التَّجَهُّمِ والإرجاءِ] بِقَولِه تَعالَى {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أن لَّن يُبْعَثُوا}، ومِن ثَمَّ تَوجِيهُ وتَعمِيمُ إعذارِه بِالجَهلِ في إنكارِ البَعثِ مُطلَقًا، لِيَنتَقِلَ بذلك إلى إعذارِ الطَّواغِيتِ المُشَرِّعِين، والحُكَّامِ المُرتَدِّين المُحارِبِين لِلدِّينِ المُتَوَلِّين لِأعدائه الذِين قد خَرَجوا مِن دِينِ اللهِ مِن أبوابٍ عَدِيدةٍ!، فَلا شَكَّ أنَّ هذا مِن تَحمِيلِ الدَّلِيلِ ما لا يَحتَمِلُه، فالرَّجُلُ كَما هو ظاهِرٌ لم يَكُنْ مُنكِرًا لِقُدرةِ اللهِ على البَعثِ، وإنَّما دَخَلَه الجَهْلَ في سَعَةِ هذه القُدرةِ وتَفاصِيلِها وأنَّه سُبحانَه قادِرٌ على جَمعِ ما ذَرَتْه الرِّيَاحُ وتَفَرَّقَ في الأنهارِ والبِحارِ مِن رَمادِه، وبَعثِه، وهذا التَّفصِيلُ تَحَارُ فيه العُقولُ، وقد يَخفَى وتَذْهَلُ عنه الأذهانُ، خُصوصًا مع شِدَّةِ الفَزَعِ والانذِهاشِ في سَكَراتِ المَوتِ، وهو مِمَّا لا يُعرَفُ إلَّا مِن طَرِيقِ الحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ، فَلا يَحِلُّ مُماثَلةُ الخَطَأِ أو الجَهلِ في مِثلِ هذا الأمرِ الخَفِيِّ وتَنزِيلُ العُذرِ فيه وإلحاقُه بِالشِّركِ الأكبَرِ الواضِحِ المُستَبِين والرِّدَّةِ الصَّرِيحةِ المُضافِ إليها مُحارَبةُ الدِّينِ وغَيرُ ذلك مِنَ الكُفْرِ البَوَاحِ الذي اِرتَكَسَ [أيْ وَقَعَ] في حَمأتِه [أيْ في وَحْلِه وطِينِه] طَواغِيتُ الحُكمِ مُناقِضِين بِكُفرِيَّاتِهم أظهَرَ وأصرَحَ وأشهَرَ أُمورِ الدِّينِ التي بُعِثَ بها الرُّسُلُ كافَّةً، فَواللهِ الذي لا إلَهَ إلَّا هو لا يُساوِي أو يُماثِلُ بين خَطَأِ هذا الرَّجُلِ المُوَحِّدِ وبين طَوَامِّ القَومِ [يَعنِي (الطَّواغِيتِ المُشَرِّعِين،

والحُكَّامِ المُرتَدِّينَ المُحارِبِين لِلدِّينِ المُتَـوَلِّين لِأعدائِـه)] إلَّا المُطَفِّفـونَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَـالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْـتَوْفُونَ وَإِذَا كَـالُوهُمْ أَو وَّزَنُـوهُمْ يُخْسِـرُونَ، المُتلاعِبـون بِالأَدِلَّةِ الـذين يَلْـوُونَ أعناقَهـا ويَتَلاعَبـون بِـدَلالاتِها {أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُـونَ لِيَـوْمٍ عَظِيمٍ}؟!... ثم قـالَ -أَيِ الشيخُ المقدسـي-: فَقَـدْ عَـرَفتَ مِمَّا تَقَـدَّمَ أَنَّه لا يَجـوزُ مُساواةُ الخَطَأِ في الأبوابِ الخَفِيَّةِ التي لا تُعـرَفُ إلَّا مِن طَرِيـقِ الحُجَّةِ الرِّسـالِيَّةِ والـتي يُعـذَرُ الجاهِـلُ فيهـا -ومُماثَلَتُهـا- بِمُناقَضـةِ الأبـوابِ الظـاهِرةِ المَعلومـةِ مِنَ الـدِّينِ ضَـرورةً، فَكَيـفَ بِمُناقَضـةِ أشـهَرِها، أعنِي أصـلَ التَّوحِيدِ الذي أقامَ اللـهُ فيـه على خَلقِـه حُجَجَـه البالِغـةَ الظـاهِرةَ، فَغَرَسَـه في فِطَـرِهم، وزَيَّنَـه في عُقـولِهم، وقَبَّحَ ما يُناقِضُه مِنَ الشِّركِ والتَّندِيدِ، وأخَذَ عليه المِيثاقَ قَبْلَ أنْ يَخلُقَهم، وبَعَثَ جَمِيعَ رُسُلِه لِتَقرِيرِه وإبطالِ مـا يُناقِضُه مِنَ الشِّركِ، وأنزَلَ جَمِيعَ كُتُبِه مِن أجلِه، فَهـو لا يَخفَى إلَّا على مَن كَسَبَ جَهْلَه بِالإعراضِ [أَيْ (مَن كـانَ جَهْلُه ناتِجًا عن إعراضِه)] وهـذا لَيس بِمَعـذُورٍ بِالاتِّفـاقِ، فَلا تَحِلُّ مُساواةُ البابَين وخَلـطُ أحَـدِهما بِـالآخَرِ، كَمـا لا يَحِلُّ مُساواةُ أهلِ التَّوحِيدِ بِأهـلِ الشِّـركِ والتَّندِيـدِ، هـذا وقد رَوَى الإمامُ أحمَـدُ في مُسـنَدِه زِيـادةً مُهِمَّةً لِحَـدِيثِ ذلك الرَّجُـلِ تَـدُلُّ على أنَّه كـانَ مِنَ المُوَحِّدِين، فَلا يَحِـلُّ تَنزِيلُ إعذارِ المُوَحِّدِين في المَسائلِ الخَفِيَّةِ، عَلَى طَوَامِّ المُشرِكِين في شِـركِهم الصُّـرَاحِ وكُفـرِهم البَـوَاحِ... ثم قالَ -أَيِ الشـيخُ المقدسـي-: أفـراخُ الجَهمِيَّةِ والمُرجِئـةِ عَذَروا الطَّواغِيتَ والمُرتَدِّين، المُناقِضِين لِأصلِ التَّوحِيـدِ مِن أبـوابٍ شَـتَّى، فَحَكَمـوا لهم بِالإسـلامِ والإيمـانِ وعَصَموا دِماءَهم وجَعَلـوهم مِنَ النـاجِين... ثم قـالَ -أَيِ الشيخُ المقدسي-: والخُلاصةُ أنَّه يَجِبُ التَّفرِيقُ في بـابِ العُـذرِ بِالجَهـلِ بين مـا عُلِمَ ضَـرورةً مِن دِينِ الإسـلامِ وتَأْباه الفِطَرُ السَّلِيمةُ ويُقَبِّحُه العَقـلُ السَّـلِيمُ، كَـأبوابِ

الشِّركِ الواضِحِ المُستَبِينِ الذي لا يَجـوزُ أنْ يَجهَـلَ كَونَـه مِمَّا يُناقِضُ دِينَ الإسلامِ أحَدٌ مِمَّن يَنتَسِبُ إليه، وبين مـا كانَ مِنَ الأُمورِ التي قد تَخفَى وتَحتاجُ إلى تَعرِيفٍ وبَيانٍ ولا تُعلَمُ إلَّا بِالحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ المُفَصَّلةِ فَمِثـلُ هـذا يُعـذَرُ فيه بِالجَهلِ خِلافًا لِلبابِ الأوَّلِ فَيَجِبُ عَدَمُ المُبـادَرةِ في التَّكفِيرِ به إلَّا بَعْدَ التَّعرِيفِ وإقامةِ الحُجَّةِ... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: المُفَرِّطون مِن أهلِ التَّجَهُّمِ والإرجاءِ -ونَحوُهم مِنَ المُتَساهِلِين- أخَذوا كَلامَ الأئمَّةِ وإعـذارِهم في المَسـائلِ الخَفِيَّةِ فَـأنزلوه على الكُفـرِ المَعلـومِ مِنَ الـدِّين ضَـرورةً وقايَسـوه عليهـا وألحَقـوا بهـا الشِّـركَ الواضِـحَ المُسـتَبِين، فَعـذَروا بـذلك الطَّواغِيتَ ورَقَّعـوا لِكُفـرِهم البَـواحِ وجـادَلوا عنِ المُشَـرِّعِين المُشـرِكِين والطُّغاةِ المُحارِبِين لِلدِّينِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُاللـه الغليفي في كِتابِـه (العـذر بالجهـل، أسـماء وأحكـام): حَـدِيثُ الرَّجُـلِ الـذي قـالَ {إِذَا أَنَـا مُتُّ فَـأَحْرِقُونِي...} فَعُـذرُ هـذا الرَّجُـلِ كـانَ بِسَـبَبِ جَهلِـه لِمُفرَداتِ بَعضِ صِفاتِ اللهِ، وهـذه مِنَ الأُمـورِ الـتي قـد تَخفَى على بَعضِ النـاسِ في زَمَنٍ مِنَ الأزمـانِ لِعَـدَمِ بُلوغِ الدَّعوةِ، ومِنَ المَعلومِ بَداهـةً أنَّ الجَهـلَ بِمُفـرَداتِ الصِّـفةِ الـذي لا يُـؤَدِّي إلى الجَهـلِ بِاللـهِ ليس كالجَهـلِ بِالصِّفةِ الذي يُؤَدِّي إلى الجَهلِ بِاللهِ أو الجَهلِ بِوَحْدانِيَّتِه فَجاهِلُ هذه لا يَتَوَقَّفُ عاقِـلٌ في كُفـرِه... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: فَلا بُدَّ مِنَ التَّفرِيـقِ بين جَهـلٍ بِالصِّـفةِ يُؤَدِّي إلى الجَهلِ بِالمَوصوفِ سُبحانَه -وهذا كُفرٌ ظـاهِرٌ- وبين جَهـلٍ بِمُفـرَداتِ الصِّـفةِ لا يُـؤَدِّي إلى الجَهـلِ بِالمَوصوفِ سُبحانَه وتَعـالَى كَمـا في المَقـالاتِ الخَفِيَّةِ. انتهى باختصـار. وجـاءَ في (شَـرحُ كَشْـفِ الشُّـبُهاتِ) للشـيخ صـالح آل الشـيخ (وزيـر الشـؤون الإسـلامية والأوقاف والـدعوة والإرشـاد) أنَّ الشـيخَ سُـئِلَ: ذَكَـرتَ بِأَنَّ مَن شَكَّ في شَيءٍ مِمَّا جاءَ به مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ فَهو كافِرٌ، فَما مَعنَى الحَدِيثِ الصَّحِيحِ الذي جاءَ فيه أنَّ رَجُلًا قالَ {إِذَا مُتُّ فَحَرِّقُونِي وَذَرُّونِي فِي اليَمِّ، وَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِّي} إلى آخِرِه، الحَدِيثِ المَعروفِ الذي في الصَّحِيحِ؟. فأجابَ الشيخُ: هذا الحَدِيثُ اِختَلَفَ العُلَماءُ في الإجابةِ عليه، والتَّحقِيقُ فيه الذي يَتَّفِقُ مع أُصولِ الشَّرِيعةِ مِن جِهةِ الاعتِقادِ والفِقهِ أنَّ هذا الرَّجُلَ لم يَشُكَّ في صِفةٍ مِن صِفاتِ اللهِ، وإنَّما شَكَّ في تَعَلُّقِ الصِّفةِ بِبَعضِ الأفرادِ، فَهو لم يَشُكَّ في القُدرةِ أصلًا، ولو شَكَّ في قُدرةِ اللهِ لَكَفَرَ ولم يَنفَعْه إيمانُه، إذا قالَ {أنا لا أدْرِي هَلِ اللهُ قَدِيرٌ أمْ لَيسَ بِقَدِيرٍ؟} يَعنِي شَكَّ في أصلِ القُدرةِ، فَهذا يَكفُرُ. انتهى. وقالَ الشيخُ صالح الفوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء): الرَّجُلُ أمَرَ بِإحراقِه وذَرِّه في الهَواءِ لِيَكونَ مَعدُومًا، فَهو شَكَّ في جُزئِيَّةٍ مِن جُزئِيَّاتِ القُدرةِ، وهي مَسألةٌ خَفِيَّةٌ، ولم يُنكِرْ عُمومَ القُدرةِ. انتهى باختصار نَقلًا مِن (عارِضُ الجَهلِ) للشيخِ أبي العُلا بن راشد بن أبي العُلا، بِمُراجَعةِ وتقديم وتقريظ الشيخِ صالح الفوزان. وقالَ الشيخُ المهتدي بالله الإبراهيمي في (مُنْجِدَةُ الْغَارِقِين وَمُذَكِّرَةُ الْمُوَحِّدِين بِصِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التي هِيَ مِنْ أَصْلِ الدِّين): فاللهُ سُبحانَه وتَعالَى لا يَقبَلُ مِن أحَدٍ عَمَلًا بِدونِ أنْ يَكونَ تَوحِيدُه صَحِيحًا؛ ولا يَستَطِيعُ أحَدٌ أنْ يُوَحِّدَ اللهَ بِدونِ مَعرِفَتِه المَعرِفةَ التي تُخرِجُه عن حَدِّ الجَهلِ به سُبحانَه، قالَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا أرسَلَه إلى الْيَمَنِ {إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الإبراهيمي-: هناكَ حَدٌّ أدنَى في المَعرِفةِ

يَشتَرِكُ فيه كُلُّ المُوَحِّدِين، ولا يَكونون مُوَحِّدِين إلَّا بِتِلْكَ المَعرِفةِ، كَما قالَ الإمامُ اِبْنُ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ رَحِمَه اللهُ [في (مدارج السالكين)] {لَا يَسْتَقِرُّ لِلْعَبْدِ قَدَمٌ فِي الْمَعْرِفَةِ -بَلْ وَلَا فِي الإِيمَانِ- حَتَّى يُؤْمِنَ بِصِفَاتِ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ وَيَعْرِفَهَا مَعْرِفَةً تُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الْجَهْلِ بِرَبِّهِ، فَالإِيمَانُ بِالصِّفَاتِ وَتَعَرُّفُهَا هُوَ أَسَاسُ الإِسْلَامِ وَقَاعِدَةُ الإِيمَانِ}؛ إِذَنْ فَما هو أَقَلُّ حَدٍّ مِنَ المَعرِفةِ التي يَجِبُ أَنْ تَتَوَفَّرَ عند الشَّخصِ لِكَيْ يَكونَ عارِفًا بِاللَّهِ المَعرِفةَ التي تُخرِجُه عن حَدِّ الجَهلِ بِرَبِّه سُبحانَه ويُعتَبَرُ أنَّه قد عَرَفَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ؟ أو بِمَعنًى آخَرَ ما هو أَقَلُّ حَدٍّ يَجِبُ على المَرءِ مَعرِفَتُه مِن صِفاتِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ لِكَيْ يَكونَ مُوَحِّدًا؟ أو بِمَعنًى آخَرَ ما هي الصِّفاتُ التي هي مِن أصلِ دِينِ الإسلامِ وأساسِه؟ أو بِمَعنًى آخَرَ ما الفَرقُ بين صِفاتِ اللهِ التي يُعذَرُ الإنسانُ فيها بِالجَهلِ أو التَّأويلِ وصِفاتِ اللهِ التي لا يُعذَرُ الإنسانُ فيها بِالجَهلِ أو التَّأويلِ؟ أو هَلِ الجَهلُ بِالصِّفةِ جَهلٌ بِالمَوصوفِ دائمًا؟، فَكُلُّها أسئلةٌ تَصُبُّ في مَصَبٍّ واحِدٍ؛ فالجَوابُ أنَّه إذا كانَتْ هذه الصِّفةُ مِمَّا لا يُتَصَوَّرُ المَوصوفُ إلَّا بِها كانَ جَهلُ تلك الصِّفةِ جَهلًا بِالمَوصوفِ، فإنَّ هناك صِفاتٍ لِلَّهِ تَعالَى لا يَسَعُ المُؤمِنُ المُوَحِّدُ جَهلَها، بَلْ لا يَكونُ مُؤمِنًا مُوَحِّدًا ولا عارِفًا بِاللَّهِ المَعرِفةَ التي تُخرِجُه عن حَدِّ الجَهلِ به سُبحانَه إلَّا بِمَعرِفةِ هذه الصِّفاتِ مَعرِفةً يَقِينِيَّةً لا شَكَّ فيها بِوَجهٍ مِنَ الوُجوهِ، وهي الصِّفاتُ التي لا يَتِمُّ مَفهومُ الرُّبوبِيَّةِ ولا يُتَصَوَّرُ إلَّا بِها، بِمَعنًى آخَرَ مَن عَرَفَ أنَّ اللهَ هو رَبُّ العالَمِين فإنَّه بذلك يَكونُ قد عَرَفَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ المَعرِفةَ التي تُخرِجُه عن حَدِّ الجَهلِ به سُبحانَه [قالَ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ في (مجموع الفتاوى): وَالْجَهْلُ بِاللَّهِ فِي كُلِّ حَالٍ كُفْرٌ، قَبْلَ الْخَبَرِ وَبَعْدَ الْخَبَرِ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (هَلْ وافَقَ الإمامُ اِبْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ المُعتَزِلةَ

وخالَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ في تَكفِيرِ الجاهِـلِ بِاللَّهِ؟) في مَعْرِضِ الدِّفاعِ عنِ الطَّبَرِيِّ: إنَّ الطَّبَـرِيَّ يُفَـرِّقُ بَيْنَ الصِّفاتِ التي لا تُعلَمُ إلَّا بِالخَبَرِ والسَّماعِ وبَيْنَ الصِّـفاتِ [الـتي] تُعلَمُ بِالعَقـلِ والفِكْـرِ، فالجَهـلُ في النَّوعِ الأوَّلِ ليس كُفرًا عند الطَّبَرِيِّ وأصحابِ الحَـدِيثِ، والجَهـلُ في النَّوعِ الثانِي مِنَ الصِّفاتِ كُفرٌ عند الطَّبَرِيِّ وعنـد عُلَمـاءِ الأُمَّةِ. انتهى باختصار]، والدَّلِيلُ على ذلـك فاتِحـةُ دَعـوةِ الأنبِيـاءِ، فَهُمْ كـانوا يَـدعُون أقـوامَهم إلى عِبـادةِ اللـهِ بِوَصفِه أنَّه رَبُّ العالَمِين قَبْلَ أنْ يُبَيِّنوا تَفاصِـيلَ صِـفاتِه وأسمائه الكَثِيرةِ، ويُبَيِّنون لَهُمْ أنَّ اللهَ سُـبحانَه وتَعـالَى اِختارَهم لِكَيْ يُبَلِّغـوا لِلنَّاسِ رِسـالةَ التَّوحِيـدِ والـتي هي عِبادةُ رَبِّ العـالَمِين وَحْـدَه لا شَـرِيكَ لـه، قـالَ اللـهُ عَـزَّ وجَلَّ عن أوَّلِ رَسـولٍ لـه إلى البَشَـرِيَّةِ وهـو نُـوحٌ عليـه السَّـلامُ {لَقَـدْ أَرْسَـلْنَا نُوحًـا إِلَى قَوْمِـهِ فَقَـالَ يَـا قَـوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَـذَابَ يَـوْمٍ عَظِيمٍ، قَـالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِـهِ إِنَّا لَنَـرَاكَ فِي ضَـلاَلٍ مُّبِينٍ، قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلاَلَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَـالَمِينَ، أُبَلِّغُكُمْ رِسَـالاَتِ رَبِّي وَأَنصَـحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَـا لاَ تَعْلَمُـونَ، أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَـاءَكُمْ ذِكْـرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُـلٍ مِّنكُمْ لِيُنـذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُـوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُـونَ}، وقالَ سُبحانَه عن هُودٍ عليه السَّـلامُ {وَإِلَى عَـادٍ أَخَـاهُمْ هُودًا، قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْـرُهُ، أَفَلاَ تَتَّقُونَ، قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِـهِ إِنَّا لَنَـرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، قَالَ يَـا قَـوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ، أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِـحٌ أَمِينٌ، أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَـاءَكُمْ ذِكْـرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ}، ومُوسَى عليـه السَّـلامُ لَمَّا كَلَّمَه اللهُ تَبارَكَ وتَعالَى، عَـرَّفَ اللـهُ نَفسَـه أوَّلَ مـا عَرَّفَ أنَّه رَبُّ العـالَمِين، قـالَ اللـهُ عَـزَّ وجَـلَّ في كِتابِـه الكَرِيمِ {فَلَمَّا أَتَاهَـا نُـودِيَ مِن شَـاطِئِ الْـوَادِ الأَيْمَنِ فِي

الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}، وانْظُرْ ماذا أمَرَ اللهُ مُوسَى وهارُونَ عليهما السَّلامُ {وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، قَوْمَ فِرْعَوْنَ، أَلَا يَتَّقُونَ، قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ، وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ، وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ، قَالَ كَلَّا، فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا، إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ، فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ، وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ، قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ، فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ، وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ، قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ، قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ، قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ، قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا، إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ}، وانْظُرْ إلى فاتِحةِ دَعوةِ مُوسَى عليه السَّلامُ لِفِرعَونَ كَيْفَ كانَتْ {وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ، حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ}، وانْظُرْ ما الذي أمَرَ اللهُ عِيسَى عليه السَّلامُ بِتَبلِيغِه لِلنَّاسِ، يَقولُ سُبحانَه {وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ، قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ، إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ، إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ، وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ

عَلَيْهِمْ، وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ}؛ فَهذه نَماذِجُ لِبِدايَةِ دَعوةِ بَعضِ أنبِياءِ اللهِ تَعـالَى عليهم السَّـلامُ لِأقـوامِهم، كَيْفَ أنَّهم دَعَوْا أقوامَهم إلى عِبادةِ اللهِ سُبحانَه وتَعالَى بِوَصفِه أنَّه رَبُّ العالَمِين قَبْلَ أنْ يُبَيِّنوا تَفاصِـيلَ صِـفاتِه وأسمائه الكَثِـيرةِ، مِمَّا يَعنِي أنَّنـا إذا عَرَفْنـا أنَّ اللـهَ هـو رَبُّ العالَمِين فَإنَّنا بِذلك نَكونُ قد عَرَفْنـا اللـهَ عَـزَّ وجَـلَّ المَعرِفةَ التي تُخرِجُنا مِن حَـدِّ الجَهـلِ بِـه سُـبحانَه، ومِنَ الدَّلِيلِ على ذلك أيضًا قَولُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ {وَإِذْ أَخَـذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُـــورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْـــهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا، أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَـافِلِينَ، أَوْ تَقُولُـوا إِنَّمَـا أَشْـرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ، أَفَتُهْلِكُنَا بِمَـا فَعَـلَ الْمُبْطِلُونَ}، حيث اِكتَفَى اللهُ عَزَّ وجَلَّ بِأَخْـذِ الحُجَّةِ على الخَلْـــقِ أنَّه رَبُّهم، وجَعَلَهـــا سُـــبحانَه حُجَّةً في بُطلانِ الشِّـركِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الإبـراهيمي-: مَن جَهِـلَ صِـفةً مِنَ الصِّـفاتِ الـتي لا تَتِمُّ الرُّبوبِيَّةُ إلَّا بِهـا فَكُفـرُه مِن بـابِ أنَّه لم يُحَقِّقِ الإيمـانَ أصـلًا، لِأن الـذي لا يَعلَمُ شَيئًا لا يَملِكُ الاعتِقـادَ بِـه فَضـلًا على أنْ يُحَقِّقَـه، فَـإذا وُجِدَ شَخصٌ لا يَعرِفُ الصِّفاتِ التي لا يُتَصَوَّرُ رُبوبِيَّةُ اللـهِ إلَّا بِهـا لم يُعَـدَّ مِنَ المُمكِنِ عَقلًا ولا واقِعًـا ولا شَـرعًا وَصفُه بِأنَّه قد عَرَفَ اللهَ، ولا يَكونُ الجَهـلُ عُـذرًا يُسـبِغُ عليه صِفةَ الإيمانِ. انتهى باختصار.

(57)جـاءَ في سُـنَنِ التِّرْمِـذِيِّ عَنْ أَبِي وَاقِـدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ لَمَّا خَـرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ [أَيْ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ (التي هي نَفْسُها غَزْوَةُ هَـوَازِنَ، والـتي هي نَفْسُها غَزْوَةُ أَوْطَاسٍ)] مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا {ذَاتُ أَنْوَاطٍ} يُعَلِّقُـونَ عَلَيْهَـا أَسْـلِحَتَهُمْ، فَقَـالُوا يَـا رَسُولَ اللَّهِ {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ}، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ {سُـبْحَانَ اللَّهِ، هَـذَا

كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ}، قَالَ التِّرْمِذِيُّ {هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ}، والحَدِيثُ صَحَّحَه الشَّيخُ الألبانِيُّ في (صحيح ظلال الجنة) وفي (المشكاة). وجاءَ في مُسْنَدِ الإمامِ أحمَدَ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا عَنْ مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حُنَيْنٍ، قَالَ {وَكَانَ لِلْكُفَّارِ سِدْرَةٌ [وهي (شَجَرَةُ النَّبْقِ) المَعروفةُ] يَعْكُفُونَ [أَيْ يُقِيمون] عِنْدَهَا وَيُعَلِّقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ [وذلك لِلتَّبَرُّكِ بها] يُقَالُ لَهَا (ذَاتُ أَنْوَاطٍ)}، قَالَ {فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ خَضْرَاءَ عَظِيمَةٍ}، قَالَ {فَقُلْنَا (يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى "اِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ" قَالَ "إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ"، إِنَّهَا لَسُنَنٌ، لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُنَّةً سُنَّةً)}. وقالَ الشيخُ خالد المصلح (أستاذ الفقه في كلية الشريعة في جامعة القصيم) في (شَرحُ كَشفِ الشُّبُهاتِ): وطَلَبُ بَنِي إسرائيلَ كُفْرٌ ولا شَكَّ، إذْ أنَّهم طَلَبوا إلَهًا يَعبُدونه ويَتَوَجَّهون إليه بِالقَصدِ مع اللهِ سُبحانَه وتَعالَى. انتهى. وقال أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) في (البحر المحيط): {قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}، الظَّاهِرُ أَنَّ طَلَبَ مِثْلِ هَذَا كُفْرٌ وَارْتِدَادٌ وَعِنَادٌ، جَرَوْا فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِمْ فِي تَعَنُّتِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ وَطَلَبِهِمْ مَا لَا يَنْبَغِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِمْ {لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً} وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ كُفْرٌ؛ وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ [في تفسيره] {الظَّاهِرُ أَنَّهُمُ اسْتَحْسَنُوا مَا رَأَوْا مِنْ آلِهَةِ أُولَئِكَ الْقَوْمِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي شَرْعِ مُوسَى وَفِي جُمْلَةِ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا فَبَعِيدٌ أَنْ يَقُولُوا لِمُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا نُفْرِدُهُ بِالْعِبَادَةِ)}. انْتَهَى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي

في (الجَوابُ المَسبوكُ "المَجموعةُ الثانِيَةُ"): قد حَكَمَ نَبِيُّ اللهِ مُوسَى (عليه السَّلامُ) عليهم [أيْ على القائلِين {اِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}] بِكُفرِ الجَهلِ [يُشِيرُ إلى قَولِ مُوسَى عليه السَّلامُ {إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ}] كَما حَكَمَ إخوانُه الأنبِياءُ على أمثالِهم، لِأنَّ كُلَّ كُفرٍ وشِركٍ -وتَكذِيبَ الأنبِياءِ والرُّسُلِ- جَهلٌ وجَهالةٌ وصاحِبُه يَستَحِقُّ العُقوبةَ والدَّمارَ؛ قالَ نَبِيُّ اللهِ [نُوحٌ] عليه السَّلامُ لِلْكَفرةِ {وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا، إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ، وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا، إِنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ} يَعنِي كافِرون مُكَذِّبون لِلْحَقِّ؛ [وقالَ تَعالَى] في سُورةِ الأحقافِ [حِكايَةً عن هُودٍ عليه السَّلامُ مع قَوْمِه] {قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ، قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ} إلى قَولِه {بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ، رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ، تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ، كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ} فَهُمْ كافِرون جاهِلون مُجرِمون؛ وقالَ نَبِيُّ اللهِ لُوطٌ عليه السَّلامُ لِكَفَرةِ قَومِه {بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ، فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ، إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ، فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ، وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا، فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذَرِينَ}؛ وقالَ ابْنُ عَاشُورٍ [في (التحرير والتنوير) في تَفسِيرِ قَولِه تَعالَى ({قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ})] {وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدِ انْخَلَعُوا فِي مُدَّةِ إِقَامَتِهِمْ بِمِصْرَ عَنْ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ وَحَنِيفِيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبَ الَّتِي وَصَّى بِهَا [أيْ كُلٌّ مِن إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبَ عليهما السَّلامُ] فِي قَوْلِهِ (فَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)}؛ والمُكَذِّبُ المُحَرِّفُ لِلشَّرعِ يَفهَمُ مِن قَولِه {تَجهَلون} في قَومِ [نُوحٍ وَ] هُودٍ ولُوطٍ

ومُوسَى عليهم السَّلامُ {أيْ تُعذَرون ولا تُؤَاخَذون بِاتِّخاذِ إلَهٍ غَيرِ اللهِ، وتَكذِيبِ الرُّسُلِ، واستِحلالِ الفاحِشةِ!}، ومُتَقَضَّى هذا أنَّ بَنِي إسرائيلَ حين عِبادَتِهمِ العِجلَ كانوا مُسلِمِين مُوَحِّدِين! [وقد قالَ تَعالَى فيهم {وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ}]، وهذا كُفرٌ بِاللَّهِ ورَدٌّ عليه وعلى رُسُلِ اللهِ [قُلْتُ: فَإنْ قالَ قائلٌ {إذا كانَ القائلون مِن قَوْمِ مُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) كَفَروا بِقَولِهم هذا، فَلِماذا لم يُعاقِبْهُمُ اللهُ كَما عاقَبَ الذِين عَبَدوا العِجلَ فَإنَّه تَعالَى قد عاقَبَهم مع تَوبَتِهم، فَقَدْ قالَ تَعالَى (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ)، وقالَ تَعالَى أيضًا (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)؟}؛ فالجَوابُ هو أنَّ القائلِين مِن قَوْمِ مُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) لم يُعاقِبْهُمُ اللهُ لِأنَّهم لم يَفعَلوا ما طَلَبوه، وذلك بِخِلافِ الذِين عَبَدوا العِجلَ [قالَ الشيخُ عبدُالله بن عبدالعزيز العنقري (الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود) في (شَرحُ كَشفِ الشُّبُهاتِ): يُوجَدُ فَرقٌ بَيْنَ الطَّلَبِ وبَيْنَ الفِعْلِ نَفسِه. انتهى]]. انتهى باختصار.

وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (نَظَراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُزءُ الثالِثُ"): حَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عنه {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} الذي اُختُلِفَ في مَدلولِه، حيث إنَّ طائفةً اِعتَبَرَتْه مِن أقوَى الدَّلائلِ في العُذرِ بِالجَهلِ في الشِّركِ الأكبَرِ، ومَنَعَتْ ذلك طائفةٌ أُخرَى وُهُمُ الأكثَرون، فَاضْطُرِرْتُ إلى النَّظَرِ فيه سائلًا اللهَ التَّوفِيقَ لِمَسالِكِ التَّحقِيقِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: تَبَيَّنَ مِن رِوايَاتِ الحَدِيثِ أنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

وأصـحابَه مَـرُّوا على سِـدْرَةٍ عَظِيمـةٍ خَضـراءَ تُشْـبِهُ مِن حَيْثُ المَنظَرُ بسِدْرَةٍ عَظِيمةٍ كانَتْ قُـرَيشٌ ومَن سِـواهُمْ مِنَ العَرَبِ يُعَظِّمونها بِـالعُكوفِ عنـدها يَومًـا في السَّـنَةِ ووَضْـعِ الأسـلِحةِ والأمتِعـةِ عليهـا، فَطَلَبَ بَعضُ مُسـلِمةِ الفَتحِ [أيِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا في فَتحِ مَكَّةَ. وقد قـالَ الشـيخُ أبو بصير الطرطوسي على موقعِه في هذا الرابطِ: بَيْنَ فَتحِ مَكَّةَ وغَـزْوَةِ حُنَيْنٍ خَمسـةَ عَشَـرَ يَومًـا فَقَـطْ (على الـراجِحِ مِن أقـوالِ السَّـلَفِ والمُـؤَرِّخِين)، وكـانَ إسـلامُ هؤلاء بَيْنَ وخِلَالِ هـذه الأيَّامِ فَقَـطْ، ومَن كـانَ كَـذَلِكَ لا يُستَبعَدُ عنه أنْ يَصـدُرَ منـه مـا قـالوه لِلنَّبِيِّ -صـلى اللـه عليه وسلم- عن ذَاتِ أَنْـوَاطٍ بِـدافِعِ الجَهـلِ. انتهى] مِنَ النَّبِيِّ عليــه السَّــلامُ أنْ يَجعَلَهــا لهم ذاتَ أنــواطٍ كَمــا لِلْكُفَّارِ ذاتُ أنواطٍ، فَقالَ عليـه السَّـلامُ {هـذا كَمَـا قَـالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى (اجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَـةٌ، قَـالَ إِنَّكُمْ قَـــوْمٌ تَجْهَلُـــونَ)}؛ وفيهـــا [أيْ (وفي رِوايَـــاتِ الحَـدِيثِ)] فَوائـدُ؛ الأُولَى، المُتَقَـرِّرُ عنـد الصَّـحابةِ أنَّ العِبادةَ مَبناها على الأمرِ والتَّوقِيفِ، ولِهذا سَـأَلوا النَّبِيَ عليه السَّلامُ تَشرِيعَ التَّبَرُّكِ بِهـا ولم يَفعَلـوه بِأَنفُسِـهم؛ الثانِيَةُ، جَوازُ الحَلِفِ على الفُتْيَـا والتَّعلِيمِ والإرشـادِ مِن غَـيرِ اِسـتِحلافٍ؛ الثالِثـةُ، الغَضَـبُ عنـد التَّعلِيمِ لِإظهـارِ خُطورةِ الشَّيءِ أو أهَمِّيَّتِه في الشَّرعِ؛ الرابِعةُ، التَّسـبِيحُ والتَّكبِيرُ لِلتَّنزِيـهِ والتَّعَجُّبِ وتَعظِيمِ المَـوْلَى [عَـزَّ وجَـلَّ] لِقَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {سُبحانَ اللهِ} {اللهُ أكبَرُ} [قـالَ الشَّـيخُ اِبنُ بـاز في (شـرح كتـاب التوحيـد) على مَوقِعِه في هذا الرابطِ: فَقُلْنَا {يَا رَسُولَ اللَّهِ، اِجْعَلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} يَعنِي {اِجْعَلْ لَنَا شَجَرَةً مِثلَهم نُعَلِّقُ عليها السِّلاحَ ونَتَبَرَّكُ بها}، فَعِندَ هذا غَضِبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ وقـالَ {اللَّهُ أَكْبَـرُ [وهـذه إحـدَى رِوايَاتِ الإمامِ أحمَدَ]} هذه عادَتُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذا رَأَى شَـيئًا يُنكَـرُ قـالَ {اللَّهُ أَكْبَـرُ} أو قـالَ {سُـبْحَانَ

اللَّهِ}، هذا هو السُّنَّةُ، ولَيسَتِ السُّنَّةُ التَّصفِيقَ، التَّصفِيقُ مِن أعمالِ الجاهِلِيَّةِ، أمَّا الرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُه فَكانوا إذا رَأَوْا شَيئًا يُعْجِبُهم كَبَّروا، ولِهذا قالَ هنا {اللَّهُ أَكْبَرُ}، وهَكَذا إذا رَأَى شَيئًا مُنكَرًا {اللَّهُ أَكْبَرُ} أو {سُبْحَانَ اللَّهِ} كَما قالَه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مَواضِعَ كَثِيرةٍ. انتهى]؛ الخامِسةُ، النَّهيُ عنِ التَّشَبُّهِ بِالكُفَّارِ؛ السادِسةُ، فيه عَلَمٌ مِن أعلامِ النُّبُوَّةِ، لِأنَّه [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] أخبَرَ أنَّنا سَنَتَّبِعُ سُنَنَ أهلِ الكِتابِ المَذمومةَ سُنَّةً سُنَّةً فَوَقَعَ كَما أخبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ السابِعةُ، التَّغلِيظُ على الجاهِلِ في الأمرِ والنَّهيِ في بَعضِ الأحيانِ لِقَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم {اللَّهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السُّنَنُ، لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ)}؛ الثامِنةُ، أنَّ تَشبِيهَ الشَّيءِ بِالشَّيءِ لا يَلْزَمُ منه مُساواةُ المُشَبَّهِ بِالمُشَبَّهِ به مِن كُلِّ وَجْهٍ [قالَ الشيخُ مدحت بن حسن آل فراج في (العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي، بتقديمِ الشيوخِ ابنِ جبرين "عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء"، وعبدِالله الغنيمان "رئيس قسم العقيدة بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة"، والشيخ المُحَدِّثِ عبدِالله السعد): ومِنَ المَعلومِ أنَّ المُشَبَّهَ يُشبِهُ المُشَبَّهَ به في وَجْهٍ أو في بَعضِ الأوْجُهِ دُونَ بَقَيَّتِها، لا يُماثِلُه تَمامًا وإلَّا كانَ فَرْدًا مِن جِنْسِه. انتهى. وقالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ (ت440هـ) في (التحصيل لفوائد كتاب التفصيل): إنَّ الْمُشَبَّهَ بِالشَّيْءِ لَا يَكُونُ مِثْلَهُ فِي كُلِّ أَحْكَامِهِ، إِذْ لَا يَقْوَى قُوَّتَهُ. انتهى]، والدَّلِيلُ قَولُه تَعالَى {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ} قالَ العُلَماءُ {أيْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ وَلَا أُمٌّ}، فَكَذلك حالُ عِيسَى عليه السَّلامُ ليس لَهُ أَبٌ، أثبَتَ المُماثَلةَ بَيْنَهما لِاشتِراكِهما في وَصفٍ يَختَصُّ بِهما، وهو الوُجودُ الخارِجُ عنِ العادةِ المُستَمرةِ [والتي يَكونُ الوُجودُ فيها

بِواسِطةِ أَبٍ وأُمٍّ]، وإنْ لم تَتَحَقَّقِ المُماثَلةُ بَيْنَهما في جَمِيعِ الأوصافِ}، قالَ اِبْنُ القَيِّمِ [في (الجواب الكافي)] {وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَشْبِيهِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ أَخْذُهُ بِجَمِيعِ أَحْكَامِه، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ اللَّيْلَ كُلَّهُ) أَيْ ([الْفَجْرَ] مَعَ الْعِشَاءِ) كَمَا جَاءَ فِي لَفْظٍ آخَرَ، وَقَوْلُهُ (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ)، وَقَوْلُهُ (مَنْ قَرَأَ "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ثَوَابَ فَاعِلِ هَذِهِ الأشْيَاءَ لَمْ يَبْلُغْ ثَوَابَ الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَلَوْ كَانَ قَدْرُ الثَّوَابِ سَوَاءً لَمْ يَكُنْ لِمُصَلِّي الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ مَنْفَعَةٌ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ غَيْرُ التَّعَبِ وَالنَّصَبِ، وَمَا أُوتِيَ عَبدٌ -بَعْدَ الإيمَانِ- أَفْضَلَ مِنَ الْفَهْمِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ}، وقالَ الإمامُ مُعِينُ الدِّينِ الْجَاجَرْمِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت613هـ) [في (الرسالة في أصول الفقه واللغة)] {المُماثَلةُ لا تَقتَضِي الاشتِراكَ في جَمِيعِ الأوصافِ ولا في الذاتِيَّاتِ}، وقالَ أبو حامد الغزالي (ت 505هـ) [في (الإملاءُ في إشكالاتِ الإحيَاءِ)] {ليس مِن شَرطِ المِثالِ أنْ يُطابِقَ المُمَثَّلَ بِه مِن كُلِّ وَجْهٍ}؛ التاسِعةُ، فيها دَلِيلٌ لِقاعِدةِ سَدِّ الذَّرائعِ العَظِيمةِ؛ العاشِرةُ، أنَّ حَدِيثَ الإسلامِ قد يَخْفَى عليه ما لا يَخْفَى على قَدِيمِ الإسلامِ، لِقَولِ أَبِي وَاقِدٍ {وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ [على ما جاءَ في إحدَى رِوايَاتِ الحَدِيثِ]} وكانوا أَسلَموا يَومَ الفَتحِ وهو كالتَّعلِيلِ لِصَنِيعِهم [قُلْتُ: وفيه اِستِحبابُ إظهارِ ما يَدفَعُ الغِيبةَ كَما قالَ العُلَماءُ]؛ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ، {أَنَّ الشِّركَ فيه أكبَرُ وأصغَرُ، لِأَنَّهم لم يَرتَدُّوا بِهذا} قالَه الشَّيخُ محمد بنُ عبدالوهاب رَحِمَه اللهُ [قالَ الشيخُ مدحت بن حسن آل فراج في (العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي، بتقديمِ الشيوخِ ابنِ

جبرين "عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء"، وعبدِالله الغنيمان "رئيس قسم العقيدة بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة"، والشيخِ المُحَدِّثِ عبدِالله السعد): فهذا نَصٌّ مِنَ الشيخ [محمد بن عبدالوهاب] أنَّ القَومَ طَلَبوا الشِّركَ الأصغَرَ. انتهى]... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: اِحتَدَمَ النِّزاعُ في الاستِدلالِ بِالخَبَرِ [يَعنِي حَدِيثَ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه] على العُذرِ بِالجَهلِ في مَسائلِ الشِّركِ الأكبَرِ؛ وعُمدةُ العاذِرِ أنَّ هؤلاء الصَّحابةَ وَقَعوا في شِركٍ أكبَرَ، ومع ذلك لم يُكَفِّرْهم النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمانِعُ مِنَ التَّكفِيرِ الجَهلُ لِقِيَامِ المَظَنَّةِ التي هي حَداثةُ العَهدِ بِالإسلامِ؛ ولِلنَّافِي [أَيْ مَن يَنفِي العُذرَ بِالجَهلِ في مَسائلِ الشِّركِ الأكبَرِ] أنْ يُجِيبَ بِأنَّ طَلَبَ الصَّحْبِ فيه إجمالٌ، لِأنَّ التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرِ والحَجَرِ أو بِبُقعةٍ ما يُحتَمَلُ أنْ يَكونَ شِركًا أكبَرَ، ويُحتَمَلُ الشِّركَ الأصغَرَ، ويُحتَمَلُ أنْ لا يَكونَ كُلًّا مِنْهُمَا كما حَقَّقَه أهلُ العِلْمِ في شَرحِ الحَدِيثِ، والاحتِمالُ إذا دَخَلَ الدَّلِيلَ بَطَلَ به الاستِدلالُ اِتِّفاقًا [أيْ حتى يَتَرَجَّحَ وَجْهُ مِن وُجوهِ الاحتِمالِ. وقد قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (الجواب المسبوك "المجموعة الأولى"): إنَّ الاحتِمالَ ضَربان؛ (أ)احتِمالٌ ناشِئٌ عن دَلِيلٍ أو عن أصلٍ؛ (ب)والاحتِمالُ الثانِي وهو الناشِئُ عنِ التَّجوِيزِ العَقلِيِّ المُخالِفِ لِلظَّنِّ القَوِيِّ، [وهذا الاحتِمالُ] لا اِعتِبارَ له في مَسالِكِ الأدِلَّةِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: اِتَّفَقَ أربابُ الأصولِ والفِقهِ على أنَّ الاحتِمالَ المَرجوحَ لا يُؤَثِّرُ، وإنَّما يُؤَثِّرُ الاحتِمالُ الراجِحُ أوِ المُساوِي... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: وفَتحُ بابِ التَّجوِيزاتِ العَقلِيَّةِ على الدَّلائلِ الشَّرعِيَّةِ يَهْدِمُ أصولَ الشَّرعِ ويَرفَعُ الثِّقةَ بها، وذاك [أيْ وفَتحُ بابِ التَّجوِيزاتِ العَقلِيَّةِ] باطِلٌ وما أدَّى

إليـه أبطَـلُ منـه. انتهى باختصـار]، فَلا حُجَّةَ في الخَبَـرِ ([أيْ] في الاستِدلالِ به) على العُذرِ بِالجَهلِ في الشِّركِ الأكبَرِ حتى يَـأْتِي المُبَيِّنُ لِلإجمـالِ، وأيضًـا إحالـةُ اِنتِفـاءِ التَّكفِيرِ على اِنتِفاءِ المُقتَضِي [أيْ سَبَبِ التَّكفِـيرِ] أَوْلَى مِن إحالَتِـه على المـانِعِ [وهـو (الجَهـلُ) الـذي يَدَّعِيـه العاذِرُ. قُلْتُ: والأصلُ عَـدَمُ وُجـودِ المـانِعِ]، لِأنَّ الظـاهِرَ أنَّهم لم يَقَعوا في كُفرٍ، فَلَمْ يُكَفِّرْهم [صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ] مـع شـاهِدِ الأصـلِ العَـدَمِيِّ [إذِ الأصـلُ بَقـاءُ الإسـلامِ، وقـد شَـكَكْنا في الكُفـرِ، والقاعِـدةُ تَقـولُ {الأصلُ بَقاءُ ما كانَ على ما كـانَ}]، وإنَّمـا حَـذَّرَهم مِنَ التَّشَبُّهِ بِالكُفّارِ والاقتِداءِ بِهم؛ ورَغْمَ هذا فالمَطلوبُ مِنَ العاذِرِ القائلِ بِأنَّهم وَقَعوا في شِركٍ أكبَـرَ بَيَـانُ المَعْنَى الكُفرِيِّ الذي قامَ في مَحِلِّ النِّزاعِ قَبْلَ الاشتِغالِ بِوُجودِ المـانِعِ أو اِنتِفائه، فَمَن سَـلَّمَ لـه قِيَـامَ المُقتَضِـي [أيْ سَبَبِ التَّكفِيرِ] في المَحِلِّ فَلْيُنازِعْـه في اِعتِبـارِ المـانِعِ وعَـدَمِ الاعتِبـارِ، أمَّا مَن يَقـولُ {اِنتَفَى التَّكفِـيرُ لِانتِفـاءِ المُقتَضِي لا لِقِيَامِ المانِعِ} فَلا سَبِيلَ له عليه [أيْ لِلْعاذِرِ على النـافِي] حـتى يُحَقِّقَ [أيِ العـاذِرُ] قِيَـامَ المُقتَضِـي في المَحِلِّ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: ولِلْعـاذِرِ أنْ يَقــولَ {اِتَّكَلْتُ على ظُهــورِ المُقتَضِــي لِلنَّاظِرِ فَلَمْ أشتَغِلْ إلّا بِبَيَانِ المانِعِ، لِأنَّ مُقتَضَى قَـولِهم (اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ) طَلَبُ مَعبودٍ سِوَى اللـهِ، ولا شَكَّ في كُفرِ الطالِبِ إذا لم يَكُنْ جاهِلًا، ولِذلك شَـبَّهَ الطَّلَبَ بِالطَّلَبِ[أيْ شَـبَّهَ النـبيُّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ طَلَبَ الصَّـحابةِ {اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْـوَاطٍ كَمَـا لَهُمْ ذَاتُ أَنْـوَاطٍ} بِطَلَبِ قَـوْمِ مُوسَـى {اِجْعَـلْ لَنَـا إِلَهًـا كَمَـا لَهُمْ آلِهَةٌ}] فَلَزِمَ أنْ يَكونَ المَطلـوبُ كـالمَطلوبِ [أيْ يَكـونَ مَطلـوبُ الصَّـحابةِ كَمَطلـوبِ قَـوْمِ مُوسَـى، فَـإذا كـانَ مَطلوبُ قَوْمِ مُوسَى كُفرًا فَيَكونُ مَطلوبُ الصَّحابةِ أيضًا كُفــرًا]، ولا إجمــالَ في الحَــدِيثِ لِظُهــورِ المَعْنَى}؛

ولِلنَّافِي أنْ يَقولَ، هذا الاستِدلالُ مُندَفِعٌ مِن وُجوهٍ؛ الأوَّلُ، ليس في الخَبَرِ إلَّا طَلَبُ شَجَرةٍ تُناطُ بها الأسلِحةُ كَما لهم [أيْ لِلْمُشْرِكِينَ] ولا مَزِيدَ، ذاتُ أنواطٍ فالقَولُ بِأنَّهم طَلَبوا مَعبودًا سِوَى اللهِ اِفتِراءٌ على السائلِ [يَعنِي القائلِين {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}] وعلى الخَبَرِ المَقصوصِ؛ الثانِي، أنَّ طَلَبَ المَعبودِ كُفرٌ سَواءٌ كانَ الطالِبُ جاهِلًا أو عالِمًا إذِ الأقوالُ قَوالِبُ المَعانِي فَمَن أرادَ عِبادةَ غَيرِ اللهِ أو اِستَحسَنَها فَهو كافِرٌ مُشرِكٌ إذْ إرادةُ الكُفرِ كُفْرٌ ولا يُمكِنُ أنْ يَصِحَّ إيمانُ مَن قامَ في قَلْبِه جَوازُ عِبادةِ غَيرِ اللهِ؛ الثالِثُ، أنَّ الإجمالَ ظاهِرٌ على وَجْهِ الإنصافِ، ذلك أنَّ المُتَبَرِّكَ بِالشَّجَرِ أوِ الحَجَرِ أو القَبرِ، إنْ كانَ مُعتَقِدًا أنَّه بِتَمَسُّحِه بِهذه الشَّجَرةِ تَتَوَسَّطُ له عند اللهِ وتَشفَعُ له فَهذا اِتِّخاذُ إلَهٍ مع اللهِ وهو شَركٌ أكبَرُ، وهو الذي كانَ يَعتَقِدُ أهلُ الجاهِلِيَّةِ في الأشجارِ والأحجارِ التي يَعبُدونها، وفي القُبورِ التي يَتَبَرَّكون بِها، كانوا يَعتَقِدون أنَّهم إذا عَكَفوا عندها وتَمَسَّحوا بِها فَإنَّ هذه البُقعةَ أو صاحِبَها أو الرُّوحَ التي تَخْدِمُ هذه البُقعةَ تَتَوَسَّطُ لهم عند اللهِ!، فَهذا الفِعلُ إذًا راجِعٌ إلى اِتِّخاذِ أندادٍ مع اللهِ جَلَّ وعَلا، ويَكونُ التَّبَرُّكُ شِركًا أصغَرَ إذا اِتَّخَذَ المُتَبَرِّكُ هذا الشَّيءَ سَبَبًا لِحُصولِ البَرَكةِ مِن غَيرِ اِعتِقادِ أنَّه يُقَرِّبُه إلى اللهِ، بِمَعْنَى أنَّه جَعَلَه سَبَبًا لِلْبَرَكةِ فَقَطْ، كَما يَفعَلُ لابِسُ الحَلْقةِ والخَيْطِ فَكذلك هذا المُتَبَرِّكُ يَجعَلُ تلك الأشياءَ أسبابًا لِلْبَرَكةِ، وآفَتُه أنَّه اِعتَقَدَ السَّبَبِيَّةَ فِيما ليس سَبَبًا في الشَّرعِ وهو شِركٌ أصغَرُ، وعلى هذا فالتَّبَرُّكُ الأوَّلُ كُفرٌ وشِركٌ، وطَلَبُه وسُؤالُ التَّشرِيعِ فيه كُفرٌ، أمَّا التَّبَرُّكُ الثانِي فَبِدعةٌ وشِركٌ أصغَرُ وطَلَبُ التَّشرِيعِ وسؤالُ الشارِعِ بِذلك لا بَأْسَ به في ذاتِه، [فَ]إذا لم يَعتَقِدِ السائلُ في الشَّجَرةِ شِركَ الوَسائطِ ولا السَّبَبِيَّةَ البِدعِيَّةَ لَكِنْ سَألَ جَعْلَ الشَّجَرةِ مُتَبَرَّكًا [أيْ سببًا لِلْبَرَكةِ] بِتَعلِيقِ

الأسـلِحةِ كَمـا تُعَظَّمُ بَعضُ الأشـيَاءِ بِتَشـرِيعِ الشـارِعِ كالحَجَرِ الأسوَدِ والرُّكنِ اليَمـانِيِّ والمُلتَـزَمِ [قـالَ مَوقِـعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرِفُ عليه الشيخ محمـد صالح المنجد في هذا الرابط: الحَجَرُ الأسـوَدُ هـو الحَجَـرُ المَنصوبُ في الرُّكْنِ الْجَنُوبِيِّ الشَّرْقِيِّ لِلْكَعبةِ المُشَرَّفةِ مِنَ الخارِجِ في غِطـاءٍ مِنَ الفِضَّـةِ، وهـو مَبْـدَأُ الطَّوافِ، ويَرتَفِعُ عَنِ الأرضِ الآنَ مِتْرًا ونِصـفَ المِتْـرِ... ثم قـالَ -أيْ مَوقِعُ (الإسلامُ سـؤالٌ وجَـوابٌ)-: إنَّ الحَجَـرُ الأسـوَدُ أنزَلَه اللهُ تَعالَى إلى الأرضِ مِنَ الجَنَّةِ، وكانَ أشَدَّ بَيَاضًـا مِنَ اللَّبَنِ فَسَـوَّدَتْهُ خَطَايَـا بَنِي آدَمَ، وإنَّه يَـأتِي يَـوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يُبصِرُ بِهمـا، وَلِسَـانٌ يَنطِـقُ بـه يَشْـهَدُ لِمَنِ اِسْـتَلَمَهُ [قـالَ الأَزْهَـرِيُّ (ت370هـ) فِي (تَهْـذِيبُ اللُّغَةِ): وَالَّذِي عِنْدِي فِي (اسْـتِلَامِ) الْحَجَـرِ أَنَّهُ (افْتِعَـالٌ) مِنَ السَّلَامِ وَهُوَ التَّحِيَّةُ، وَاسْـتِلَامُهُ لَمْسُـهُ بِالْيَـدِ. انتهى] بِحَقٍّ، وإنَّ اِستِلامَه أو تَقبِيلَه أوِ الإشارةَ إليه هو أوَّلُ مـا يَفعَلُه مَن أرادَ الطَّوافَ سَواءٌ كانَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، وقـد قَبَّلَه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتَبِعَه على ذلك أُمَّتُه، فَإنْ عَجَزَ عن تَقبِيلِه فَيَستَلِمُه بِيَدِه أو بِشَيءٍ ويُقَبِّلُ هذا الشَّيءَ [رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عُمَرَ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ أَنَّهُ جَـاءَ إِلَى الْحَجَرِ الأسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ {إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَـرٌ لَا تَضُـرُّ وَلَا تَنْفَـعُ، وَلَـوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُكَ مَـا قَبَّلْتُـكَ}؛ ورَوَى مُسـلِمٌ عَنْ نَـافِعٍ قَـالَ {رَأَيْتُ اِبْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَـدِهِ، ثُمَّ قَبَّلَ يَـدَهُ وَقَـالَ (مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُـولَ اللَّهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ يَفْعَلُـهُ)}]، فَـإنْ عَجَـزَ أشـارَ إليـه بِيَـدِه وكَبَّرَ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ محمد طاهر الكردي (عضو اللجنة التنفيذية لتوسعة وعمارة المسجد الحرام عـام 1375هـ في (التارِيخُ القَويمُ لِمَكَّةَ): الأركـانُ [أيْ أركـانُ الكَعبـةِ] بِـالتَّرتِيبِ عَلَى حَسَـبِ مَشـروعِيَّةِ الطَّوافِ (أيْ بِجَعـلِ الكَعبةِ علَى يَسارِ الطـائفِ بِهـا)؛ الأوَّلُ الـرُّكنُ الأسـوَدُ،

سُمِّيَ به لِأنَّ فيه الحَجَرَ الأسوَدَ، ويُسَمَّى أيضًا بِالرُّكنِ الشَّرقِيِّ، ومنه يُبْتَدَأُ الطَّوافُ؛ والثانِي الرُكنُ العِراقِيُّ، سُمِّيَ بذلك لِأنَّه إلى جِهةِ العِراقِ، ويُسَمَّى هذا الرُّكنُ أيضًا بِالرُّكنِ الشَّمالِيِّ نِسبةً إلى جِهةِ الشَّمالِ، وبَيْنَ هذا الرُّكنِ والرُّكنِ الأسوَدِ يَقَعُ بابُ الكَعبةِ؛ والثالِثُ الرُكنُ الشامِيُّ، سُمِّيَ بذلك لِأنَّه إلى جِهةِ الشامِ والمَغرِبِ، ويُسَمَّى هذا الرُّكنُ أيضًا بِالرُّكنِ البَحْرِيِّ وبِالرُّكنِ الغَربِيِّ، وبَيْنَ هذا الرُّكنِ والرُّكنِ العِراقِيِّ يَقَعُ حِجْرَ إسْمَاعِيلَ [وهو الحَطِيمُ، وهو بِنَاءٌ على شكلِ نِصْفِ دائرةٍ، وله فَتْحَتانِ مِن طَرفَيْه للدُّخولِ إليه والخُروجِ منه، وتَقَعُ الفَتْحَتانِ المَذْكُورتانِ بِحِذَاءِ رُكْنَيِ الكَعبةِ الشَّمالِيِّ والغَربِيِّ؛ قُلْتُ: والصَّلاةُ في الحِجْرِ تَنَفُّلًا مُستَحَبَّةٌ]؛ والرابِعُ الرُّكنُ اليَمانِيُّ، سُمِّيَ بِاليَمانِيِّ لِاتِّجاهِه إلى اليَمَنِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الكردي-: الرُّكنُ الأسوَدُ يُطلَقُ عليه الرُّكنُ الشَّرقِيُّ لِوُقوعِه جِهةَ الشَّرقِ؛ والعِراقِيُّ يُطلَقُ عليه الرُّكنُ الشَّمالِيُّ لِوُقوعِه جِهةَ الشَّمالِ؛ والشامِيُّ يُطلَقُ عليه الرُّكنُ الغَربِيُّ لِوُقوعِه جِهةَ الغَربِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الكردي-: وقد يُطلَقُ على الرُّكنِ اليَمانِيِّ والرُّكنِ الأسوَدِ اليَمانِيَّان، وعلى الرُّكنِ الشامِيِّ والرُّكنِ العِراقِيِّ الشامِيَّان ورُبَّما قِيلَ الغَربِيَّان، على جِهَةِ التَّغلِيبِ، وإذا أُطلِقَ (الرُّكنُ) فالمُرادُ به الرُّكنُ الأسوَدُ فَقَطْ. انتهى باختصار. وقالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرِفُ عليه الشيخ محمد صالح المنجد في هذا الرابط عنِ (الرُّكنِ اليَمانِيِّ): والمَشروعُ هو اِستِلامُ هذا الرُّكنِ دُونَ تَقبِيلٍ، فَإنْ لم يَتَمَكَّنْ مِنِ اِستِلامِه فَإنَّه لا يُشِيرُ إليه لِعَدَمِ وُرودِ ذلك عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وجاءَ في فَضلِ اِستِلامِ الرُّكنِ اليَمانِيِّ قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ مَسْحَ الْحَجَرِ الأسْوَدِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ يَحُطَّانِ الْخَطَايَا حَطًّا}. انتهى باختصار. وقالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ

وجَوابٌ) أيضًا [في هـذا الرابط]: المُلتَـزَمُ هـوِ مِنَ الكَعبـةِ المُشَـرَّفةِ مـا بَيْنَ الحَجَـرِ الأسـوَدِ وبـابِ الكَعبـةِ، ومَعْنَى التِزامِه أيْ وَضعِ الداعِي صَدرَه ووَجْهَـه وذِراعَيـه وكَفَّيـه عليه ودُعاءِ اللهِ تَعالَى بِما تَيَسَّـرَ لـه مِمَّا يَشـاءُ. انتهى]، فقد خَرَجَ طَلَبُ السائلِ عنِ النِّزاعِ، لِأنَّه إذا كانَ السـؤالُ جَعْلَ الشَّجَرةِ مُتَبَرَّكًا [أيْ سببًا لِلْبَرَكةِ] فَإنَّه يَقتَضِـي أنَّه لم يَقَعْ لا في شِركٍ أكبَرَ ولا في أصغَرَ، وإنَّمـا طَلَبَ مِنَ الشارِعِ مُجَرَّدَ التَّسبِيبِ وليس مُمَتَنِعًـا لا شَـرعًا ولا عَقلًا [قـالَ الشـيخُ خالـد المصـلح (أسـتاذ الفقـه في كليـة الشـريعة في جامعـة القصـيم) في (شـرح كشـف الشبهات): قالَ بَعضُ شُراحِ هـذا الحَـدِيثِ {إنَّ الصَّـحابةَ رَضِـيَ اللـهُ عنهم لم يَطلُبـوا جِنسَ مـا كـانَ يَفعَلُـه المُشرِكون، إنَّما طَلَبوا أنْ يَسأَلَ النَّبِيُّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ رَبَّه أنْ يَجعَلَ لهم شَجَرةً مُبارَكةً، فَتَكـونَ مُبارَكـةً شَرعًا، وما كانَ مُبارَكًـا شَـرعًا جـازَ التَّبَـرُّكُ بـه. انتهى]، فَـإنْ قـالَ العـاذِرُ {أرادوا المَعنَى الأوَّلَ [أيِ اِعتِقـادَ أنَّ الشَّـجَرةَ تَتَوَسَّـطُ لهم عنـد اللـهِ وتَشـفَعُ لهم]} فَهـو اِفتِراءٌ، إذْ لم يَدُلَّ عليه نَقْلٌ ولا ألجَأَ إليه عَقلٌ، بَعْدَ كَونِه طَعنًا في الصَّحابِيِّ السائلِ مِن غَيرِ دَلِيلٍ، وبَعْدَ هذا فَإنَّ كَلامَ العاذِرِ إخبـارٌ عَمَّا في الضَّـمائرِ ومُغَيَّبَـاتِ الصُّـدُورِ، وإنَّمـا حَـظُّ النـاسِ مـا ظَهَـرَ لا مـا خَفِيَ... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: والمَقصودُ أنَّ النافِي يَدَّعِي الظُّهـورَ في عَدَمِ مُواقَعةِ الشِّركِ [أيْ مِن قِبَلِ القـائلِين {اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْـوَاطٍ}] بِنَوعَيـه الأكبَـرِ والأصـغَرِ، ومَن اِدَّعَى خِلافَ ذلـك فعليـه البَيَـانُ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: ولِلْعـاذِرِ أنْ يَقـولَ {ألَمْ يَطلُبِ السـائلُ [يَعنِي القائلَ {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}] رَضِيَ اللهُ عنه ما تَنفِيه وتُكَفِّرُ الطالِبَ به؟}؛ ولِلنَّافِي أنْ يُجِيبَ، كَلَّا، فَـإنَّ السائلَ لم يَطلُبْ مِنَ الشارِعِ إلَّا (جَعْـلَ ذاتِ أنـواطٍ كَمـا لهم [أيْ لِلْمُشْرِكِينَ] ذات أنواطٍ)، وهذا نَصُّ اللَّفظِ، ولم

يَأتِ في الخَبَرِ أنَّهم طَلَبوا تَعيِينَ مَعبودٍ مِن دُونِ اللـــهِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: مُسـلِمةُ الفَتحِ -ومنهم صَحابِيُّ الحَدِيثِ- كانوا يُقـاتِلون ويُقـاتَلون [يَعنِي حِينَمـا كانوا يُقاتِلون ويُقاتَلون ولم يَكونوا أسلَموا بَعْدُ] في (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) حتى هَداهم اللهُ عـامَ الفَتحِ، فَكَيْـفَ يُتَصَـوَّرُ عَـدَمُ مَعـرِفَتِهم مَعنَى التَّوحِيـدِ ونَفْيَ الشَّـرِيكِ، وعَـدَمُ اِنتِقالِهم مِنَ الدِّيَانةِ الشِّركِيَّةِ؟!، وإذا صَحَّ هـذا [أيْ أنَّه لا يُتَصَـوَّرُ عَـدَمُ مَعـرِفَتِهم مَعنَى التَّوحِيـدِ ونَفْيَ الشَّـرِيكِ، وعَـدَمُ اِنتِقـالِهم مِنَ الدِّيَانـةِ الشِّـركِيَّةِ] وَجَبَ أنْ يُقـالَ قَطعًا {إنَّهم لم يَطلُبوا مَعبودًا سِوَى اللهِ، وإنَّما تَشـــرِيعَ التَّبَـرُّكِ بِالشَّـجَّرةِ، وأنكَـرَ عليهم النَّبِيُّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـــلَّمَ تَكَلُّفَ المُشـــابَهةِ والمُماثَلـــةِ [أيْ مـــع العَـــرَبِ المُشْرِكِينَ أصـحابِ ذاتِ أنـواطٍ] في الصُّـورةِ الظـاهِرةِ، مـع أنَّه [صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ] لـو شَـرَعَ لهم تَبَـرُّكَ الشَّجَرةِ لَما كانَ شِركًا بَـلْ عِبـادةً لِلَّهِ وطاعـةً له}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: إنَّ مُسـلِمةُ الفَتحِ عَرَفـوا مَعْنَى التَّوحِيـدِ الـذي هـو إفـرادُ اللـهِ بِالعِبـادةِ والكُفـرُ بِالأنـدادِ، وقُوتِلـوا عليـه [أيْ قَبْـلَ إسـلامِهم] رَدَحًـا مِنَ الدَّهْرِ، وإنَّمـا أرادوا إظهـارَ النِّدِّيَّةِ والضِّـدِّيَّةِ لِلْمُشـرِكِين والمُخالَفـةِ العُرفِيَّةِ [أيْ بَعْـدَ إسـلامِهم]، وَغَفَلُـوا عنِ اِمتِنـاعِ التَّشَـبُّهِ بِالكُفّارِ فِيمـا هـو مِن خَصـائصِ دِينِهم الباطِلِ ولو في الصُّـورةِ، فإنَّه لـو كـانَ مَطلَبُهم مَطلَبَ العَرَبِ [أيِ العَرَبِ المُشْـرِكِينَ أصـحابِ ذاتِ أنـواطٍ] لَمـا اِحتاجوا إلَى إنشاءِ ذاتِ أنواطٍ جَدِيدةٍ بَـلْ سَـألوا [كـانوا] الإقرارَ علَى ذاتِ أنواطِهم الأُولَى التي كانوا عليها قَبْلَ الكُفرِ بِـالطّواغِيتِ [أيْ قَبْـلَ إسـلامِهم] كَمـا سَـألَ وَفْـدُ ثَقِيـفٍ رَسُـولَ اللَّهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ أنْ يَـدَعَ لَهم الطاغِيَةَ (اللّاتَ) لا يَهْدِمُها ثَلاثَ سِنِين فَأبَى عليهم وَلَـوْ سَـاعَةً... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: قـالَ العـاذِرُ {سـؤالُهم أنْ يُشَـرَّعُ لَهُمُ التَّبَـرُّكُ بِشَـجَرةٍ يَنُوطـون بِهـا

أسلِحَتَهم (كَما كانَ الكُفَّارُ في الجاهِلِيَّةِ يَفعَلون) يُنافِي مُقتَضَى (لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ)، ومَن أتَى بِما يُنافِي مُقتَضَى (لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ) فالأصلُ أن يُكَفَّرَ إلَّا لِمانِعٍ}؛ قالَ النافِي، هذه دَعوَى [يَعنِي دَعوَى أنَّ القائلِين {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ} أتَوْا بِما يُنافِي مُقتَضَى (لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ)] بِلا بُرهانٍ، فَإنَّ تَعظِيمَ بَعضِ المَخلوقاتِ إنَّما يُنافِي مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) إذا لم يَأْذَنْ بِه اللهُ على لِسانِ رَسولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهؤلاء [أيِ القائلون {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}] لم يَتَبَرَّكوا بِالشَّجَرةِ فِعلًا، وإنَّما سَألوا التَّشرِيعَ [يَعنِي بِحَيثُ تُعَظَّمُ بِتَشرِيعِ الشارِعِ بِدُونِ أنْ يَعتَقِدوا شِركَ الوَسائطِ]، ولو حَصَلَ لَكانَ إذنًا مِنَ الشارِعِ، كَما نَتَبَرَّكُ بِالحَجَرِ الأسوَدِ والرُّكنِ اليَمانِيِّ، والمُلتَزَمِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: ولِلْعاذِرِ أنْ يَقولَ {لَكِنَّ تَعظِيمَ الشَّجَرةِ بِتَعلِيقِ الأسلِحةِ نَوعُ عِبادةٍ لِغَيرِ اللهِ، وهذا لا يَجوزُ لِأنَّه مُنافٍ لِأصلِ الدِّينِ، ومَن أرادَ تَشرِيعَ عِبادةٍ لِغَيرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ لِأنَّ إرادةَ الكُفرِ كُفْرٌ، فَهؤلاء قد أرادوا الكُفرَ، لَكِنَّهم لم يَكفُروا لِمانِعِ الجَهلِ}؛ أجابَ النافِي، إنَّ الحَقَّ إذا لاحَ فَلا مَعْنَى لِلتَّهوِيلِ، فالعِبادةُ عند الفُقَهاءِ {نِهايَةُ ما يُقدَرُ عليه مِنَ الخُضوعِ والتَّذَلُّلِ لِمَن يَستَحِقُّ [أيِ الذي هو مَعبودٌ بِحَقٍّ] بِأمْرِه [أيْ بِأمرِ المَعبودِ بِحَقٍّ]}، وقِيلَ {فِعلٌ لا يُرادُ بِه إلَّا تَعظِيمُ اللهِ تَعالَى بِأمْرِه}، وقِيلَ {العِبادةُ كُلُّ طاعةٍ يُؤْتَى بها على سَبِيلِ التَّذَلُّلِ تَعظِيمًا لِلْمُطاعِ، دُونَ التَّوَصُّلِ بِها إلى نَفعٍ ناجِزٍ لِلْمُطِيعِ، وتَخَيُّلِ غَرَضٍ لِلْمُطاعِ فيها [أيْ ودُونَ تَخَيُّلِ غَرَضٍ لِلْمَعبودِ في هذه الطاعةِ]}، وقالَ اِبْنُ فُورَكٍ (ت406هـ) [في (الحُدودُ في الأُصولِ)] رَحِمَه اللهُ في تَعرِيفِ العِبادةِ {هِيَ الأفعالُ الواقِعةُ على نِهايَةِ ما يُمكِنُ مِنَ التَّذَلُّلِ والخُضوعِ لِلَّهِ المُتَجاوِزِ لِتَذَلُّلِ بَعضِ العِبادِ لِبَعضٍ}، وقالَ [أيِ اِبْنُ فُورَكٍ في (شَرحُ "العالِمُ والمُتَعَلِّمُ")] أيضًا

{اِعلَمْ أنَّه ليس مَعْنَى الطاعةِ مَعْنَى العِبادةِ، وقد تَكُونُ طاعةٌ لا عِبادةٌ، ألَا تَرَى أنَّه [تَعالَى] قالَ (مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ)، ولا يُقالُ لِمَن أطاعَ الرَّسولَ أنَّه عَبَدَ الرَّسولَ، لِأنَّ العِبادةَ طاعةٌ مَخصوصةٌ، وهو أنْ تَكونَ طاعةً معها خُضوعٌ وتَذَلُّلٌ وتَعظِيمٌ وتَقَرُّبٌ يُعتَقَدُ معه الهَيبةُ بِالمَعبودِ}، وقد عَلِمتَ أنَّ تَعظِيمَ بَعْضِ المَخلوقاتِ شَرِيعةٌ مِنَ الشرائعِ [أيْ حُكمٌ مِنَ الأحكامِ] قد تَختَلِفُ فيها الشَّرائعُ [أيِ الأديَانُ]، كالسُّجودِ لِغَيرِ اللهِ بِإذنٍ مِنَ اللهِ [قُلْتُ: المُرادُ هنا بَيَانُ أنَّ السُّجودَ لَيْسَ عَلَى إطْلَاقِهِ عِبادةً لِلْمَسْجُودِ لَهُ، فَقَدْ يَكونُ تَحِيَّةً (كَما سَيَأْتِي لاحِقًا)، لِأنَّه لو كانَ عَلَى إطْلَاقِهِ عِبادةً لِلْمَسْجُودِ لَهُ ما كانَ اِختَلَفَ حُكْمُه مِن دِيَانةٍ لأُخرَى. وقد قالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرِفُ عليه الشيخُ محمد صالح المنجد في هذا الرابط: فَإنَّ الشِّركَ لم يُبَحْ في شَرِيعةٍ قَطُّ، فالتَّوحِيدُ لم تَتَغَيَّرْ تَعالِيمُه مُنْذُ آدَمَ إلى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ. انتهى باختصار]، قالَ الإمامُ ابنُ الوَزِير اليَمنِيُّ (ت840هـ) [في (الروض الباسم)] رَحِمَه اللهُ {إنَّ تَحرِيمَ السُّجودِ لِغَيرِ اللهِ حُكْمٌ شَرعِيٌّ يَجوزُ تَغَيُّرُه إجماعًا}، ولِهذا كانَ السُّجودُ لِغَيرِ اللهِ جائزًا في بَعضِ الشَّرائعِ وهو مُحَرَّمٌ في شَرعِنا، كَما قالَ تَعالَى {وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا} وكذلك التَّماثِيلُ والصُّوَرُ كَما في قَولِه {يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ} مع حُرمَتِه في شَرِيعةِ مُحَمَّدٍ عليه السَّلامُ، قالَ الإمامُ أبو منصور الأَزْهَرِيُّ (ت370هـ) [في (تَهْذِيبُ اللُّغَةِ)] رَحِمَه اللهُ {فَظَاهِرُ التِّلَاوَةِ أَنَّهُمْ سَجَدُوا لِيُوسُفَ تَعْظِيمًا لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا نُهُوا عَنِ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ في شريعتهم، فَأَمَّا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ نَهاهُمُ اللهُ عنِ السُّجودِ لِغَيرِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ}، وقالَ الإمامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ (ت

489هـ) [في (تَفسِيرِه)] رَحِمَه اللهُ {اِخْتلَفُوا فِي هَذِه السَّجْدَةِ [يُشِيرُ إلى قَولِه تَعالَى {وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا}]، فالأكثَرون أَنَّهم سَجَدوا لَهُ، وكَانَتِ السَّجْدَةُ سَجْدَةَ المَحَبَّةِ لَا سَجْدَةَ العِبَادَةِ، وَهُوَ مِثلُ سُجُودِ المَلَائِكَةِ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، قَالَ أهلُ العِلْمِ (وَكَانَ ذَلِك جَائِزا فِي الأُمَمِ السالِفةِ، ثُمَّ إنَّ اللهَ تَعَالَى نَسَخَ ذَلِك فِي هَذِه الشَّرِيعَةِ وأبدَلَ بِالسَّلَامِ)، فَإِنْ قَالَ قَائِل (كَيْفَ جَازَ السُّجُودُ لِغَيرِ اللهِ؟ وَإذا جَازَ السُّجُودُ لِغَيرِ اللهِ فَلِمَ لَا تَجوزُ العِبَادَةُ لِغَيرِ اللهِ؟)، وَالْجَوَابُ، أَنَّ الْعِبَادَةَ نِهَايَةُ التَّعْظِيمِ، وَنِهَايَةُ التَّعْظِيمِ لَا تَجوزُ إلَّا لِلَّهِ، وَأَمَّا السُّجُودُ نَوعُ تَذَلُّلٍ وخُضوعٍ بِوَضْعِ الخَدِّ على الأَرْضِ وَهُوَ دُونَ الْعِبَادَةِ فَلَمْ يَمْتَنِعْ جَوَازُه لِلْبَشَرِ كالانحِناءِ}، والمَقصودُ في هذا التَّقرِيرِ أنَّ مُسلِمةَ الفَتحِ إنَّما طَلَبوا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يَجوزُ تَشرِيعُه وتَختَلِفُ فيه الشَّرائعُ كالسُّجودِ لِغَيرِ اللهِ، وهو التَّبَرُّكُ بِبَعضِ المَخلوقاتِ أو تَعظِيمُها بِإذنٍ مِنَ الشارِعِ، وأنَّه لو أذِنَ [أي الشارِعُ] لَهم كانَ مِنَ القُرُباتِ إلى اللهِ سُبحانَه [قالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرِفُ عليه الشيخُ محمد صالح المنجد في هذا الرابط: السُّجودُ (ومِثلُه الانحِناءُ والرُّكوعُ) نَوعان؛ الأوَّلُ، سُجودُ عِبادةٍ، وهذا النَّوعُ مِنَ السُّجودِ يَكونُ على وَجْهِ الخُضوعِ والتَّذَلُّلِ والتَّعَبُّدِ، ولا يَكونُ إلَّا لِلَّهِ سُبحانَه وتَعالَى، ومَن سَجَدَ لِغَيرِ اللهِ على وَجْهِ العِبادةِ فَقَدْ وَقَعَ في الشِّركِ الأكبَرِ؛ الثانِي، سُجودُ تَحِيَّةٍ، وهذا النَّوعُ مِنَ السُّجودِ يَكونُ على سَبِيلِ التَّحِيَّةِ والتَّقدِيرِ والتَّكرِيمِ لِلشَّخصِ المَسجودِ له، وقد كانَ هذا السُّجودُ مُباحًا في بَعضِ الشَّرائعِ السابِقةِ لِلْإسلامِ، ثم جاءَ الإسلامُ بِتَحرِيمِه ومَنْعِه، فَمَن سَجَدَ لِمَخلوقٍ على وَجْهِ التَّحِيَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا، إلَّا أنَّه لم يَقَعْ في الشِّركِ أو الكُفرِ، قالَ شَيخُ الإسلامِ اِبنُ تَيمِيَّةَ [في (مَجموعُ الفَتَاوَى)] {السُّجُودُ

عَلَى ضَرْبَيْنِ، سُجُودُ عِبَادَةٍ مَحْضَةٍ، وَسُجُودُ تَشْرِيفٍ، فَأَمَّا الأَوَّلُ فَلَا يَكُونُ إلَّا لِلَّهِ}، وقال [في (مَجموعُ الفَتَاوَى) أيضًا] {وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ لِغَيْرِ اللَّهِ مُحَرَّمٌ}، وقال [أيِ اِبنُ تَيمِيَّةَ أيضًا في (جامِعِ المَسائلِ)] {فَإِنَّ نُصُوصَ السُّنَّةِ وَإِجْمَاعَ الأُمَّةِ تُحَرِّمُ السُّجُودَ لِغَيْرِ اللَّهِ فِي شَرِيعَتِنَا، تَحِيَّةً أَوْ عِبَادَةً}... ثم قالَ -أيْ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ)-: وأمَّا القَولُ بِأَنَّ السُّجودَ لِغَيرِ اللهِ شِركٌ مُطلَقًا، لِأَنَّ مُطلَقَ السُّجودِ عِبادةٌ لا تُصرَفُ لِغَيرِ اللهِ، فَقَولٌ ضَعِيفٌ، ويَدُلُّ على ذلك؛ (أ)أنَّ اللهَ أَمَرَ المَلائكةَ بِالسُّجودِ لِآدَمَ، ولو كانَ مُجَرَّدُ السُّجودِ شِركًا لَمَا أَمَرَهم اللهُ بِذلك، قَالَ الطَّبَرِيُّ [في (جامعِ البيان)] {(فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ) سُجُودَ تَحِيَّةٍ وَتَكْرِمَةٍ، لَا سُجُودَ عِبَادَةٍ}، وقالَ اِبنُ العربي [فِي (أَحْكَامُ الْقُرْآنِ)] {اِتَّفَقَتِ الأُمَّةُ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ لِآدَمَ لَمْ يَكُنْ سُجُودَ عِبَادَةٍ}، وقالَ اِبْنُ حَزْمٍ [فِي (الفِصَلُ في المِلَلِ والأهواءِ والنِّحَلِ)] {وَلَا خِلافَ بَيْنَ أحَدٍ مِن أهلِ الإسلامِ فِي أَنَّ سُجودَهم لِلَّهِ تَعَالَى سُجُودُ عِبادةٍ، ولِآدَمَ سُجُودُ تَحِيَّةٍ وإكرامٍ}؛ (ب)أنَّ اللهَ أخبَرَنا عن سُجودِ يَعقوبَ وبَنِيه لِيُوسُفَ عليه السَّلامُ، ولو كانَ شِركًا لَمَا فَعَلَه أنبِياءُ اللهِ، ولا يُقالُ هنا {إنَّ هذا مِن شَرِيعةِ مَن قَبْلَنا [يَعنِي لا يُقالُ {إنَّه شِركٌ أُبِيحَ في شَرِيعةِ مَن قَبْلَنا}]} فَإنَّ الشِّركَ لم يُبَحْ في شَرِيعةٍ قَطُّ، فالتَّوحِيدُ لم تَتَغَيَّرْ تَعالِيمُه مُنْذُ آدَمَ إلى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، قَالَ الطَّبَرِيُّ [في (جامعِ البيان)] {قَالَ اِبْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ (وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا) ذَلِكَ السُّجُودُ تَشْرِفَة كَمَا سَجَدَتِ الْمَلَائِكَةُ لِآدَمَ تَشْرِفَةً، لَيْسَ بِسُجُودِ عِبَادَةٍ}، وقالَ اِبنُ كثيرٍ [في تَفسِيرِه] {وَقَدْ كَانَ هَذَا سَائِغًا فِي شَرَائِعِهِمْ، إِذَا سَلَّموا عَلَى الْكَبِيرِ يَسْجُدُونَ لَهُ، وَلَمْ يَزَلْ هَذَا جَائِزًا مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى شَرِيعَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَحُرِّمَ هَذَا فِي هَذِهِ الْمِلَّةِ،

وجُعِلَ السُّجُودُ مُخْتَصًّا بِجَنَـابِ الـرَّبِّ سُـبْحَانَهُ وَتَعَـالَى}، وقالَ القاسمي [في (مَحاسِنُ التَّأْوِيـلِ)] {الَّذِي لَا شَـكَّ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سُجُودٌ عِبَادَةٍ وَلَا تَذَلُّلٍ، وَإِنَّمَا كَانَ سُـجُودَ كَرَامَةٍ فَقَـطْ، بِلَا شَـكٍّ}؛ (ت)قـالَ الـذَّهَبِيُّ [في (مُعْجَمُ الشُّـيُوخِ الكبـير)] {أَلا تَـرَى الصَّـحَابَةَ فِي فَـرْطِ حُبِّهِمْ لِلنَّبِيِّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ قَـالُوا (أَلا نَسْـجُدُ لَـكَ؟)، فَقَـالَ (لا)، فَلَـوْ أَذِنَ لَهُمْ لَسَـجَدُوا لَـهُ سَـجُودَ إِجْلالٍ وَتَوْقِيرٍ لا سُجُودَ عِبادةٍ، كَما قد سَجَدَ إخوةُ يُوسُفَ -عليه السَّلامُ- لِيُوسُفَ، وكذلك القَولُ في سُجُودِ الْمُسْلِمِ لِقَبْرِ النَّبِيِّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ عَلَى سَـبِيلِ التَّعْظِيمِ وَالتَّبْجِيلِ لا يُكَفَّرُ بِهِ أَصْلًا بَلْ يَكُونُ عَاصِيًا}؛ (ث)إنَّه ثَبَتَ في بَعضِ الأحادِيثِ سُجودُ بَعضِ البَهائمِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولو كانَ مُجَرَّدُ السُّجودِ شِركًا لَمَا حَصَلَ هذا في حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ شَيخُ الإسلامِ [في (مَجمـوعُ الفَتَـاوَى)] {وَقَـدْ كَـانَتِ الْبَهَـائِمُ تَسْـجُدُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ، وَالْبَهَـائِمُ لَا تَعْبُـدُ إِلَّا اللَّهَ، فَكَيْـفَ يُقَـالُ (يَلْـزَمُ مِنَ السُّـجُودِ لِشَـيْءٍ عِبَادَتُـهُ)؟!}؛ (ج)أنَّ السُّجودَ المُجَرَّدَ [هو] مِنَ الأحكامِ التَّشرِيعِيَّةِ التي قـد يَتَغَيَّرُ حُكْمُهـا مِن شَـرِيعةٍ [أيْ مِن دِيَانـةٍ] لأُخـرَى، بِخِلافِ أُمورِ التَّوحِيـدِ الـتي تَقـومُ بِـالقَلبِ فَهي ثابِتـةٌ لا تَتَغَيَّرُ، قالَ شيخُ الإسلامِ [في (مَجمـوعُ الفَتَـاوَى)] {أَمَّا الْخُضُـوعُ وَالْقُنُـوتُ بِـالْقُلُوبِ، وَالاعْتِـرَافُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ، فَهَـذَا لَا يَكُـونُ عَلَى الإطْلَاقِ إلَّا لِلَّهِ سُـبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَحْدَه، وَهُوَ فِي غَيْرِهِ مُمْتَنِعٌ بَاطِلٌ؛ وَأَمَّا السُّجُودُ فَشَـرِيعَةٌ مِنَ الشَّـرَائِعِ [أيْ فَحُكمٌ مِنَ الأحكـامِ الفِقهِيَّةِ] إذْ أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَـالَى أَنْ نَسْـجُدَ لَـهُ، وَلَـوْ أَمَرَنَـا أَنْ نَسْـجُدَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ غَيْرِهِ لَسَجَدْنَا لِـذَلِكَ الْغَيْـرِ طَاعَـةً لِلَّهِ عَـزَّ وَجَـلَّ إذْ أَحَبَّ أَنْ نُعَظِّمَ مَنْ سَـجَدْنَا لَـهُ، وَلَـوْ لَمْ يَفْـرِضْ عَلَيْنَا السُّجودَ لَمْ يَجِبِ الْبَتَّةَ فِعْلُهُ، فَسُجُودُ الْمَلَائِكَـةِ لِآدَمَ عِبَادَةٌ لِلَّهِ وَطَاعَةٌ لَهُ وَقُرْبَةٌ يَتَقَرَّبُونَ بِهَـا إلَيْـهِ وَهُـوَ لِآدَمَ

تَشْرِيفٌ وَتَكْرِيمٌ وَتَعْظِيمٌ، وَسُجُودُ إِخْوَةِ يُوسُـفَ لَـهُ تَحِيَّةٌ وَسَلَام أَلَا تَرَى أَنَّ يُوسُفَ لَوْ سَجَدَ لِأَبَوَيْـهِ تَحِيَّةً لَمْ يُكْـرَهْ لَهُ}؛ (ح)أنَّ التَّفرِيقَ بَيْنَ سُـجودِ التَّحِيَّةِ وسُـجودِ العِبـادةِ هو ما عليه جُمهـورُ العُلَمـاءِ مِن مُختَلِـفِ المَـذاهِبِ... ثم قالَ -أَيْ مَوقِعُ (الإسلامُ سـؤالٌ وجَـوابٌ)-: قـالَ الشـيخُ محمد بن إبراهيم [في (فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبــراهيم)] {الانحِنـاءُ عنـد السَّـلامِ حَـرامٌ إذا قُصِـدَ بـه التَّحِيَّةُ، وأَمَّا إنْ قُصِدَ به العِبادةُ فَكُفْرٌ}. انتهى باختصار. وفي فتوى لِلشَّيخِ اِبْنِ بـاز بِعُنـوانِ (حُكْمُ السُّـجودِ لِغَـيرِ اللهِ تَعالَى) على مَوقِعِه [في هذا الرابط](#)، أنَّ الشَّيخَ سُئِلَ {السُّجودُ إلى الصَّـنَمِ؟}؛ فَأجـابَ الشَّـيخُ {السُّـجودُ إلى الصَّـــنَمِ كُفْــرٌ أكبَــرُ، لِلصَّـــنمِ، أو لِصــاحِبِ القَــبرِ، أو لِلسُّلطانِ، أو لِزَيدٍ أو عَمرو، السُّجودُ لِغَيرِ اللهِ كُفْرٌ أكبَرُ، اللـهُ يَقـولُ (فَاسْـجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُـدُوا)}؛ فسُـئِلَ الشَّـيخُ {لازِمٌ تَعتَقِدُ يَا شَيْخُ؟ [يَعنِي (هَلْ يَلزَمُ لِتَكفِيرِ مَن سَـجَدَ لِغَيرِ اللهِ اِعتِقادُ التَّعَبُّدِ بِالسُّجودِ؟)]}؛ فأجابَ الشَّيخُ {لا، لا، هذا مَتَى ما سَجَدَ لِغَيرِ اللهِ كَفَرَ}. انتهى. قُلْتُ: أوَّلًا، عامَّةُ النَّاسِ في زَمانِنـا هـذا لا يَعرِفـون مِنَ السُّـجودِ إلَّا سُجودَ العِبَادَةِ، بَـلْ ولا يَتَصَـوَّرون وُجـودَ أَحَـدٍ عَلَى وَجْـهِ الأرْضِ يَسجُدُ سُجُودَ تَحِيَّةٍ لِأحَدٍ؛ ثانِيًا، سَـبَبُ الخِلَافِ -مِن وِجْهَـةِ نَظَـرِي- بَيْنَ القـائلِين (ومنهم الشَّـيخُ اِبْنُ بـاز) بِكُفْـرِ كُـلِّ مَن سَـجَدَ لِغَـيرِ اللـهِ بِـدونِ تَفصِـيلٍ، وبَيْنَ القــائلِين (وَهُمُ الجُمهــورُ) بِالتَّأثِيمِ فَقَــطْ إلَّا إذا وَقَــعَ السُّجودُ على وَجْهِ التَّعَبُّدِ، هو اِختِلافُ تَصَوُّراتِ المَسـألةِ، فَمَنَ نَظَرَ إلى الواقِعِ حَكَمَ بِكُفْرِ كُلِّ مَن سَجَدَ لِغَيرِ اللــهِ بِـدونِ تَفصِـيلٍ، أمَّا مَن قَيَّدَ تَكفِـيرَ مَن سَـجَدَ لِغَـيرِ اللـهِ بِوُقوعِ السُّجودِ على وَجْهِ التَّعَبُّدِ فَقَـطْ فَهـو بِمَعْـزِلٍ عنِ الواقِـعِ لِأنَّه قـد حَكَمَ عليهـا كَمَسـألةٍ نَظَرِيَّةٍ بِنَـاءً على صُورةٍ ذِهْنِيَّةٍ تَجْرِيدِيَّةٍ في العَقْـلِ، ومِن هنـا تَصِـحُّ رُؤْيَـةُ (المُكَفِّرِين) في المَســـألةِ مـــا دامَتْ مُقَيَّدَةً بِـــالواقِعِ

العَمَلِيِّ، وكـذلك تَصِـحُّ رُؤْيَـةُ (المُـؤَتِّمِين إلَّا إذا وَقَـعَ السُّجودُ على وَجْهِ التَّعَبُّدِ) في المَسـألةِ مـا دامَتْ مُقَيَّدَةً بِالتَّأصِيلِ التَّنْظِيرِيِّ]... ثم قالَ -أَيِ الشـيخُ الصـومالي-: قالَ العـاذِرُ {إذا لم يَكُنْ مـا قـالوه كُفـرًا فَلِمَ قـالَ لَهم صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ (هَـذَا كَمَـا قَـالَ قَـوْمُ مُوسَـى لِمُوسَى (اِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)، أَلَمْ يُشَبِّهْ قَـولَهم بِقَولِ بَنِي إسرائيلَ؟ أَلَمْ يَكُنْ طَلَبَةُ بَنِي إسـرائيلَ كُفـرًا في الـدِّينِ؟}؛ قـالَ النـافِي، إنَّه يَخْفَى عليـك في أيِّ شَيءٍ وَقَعَ التَّشبِيهُ بَيْنَ قائلِ {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَـا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} وبَيْنَ القائلِ {اِجْعَلْ لَنَـا إِلَهًـا كَمَـا لَهُمْ آلِهَةٌ}، [فَ]مِنْ وُجوه المُشابَهةِ؛ أَنَّ قَـوْمَ مُوسَـى كـانوا حَديثِي عَهدٍ بِجاهِلِيَّةِ، وكـذلك مُسـلِمةُ الفَتحِ رَضِـيَ اللـهُ عنهم؛ الثانِي، قَومُ مُوسَى قالوا تلك المَقالَةَ بَعْـدَ رُؤْيَـةِ العِبَـرِ في هَلاكِ أعـداءِ الرُّسُـلِ ونَصـرِ اللـهِ لِلرُّسُـلِ وأتباعِهِم، وكذلك مُسلِمةُ الفَتحِ قالوها بَعْدَ الفَتحِ [يَعنِي فَتحَ مَكَّةَ] والنَّصـرِ والتَّمكِينِ؛ الثـالِثُ، هـؤلاء مَـرُّوا على قَومٍ يَعكُفُـون على أصـنامٍ، فَقـالوا مـا سَـبَقَ، ومُسـلِمةُ الفَتحِ مَرُّوا على شَجَرةٍ تُشبِهُ شَجَرةَ المُشـرِكِين فَقـالوا {اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْـوَاطٍ كَمَـا لَهُمْ ذَاتُ أَنْـوَاطٍ}؛ الرابِـعُ، كِلَاهُمَا طَلَبَ المُشابَهةَ في الصُّورةِ الظاهِرةِ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الصـومالي-: وإنكـارُ الرَّسـولِ عليـه السَّـلامُ بِالشِّدَّةِ يَرجِعُ إلى طَلَبِ المُشابَهةِ في الصُّورةِ الظاهِرةِ، لِأنَّ مِن مَقاصِدِ الشَّرِيعةِ مُخالَفـةَ الكُفَّارِ مِنَ المُشـرِكِين وأهـلِ الكِتـابِ، ولِهـذا أخبَـرَ عَمَّا سَـيَحدُثُ في الأُمَّةِ مِنَ المُشابَهةِ واتِّباعِ أشرارِ المُسلِمِين لِطَرائقِ ومَناهِجِ أهـلِ الكِتابِ، ولا يَلْزَمُ أنْ يَكونَ المُشَبَّهُ كالمُشَبَّهِ به في جَمِيعِ الوُجوهِ، وإنَّما أغلَظَ عليهم سَدًّا لِذَرائعِ الشِّركِ ومَسـالِكِ المُجـرِمِين، لِأنَّ التَّبَـرُّكَ بِالشَّـجَرِ واتِّخاذَهـا عِيـدًا [قـالَ الشـيخُ خالِـدٌ المشـيقح (الأسـتاذ بقسـم الفقـه بكليـة الشريعة بجامعـة القصـيم) في (شـرح كتـاب التوحيـد):

قـالَ رَسـولُ اللـهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ {وَلَا تَجْعَلُـوا قَبْرِي عِيدًا}، العِيدُ ما يُعتادُ مَجِيئُه وقَصْـدُه مِن زَمَـانٍ أو مَكانٍ، يَعنِي لا تَتَّخِذوا قَبري عِيدًا بِكَثْرةِ المَجِيءِ وبِكَـثرةِ التَّرْدَادِ إليه، أو مُدَاوَمَةِ ذلك، فَإنَّ كَثْـرةَ التَّرْدادِ إلى قَـبرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو مُدَاوَمَةَ ذلك، مِنِ اِتِّخاذِه عِيدًا. انتهى باختصار] قد يُؤَدِّي في المَـآلِ إلى عِبادَتِهـا في الأجيالِ اللاحِقةِ؛ قالَ الإمـامُ اِبْنُ عَطِيَّةَ (ت546هـ) [في تَفسِيرِه] رَحِمَـه اللـهُ {فَـأَرَادَ أَبُـو وَاقِـدٍ وَغَيْـرُهُ أَنْ يُشَرِّعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ فِي الإسْـلَامِ، فَـرَأَى رَسُـولُ اللَّهِ أَنَّهَـا ذَرِيعَـةٌ إلَى عِبَـادَةِ تِلْـكَ السَّـرْحَةِ [يَعنِي الشَّـجَرةَ]، فَـأَنْكَرَهُ وَقَـالَ (اللَّهُ أَكْبَـرُ، قُلْتُمْ وَاللَّهِ كَمَـا قَـالَتْ بَنُـو إسْرَائِيلَ "اجْعَلْ لَنَا إلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ"، لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ)، وَلَمْ يَقْصِدْ أَبُو وَاقِدٍ بِمَقَالَتِهِ فَسَادًا}؛ وقالَ اِبْنُ ظَفَرٍ (ت565هـ) [على مـا حَكـاه اِبْنُ حَجَـرٍ العسـقلاني في (الْعُجَابُ فِي بَيَانِ الأسْـبَابِ)] {لِأنَّ التَّبَـرُّكَ بِالشَّـجَرِ واتِّخاذَها عِيدًا يَسـتَدرِجُ مَن يَجِيءُ بَعْـدَهم إلى عِبادَتِها}؛ وقـالَ العَلَّامـةُ عَلِيٌّ الْقَـارِيُّ (ت1014هـ) [في (مِرْقَـاةُ الْمَفَـاتِيحِ)] رَحِمَـه اللـهُ {وَكَـأَنَّهُمْ [أيْ مُسـلِمةَ الفَتحِ] أَرَادُوا بِـهِ الضِّـدِّيَّةَ وَالْمُخَالَفَـةَ الْعُرْفِيَّةَ، وَغَفَلُـوا عَنِ الْقَاعِـدَةِ الشَّـرْعِيَّةِ [قـال الشـيخ محمـد بولـوز (عضـو الاتحاد العالمي لعلمـاء المسـلمين) في مقالـة لـه على هذا الرابط: وقد جاءَتْ كَثِيرٌ مِنَ النُّصوصِ الشَّرعِيَّةِ تَحُثُّ على التَّمَيُّزِ وتَجَنُّبِ التَّشَـبُّهِ بِـاليَهودِ والنَّصـارَى والمَجـوسِ، وغَـيرِهم مِن أهـلِ المِلَـلِ والنِّحَـلِ مِن غَـيرِ المُسـلِمِين، فَجـاءَ في الحَـدِيثِ {وَلَا تَشَـبَّهُوا بِـالْيَهُودِ وَالنَّصَـارَى} و{خَـالِفُوا الْمُشْـرِكِينَ} و{خَـالِفُوا الْمَجُـوسَ}، فاسـتَنتَجَ مِن ذلـك العُلَمـاءُ قاعِـدةَ مُخالَفـةِ الكُفَّارِ وخُصوصًـا في أُمـورِهم الدِّينِيَّةِ ومـا يَرمُـزُ إلى خُصوصِـيَّاتِهم. انتهى]... لَكِنْ لَا يَخْفَى مَـا بَيْنَهُمَـا مِنَ التَّفَـاوُتِ الْمُسْـتَفَادِ مِنَ التَّشْـبِيهِ [أيْ تَشـبِيهِ طَلَبِ

الصَّحابةِ {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} بِطَلَبِ قَوْمِ مُوسَى {اِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}]، حَيْثُ يَكُونُ الْمُشَبَّهُ بِهِ أَقْوَى}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: ومِن هذا البابِ حديثُ اِبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما {أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ (مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ)، فَقَالَ (جَعَلْتَنِي لِلَّهِ عَدْلًا؟!، قُلْ "مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ")}، وفي روايَةٍ {قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ)، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا؟!، مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ)}، ألا تَرَى أَنَّه جَعَلَ التَّشرِيكَ اللَّفظِيَّ اِتِّخاذَ أندادٍ مِن دُونِ اللهِ، فَكذلك في مَسأَلَتِنا شَبَّهَ اِتِّخاذَ ذاتِ أنواطٍ بِاتِّخاذِ إلَهٍ، والمَهْيَعُ [أيْ والمَسلَكُ] في الحَدِيثَين واحِدٌ، والتَّفرِيقُ باطِلٌ، فَهَلْ تَقولُ {مَن قالَ (مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ فُلَانٌ "أو وَشِئْتَ") قد وَقَعَ في الشِّركِ الأكبَرِ وخَرَجَ مِنَ المِلَّةِ مِن أجْلِ قَولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا)، لِأنَّها في مَعْنَى (جَعَلْتَ لِلَّهِ شَرِيكًا مَعبودًا)}؟!، ولِهذا ذَهَبَ المُحَقِّقون مِن أهلِ العِلْمِ أنَّ هؤلاء [أيِ القائلِين {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}] لم يَقَعوا في شِركٍ أكبَرَ، وقد سَبَقَ قَولُ الإمامِ اِبْنِ ظَفَرٍ (ت565هـ) رَحِمَه اللهُ {لِأنَّ التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرِ واتِّخاذَها عِيدًا يَستَدرِجُ مَن يَجِيءُ بَعْدَهم إلى عِبادَتِها}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: ومِن هذا البابِ طَلَبُ بَعضِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم السُّجودَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإنْ كانَ الأوَّلُ [وهو الطَّلَبُ {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ}] كُفرًا وخُروجًا مِنَ المِلَّةِ، كانَ الثانِي [وهو طَلَبُ السُّجودِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] كذلك، وإلَّا فَلا، ومَعلومٌ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو شَرَعَ لهم السُّجودَ له كانَ شَرعًا ودِينًا يُتَقَرَّبُ بِه إلى اللهِ، [وقد] طَلَبَ ذلك منه [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ وسُرَاقَةُ بْنُ

جُعْشُمٍ رَضِيَ اللهُ عنهم، ولم يقلْ أحَدٌ مِن أهلِ العِلْمِ أنَّهم كَفَروا بِذلك أو وَقَعوا في (كُفرٍ أو شِركٍ) أكبَرَ بِمُجَرَّدِ الطَّلَبِ؛ ومَعلومٌ أيضًا أنَّ اِستِحلالَ الزِّنَى كُفرٌ ورِدَّةٌ، ومع ذلك سَألَ بَعضُ المُسلِمِين النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يُرَخِّصَ له في الزِّنَى ولم يَكفُرْ بِذلك، إذْ سَألَ مَن لَه التَّشرِيعُ تَبلِيغًا، والزِّنَى ليس كُفرًا في ذاتِه، وما ليس بِكُفرٍ في عَينِه مِنَ المَعاصِي فَجائزٌ أنْ يُباحَ في بَعضِ الأزمِنةِ وإنْ لم يَقَعْ في الشَّرائعِ [أيِ الأديَانِ] مِن قَبْلُ؛ كَما سَأله [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بَعضُ الأنصارِ الإذْنَ في وَطءِ الحَيضِ، وأنكَرَ عليهم أشَدَّ الإنكارِ، ومَعلومٌ أنَّ اِستِحلالَ ذلك كُفرٌ ورِدَّةٌ؛ والمَقصودُ أنَّ مُسلِمةَ الفَتحِ رَضِيَ اللهُ عنهم لم يَقَعوا في كُفرٍ أكبَرَ ولا في شِركٍ صَرِيحٍ، ومِن ثَمَّ لا وَجْهَ لِلْكَلامِ في العُذرِ بِالجَهلِ وعَدَمِ العُذرِ، و[لا وَجْهَ لِلْكَلامِ في] الفَرقِ بَيْنَ حَدِيثِ العَهدِ بِالإسلامِ وبَيْنَ غَيرِه في الشِّركِ الأكبَرِ، لِأنَّه لا تَوحِيدَ ولا إيمانَ مع الإشراكِ وعِبادةِ غَيرِ اللهِ، والإعذارُ بِالجَهلِ إنَّما يَأتِي في الشَّرائعِ [يَعنِي في غَيرِ أمورِ التَّوحيدِ مِن مَسائلِ الدِّينِ. وقد قالَ الشيخُ فيصلُ الجاسمُ (الإمامُ بِوِزارةِ الأوقافِ والشؤونِ الإسلامية بالكويت) على موقعِه في هذا الرابط: فالجَهْلُ بِأمورِ التَّوحِيدِ ليس كالجَهلِ بِغَيرِها مِنَ المَسائلِ. انتهى] بَعْدَ تَحقِيقِ الأصلِ الذي هو التَّوحِيدِ، فالمُشرِكُ كافِرٌ قَبْلَ الرِّسالةِ وبَعْدَها، ولم يَكُنِ الجَهلُ بِالشَّرائعِ كُفرًا [يَعْنِي (ولم يَكُنِ الجَهلُ بِغَيرِ أمورِ التَّوحِيدِ مِن مَسائلِ الدِّينِ كُفرًا)] قَبْلَ التَّشرِيعِ وبَعْدَه عند اِنتِفاءِ التَّمَكُّنِ مِنَ العِلْمِ، أمَّا عِبادةُ غَيرِ اللهِ فَلا يَبقَى معها إسلامٌ ولا إيمانٌ ولا أثَرَ لِلْجَهلِ والتَّأوِيلِ فيها [أيْ فَرْضًا]؛ وسَلَّمْنا أنَّهم وَقَعوا في شِركٍ أكبَرَ كَما هو ظاهِرُ كَلامِ الإمامِ اِبْنِ الْقَيِّمِ ومُقتَضَى كَلامِ بَعضِ أئمَّةِ الدَّعوةِ النَّجدِيَّةِ، فَلَنا أنْ نَقولَ، يُحتَمَلُ أنَّهم لم يُعذَروا بِالجَهلِ لِأنَّهم لَمَّا

قالوا تلك المَقالةَ رَدَّ عليهم النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدًّا عَنِيفًا مُؤَكَّدًا بِوُجوهٍ مِنَ التَّأْكِيدِ [وهي التَّكبِيرُ، وقَولُه {إِنَّهَا السُّنَنُ}، وقَولُه {لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ}] فانتَهَوْا، وانتِهاؤهم مِن مَقالَتِهم هو تَوبَتُهم، لِأَنَّ الصَّحِيحَ في الأُصولِ أَنَّ الكافِرَ تائبٌ بِنَفسِ إيمانِه وإسلامِه ولا يُشتَرَطُ أَنْ يَندَمَ على ما سَبَقَ مِنَ الكُفرِ، كما قالَ تَعالَى {قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: والذي ذَهَبَ إليه المُتَقَدِّمون مِنَ العُلَماءِ أحسَنُ وأصوَنُ لِلأُصولِ وأحفَظُ لِحُرمةِ الصَّحابةِ مِن وُجوهٍ؛ (أ)أنَّ القاعِدةَ أنَّ المُشَبَّهَ بِالشَّيءِ يَنقُصُ عنه، فَلا يَلْزَمُ مِنَ التَّشبِيهِ الاستِواءُ في [جَمِيعِ] الأحكامِ، ومِن ثَمَّ يَكونُ تَشبِيهُ قَولِهم بِمَقالةِ بَنِي إسرائيلَ مِن بابِ التَّشبِيهِ مع الفارِقِ، لِاتِّفاقِ المَوقِفِ وأُسلوبِ الطَّلَبِ وإنِ اِختَلَفَ مَضمونُ الطَّلَبِ؛ (ب)أنَّهم سَأَلوا التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرةِ، ولم يَفعَلوه بِأنفُسِهم، وهذا ليس بِشِركٍ أصغَرَ ولا أكبَرَ لِأنَّ هذا مِمَّا يَجوزُ تَغَيُّرُه في الشَّرائعِ [أيِ الأديَانِ] إجماعًا، وإنَّما المَنهِيُّ عنه مُشابَهةُ المُشرِكِين في الصُّورةِ وإنِ اِختَلَفَتِ الأغراضُ والمقاصِدُ؛ (ت)اِختَلَفَ الناسُ في هذا، فَقالَ أكثَرُ المُتَقَدِّمِين {طَلَبوا مُجَرَّدَ المُشابَهةِ وهي مَنهِيٌّ عنها ولَيسَتْ بِشِركٍ} وهو رَأيُ الْقَاضِي اِبْنِ الْعَرَبِيِّ وابْنِ ظَفَرٍ وابْنِ تَيْمِيَّةَ والشَّاطِبِيِّ وغَيرِهم، وقالَ بَعضُهم {إنَّه شِركٌ أصغَرُ} وهو رَأيُ جَماعةٍ منهم الشَّيخُ محمد بن عبدالوهاب في كِتابِ (التَّوحِيدُ)، وقالَ بَعضُهم {إنَّه شِركٌ أكبَرُ} وهو رَأيُ جَماعةٍ مِنَ النَّجدِيِّين وغَيرِهم وظاهِرُ كَلامِ اِبْنِ الْقَيِّمِ في (إغَاثَةُ اللَّهْفَانِ)، ولَمَّا نَظَرنا فِيما اِختَلَفوا فيه تَبَيَّنَ لَنا بِالدَّلِيلِ أنَّ الصَّحابةَ رَضِيَ اللهُ عنهم لم يَقَعوا في شِركٍ إطلاقًا ولا في مُحَرَّمٍ، وإنَّما سَأَلوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يَجوزُ تَشرِيعُه وتَختَلِفُ فيه الشَّرائعُ، وإنَّما أغلَظَ عليهم

في الرَّدِّ سَدًّا لِلذَّرائعِ المُؤَدِّيَةِ إلى الشِّـركِ في المَـآلِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إنَّ مَن تَبَـرَّكَ بِشَـجَرةٍ أو حَجَرٍ ونَحوِهمـا مِن غَـيرِ إذنٍ مِنَ اللـهِ فَهـو مُشـرِكٌ؛ إمَّا شِركًا أكبَرَ إنْ كانَ تَبَرُّكَ تَأْلِيهٍ وعِبادةٍ أوِ [كـانَ] بِاَعتِقـادِ الاسـتِقلالِ بِالتَّأثِيرِ [قُلْتُ: تَـذَكَّرَ هنـا كَلامَ الشَّـيخِ الصومالي حِينَما قالَ {إنَّ المُتَبَرِّكَ بِالشَّجَرِ أوِ الحَجَـرِ أوِ القَبرِ، إنْ كانَ مُعتَقِدًا أنَّه بِتَمَسُّحِه بِهذه الشَّجَرةِ تَتَوَسَّطُ له عند اللهِ وتَشفَعُ له فَهذا اِتِّخاذُ إلَهٍ مع اللهِ وهو شَـركٌ أكبَرُ، وهو الذي كانَ يَعتَقِـدُ أهـلُ الجاهِلِيَّةِ في الأشـجارِ والأحجـارِ الـتي يَعبُـدونها، وفي القُبـورِ الـتي يَتَبَرَّكـون بِهـا}. انتهى]؛ أو أصـغَرَ إنْ كـانَ بِاعتِقـادِ أنَّ اللـهَ أودَعَ فيها قُوَّةَ تَأثِيرٍ مِن غَـيرِ تَألِيـهٍ وهـو مِن شِـركِ الأسـبابِ [قُلْتُ: تَـذَكَّرَ هنـا كَلامَ الشَّـيخِ الصـومالي حِينَمـا قـالَ {ويَكـونُ التَّبَـرُّكُ شِـركًا أصـغَرَ إذا اِتَّخَـذَ المُتَبَـرِّكُ هـذا الشَّيءَ سَبَبًا لِحُصولِ البَرَكةِ مِن غَـيرِ اِعتِقـادِ أنَّه يُقَرِّبُـه إلى اللهِ، بِمَعْنَى أنَّه جَعَلَه سَبَبًا لِلْبَرَكَـةِ فَقَـطْ}. انتهى]؛ أمَّا مَن سَألَ تَشريعَ التَّبَرُّكِ في زَمَنِ التَّشرِيعِ وهو خـالٍ مِمَّا ذَكَرناه فَلَم يَقَعْ في شِركٍ إطلاقًا وهو ما صَـدَرَ مِن أبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ومَن معه رَضِيَ اللهُ عنهم... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إذا أحَطْتَ عِلمًا بِما سَـبَقَ إيـرادُه وعَرَفتَ أنَّ الحَدِيثَ [يَعنِي حَدِيثَ أبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه] لا دَلِيـلَ فيـه على العُـذرِ بِالجَهـلِ في الشِّـركِ الأكبَرِ، فاعلَمْ أنَّ هنـاك مُعارِضًـا قَطعِيًّا يَـدُلُّ على أنَّه لا يُعـذَرُ أحَـدٌ بِجَهـلٍ ولا بِتَأوِيـلٍ في عِبـادةِ غَـيرِ اللـهِ بَـلِ المُشـرِكُ مُخَلَّدٌ في النـارِ مُحَـرَّمٌ عليـه رائحـةُ الجَنَّةِ؛ (أ)قَولُه تَعالَى {مَّنِ اهْتَـدَى فَإِنَّمَـا يَهْتَـدِي لِنَفْسِـهِ، وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِـلُّ عَلَيْهَـا، وَلَا تَـزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْـرَى، وَمَـا كُنَّا مُعَـذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُـولًا}، وَجْـهُ الاسـتِدلالِ أنَّ التَّقيِيدَ بِالغايَةِ يَقتَضِي أنْ يَكونَ الحُكمُ فِيما وَراءَ الغايَـةِ نَقيِضَ الحُكمِ الـذي قَبْلَهـا، وإلَّا لم تَكُنِ الغايَـةُ غايَـةً،

فالمَعنَى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ أحَدًا قَبْلَ البَعْثَةِ}، فالتَّعـذِيبُ مَنفِيٌّ قَبْـلَ البَعْثَـةِ ومُثبَتٌ بَعْـدَها، وهـو يَسـتَلزِمُ التَّأثِيمَ وانتِفاءَ العُذرِ بَعْدَ البَعْثَةِ؛ (ب){رُّسُلًا مُّبَشِّـرِينَ وَمُنـذِرِينَ لِئَلَّا يَكُـونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْـدَ الرُّسُـلِ}، مَعْنَى الآيَةِ أنَّ حُجَّةَ الخَلقِ تَنتَفِي بَعْدَ بَعْثَةِ الرُّسُلِ، لِأنَّ التَّقيِيدَ بِالغايَـةِ يَقتَضِـي أنْ يَكـونَ الحُكْمُ فِيمـا وَراءَ الغايَـةِ هـو نَقِيضَ الحُكمِ الـذي قَبْلَهـا، وإلَّا فَلا مَعْنَى لِلتَّقيِيـدِ {بَعْـدَ الرُّسُـلِ}، ولِأنَّ مِن حِكمـةِ الإرسـالِ قَطْـعَ الحُجَّةِ مِنَ الناسِ، فَإنْ بَقِيَتْ بَعْدَه كانَ قَـدحًا في الحِكمـةِ، واللَّازِمُ [وَهُوَ هُنَا القَدحُ] باطِلٌ والمَلزومُ مِثلُه [قالَ الشـيخُ ابنُ عثيمين في (شرح العقيدة الواسطية): وإذا بَطَلَ اللَّازمُ بَطَـلَ المَلـزومُ. انتهى]، والمَقصـودُ أنَّ الآيَـةَ بَيَّنَتْ أنَّ حُجَّةَ الناسِ تَنقَطِعُ بِإرسالِ الرُّسُلِ [قـالَ الشـيخُ محمـدُ بنُ عبـدالوهاب في (الرسـائل الشخصـية): واعلَمـوا أنَّ اللهَ قد جَعَلَ لِلْهِدايَةِ والثَّباتِ أسبابًا، كَمـا جَعَـلَ لِلضَّـلالِ والزَّيغِ أسبابًا، فَمِن ذلك أنَّ اللـهَ سُـبحانَه أنـزَلَ الكِتـابَ وأرسَلَ الرَّسولَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما اختَلَفوا فيـه كَمـا قـالَ تَعـالَى {وَمَـا أنزَلْنَـا عَلَيْـكَ الْكِتَـابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيـهِ وَهُـدًى وَرَحْمَـةً لِّقَـوْمٍ يُؤْمِنُـونَ}، فَبِـإنزالِ الكُتُبِ وإرسـالِ الرَّسـولِ قَطَـعَ العُـذرَ وأقـامَ الحُجَّةَ. انتهى]. انتهى باختصار.

(58)وإذا أرَدْتَ دِراسـةَ مَسـألةِ عَـدَمِ العُـذْرِ بِالجَهـلِ في الشِّركِ الأكبَرِ دِراسةً تَأصِيلِيَّةً فعليك بِالكُتُبِ الآتِيَةِ:

(أ)العذر بالجهل تحت المجهر الشـرعي، للشـيخِ مـدحت بن حسن آل فراج، وقد قَدَّمَ لِهذا الكِتابِ كُلٌّ مِنَ الشيخِ اِبنِ جـبرين (عضـو الإفتـاء بالرئاسـة العامـة للبحـوث العلميـة والإفتـاء)، والشـيخِ عبدِاللـه الغنيمـان (رئيس قسم العقيدة بالدراسات العليا بالجامعة الإسـلامية في

المدينة المنورة)، والشيخِ المُحَدِّثِ عبدِالله السعد. وقد قالَ الشيخُ اِبنُ جبرين في تَقدِيمِه: هذه الرسالةُ أَوْفَى ما كُتِبَ في هذا البابِ. انتهى.

(ب)عارِض الجهل وأثره على أحكام الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، للشيخ أبي العُلا بن راشد بن أبي العُلا، وقد راجَعَ هذا الكتابَ وقَدَّمَ له وقَرَّظَه الشيخُ صالح الفوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء).

(ت)براءة الشيخَين مِن إعذار الجاهِلِين بتوحيد رب العالمين، للشيخ بدر بن علي بن طامي العتيبي، وهذا الكتابُ تحقيقٌ لمَذهَبِ شيخَيِ الإسلامِ الإمامِ ابنِ تيميةَ والإمامِ محمد بنِ عبدالوهاب في مسألةِ العذرِ بالجهلِ.

(ث)البيانُ والإشهارُ في كَشْفِ زَيْغِ مَن تَوَقَّفَ في تكفيرِ المُشرِكِين والكفارِ، مِن كلامِ شيخَيِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ وابنِ عبدِالوهاب في تكفيرِ المُعَيَّنِ والعُذرِ بالجهلِ، للشيخ عبدالله الغليفي.

(ج)المختصر المفيد في عقائد أئمة التوحيد، للشيخ مدحت بن حسن آل فراج، وهذا الكتاب من أَجْمَعِ كُتُبِ العقيدةِ وأَحْسَنِها، ومِن موضوعاتِ هذا الكتابِ ما هو خاصٌّ بمسألةِ العُذْرِ بالجهلِ في الشِّركِ الأكبرِ، وأنا أُوصِي -بمُنْتَهَى الشِّدَّة- بِدِرَاسَةِ هذا الكِتابِ. وقد قَدَّمَ لهذا الكتابِ الشيخُ المُحَدِّثُ عبدُالله السعد وقالَ في تقديمِه: وهو كِتابٌ قَيِّمٌ ومُفِيدٌ جدًّا... هذا الكتابُ يَتَحَدَّثُ عن أصولِ الدِّينِ وقواعدِ المِلَّةِ، ففي هذا الكتابِ بَيَانٌ لحقيقةِ الإسلامِ والإيمانِ وأركانِه، كما أنَّه فيه توضيحٌ

لأَصْلِ الأُصولِ وهـو التوحيـدُ، ونَـواقِضِ ومُفسِـداتِ هـذا الأَصْلِ مِنَ الشِّركِ وأقسامِه والكُفرِ وأنواعِـه، ومـا يَتْبَـعُ ذلــك مِنَ المُــوالاةِ والمُعــاداةِ في ذلــك، والــبراءةِ مِنَ الشِّركِ وأَهْلِه، وصِفَةِ الطاغوتِ والكُفرِ به، وإفـرادِ اللـهِ بالطاعةِ، وتحكيمِ شـريعتِه، والجهـادِ لتحقيـقِ ذلـك، ومـا يَتْبَـعُ ذلـك مِنَ الهِجـرةِ مِن دارِ الكفـرِ إلى دارِ الإسـلامِ، وبَيَـانُ الفَـرْقِ بين الـدَّارَيْنِ (دارِ الإسـلامِ ودارِ الكفـرِ)، وغَيرُ ذلك مِنَ القَضـايَا الكُلِّيَّةِ والمسـائلِ المَصِـيرِيَّةِ، ولا يَخْفَى أهميَّةُ ذلك كُلِّه، لأنَّ الإسلامَ لا يَتَحَقَّقُ إلَّا بمَعرفةِ ذلك والعَمَلِ به... في هذا الكِتَابِ بَيَانٌ لكثـيرٍ مِنَ الشُّـبَهِ التي وَقَعَ فيها مَن ضَلَّ عنِ الطريقِ المسـتقيمِ، وَرَدُّهـا بالأدِلَّةِ مِنَ الكِتـابِ والسُّـنَّةِ وإجمـاعِ القُـرُونِ المُفَضَّـلةِ. انتهى.

تَمَّ الجُزءُ الرابِعُ بِحَمدِ اللَّهِ وَتَوفِيقِهِ

الفَقِيرُ إلى عَفْوِ رَبِّهِ

أَبُو ذَرٍّ التَّوحِيدِي

AbuDharrAlTawhidi@protonmail.com